

فتح المغيب

شرح

ألفيته الحديث للعراف

تأليف الإمام الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي
المتوفى سنة ٩٠٢ هـ

ضبط وتحقيق

عبد الرحمن محمد عثمان

الجزء الثالث



الناسخ

محمد عبد المحسن الكبي

صاحب المكتبة السلفية بالزينة الحديثة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أقسام العالى من السند والنازل

وطلب العـلو سنة وقد	فضل بعض النزول وهو رد
وقسموه خمسة فالاول	قرب من الرسول وهو الأفضل
إن صح الاسناد وقسم القرب	إلى إمام وعـلو نسبي
بنسبة للكتب الستة إذ	ينزل متن من طريقها أخذ
فإن يكن فى شيخه قد وافقه	مع عـلو فهو الموافقة
أو شيخ شيخه كذلك فالبدل	وإن يكن ساواه عدأ قد حصل
فهو المساواة وحيث راجحه	الأصل بالواحد فالمصاحفة
ثم عـلو قـدم الوفاة	أما العـلو لا مع التنازع
لآخر ، فقيـل : للخمسينا	أو الثلاثين مضت سنيها
ثم عـلو قـدم السماع	وضده النزول كالأنواع
وحيث ذم فهو ما لم يجـبر	والصحة العـلو عند النظر

أقسام العالى من السند والنازل

وبيان فضاهما ، وما يلتحق بذلك من بيان الموافقة والبدل والمصاحفة والمساواة أصل الإسناد أولا خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة ، وسنة بالغة من السنن المؤكدة كما أشرت إليه قبيل مراتب التعديل .

وقد روينا من طريق أبي العباس الدغولى قال سمعت محمد بن حاتم بن المظفر يقول إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضاهما بالإسناد ، وليس لأحد من

الأمم كلها قديما وحديثها إسناد. إنما هو صحف في أيديهم ، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم ، فليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير البقات [الثقات]. وهذه الأمة إنما تنص الحديث عن الثقة المعروف في زمانه المشهور بالصدق والأمانة عن مثله حتى تنأى أخبارهم ، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ ، والأضبط فالأضبط والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة ، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجها أو أكثر حتى يذهبوه من الغلط والزلل ، ويضبطون حروفه ويعدهوه عدا . فهذا من أفضل نعم الله على هذه الأمة فليوزع الله شكر هذه النعمة .

وقال أبو حاتم الرازي : لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمة يحفظون آثار الرسل إلا في هذه الأمة .

وقال أبو بكر محمد بن أحمد : بلغني أن الله خص هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها : الإسناد ... (١) .

وعند الحاكم في ترجمة عبد الله بن طاهر من تاريخه بسنده إلى إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قال : كان عبد الله بن طاهر إذا سألتني عن حديث فذكرته له بلا إسناد سألتني عن إسناده ويقول رواية لحديث بلا إسناد من عمل الزماني ، فإن إسناد الحديث كرامة من الله عز وجل لأمة محمد . ولذا قال ابن المبارك : الإسناد من الدين لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء .

وفي رواية عنه : مثل الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم .

وفي رواية عنه كما في مقدمة مسلم : بيننا وبين القوم القوائم يعني الإسناد . وقال أيضا لمن سأله عن حديث عن الحجاج بن دينار عن النبي صلى الله عليه وسلم كما في المقدمة أيضا إن بين الحجاج وبين النبي صلى الله عليه وسلم

(١) بالأصل في السياق كلمتان مطموستان . . . أما خصوصيات هذه الأمة خلاف ذلك فكثيرة منها: الحيرة على سائر الأمم ، وظهور الحق - على لسان طائفة منها - إلى قيام الساعة ، وعموم رسالة نبينا لسائر البشر إلى يوم القيامة الخ .

مفاوز تنقطع فيها أعناق المطى . وعن الشافعى قال : مثل الذى يطلب الحديث بلا إسناد كمثل حاطب ليل .

وعن الثورى قال : للإسناد سلاح المؤمن فإذا لم يكن معه سلاح فبأى شيء يقاتل . وقال بقرينة : ذاكرت حماد بن زيد بأحاديث فقال ما أجودها لو كان لها أجنحة يعنى الأسانيد . وقال مطر فى قوله تعالى ﴿ أو أنارة من علم ﴾ قال لإسناد الحديث .

(وطلب العلو) الذى هو قلة الوسائط فى السند أو قدم سماع الراوى أو وفاته (سنة) عن سلف كما قاله الإمام أحمد ، بل قال الحاكم إنه سنة صحيحة متمسكا فى ذلك بحديث أنس فى مجيئ ضمَام بن ثعلبة إلى النبی صلى الله عليه وسلم يسمع منه مشافهة ما سأل سماعه له من رسوله إليهم ، إذ لو كان العلو غير مستحب لأنكر عليه صلى الله عليه وسلم سؤاله عما أخبر به رسوله عنه وترك اقتصاره على خير [خبره] له . ولكن إنما يتم الاستدلال بذلك على اختيار البخارى فى أن قول ضمَام آمنت بما جئت به ، إخبار وهو الذى رجحه عياض ، ولكنه قال إنه حضر بعد إسلامه مستثبنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أخبر به رسوله إليهم لأنه قال فى حديث ثابت عن عند مسلم وغيره فإن رسولك زعم ، وقال فى رواية كريب عن ابن عباس عند الطبرى أنبأنا [أنبأنا] كتبك وأنبأنا رسلك .

أما على القول بأن قوله آمنت لإنشاء كما هو مقتضى صنيع أبى داود حيث ذكره فى باب ما جاء فى المشرك يدخل المسجد ، ورجحه القرطبي متمسكا فيه بقوله زعم ، فإن الزعم القول الذى لا يوثق به فيما قاله ابن السكيت وغيره فلا ، فإنه حينئذ إنما يكون مجيئه وهو شاك لكونه لم يصدقه وأرسله قومه ليسأل لهم .

قال شيخنا وفيه نظر ، أما أولا ، فالزعم يطلق أيضا على القول المحقق كأنقله أبو عمر الزاهد فى شرح فصيح شيخه ثعلب وأكثر سيديويه من قوله زعم الخليل

في مقام الاحتجاج . وأما ثانيا ، فلو كان إنشاء لسان طلب معجزة توجب له التصديق على أن القرطبي استدل به على صحة إيمان المقلد للرسول ولولم تظهر له معجزة ، وكذا أشار إليه ابن الصلاح . وبالجملة فطرقه الاحتمال ولم يتعين أن يكون ضمام قصد العلو . وكذا نازع بعضهم في كونه قصد ذلك بقوله في باقي الخبر وأنا رسول من ورثي . وعلى تقدير تختم قصد العلو فعدم الإنكار يحتمل أن يكون لكونه جائز ، ولكن قد استدل له بقول النبي صلى الله عليه وسلم لتقيم الدار لما رآه كما في بعض طرق حديثه في الجساسة : ياتيم حدث الناس بما حدثتني ، وبقوله أيضا : خير الناس قرني ، الحديث فإن العلو يقربه من القرون الفاضلة .

وقد قال بعضهم : من أدرك إسنادا عاليا في الصغر رجا عند الشيخوخة والكبر أن يكون من قرن أفضل من الذي هو فيه والذي بعده وبليته . ويشير إليه قول محمد بن أسلم الطائفي : قرب الإسناد ، قرب أو قال قربا إلى الله عز وجل ، فإن القرب من الرسول بلا شك قرب إلى الله . ونحوه قول أبي حفص بن براهيم [شاهين] في جزء ما قرب سنده من رسول الله صلى الله عليه وسلم من تخريجه : نرجو بهذه الأحاديث أن نكون من جملة من قال النبي صلى الله عليه وسلم : خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ، ثم أسند إلى زرارة بن أوفى قال : القرن مائة وعشرون عاما . قلت : وهذا أفصح ما قيل في تحديده ، ولكن أشهر ما وقع في حديث عبد الله بن بسر عند مسلم مما يدل على أن القرن مائة .

ويمكن الاستدلال للعلو أيضا بأنه صلى الله عليه وسلم لما أخبره عبد الله بن زيد عن رؤيته في المنام الأذان وأعلمه بالفاظله وكيفية قال له ألقه على بلال ولم يلقه صلى الله عليه وسلم بنفسه . وكذا مما استدل به له استحباب الرحلة إذ في الاقتصار على النازل كما قال الخطيب لإبطال لها وتركها ، وقد رحل خلق من العلماء قديما وحديثا إلى الاقتصار البعيدة طلبا للعلو كما قدمنا .

قال الإمام أحمد وكان أصحاب عبد الله يرحلون من الكوفة إلى المدينة فيتململون من عمر ويسمعون منه . وهذا كله شاهد لتفصيل العلو ، وهو المشهور بل لم يحك الحاكم خلافة ، وحينئذ فلا يكتفى لسماع النازل مع وجود العالي . وقد حكى الخطيب في الاكتفاء وعدمه مذهبين . وذكر من أدلة الأول قول البراء رضى الله عنه : « ليس كلنا كان يسمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كانت لنا ضياع وأشغال ولكن الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ فيحدث الشاهد الغائب » . وقول حماد بن زيد : كنا نكون في مجلس أيوب السخيتاني فنسمع رجلا يحدث عن أيوب فنسكتبه منه ، ولا نسأل من أيوب عنه .

(وقد ه فضل بعض) من أهل النظر كما حكاه ابن خلداد والخطيب غير معينين له (النزول) ، فإن العلو كما قال بعض الزهاد من زينة الدنيا .

قال ابن دقيق العيد : وهو كلام واقع ، فالغالب على الطالبين ذلك . قال وقولهم العلو قرب من الله يحتاج إلى تحقيق وبحث ، وكأنه لما لعله يتضمن من إثبات الجهة وذلك غير مراد ولأنه يجب على الراوى أن يجتهد في معرفة جرح من يروى عنه وتعديله ، والاجتهاد في أحوال رواة النازل أكثر فكان الثواب فيه أوفر .

قال ابن خلداد : وهذا مذهب من يزعم أن الخبر أقوى من القياس ، يعنى من جهة البحث والله أعلم في الخبر أكثر منه في القياس الجلى أو لأن تقديم النازل مع اشتماله على كثرة الوسائط المقتضية لتكثير الخبر يتضمن ترجيح الخبر في الجملة . ويساعد هذا القول ظاهر قول ابن مهدى : لا يزال العبد في فسحة من دينه ما لم يطلب الإسناد . يعنى تعالى فيه . واستعمال بعض بلا إضافة قليل كما قدمته في غير من مراتب الصحيح . (وهو) أى القول بتفضيل النزول (رد) أى مردود على قائله لضعفه وضعف حجته ، كما قال ابن الصلاح لأن كثرة المشقة فيما قال ابن دقيق العيد ليست مطلوبة لنفسها . قال ومراعاة المعنى

المقصود من الرواية وهو الصحة أولى ، وأيده المصنف بأنه بمثابة من يقصد المسجد للجماعة فبذلك الطريق البعيدة لتكثير الخطأ رغبة في تكثير الأجر وإن أداه سلوكها إلى فوت الجماعة التي هي المقصود ، وذلك أن المقصود من الحديث التوصل إلى صحته وبعد الوهم كلما كثر رجال الإسناد تطرق إليه احتمال الخطأ والخلل ، وكلما قصر السند كان أسلم .

وسبقه الخطيب فقال : ومنهم أى ومن أهل النظر من يرى أن سماع العالى أفضل لأن المجتهد مخاطر ، وسقوط بعض الإسناد مسقط لبعض الاجتهاد وذلك أقرب إلى السلامة فكان أولى .

وكذا قال ابن الصلاح : العلو يبعد الإسناد من الخلل لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً ، ففي قلمهم قلة جهات الخلل وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل قال : وهذا جلي واضح .

ونحوه قول ابن دقيق العيد : لا أعلم وجهاً جيداً لترجيح العلو إلا أنه أقرب الصحة وقلة الخطأ ، فإن الطالبين يتفاوتون في الإتيان والغالب عدم الإتيان ، فإذا كثرت الوسائط ووقع في كل واسطة تساهل ما كثر الخطأ والزلل ، وإذا قلت الوسائط قل انتهى .

وهذا موافق لما ذكره الأصوايون في ترجيح ما قلت وسائطه على ما كثرت لأن احتمال الغلط فيما قلت وسائطه أقل ، ثم إن عامل به تفضيل النزول قد يؤم أن الحكم كذلك ولو كان راوى العالى أحفظ أو أوثق أو أضبط ونحو ذلك وليس كذلك جزماً ، كما أنه إذا انضم إلى النزول الإتيان وكان العلو بضده لا ترد ، وكما قاله ابن دقيق العيد في أن النزول أقوى .

ونحوه قول المصنف : وسأذكر المسألة آخر الباب . وحينئذ فحل الاختلاف عند التساوى في جميع الأوصاف ماعدا العلو ، ومع ذلك فالعلو أفضل وطلبه وكما قال ابن طاهر من علو همة المحدث ونبل قدره وجزالة رأيه ، ولذا أجمع أهل النقل على طلبهم له ومدحهم إياه ، حتى أن البخارى لم يورد في صحيحه حديث

مالك من جهة الشافعي لكونه لا يصل لمالك من طريقه إلا بواسطة ابن، وهو قد استغنى عن ذلك بإدراكه لأصحابه كالقمني، فلم ير النزول مع إمكان العلو. وقال الإسماعيلي: ولهذا اعتمد البخاري في كثير من حديث الزهري على شعيب إذ كان من أحسن ما أدركه من الإسناد وأقل من الرواية من طريق معمر، لأن أكثر حديث معمر وقع له بنزول. على أن البخاري قد روى عن جماعة ممن سمع منهم تلميذه مسلم بواسطة بينه وبينهم كأحمد بن محمد بن حنبل، وأحمد بن منيع وداود ابن رشيد وسريج بن يونس، وسعيد بن منصور، وعباد بن موسى الختلي، وعبيد الله بن معاذ، وهارون بن معروف، مع أن فيهم من روى عنه بدونها إما لكونه لم يسمع تلك الأحاديث إلا منهم أو لغير ذلك كما بسطت ذلك في محله. وقيل لابن معين في مرضه الذي مات فيه ما تشتهي؟ قال: بيت خال وإسناد عال.

(و) قد (قسموه) أي قسم أبو الفضل بن طاهر وابن الصلاح ومن تابعهما العلو (خمسة) من الأقسام مع اختلاف كلامي المذكورين في ماهية بعضها وهي ترجع إلى علو مسافة وهو قلة الوسائط وإلى علو صفة.

(فالاول) من الأقسام ما هو علو مسافة، علو مطلق وهو ما فيه (قرب) من حيث العدد (من الرسول) صلى الله عليه وسلم، ثم تارة يكون بالنظر لساكن الأسانيد، وتارة بالنسبة إلى سند آخر فأكثر يرد به ذلك الحديث بعينه عدده أكثر، (و) هذا القسم (هو الأفضل) الأجل من باقي أقسامه وأعلى من سائر العوالي، ولكن محله (إن صح الإسناد) بالنقل لأن القرب مع ضعفه بسبب بعض روايته لا اعتماد به ولا التفات إليه، خصوصاً أن اشتداد الضعف حيث كان من طريق بعض الكذابين الذين ادعوا السماع من الصحابة كإبي هدية إبراهيم بن هدية، وخراش، ودينار، وعثمان بن الخطاب المغربي أبي الدنيا الأشخ، وكثير بن سليم، ومومى الطويل، ونافع أبي هرمن، ونجدة الحروري ويسر مولى أنس، ويعلى بن الأشدق، ونعيم بن سالم، وأبي خالد السقا. أو ادعى فيهم الصحبة كجبير بن الحارث، والربيع بن محمود الماردني، ورتن،

وسريباتك الهنديين ، ومعمر ، ونسطور ، وأبو نسطور الرومي ، ويسري بن عبيد الله الآتي التنبية عليهم في الصحابة .

وقد أنشد الحافظ السلفي فيمارويناه عنه قوله حديث ابن نسطور ويسري ونعيم وقول أشج الغرب ثم خراش ونسخة دينار وأخبار تربه أن هدية البصري القيسي شبه فراش وغرزهما محمد بن جابر الودياشي بثالث رتن ثامن ، والمارديني تاسع ، وربيع بن محمود وذلك فاش ولو قال كذا رتن لكان أصح ، وقد نظم غالب الصنفين الحافظ بن ناصر الدين فقال :

إذا جاء مرقوعا حديث لسته	فعد ولا تقبل فذاك تخرص
رتن وابن نسطور ويسري ومعمر	وسريباتك ثم الربيع المقاص
ولا تقبلوا عن صاحب قول نجدة	أبي خالد السقا ونعيم فاحرصوا
ويسري ودينار خراش أشج مع	فتي بكر دار ابن هدية يرقص

وتميز صحيح العالی من سقیمه یعسر علی المبتدی ویسهل علی العارف ، ولاجل ذلك قال الذهبي في ميزانه : متى رأيت المحدث يفرح بعوالي أبي هدية وسمى غيره من سميتاهم وأضرابهم فاعلم أنه عامي بعد . وسبقه صاحب شرف أصحاب الحديث فقال تبعاً للحاكم : والخليلي ليس العالی من الإسناد ما يتوهمه عوام الناس يعدون الأسانيد فما وجدوا منها أقرب عدد إلى الرسول صلى الله عليه وسلم يتوهمونه أعلى كذسخة الختم بن أبان عن أبان عن أبي هدية عن أنس . ونسخة خراش وسمى بعض من ذكر وهذه لا يحتج بشيء منها ولا يوجد في مسانيد العلماء منها حديث واحد . قالوا وأقرب ما يصح من الأسانيد بعدد الرجال نسخة يزيد بن هارون عن كل من سليمان التيمي وحيد كلاهما عن أنس انتهى .

ومن العجيب أن شيخ شيوخنا السراج بن الملقن مع جلالاته عقد مجلس الإملاء فأملى كما قال شيخنا المسلسل بالأولية ثم عدل إلى أحاديث خراش

واضرابه من الكذابين فرحا بعلوها . قال شيخنا : وهذا عما يعيبه أهل النقد ويرون أن النزول حيثئذ أولى من العلو لأنه عندهم كالعدم انتهى .

وأعلى ما يقع لنا ما بين القدماء من شيوخنا وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه بالإسناد الصحيح عشرة أنفس ، وذلك من الغيلانيات وجزء الأنصاري وجزء ابن عرفة وجزء الخطاريف وغيرها بل وتقع على العشاريات بالسند المتماثل من المعجم الصغير للطبراني وغيره ولا يكون الآن في الدنيا أقل من هذا العدد .

وكذا وقعت العشاريات لشيوخنا بالأسانيد المتماثلة ولشيوخه بالأسانيد الصحيحة ونحوها . وأمل من ذلك جملا . وخرج منها من مرويات شيخه التنوخي مائة وأربعين حديثا . ومن مرويات شيخنا [شيخنا] المصنف ستين كمل بها الأربعين التي كان الشيخ خرجها لنفسه . وأفردت التسايعات من حديث جماعة من شيوخ شيوخه ، كالقاضي عز الدين بن جماعة ، وأبي عبد الله البياني ، وكذا لأبي علي الحسن بن علي اللخمي الصيرفي وأبي حبان التسايعات .

وأفردت الثمانيات من حديث من بيننا وبينه واسطغان ، كالنجيب الحراني ومؤنس خاتون ، وكذا للرشيد الخطار والضياء المقدسي ، والسباعيات لمن بيننا وبينه ثلاثة وسائط كأبي جعفر الصيدلاني . والساداسيات لمن بيننا وبينه خمسة كأبي عبد الله الرازي وزاهر بن طاهر والخاسيات لمن بيننا وبينه خمسة أيضا كأبي الحسين بن النقور ، وزاهر بن طاهر أيضا .

وأفردت من سنن الدارقطني والرباعيات لمن بيننا وبينه سبعة كأبي بكر الشافعي وهي أعلى في صحيح مسلم والسنن للنسائي .

وأما الثلاثيات ففي مسند أمانا الشافعي وغيره من حديثه منها جملة وكذا الكثير في مسند الإمام أحمد وما ينفق عن عشرين حديثا في صحيح البخاري ، وحديث واحد كل من أبي داود والترمذي وخمسة أحاديث في ابن ماجه ، لكن من طريق بعض المتهمين ، وفي معاجم الطبراني منها اليسير ، والثنائيات

في موطأ الإمام مالك والواحدان في حديث الإمام أبي حنيفة لكن بسند غير مقبول إذ المعتمد أنه لا رواية له عن أحد من الصحابة .

(و) الثاني من الأقسام علو نسبي وهو (قسم القرب إلى إمام) من أئمة الحديث ذي صفة عليّة من حفظ وفقه وضبط كالأعمش وابن جريج والأوزاعي وشعبة والثوري والليث ومالك وابن عيينة وهشيم وغيرهم عن حدث عن التابعين وكذا عن حدث عن غيرهم ، كل ذلك إن [آت] والإسناد إليه كما سلف في الذي قبله وأقل ما بيني وبين هؤلاء بالسند الجيد تسعة وسائط إلا هشيم ثمانية وحديثه في جزء ابن عرفة .

ثم سواء كان العدد في هذا القسم من ذاك الإمام إلى منتهاه عالياً كابن عيينة عن كل من الزهري وحيد وغيرهما عن أنس أو نازلاً كابن عيينة عن محمد بن عجلان عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن معمر بن أبي حبيب عن عبيد الله بن عدي بن الخيار [الخيار] عن عمر بن الخطاب ، ولكنه في العلى الغاية القصوى . وقد أدرج شيخنا في هذا القسم العلو إلى صاحب تصنيف كالصحيحين والكتب الستة وغيرها ما بيني وبين كل واحد منهم ثمانية وسائط ، وأفرده ابن دقيق العيد في قسم مستقل وكذا ابن طاهر في تصنيفه في هذا النوع لكنه جملة قسمين : أحدهما العلو إلى صاحبي الصحيحين وأبي داود وأبي حاتم وأبي زرعة وثانيهما إلى ابن أبي الدنيا والخطابي وأشباههما وإن كان أكثر حديث هؤلاء يقع لنا بعلو من غير جمعتهم وربما يكون عالياً عندهم أيضاً .

(و) الثالث من الأقسام ولم يفصله شيخنا عن الذي قبله ولا يؤخذ من كلام ابن طاهر إلا ضمنا (علو نسبي) لكن مقيد أيضاً (بنسبة للكتب الستة) التي هي الصحيحان والسنن الأربعة خاصة ، لا مطلق الكتب على ما هو الأغلب من استعمالهم ولذا لم يقيد ابن الصلاح بها ولكنه قيد بالصحيحين وغيرهما من الكتب المعروفة المعتمدة ، وهو الذي مشى عليه الجلال ابن الظاهري وغيره من المتأخرين حيث استعملوه بالنسبة لمسند أحمد ولا مشاحة

فيه (إذ ينزل متن من طريقها أخذ) أى نقل ، وذلك كأن يقع لنا حديث في فوائد الخلقى من طريق الحسن الزعفراني عن ابن عيينة فمنا بيننا وبين ابن عيينة فيه تسعة فهو أعلى مما لو رويناه من البخارى أو غيره عن أخرجه من أصحاب الكتب الستة. لأن منا إلى كل من البخارى أو من أشير إليه ثمانية، وهو وشيخه الذى هو الواسطة بينه وبين ابن عيينة اثنان ، فصار بيننا وبين ابن عيينة عشرة على أنه قد يقع في هذا القسم ما يكون عاليا مطلقا أيضا ، كحديث ابن مسعود مرفوعاً يوم كلم الله موسى عليه السلام كان عليه جبة صوف ، فإننا لو رويناه من جزء ابن عرفة عن خلف بن خليفة يكون أعلى مما نرويه عن طريق الترمذى عن على بن حجر عن خلف مع كونه علواً مطلقاً إذ لا يقع هذا الحديث اليوم لأحد أعلى من روايتنا له من هذا الطريق ، وهذا القسم هو الذى تقع فيه الموافقات وسائر أسلفته في أصل الترجمة .

(فإن يكن) المخرج في شيخه أى شيخ أحد الستة (قد وافقه) كأن يكون البخارى مثلاً أورد حديثاً عن محمد بن عبد الله الأنصارى فنخرجه نحن من جزء الأنصارى المشهور ، وذلك (مع علو) بدرجة كما هنا ، وقد يكون بأكثر مما لو رويناه من البخارى (فهو الموافقة) إذ قد اتفقا في الأنصارى (أو) إن يكن المخرج وافق أحد أصحاب الستة في (شيخ شيخه كذلك) أى مع علو بدرجة فأكثر كحديث يورده البخارى عن الحميدى عن ابن عيينة فنخرجه نحن من جهة العمدى عن ابن عيينة ، فهو أيضاً الموافقة لكن مقيدة ، فيقال موافقة في شيخ شيخ صح فلان ، وأما عند الإطلاق (فهو البدل) لوقوعه من طريق راو بدل الراوى الذى أورده أحد أصحاب الستة من جهته .

ومن لطيف الموافقة وعزیزها ما وقعت فيه الموافقة لسلك من البخارى ومسلم ، مع أن كلامهما رواه عن شيخ غير شيخ الآخر فيه .

وله أمثلة ، منها ما رويناه من طريق أبى النعمان قال حدثنا أبو بكر الطالعى حدثنا عبيد بن عتام حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة حدثنا خالد بن مخلد القطوانى

حدثنا سليمان بن بلال حدثنا أبو حازم عن مهمل بن سعد رفعه ، إن في الجنة بابا يقال له الريان ، فإن مسلما رواه عن ابن أبي شيبة ، والبخاري رواه عن القطواني ، فوقع لنا موافقة لهما مع اختلاف شيخيهما .

وأما ما تقع الموافقة فيه في شيخ يرويان عنه ، فكما قال ابن دقيق العيد كثير يعني لاتفاقهما ، بل وكذا بقية أصحاب الكتب الستة في الرواية عن كثيرين . وقد نظمهم الذهبي فقال :

بشار ابن المثنى الجهمضى أبو سعيد عمرو وقيسى وحسان
يعقوب والعنبري الجوهري م مشايخ الستة أعرفهم بإحسان

فبشار هو محمد بن بشار ، وابن المثنى هو أبو موسى محمد ، والجهمضى هو نصر بن علي ، وأبو سعيد هو عبد ربه بن سعيد الأشج ، وعمرو هو ابن علي الفلاس ، والقيسى هو محمد بن معمر ، والحساني هو زياد بن يحيى ، ويعقوب هو ابن إبراهيم الدورقي ، والعنبري هو العباس بن عبد العظيم ، والجوهري هو إبراهيم بن سعيد ، ولكن العباس إنما أخرج له البخاري تعليقا والجوهري لم تقع رواية البخاري عنه في صحيحه صريحا ، وإنما جزم به ابن عساكر ومن تبعه فيما قاله شيخنا وتحتاج إلى نظر .

وقد ذيل البدر بن سلامة الحنفى عليهما بقوله :

وأبو كريب رواه عنه بأجمعهم والفيرباني قل شيخ لهم ثان

ثم إن المخرجين لا يطلقون اسم الموافقة أو البديل إلا مع العلو وحيث فقد فلا يلتفتون لذلك ، كما قاله ابن الصلاح ، ولكن قد أطلقه فيهما مع التساوي في الطريقتين ابن الظاهري وغيره من المتأخرين ، فإن علا قيل موافقة عالية أو بدلا عاليا ، ولذا قال شيخنا وأكثر ما يعتبرون الموافقة والبديل إذا قارنا العلو وإلا فاسم الموافقة والبديل واقع بدونه انتهى .

بل في كلام ابن الظاهري والذهبي استعمال الموافقة في النزول لكن مقيدا
كما قيدت في العلو ، فيقال موافقة نازلة .

(وإن يكن) المخرج (ساواه) أى ساوى أصحاب الستة (عدا قد حصل)
أى من جهة العدد بأن يكون بين المخرج وبين النبي صلى الله عليه وسلم في المرفوع
أو الصحابي في الموقوف أو التابعي في المقطوع ، أو من قبله على حسب ما يتفق
كما بين أحد الستة وبين أحد من ذكر في العدد ، سواء مع قطع النظر عن
ملاحظة ذلك الإسناد الخاص ، (فهو المساواة) لتساويهما في العدد ، وهي
مفقودة في هذه الأزمان ، وما قاربها بالنسبة لأصحاب الكتب الستة ومن في
طبقتهم نعم يقع لنا ذلك مع من بعدهم كالبيهقي والبخاري في شرح السنة
ونحوهما ، بل قد وقعت لى المساواة مع بعض أصحاب الستة في مطلق العدد
لا في متن متحد ، وذلك الذى [الذى] كما قدمت بيني وبين النبي صلى الله عليه وسلم في
بعض الأحاديث عشرة رواة ، وكذا وقع للترمذي والنسائي من أصحاب الستة
حديث عشاري فقالا أنا محمد بن بشار بن دارزاد الترمذي وقتيبة قال حدثنا
عبد الرحمن هو ابن مهدي ، ورواه النسائي أيضا عن أحمد بن سليمان عن حسين
ابن علي الجعفي كلاهما عن زائدة ، ورواه النسائي أيضا عن أبي بكر بن علي عن
عبيد الله بن عمر القواريري ويوسف بن مهران كلاهما عن فضيل بن عياض
كلاهما عن منصور بن المعتمر عن هلال بن يساف عن عمرو بن ميمون عن
الربيع بن خثيم عن ابن أبي ليلى عن امرأة عن أبي أيوب عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال : قل هو الله أحد تلك القرآن ، وقال النسائي عقبه لا أعرف
في الحديث الصحيح إسناداً أطول من هذا . قلت : وسيأتي قريبا من عند النسائي
أيضا مثال لهذا .

(و) أما (حيث راجعه الأصل) أى زاد أحد أصحاب الستة على المخرج
(بالواحد) في حديث كان يكون بين أحد أصحاب الستة وصاحب الخبر
مثلا عشرة ، وبين المخرج وبينه أحد عشر بحيث يصتوى مع تلبذه ويكون

شيخ المخرج مساويا لأحد المصنفين (ف). هو المساواة لشيخ (و) المصاحفة (المخرج ، وسميت بذلك لأن العادة جرت في الغالب بالمصاحفة بين المتلاقيين ، والمخرج في هذه الصورة كأنه لاقى أحد أصحاب الستة فكأنه صاحفه . فإن كانت المساواة لشيخ شيخه كانت المصاحفة لشيخه أو لشيخ شيخه ، فالمصاحفة لشيخ شيخه والمخرجون غالبا يذهبون على ذلك ترغيبا فيه وتنشيطا لطالبه ، فيقول الواحد منهم في الصورة الأولى فكأنى سمعت فلانا ، ويسمى ذلك المصنف الذى وقع التصافح معه ومصاحفته . وحينئذ فأنت بالخيار فى ذكر ذلك وعدمه . ثم إذا ذكرته فأنت بالخيار فيما إذا كانت المصاحفة لشيخك أو شيخ شيخك بين أن تعينه بأن تقول فكان شيخى أو شيخ شيخى أو تقول فكان فلانا فقط .

قال ابن الصلاح : ثم لا ينبغي على المتأمل أن فى المساواة والمصاحفة الواقعتين لك لا يلتقى إسنادك وإسناد المصنف إلا بعيدا عن شيخه فليلتقيان فى الصحابي أو قريبا منه ، فإن كانت المصاحفة التى تذكرها ليست لك بل لمن فوقك من رجال إسنادك أمكن التقاء الإسنادين فيها فى شيخ المصنف ، وداخلت المصاحفة حينئذ الموافقة ، فإن معنى الموافقة راجع إلى مساواة ومصاحفة مخصوصة إذ حاصلها أن بعض من تقدم من رواة إسنادك العالى ساوى أو صافح ذلك المصنف لكونه سمع من سمع من شيخهما مع تأخر طبقته عن طبقتهما . قال ثم اعلم أن هذا النوع من العلو علو تابع لنزول ، إذ لولا نزول ذلك الإمام فى إسناده لم يقل أنت فى إسنادك . ثم ذكر أنه لما قرأ بمرو على شيخه إبن المظفر بن اسمعائى الأربعين لأبى البركات الفراءى ومر فيها فى حديث أنه كأنه سمعه هو أو شيخه من البخارى . قال أبو المظفر إنه ليس لك بعالم ولا كنه للبخارى نازل . قال ابن الصلاح وهذا حسن لطيف يחדش وجه هذا النوع من العلو .

لكن قال المؤلف إن هذا محمول على الغالب ، وإلا فقد يكون الحديث مع علوه النسبى عال لذلك المصنف أيضا . وذلك كما قال بعض المتأخرين إن يتأخر

رفيق أحد الأئمة الستة في سماعة عنه في الوفاة . ثم يسمع منه من يتأخر وفاته
فيحصل المخرج الموافقة العالية من غير نزول لذلك المصنف ، وحينئذ فيكون
من المعلوم المطلق .

وقد أفرد كثير من الحفاظ كثيرا من الموافقات والابدال من أوسعها
كتاب الحفاظ أبي القاسم بن عساكر وهو ضخم أنبأ عن تبعه في هذا الفن ،
وكذا خرج غير واحد من الحفاظ المساواة والمصاحفة .

وذكر ابن طاهر في تصنيفه المشار إليه عدة أمثلة مما وقع له فيها المصاحفة
بل ذكر فيه شيئا بالموافقة الماضية ، فإنه قرر أن كتب الخطابي وشبهه
عنده بواسطتين بينهما وبين مصنفها . وأجل شيخ للخطابي أبو سعيد بن الأعرابي
وحديثه عنده بالعدد المذكور .

ثم إن المصاحفة مفقودة في هذه الأزمان أيضا . ولكن قد وقعت أقدماء
شيوخنا فأخبرتني أم محمد ابنة عمر بن جماعة عن جماعة منهم أبو حفص المزني ،
أنا أبو الحسن السعدي مشافهة عن عفيفة ابنة أحمد قالت أخبرتنا فاطمة ابنة
عبد الله قالت أنبأنا أم محمد بن عبد الله المنبي أنبأنا أبو القاسم اللخمي الحفاظ أخبرنا
أبو الزباع روح بن الفرج ويوسف القاضي . قال الأول حدثنا يحيى بن بكير
وقال الثاني حدثنا أبو الوليد الطيالسي قالوا واللفظ لأولها حدثنا الليث حدثني الربيع
ابن سبرة الجهني عن أبيه سبرة أنه قال : أذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالمطعة ، الحديث ، وفيه ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من كان عنده
شيء من هذه النساء اللاتي تمتع بهن فليخل سبيلها ، هذا حديث صحيح أخرجه
مسلم والنسائي معا عن قتيبة عن الليث ، فوقع لنا بدلا لها عالما ، وورد النهي
عن نكاح المطعة من حديث جماعة من الصحابة منهم علي ، وهو متفق عليه من
حديثه من جهة مالك .

وقد رواه النسائي في جمعه لحديث مالك عن زكريا بن يحيى خياط السنة

عن إبراهيم بن عبد الله الهروي عن سعيد بن محبوب عن عيسى بن القاسم عن
سفيان الثوري عن مالك عن شهاب عبد الله والحسن بن محمد علي عن أبيهما عن
علي فباعثار هذا العدد كان شيختنا لقيت النساء وصاحفته وروى عنه هذا
الحديث ، ولكن قد نازع القاضي أبو بكر بن العزى في التثيل بما الصحاح فيه
مختلف في الطريقتين كما وقع هنا وتعقبه أبو عبد الله بن رشيد في غوائد رحلته
وقال بل التنزيل إلى التابع والصاحب سواء إذ المقصود إنما هو الغاية العظمى
وهو الرسول صلى الله عليه وسلم . قال وقد عمل بهذا التنزيل يعني كذلك
القاضي عياض في مجمع شيخه القاضي أبي علي الصدي ، وعمل به غيره من
المتأخرين وهي طريقة عند المشاركة معروفة ما رأيت ولا سمعت من
أنكرها انتهى .

وسماه تنزيلا لما فيه من تنزيل راي مكان آخر وكذا سماه عصرية ابن دقيق
العيد في بعض أقسامه وجعله قسما مستقلا . فقال : وعلو التنزيل وهو الذي
يولعون به بأن يكون بيننا وبين النبي صلى الله عليه وسلم تسعة أنفس ويكون
أحد هؤلاء المصنفين بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم سبعة مثلا فينزل هذا
المصنف منزلة شيخ شيخنا .

(ثم) حيث انقصت الأقسام الثلاثة أتى في علو المسافة فلنشرع في علو
الصفة، وعبر عنه شيخنا وغيره بالعلو المعنوي، وهو كما قال بعض محققى المغاربة
باب متسع ومداره على وجود المرجحات وكثرتها وقلتها، وبحسب ذلك يقع
الاختلاف بين أئمة الشأن في أن يصحح بعضهم ما لا يصحح الآخر ، إذ قطب
دائرته الظن، وأهمه ما يرجع إلى صفة الراوى كأن يكون أفعه أو أحفظ أو أتمن
أو أضبط أو أكثر مجالسة للروى عنه أو أقدم سمعا من غيره أو وفاة . قال :
وعلو الصفة عند أئمة الحديث بالأندلس أرجح من علو المسافة خلافا للمشاركة
يعنى المتأخرين .

ولأجل هذا قال العماد بن كثير إنه نوع قليل الجدوى بالنسبة لباقي الفنون

ونحوه قول شيخنا: وقد عظمت رغبة المتأخرين فيه حتى غلب ذلك على كثير منهم بحيث أهملوا الاشتغال بما هو أهم منه ، وسبقه ابن دقيق العيد فقال : وقد عظمت رغبة المتأخرين في طلب العلو حتى كان ذلك سببا للخلل كثير في الصنعة ولم يكن فيه إلا الإعراض عن طلب العلم بنفسه بتمييزه إلى من أجلس صغيراً لا تميز له ولا ضبط ولا فهم طلباً للعلو وتقديم السماع . وكذا قال ابن الصلاح عند ذكر الموافقات وما معها . وقد أكثر اعتناء المحدثين المتأخرين بهذا النوع يعني مفرقا ومجموعا على حده ، كما فعل ابن عساكر . قال : وعن وجدته في كلامه الخطيب وبعض شيوخه وابن مأكولا والحميدى وغيرهم من طبقته ومن جاء بعدهم .

فأول أقسام علو الصفة وهو الرابع (علو) الإسناد بسبب (قدم الوفاة) في أحد رواياته بالنسبة لراو آخر متأخر الوفاة عنه ، اشترك معه في الرواية عن شيخه بعينه ، فسمعنا مثلا للبخاري عن رواه لنا عن البهاء أبي البقاء السبكي والتقي ابن حاتم أو النجم بن رزين أو الصلاح الزقماوى أو غيرهم من هو في طبقته أعلى منه عن رواه لنا عن عائشة ابنة عبد الهادى ، وإن اشترك الجميع في روايتهم له عن الحجاج بتأخر وفاة عائشة عن الجميع .

وكذا سمعنا لمسلم عن رواه لنا عن التقي بن حاتم أو النجم البالىسى أو التقي الدجوى أو غيرهم من هو في طبقته أعلى منه عن رواه لنا عن الشرف ابن الكويك وإن اشترك الجميع في روايتهم له عن الزبير عبد الرحمن بن عبد الهادى لتأخر وفاه ابن الكويك عن الجميع . ومثل له ابن الصلاح بأن روايته عن شيخ عن آخر عن البيهقي عن الحاكم أعلى من روايته عن شيخ عن آخر عن أبي بكر بن خلف عن الحاكم ، وإن تساوى الإسناد في أن العدد لتقدم وفاة البيهقي على ابن خلف ، البيهقي مات في سنة ثمان وخمسين وأربعمائة والآخر مات في سنة سبع وثمانين وأربعمائة .

ومن صرح بهذا القسم في العلو أبو يعلى الخليلي في الإرشاد وقال : قد يكون الإسناد يعلو أعلى غيره بتقدم موت راويه وإن كانا متساوين في العدد .

وكذا صرح به ابن طاهر في تصنيفه المشار إليه ، ومثله برواية الحسن عن أنس الحديث ، أنه صلى الله عليه وسلم كان يخطب يوم الجمعة إلى جنب خشبة ، فإنها أعلى من رواية حميد عنه ، لأن وفاة الحسن كانت في رجب سنة عشر ومائة . ووفاة حميد في سنة ثلاث وأربعين ومائة قال : فلا يكون الإسناد إلى الحسن مثل الإسناد إلى حميد ، وإن استويا في المرتبة ، بل الطريق إلى الحسن أعلى وأجل قال ثم إن الراوى لهذا عن الحسن هو المبارك بن غضالة ، وتوفى في سنة ست وستين ومائة ، والراوى له عن حميد هو يزيد بن هارون وتوفى في سنة ست ومائتين . قال : وقد يقع في طبقات المتأخرين ما هو أعجب من هذا ، فإن البخارى حدث في كتابه عن أحمد بن أبي داود أبي جعفر المنادى واسمه على المعتمد محمد لا أحمد عن روح بن عباد بحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال لأبي : إن الله أمرني أن أقرأ عليك .

وحدث به بعينه أبو عمرو بن السماك وعن جعفر المنادى وبين وفاتيهما ثمان وثمانون سنة . فالبخارى كانت وفاته في سنة ست وخمسين ومائتين وتأخر شيخه المذكور بعده أربعة عشر سنة حتى سمع منه ابن السماك . ثم كانت وفاة ابن السماك في سنة أربع وأربعين وثلاثمائة ، فهما وإن اجتمعا في المنزلة فقد افترقا في الجلالة وقدم السماع ، فلا تكون الطريق إلى البخارى كالطريق إلى ابن السماك .

ومقتضى ما تقرر أن المتقدم الوفاة يكون حديثه أعلى سواء تقدم سماعه أو اقترن أو تأخر وإن كان في المتأخر يندر وقوعه كما سيأتى في الذى بعده لأن المتقدم الوفاة يعز وجود الرواة عنه بالنظر لتأخرها فيرغب في تحصيل مرويه لذلك . على أن ابن أبي الدم قد نازع في أصل هذا القسم وقال يلزم على هذا أنه إذا روى صحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم رواه عن كل منهما جماعة ، وانصلت سلسلة كل جماعة من روى عنه ، وتساوى الصحابييان مع العدالة في بقية الصفات وتساوى الإسناد في العدد وصفات الرواة إلا أن أحد

الصحابيين توفي قيل [قبل] الآخر أن [إسناد من تقدمت وفاته أعلى من إسناد من تأخرت وفاته . قال وهذا لم أجده منقولاً كذلك وهو لازم لا محالة انتهى .

والظاهر أن ابن دقيق العيد أيضاً لم يرتضه فإن لم يذكره في الاقتراح ، وكذا لم يذكره شيخنا في توضيح النخبة ، ثم إن هذا كله في العلو المتنى [المبنى] على تقدم الوفاة المستفاد من نسبة شيخ أبي شيخ وقياس راو براو .

و (أما العلو) المستفاد من مجرد تقدم وفاة شيخك (لا مع التفات) نظر (لـ) شيخ (آخر) بالصرف للضرورة فقد اختلف في حده ، (ففيل) يكون (للخمسين) من السنين مضت بعد وفاته كما نقله الحافظ أبو علي النيسابوري عن شيخه الحافظ أبي العباس أحمد بن عمير بن يوسف بن موسى بن جرحاص الدمشقي شيخ الشام وكان من أركان الحديث أنه قال : إسناد خمسين سنة من موت الشيخ إسناد علو (أو الثلاثين مضت سنين) أي من السنين . قال الحافظ أبو عبد الله بن منده إنه إذا مر على الإسناد ثلاثون سنة فهو عال .

قال ابن الصلاح : وهذا أوسع من الأول يعني سواء أراد قائلة مضياً مع موته أو من حين السماع منه ، ولكنه في ثانيهما كما قال المصنف بعيد لأنه يجوز أن يكون شيخه إلى الآن حياً . قال والظاهر أنه أراد إذا مضى على إسناد كتاب أو حديث ثلاثون سنة وهو في تلك المدة لا يقع أعلى من ذلك ككتاب البخاري في سنة ستين وسبعائة مثلاً على أصحاب ابن الزبيدي ، فإنه قد مضت عليه ثلاثون سنة من موت من كان آخر من يرويه عالياً وهو الحجار ، وكهو أيضاً في سنة أربع وثمانين وثمان مائة على من يرويه عن أصحاب الحجار وطبقته ، فإنه قد مضت عليه بمصرنا نحو ثمانية وستين سنة ، وبغيره أكثر وهو في هذه الطبقة ، لأن آخر من كان يرويه بالسماع عائشة ابنة ابن عبد الهادي وكانت وفاتها في ربيع الأول سنة ست عشرة وثمان مائة . وقال الحافظ المزى عما هو أوسع : الذي اختاره وهو الأحسن أن من مات شيخ شيخه قبل أن يولد فسماعه من شيخه عال .

(ثم) يليه ثاني أقسام الصفة وهو خامس الأقسام (علو) الإسناد بسبب (قدم السماع) لأحد رواته بالنسبة لراو آخر اشترك معه في السماع من شيخه ، أو لراو سماع من رفيق لشيخه ، وذلك بأن يكون سماع أحدهما من اثنين مثلا والآخر من أربعين ويتساوى العدد إليهما ، فالأول أعلى مواء تقدمت وفاته عن الآخر أم لا . وكذا كما نبه عليه ابن الصلاح يقع للتداخل بينهما وبين القسم الذي قبله ، بحيث جعلهما ابن طاهر ثم ابن دقيق العيد واحدا ، وليكنهما يفرقان في صورة يندر وقوعها كما أسلفته قريبا ، وهي ما إذا تأخرت وفاة المتقدم السماع . ولأجلها فيما يظهر غير بينهما ابن الصلاح على أنه قد ينافر في ترجيح المتقدم حيث لم يكن الشيخ اختلط أو خرف الهرم أو مرض بأنه ربما كان حين تحديثه له لم يبلغ درجة الإتقان والعضب ، كما أنه يمكن أن يقال قد يكون المتقدم السماع متيقظا ضابطا والمتأخر لم يصل إلى درجته ، وحينئذ فيقيد بما إذا لم يحصل ترجيح بغير القدم .

ومن صور علو الصفة أيضا وأفرده الخليلي بقسم تساوى السندين وامتياز أحدهما يكون رواته حفاظا علماء فهذا أعلى من الآخر ، ونحوه تفسير شيخنا العلو المعنوي بإسناد جميع رجاله حفاظ ثقات أو فقهاء أو نحو ذلك مثل أن يكون عنده صحيحا . كما سيأتي آخر الباب .

وكذا من أقسام العلو مما لم يلتحق بصفة ولا مسافة الحديث الذي لا بد للمحدث من إيراد في تصنيف أو احتجاج به ويعز عليه وجوده من طريق من حديثه عنده بواسطة واحدة إلا بأكثر منها فهو مع نزوله بالنسبة لما عنده عال لعزته أشار إليه ابن طاهر ، ثم مثل ذلك بأن البخاري مع كونه روى عن أتباع التابعين وعن أمثال أصحاب مالك روى حديثا لأبي إسحاق الفزاري عن مالك الذي يروى عن التابعين لمعنى فيه ، وهو تصريح مالك بالتحديث ، فكان بينهما وبين مالك فيه ثلاثة رجال ، فهذه أقسام العلو على الاستقصاء والإيضاح الشافي .

(وضمه) أى وضد العلو (النزول) بحيث يتنوع أقسامه (كالأنواع) السابقة للعلو ، فإما من قسم من أقسامه الخمسة إلى وضده قسم من أقسام النزول ، فهو إذا خمسة أقسام ، وتفصيلها يدرك من تفصيل أقسام العلو على نحو ما تقدم .

(وحيث ذم) النزول كقول على بن المدنى وأبى عمرو المستملى كما فى الجامع للخطيب وغيره أنه شؤم ، وقول ابن دمين كما فى الجامع أيضا إنه قرحة فى الوجه (فهو مالم) ندع ضرورة لسماعه كقصد الشجرة فى جمع الطرق أو غرابة أهم رواية عند من يقصد جمع شيوخه على حروف المعجم أو عدم وجود غيره فى بدعظيم لمن قصد الاعتناء بالأحاديث البلدانيات كما اتفق للحافظ الخطيب أنه كتب بيت المقدس عن شاب اسمه وفى روى له عن بعض تلامذته ممن كان إذ ذاك فى قيد الحياة لغرابة اسمه ، واقتضيت أثره فى ذلك حيث سمعت على امرأة اسمها مليا مع نزول إسنادها ، أو مالم (يجبر) النزول بصفة مرجحة كزيادة الثقة فى رجاله على العالى أو كونهم أحفظ أو أضبط أو أفقه ، أو كونه متصلا بالسماع ، وفى العالى حضور أو إجازة أو مناولة أو تساهل من بعض رواه فى الحمل أو نحو ذلك ، فإن العدول حينئذ إلى النزول وليس بمذموم ولا مفضول .

ونحوه قول ابن الصلاح وما جاء فى ذم النزول مخصوص ببعض النزول ، فإن النزول إذا تعين دون العلو طريقا إلى فائدة راجحة على فائدة العلو كان مختارا غير مردول . وقال بعضهم وفيه نظر ، لأنه والحالة هذه لا يسمى نازلا مطلقا وهو ظاهر .

وقد روينا من جهة عبد الله بن هاشم الطوسى وعلى بن خشرم أنهما قالا كنا عند وكيع فقال لنا أى الإسنادين أحب إليكم ؛ الأعمش عن أبى وائل عن ابن مسعود أو سفيان الثورى عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود ؟ فقلنا الأعمش عن أبى وائل ، فقال سبحان الله الأعمش شيخ

وأبو وائل شيخ ، وسفيان فقيه عن فقيه عن فقيه عن فقيه ، وحديث يتداوله
الفقهاء خير من أن تتداوله الشيوخ

وقد فصل شيخنا تفصيلا حسنا وهو أن النظر إن كان المسند [المسند] فشيخ وإن
كان المتن فالفقهاء وإذا رجع وكيع الإسناد الثاني مع نزوله بدرجتين لما امتاز به روايته
من الفقه المنظم لمعرفة الحديث على الإسناد الأول مع كونه صحيحا فكيف
بغيره بما لا يصح ، (والصحة) بلا شك مع النزول هي (العلو) المعنوي
(عند النظر) والتحقيق ، والعالي عند فقد الضبط والإتقان علو صوري فكيف
عند فقد التوثيق ، وإليه أشار السافى حيث قال الأصل الأخذ عن العلماء
فنزولهم أولى من علو الجهلة على مذهب المحققين من النقلة . والنازل حينئذ
هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق .

وقال إبراهيم بن الجنييد قالت : لابن معين أيما أحب إليك أكتب جامع
سفيان الثوري عن فلان أو فلان يعنى عنه أو عن رجل عن المعافى بن عمران
يعنى عنه ؟ فقال عن رجل عن رجل حتى عد خمسة أو ستة عن المعافى
أحب إلى وروى السافى وكذا الخطيب من طريق ابن معين قال الحديث بنزول
عن ثبت خير من علو من غير ثبت . قال السافى : وأنشد محمد بن عبد الله بن
زفر في معناه .

علم النزول اكتبوه فهو ينفعكم وترككم ذاكم ضرب من العنت

إن النزول إذا ما كان عن ثبت أعلى لكم من علو غير ذى ثبت

وأسندهما الخطيب في جامعه إلى أبي بكر بن الأنبارى أنه أنشدهما فاقه
أعلم وكذا أسند عن محمد بن عبيد الله العامرى الأديب من قوله .

لكتابى عن رجال أرتضيم بنزول هو خير من كتابى بعلو عن طبول

وللحافظ أبى الحسن بن الفضل المقدسى .

إن الرواية بالنزو ل عن الثقات الأعدليننا
خير من العالى عن الـجـمـال والمستضعفيننا

والخطيب من جهة على بن معبد قال : سمعت عبد الله بن عمرو وذكر له
قرب الإسناد فقال حديث بعيد الإسناد صحيح خير من حديث قريب الإسناد
سقيم ، أو قال ضعيف . وعن ابن المبارك قال .

ليس جودة الحديث قرب الإسناد، جودة الحديث صحة الرجال .

ونحوه ما حكاه أبو سعد السمعاني عن والده عن أبي القاسم عبد الله بن
على عن أخيه الوزير نظام الملك الحسن بن على أنه قال : مذهبي في علو الحديث
غير ما ذهب أصحابنا، لأنهم يذهبون إلى أن الحديث العالى ما قل رواته ، وعندى
أن الحديث العالى ما صح عن رسول صلى الله عليه وسلم وإن بلغت رواته
مائة . وكذا قال ابن برهان الأصول في كتاب الأوسط : علو الإسناد يعظمه
أصحاب الحديث ويشددون في البحث عنه . قال وعلو الحديث عندهم ليس
عبارة عن قلة الرجال وإنما هو عبارة عن الصحة ، ولهذا ينزلون أحيانا طلبا
للصحة ، فإذا وجدوا حديثا له طريقان أحدهما بخمسة وسائط مثلا والآخرى
سبعة يرجحون النازل على العالى طلبا للصحة . وقد نظم هذا المعنى السابق فقال :

ليس حسن الحديث قرب رجال عند أرباب العلم النقاد
بل علو الحديث بين أولى الحفظ والإنقاذ صحة الإسناد
وإذا ما تجمعـا في حديث فاغتنمه فذاك أقصى المراد

قال ابن الصلاح : فهذا ونحوه ليس من قبيل العلو المتعارف إطلاقه بين
أهل الحديث ، وإنما هو علو من حيث المعنى فحسب . ونحوه قول ابن كثير
عقب القول بأن العالى ما صح سنده وإن كثرت رجاله : هذا اصطلاح خاص
وماذا يقول قائله إذا صح الإسنادان لكن هذا أقرب رجلا . قلت : يقول إنه
بالوصف بالعلو أولى إذ ليس في الكلام ما يخرج به .

تتمه : لو جمع بين سنيين أحدهما أعلى بأيهما يبدأ لجمهور المتأخرين
يبدءون بالأنزل ليسكون لإيراد الأعلى بعده فرحة . وأكثر المتقدمين بالأعلى
لشرفه . ومن أمثله في البخاري قوله حدثنا محمد بن سنان حدثنا فليح وحدثنا
إبراهيم بن المنذر حدثنا محمد بن فليح حدثنا أبي . وقوله حدثنا عبدان أخبرني
أبي عن شعبة عن أبي إسحاق ح وحدثني أحمد بن عثمان حدثنا شريح بن مسلمة
حدثنا إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق وفي مسلم حدثنا ابن نمير
والأشج كلاهما عن وكيع ، وحدثنا إسحاق بن إبراهيم أنبأنا عيسى بن يونس
كلاهما عن الأعمش ، وحدثنا محمد بن أبي بكر المصدي ، وأبو بكر بن نافع
كلاهما عن ابن مهدي عن الثوري عن الأعمش ولا يسلكان خلافه إلا لثبوت
أو ضرورة . ومنه قول البخاري حدثنا مسدد حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان
الثوري ، قد ذكر حديثاً ثم قال حدثنا أبو نعيم عن سفيان نحوه .

الغريب والعزیز والمشهور

وما به مطلقا الراوى انفراد
بلا نفراد عن إمام يجمع
من واحد واثنين فالعزیز أو
منه الصحيح والضعيف ثم قد
كذلك المشهور أيضاً قسموا
من سلم الحديث والمقصورى
قوته بعد الرجوع شهراً
في طبقاته كمن من كذب
بأن من رواه للعشرة
الشيخ عن بعضهم قلب تلى
عشرتهم رفع اليدين نسباً

فهو الغريب وابن مندة فقد
حديثه فإن عليه يتبع
فوق مشهور وكل قد رأوا
يغرب أو مطلقاً أو إسناد فقد
بشيرة مطلقة كالمسلم
على الحديثين من مشهور
ومنه ذو تواتر مستقراً
فوق ستين روى والعجب
وخص بالأمير فيما ذكره
مسح الخفاف وابن مندة إلى
وينفوا عن مائة من كذبا

(الغريب والعزیز والمشهور)

وربت بالترقى مع تقديم ابن الصلاح لآخرها في نوع مستقل ، ثم إردافه
بالآخرين في آخر وكان الأنسب تقديمها إلى الأنواع السابقة ، وضم الغريب
إلى الأفراد ولكن لكونه أملى كتابه شيئاً فشيئاً لم يحصل ترتيبه على الوضع
المتناسب ، وتبعه في ترتيبه غالب من اقتفى أثره . (وما به) أى بالمروى (مطلقاً)
أى عن إمام يجمع حديثه أولاً (الراوى) الذى رواه (انفراد) عن كل أحد
من الثقات وغيرهم .

أما بجميع المتن كحديث النهي عن بيع الولاء وهبته ، فإنه لم يصح إلا من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر وحديث السفر قطعة من العذاب ، فإنه لم يصح إلا من جهة مالك عن سمى عن أبي صالح عن أبي هريرة فيما ذكر غير واحد من الأئمة ، لكن الغرابة فيه منتقضة برواية أبي مصعب عن عبد العزيز الدراوردي عن سميل عن أبيه أبي صالح وهي صحيحة ، بل وبطريق عصام ابن رواد عن أبيه عن مالك عن ربيعة عن القاسم عن عائشة ولكنها ضعيفة ، أو ببعضه وذلك إما في المتن أو في السند .

فالاول بأن يأتي في متن رواه غيره بزيادة ، كحديث زكاة الفطر حيث قيل لما هو منتقد أيضا إن مالكا تفرد عن سائر من رواه من الحفاظ بقوله « من المسلمين ، أو كحديث أم زرع حيث رواه الطبراني في الكبير من رواية الدراوردي وعباد بن منصور كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، فجعله مرفوعا كله ، وإنما المرفوع منه « كنت لك كأي زرع لأم زرع » .

والثاني كحديث أم زرع أيضا فالمحفوظ فيه رواية سعيد بن سلمة بن أبي الحسام وعيسى بن يونس وسعيد بن سلمة بن أبي الحسام كلاهما عن هشام بن عروة عن أخيه عبد الله بن عروة عن أبيهما عن عائشة ، ورواه الطبراني من حديث الدراوردي وعباد كما أشرنا إليه عن هشام بدون واسطة أخيه .

(فهو) أي ما حصل التفرد به بوجه من هذه الأوجه (الغريب) ، كما أشار إليه الترمذي في آخر كتابه وخصه الثوري بالثقة . قال بعض المتأخرين وكأنه نظر إلى أن كثرة المروي إذ ذاك عن غير الثقات (و) أما أبو عبد الله (ابن مندة) بالعصر للضرورة (لخذه) بالانفراد ، يعني على الوجه المشروح أولا لكن (عن إمام) من الأئمة كالزهري وقتادة وغيرهما ممن (يجمع ه حديثه) ، والحاصل أن الغريب على قسمين: مطلق ونسبي ، وحينئذ فهو والإفراد كما سلف في بابها على حد سواء ، فلم حصلت المغايرة بينهما .

ولذلك قال بعض المتأخرين إن الأحسن في تعريفه ما قاله الميائشي وإنه ما شذ طريقه ولم يعرف رأويه بكثرة الرواية ، وحينئذ فهو أخص من ذلك لعدم التقيد في روايته بما ذكر . وعرفه الشام الخولى بأنه ما يكون مثنه أو بعضه فردا عن جميع روايته فينفرد به الصحابي ثم التابعي ثم تابع التابعي وهلم جرا ، أو ما يكون مرويا بطرق عن جماعة من الصحابة وينفرد عن بعضهم تابعي أو بعض رواته .

وهذا يحتمل أن يكون الغريب عنده أيضا على قسمين مطلق ومقيد ، ويكون افتراق أولهما عن الفرد بالنظر لوقوع التفرد في سائر طباقه فهو أخص أيضا ، ويحتمل التردد بين التعريفين لكن قد فرق بينهما شيخنا بعد قوله لإنهما مترادفان لغة واصطلاحا بأن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته ، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق وهو الحديث الذي لا يعرف إلا من طريق ذلك الصحابي ولو تعددت الطرق إليه ، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي . قال وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما ، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون في النسبي تفرد به فلان أو أغرب به فلان انتهى .

على أن ابن الصلاح أشار إلى افتراقهما في بعض الصور فقال وليس كل ما يعد من أنواع الأفراد معدودا من أنواع الغريب كما في الأفراد المضافة إلى البلاد . قلت إلا أن يريد بقوله انفرد به أهل البصرة مثلا واحد من أهلها فهو الغريب ، وربما يسمى كل من قسمي الغريب ضيق المخرج . قال الحاكم في الحديث الذي أخرجه البخاري في كتاب الصلاة عن عمرو بن زرارة عن عبد الواحد بن واصل أبي عبيدة الحداد عن عثمان بن أبي رواد عن الزهري : دخلت على أنس بدمشق وهو يبكي فقال لا أعرف شيئا فيما أدركت إلا هذه الصلاة ، وهذه الصلاة قد ضيعت هو أضيق حديث في البخاري سألتني عنه أبو عبد الله بن أبي ذهل ، يعني أحد مشايخه فأخبرته له فسمعه يعني سمعه

شيخه منه عن علي بن حمشاذ عن أحمد بن سلية عن عمرو وكان ضيقه مخصوص
برواية الحداد عن ابن أبي رواد وإلا فقد علقه البخاري عقب تخريجه الرواية
الأولى من طريق محمد بن بكر البرساني عن أبي رواد، ومن طريق البرساني
وصله الاسماعيل في مستخرجه وابن أبي خيثمة في تاريخه وأحمد بن علي
الأبارني جمعه لحديث الزهري، ومن طريقه رواه أبو نعيم في المستخرج.

إذا علم هذا فقد قال بعضهم الغريب من الحديث على وزان الغريب من
الناس، فكما أن غربة الإنسان في البلد تكون حقيقة بحيث لا يعرفه فيها أحد
بالكلية، وتكون إضافية بأن يعرفه البعض دون البعض، ثم قد يتفاوت
معرفة الأقل منهم تارة والأكثر أخرى، وقد يستويان، وكذا الحديث،
(فإن عليه) أي المروي من طريق إمام يجمع حديثه (يتبع) راويه (من
واحد) فقط (و) كذا من (اثنين) هو كما قال ابن الصلاح تبعاً لابن منده
النوع الذي يقال له (العزير)، وسمى بذلك إما لقلته وجوده لأنه يقال عز
الشيء يعز بكسر العين في المضارع عزا وعزارة إذا قل بحيث لا يكاد يوجد،
ولما لكونه قوى واشتد بمجيئه من طريق أعز من قولهم عز يعز بفتح العين
في المضارع عزا وعزارة أيضاً إذا اشتد وقوى، ومنه قوله تعالى ﴿فعزيزنا
بثالث﴾ أي قويننا وشددنا. وجمع العزيز عزاز، مثل كريم وكرام،
كما قال الشاعر:

بيض الوجوه أليسة ومعاقل في كل نائبة عزاز الأنفس

ثم هو ظاهر في الاكتفاء بوجود ذلك في طبقة واحدة بحيث لا يتمتع أن
يكون في غيرها من طباقه غريباً كأن ينفرد به راو آخر عن شيخه بل
ولا أن يكون مشهوراً لاجتماع ثلاثة فأكثر على روايته في بعض طباقه أيضاً،
ومشى على ذلك شيخنا حيث وصف حديث شعبة عن واقد بن محمد بن زيد بن
عبد الله بن عمر عن أبيه عن عبد الله بن عمر مرفوعاً دأمرت أن أقاتل الناس،
بأنه غريب لتفرد شعبة به عن واقد، ثم لتفرد أبي غسان المسمى به عن عبد الملك

ابن الصباح راويه عن شعبة . وعزيز لتفرد حرمي بن عمارة ، وعبد الملك بن الصباح به عن شعبة . ثم لتفرد عبد الله بن محمد بن المسندي وإبراهيم بن محمد ابن عرعة به عن حرمي .

وسبقه لنحوه ابن الصلاح حيث مثل للمشهور بحديث والأعمال بالنيات ، مع كون أول سنده فرداً ، والشهرة إنما طرأت له من عند يحيى بن سعيد ، بل قال في الغريب عن هذا الحديث إنه غريب مشهور وذلك بوجهين واعتبارين . وقال أبو نعيم في حديث سفيان عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن الحنفية عن علي رفعه ، مفتاح الصلاة التكبير ، أنه مشهور لا نعرفه إلا من حديث ابن عقيل . فقال شيخنا إن مراده أنه مشهور من حديث ابن عقيل فهذه الشهرة النسبية نظير الغرابة النسبية في قوله فيما ينفرد به الراوي عن شيخه غريب ، وإما المراد أنه فرد عن ذلك الشيخ من رواية هذا بخصوصه عنه ، مع أن الشيخ قد يكون توبع عليه عن شيخه ، وعلى هذا فيخرج الحكم على حديث الأعمال بأنه فرد في أول مشهور في آخره ، يريد أنه اشتهر عن الفرد به فهي شهره نسبية لا مطلقاً .

وعلى هذا مشى بعض المتأخرين ممن أخذت عنه ، فرف العزير اصطلاحاً بأنه الذي يكون في طبقة من طباقه راويان فقط ، ولكن لم يش شيخنا في توضيح النجدة على هذا فإنه وإن خصه بوروده من طريق راويين فقط عني به كونه كذلك في جميع طباقه . وقال مع ذلك إن مراده أن لا يرد بأقل منهما فإن ورد بأكثر في بعض المواضع من السند الواحد لا يضر إذ الأقل في هذا يقضى على الأكثر .

وإذا تقرر هذا فما كانت العزة فيه بالنسبة لراو واحد بقيد فيقال عزيز من حديث فلان . وأما عند الإطلاق فينصرف لما أكثر طباقه كذلك لأن وجود سند على وتيرة واحدة برواية اثنين عن اثنين قد ادعى فيه ابن حبان عدم وجوده وكاد شيخنا أن يوافقه حيث قال: إنه يمكن أن يسلم بخلافه في الصورة التي

فردناها وهي أن لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين. يعني كما حرره هو فإنه موجود مثاله مارواه الشيخان في صحيحهما من حديث أنس والبخاري فقط من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده، الحديث. ورواه عن أنس كما في الصحيحين أيضا قتادة وعبد العزيز بن صهيب. ورواه عن قتادة شعبة كما في الصحيحين وسعيد على ما يحرف فإن قلت شيخنا فيه مع عدم وقوفه عليه بعد الفحص ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن علية كما في الصحيحين، وعبد الوارث بن سعيد كما في مسلم، ورواه عن كل جماعة (أو) أن يقبض راويه عن ذلك الإمام من (فوق) بالبناء على الضم أى فوق ذلك كثلاثة فأكثر ما لم يبلغ حد التواتر (فمشهور) أى النوع الذى يقال له المشهور. وعبرة ابن الصلاح فى تعريفه نبعا لابن منده فإذا روى الجماعة عنهم أى عن واحد من الأئمة الذين يجمع حديثهم حديثا سمي مشهورا.

وبمقتضى ما عرفنا به العزيز أيضا يجتمعان فيما إذا رواه ثلاثة، وتختص العزيز بالاثنتين والمشهور بأكثر من الثلاثة. سمي مشهورا للوضوح أمره يقال شهرت الأمر لشهرة شهرا وشهرة فاشتهر وهو المستفيض على رأى جماعة من أئمة الفقهاء والأصوليين وبعض المحدثين، سمي بذلك لانتشاره وشياعه فى الناس، من فاض الماء يفيض فيضا وفيضوخة إذا كثرت حتى سأل على صفة الراوى.

قال شيخنا: ومنهم من غاير بينهما بأن المستفيض يكون فى ابتدائه وانتهائه معنى وفيما بينهما سواء، والمشهور أعم من ذلك بحيث يشمل ما كان أوله منقولا من الواحد كحديث الأعمال، وإن انتقد ابن الصلاح فى التمثيل به ولانقائه بالنظر لما اقتصر عليه فى تعريفه إذا لشهرة فيه نسبية، وقد ثبت عن أبي إسماعيل الهروى الملقب شيخ الإسلام أنه كتبه عن سبعةائة رجل من أصحاب يحيى بن سعيد، واعتنى الحافظ أبو القاسم بن منده لجمعهم وترتيبهم

بحيث جمع نحو النصف من ذلك . ومنهم من غاير على كيفية أخرى يعنى بأن المستفيض ما تلقته الأمة بالقبول دون اعتبار عدد ولذا قال أبو بكر الصيرى فى [الصيرى] والقفال إنه هو والمتواتر بمعنى واحد .

ونحوه قول شيخنا فى المستفيض إنه ليس من مباحث هذا الفن يعنى كما فى المتواتر على ما سياتى بخلاف المشهور فإنه قد اعتبر فيه هذا العدد والخصوص سواء كان صحيحاً أم لا (و) لكن لا اختصاص له بشموله للصحيح وغيره ، بل (كل) من الأنواع الثلاثة المشروحة (قد رأوا) أهل الحديث (منه الصحيح الضعيف) إذ لا ينافى واحد منها واحداً منهما وإن لم يصرح ابن الصلاح بذلك فى العزيز [الغريب] ، ولكن الضعف فى الغريب أكثر ولذا كره جمع من الأئمة تتبع الغرائب ، فقال أحمد لا تكتبوها فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء .

وسئل عن حديث ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس يردن عليه حديثه ، فقال إنما هو مرسل ، فقبل له إن ابن أبي شبة زعم أنه غريب ، فقال أحمد صدق إذا كان خطأ فهو غريب ، وقال أبو حنيفة من طلبها كذب . وقال مالك شر العلم الغريب وخيره الظاهر الذى قد رواه الناس . وعن عبد الرزاق قال كنا نرى أن الغريب خير فإذا هو شر .

(ثم) إنه وهو تقسيم آخر (قد يغرب أو مطلقاً) يعنى فى المتن والإسناد معاً ، كالحديث الذى تفرد برواية متنه راو واحد كما قد عناه أولاً (أو) يغرب مقيد حيث يغرب (إسناداً) بالنقل (فقد) أى حسب كأن يكون المتن معروفاً برواية جماعة من الصحابة فينفرد به راو من حديث صحابى آخر ، فهو من جهة غريب مع أن متنه غير غريب . ومن أمثله حديث أبى بردة بن أبى موسى عن أبيه رفعه الكافرياً كل فى سبعة أمعاء ، فإنه غريب من حديث أبى موسى ، مع كونه معروفاً من حديث غيره . قال ابن الصلاح : ومن ذلك غرائب الشيوخ فى أسانيد المتون الصحيحة يعنى كأن ينفرد به من حديث

شعبة بخصوصه غندر . قال : وهو الذى يقول فيه الترمذى غريب من هذا الوجه . قال ولا أرى يعنى القسم الثانى ينعكس فلا يوجد إذا يعنى فيما يصح ما هو غريب متنا لا سنداً ، لا إذا اشتهر الحديث الفرد عمن تفرد به فرواه عنه عدد كثيرون ، فإنه يصير غريباً مشهوراً . وغريباً متناً وغير غريب إسناداً ، لكن بالنظر إلى أحد طرفى الإسناد فإن إسناده متصف بالغرابة فى طرفه الأول ، ومتصف بالشهرة فى طرفه الآخر ، كحديث « إنما الأعمال بالنيات » وكسائر الغرائب التى اشتملت عليها التصانيف المشهورة .

ومن ذكر هذه الأقسام ثلاثة : ابن سيد الناس فيما شرحه من الترمذى تبعاً لابن طاهر فيما أفاده شيخنا ولم يقيد ثالثاً بآخر السند كابن الصلاح بل أطلقه ولكنه لم يذكر له مثالا لأنه لا يوجد وإنما القسمة اقتضت له ذكره ، وذكر رابعاً وهو غريب فى بعض السند كالطريق التى قدمتها لحديث أم زرع بإسقاط الواسطة بين هشام بن عروة وأبيه . وقال فهذه غرابة تخص موضعاً من السند والحديث صحيح .

وخامساً وهو غريب فى بعض الماتن كرفع جميع الحديث المذكور . (كذلك المشهور أيضاً) يقع على ما يروى بأكثر من اثنين عن بعض رواه أو فى جميع طباقه أو معظمها أو على ما اشتهر على الألسنة فيشمل ماله إسناد واحد فصاعداً بل لا يوجد له إسناد أصلاً كعلماء أمتى أنبياء بنى إسرائيل ، وولدت فى زمن الملك العادل كسرى ، وتسليم الغزالية ، فقد اشتهر على الألسنة وفى المدائح النبوية .

ومنه قول الإمام أحمد كما أخرجه ابن الجوزى فى آخر الجهاد من موضوعاته أربعة أحاديث تدور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الأسواق ليس لها أصل وذكر منها « من بشرنى بخروج آدار بشرته بالجنة » ونحوكم يوم صومكم ، ولكن قد قيل إن هذا لا يصح عن أحمد لأن الحديثين المطولين أحدهما عنده فى مصنفه وسنده جيد مع مجيئه من طرق أخرى ، وثانيهما عند صاحبه

إلى داود بسند جيد أيضا . هذا مع نظم العلامة أبي شامة المقدسي الدمشقي لهذه المقالة ، فقال :

أربعة عن أحمد شاعت ولا أصل لها من الحديث الواصل
خروج آدار يوم صومكم ثم أذى الذئب ورد السائل

وقد يشتهر (بين الناس أحاديث هي) موضوعة بالكلية وذلك كثير جداً ومن نظر في الموضوعات لابن الجوزي عرف الكثير من ذلك بل (قسموا) أي أهل الحديث المشهور أيضا (بشهرة مطلقة) بين المحدثين وغيرهم (كحديث المسلم من سلم) المسلمون من لسانه وبده (الحديث) وللمشتهر (المقصود على المحدثين) معرفة (من) نحو (مشهور قنوته) صلى الله عليه وسلم (بعد الركوع شهراً) فقد رواه عن أنس جماعة منهم أنس بن سيرين وعاصم وقتادة وأبو مجلز لاحق بن حميد ثم عن التابعين جماعة منهم سليمان التيمي وعن أبي مجلز ورواه عن التيمي جماعة بحيث اشتهر لكن بين أهل الحديث خاصة وأما غيرهم فقد يستغربونه لكون الغالب على رواية التيمي عن أنس كونها بلا واسطة وإلى مشهور مقصور على غير الحديثين كالأمثلة التي قدمتها ولكن لا اعتباراً إلا بما هو مشهور عند علماء الحديث . وقد أفردت في الحديث المشهور بالنظر لما تقرر من أقسامه كتاباً ، وكذا ينقسم أيضاً باعتبار آخر فيكون منه ما لم يرتق إلى المتواتر وهو الأغلب فيه .

(ومنه ذو تواتر) بل قال شيخنا إن كل متواتر مشهور ولا ينعكس يعني فإنه لا يرتقى للتواتر إلا بعد الشهرة فهو لغة ترادف الأشياء المتعاقبة واحداً بعد واحد بينهما فترة ومنه قوله تعالى ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رَسُولَنَا تَتْرَى ﴾ أي رسولا بعد رسول بينهما فترة واصطلاحاً هو ما يكون (مستقراً في جميع طبقاته) أنه من الابتداء إلى الانتهاء ورد عن جماعة غير محصورين في عدد معين ولا صفة مخصوصة بل بحيث يرتقون إلى حد تحيل العادة معه توأماً على الكذب أو وقوع الغلط منهم اتفاقاً من غير قصد . وبالنظر لهذا خاصة يكون العدد في

طبقة كثيراً وفي أخرى قليلاً ، إذ الصفات العلية في الرواة تقوم مقام العدد أو تزيد عليه . هذا كله مع كون مستند انتهائه الحسن من مشاهدة أو سماع لأن مالا يكون كذلك يحتمل دخول الغلط فيه ونحوه كما اتفق أن سائلاً سأل مولى أبي عوانة بنى قلم يعطيه شيئاً فلما ولى لحقه أبو عوانة فأعطاه ديناراً فقال له السائل والله لا نفعنك يا أبا عوانة فلما أصبحوا وأرادوا الدفع من المزدلفة وقف ذلك السائل على طريق الناس وجعل ينادى إذا رأى رفقة من أهل العراق يا أيها الناس اشكروا يزيد بن عطاء اللبيثي مولى أبي عوانة فإنه تقرب إلى الله عز وجل اليوم بأبي عوانة فاعتقه فجعل الناس يبرون فوجاً فوجاً إلى يزيد يشكرون له ذلك وهو ينكره ، فلما كثر هذا الصنيع منهم قال ومن يقدر على رد هؤلاء كلهم إذ ذهب فانت حر . وأن لا يكون مستنده ما ثبت بقضية العقل الصرف كالواحد نصف الاثنين والأمور النظرية إذ كل واحد منهم يخبر عن نظره وكاه مقبول لإفادته القطع بصدق خبره ، بخلاف غيره من أخبار الآحاد كما سلف وليس من مباحث هذا الفن فإنه لا يبحث عن رجاله لكونه لا دخل لصفات المخبرين فيه ولذلك لم يذكره من المحدثين إلا القليل كالحاكم والخطيب في أوائل الكفاية وابن عبد البر وابن حزم وقال ابن الصلاح : إن أهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص وإن كان الخطيب قد ذكره في كلامه ما يشعر بأن اتبع فيه غير أهل الحديث ولعل ذلك كونه لا تشمله صناعتهم ولا يكاد يوجد في رواياتهم وله أمثلة (كمن من كذب) على متعمداً فليتبوا مقدمه من النار الذي اعتنى [غير] واحد من الحفاظ منهم الطبراني ويوسف ابن خليل بجمع طرقه وبلغت عدة من رواه عند علي بن المديني وتبعه يعقوب بن شيبة عشرين بل ارتقت عند كل من البرار وإبراهيم الحربي لأربعين وزاد عليهما أبو محمد بن صاعد عدداً قليلاً . وعند أبي بكر الصيرفي شارح الرسالة بستين (ف) ارتقت (فوق ستين) نفساً باثنين عند ابن الجوزي في مقدمة موضوعاته هذا العدد من الصحابة الذين (روه) ولبعض الأحاديث عنده أكثر من طريق بحيث الطرق عنده على التسعين وحزم بذلك ابن دحية وقد

سبق ابن الجوزي لزيادة عدد الصحابة على الستين أبو القاسم الطبراني (والعجب بأن من رواه للصحابة العشرة) المشهود لهم بالجنة وأنه (خص بالأميرين) وهما اجتماع أزيد من ستين صحابيا على روايته وكون العشرة منهم (فيما ذكره الشيخ) ابن الصلاح حكاية (عن بعضهم) ممن لم يسمه، وهو موجود في مقدمة إحدى النسختين من الموضوعات لابن الجوزي الأول من كلام نفسه، والثاني نقلا عن أبي بكر محمد بن أحمد بن عبد الوهاب الإسفرائيني. وكذا قال الحاكم فيما نقله عن صاحبه البيهقي ووافقه عليه، بل أشعر كلام ابن الصلاح باختصاصه بكونه مثالا للتواتر فإنه قال: ومن سئل عن إبراز مثال لذلك فيما يروى من الحديث أعياء تطلبه قال: وحديث إنما الأعمال بالنيات ليس من ذلك بسبيل وإن نقله عدد التواتر وزيادة، لأن ذلك طرأ عليه في وسط إسناده ولم يوجد في أوائله على ما سبق ذكره.

نعم حديث من كذب على، نراه مثالا لذلك فإنه نقله من الصحابة العدد الجمل ووافقه على إطلاق التواتر عليه ولكن نازع غير واحد في اجتماع العشرة على روايته وبعض شيوخ شيوخنا في كونه متواترا، لأن شرطه كما تقدم استواء طرفيه وما بينهما في الكثرة، وليست موجودة في كل طريق من طرقه بمفردها. وأجيب عن الأول بأن الطرق عن العشرة موجودة في مقدمة الموضوعات لابن الجوزي وابن عوف في النسخة الأخيرة منها وكذا موجودة عند من بعده، والثابت منها كما سيأتي من الصحاح على والزبير ومن الحسان طلحة وسعد وسعيد وأبو عبيدة، ومن الضعيف التماسك طريق عثمان ولقيتها [بقيتها] ضعيف أو ساقط على كل حال فقد وردت في الجملة عن الثاني بأن المراد بإطلاق كونه متواترا رواية المجموع عن المجموع من إبتدائه إلى انتهائه في كل عصر. وهذا وهذا كان في ذلك وأيضا فطريق أنس وحدها قد رواها عنه العدد الكثير وتواترت عنهم، وحديث على رواه عنه ستة من مشاهير التابعين وثقاتهم، وكذا حديث ابن مسعود وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو، فلو قيل في كل منها إنه متواتر عن صحابته لكان صحيحا.

وقد قال ابن الصلاح وفي بعض ما جمع من طارقه عدد التواتر (قلب تلى) لم يخص هذا المتن بالأميرين (مسح الخفاف) وقد رواه أيضا فيما ذكره أبو القاسم بن منده في كتلة [كتابه] المستخرج من كتب الناس للفائدة أكثر من ستين صحابياً ومنهم: العشرة بل عند ابن أبي شيبة وابن المنذر وغيرهما من طريق الحسن البصري أنه قال: حدثني سبعون من الصحابة بالمسح على الخفين ولكن في هذا مقال. نعم جمع بعض الحفاظ رواته من الصحابة. تجاوزوا الثمانين.

وصرح جمع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر. وعبارة ابن عبد البر منهم: روى المسح على الخفين عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو أربعين من الصحابة واستفاض وتواتر، وسبقه أحمد فقال ليس في قلبي من المسح على الخفين شيء فيه أربعون حديثاً عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مارفعوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم وما وقفوا.

وقال ممنا: سألت أحمد عن أجود الأحاديث في المسح فقال حديث شرح بن هاني سألت عائشة، وحديث خزيمة بن ثابت وحديث عوف بن مالك. قلت وحديث صفوان بن عسال؟ قال ليس في ذلك توقيت للمقيم، وكذا الوضوء من مس الذكر قيل إن رواته زادت على ستين، وكذلك الوضوء مما مست النار وعدمه.

وأيضاً أبو القاسم (ابن منده) المذكور بالهرف والحاكم أبو عبد الله وغيرهما من الأئمة (إلى عشرتهم) بإسكان المعجمة أى الصحابة (رفع) بالنصب (اليدین نسباً) بل خصه الحاكم بذلك فيما سمعه صاحبه البيهقي منه فقال: سمعته يقول لا تعلم سنة اتفق على روايتها عن النبي صلى الله عليه وسلم الخلفاء الأربعة ثم العشرة فن بعدهم من أكابر الأئمة على تفرقهم في البلاد والتاسعة غير هذه السنة. قال البيهقي وهو كما قال أستاذنا أبو عبد الله رحمه الله، فقد رويت هذه السنة عن العشرة وغيرهم وقال ابن عبد البر في التمهيد إنه رواه ثلاثة عشر صحابياً وأما البخاري فعزاه لسبعة عشر نفصاً، وكذا السافى. وعدتهم

عند ابن الجوزى فى الموضوعات اثنان وعشرون . وتتبع المصنف من رواه من الصحابة فبلغ بهم نحو الخمسين ووصفه ابن حزم بالتواتر .

وبالجملة فالحديث الاول أكثرها عن الصحابة وروداً ولذا لما حكى ابن الصلاح كونه يروى عن أكثر من ستين قال وقد بلغ بهم بعض أهل الحديث أكثر من هذا العدد . قال ثم لم يزل عدد رواه فى ازدياد وهم جراً على التوالى والاستمرار .

قلت : قد ارتقت عدتهم لأكثر من ثمانين نفساً فيما قاله أبو القاسم بن منده أيضاً . وخرجها بعض النيسابوريين بزيادة قليلة على ذلك . وبلغ بهم ابن الجوزى كما فى النسخة المتأخرة من الموضوعات وهى بخط ولده على نقلا عن خط أبيه ثمانية وتسعين وأما أبو موسى المدينى فقال إنهم نحو المائة .

[ونيقوا] أى زادوا (عن مائة) من الصحابة باثنين (من كذبا) وذلك بالنظر لمجموع ما عندهم وإن كان الناظم عزو [عزاء] العدة المذكورة لمصنف الحافظ أبى الحجاج يوسف بن خليل الدهشقى وهو فى حزرين [جزأين] فإن ظاهر كلام شيخنا خلافه حيث قال : إن الحافظ بن يوسف بن خليل وأبا على البكرى وهما متقاصران وقع لىكل منهما فى تصنيفه ما ليس عند الآخر ، بحيث تكملت المائة من مجموع ما عندهم . وأعلى من هذا كله قول النووى فى شرح مقدمة مسلم إنه جاء عن مائتين من الصحابة ولم يزل فى ازدياد . واستبعد المصنف ذلك ووجهه غيره بأنها فى مطلق الكذب كحديث : من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين ، ونحوه ولكن لعله كما قال شيخنا سبق قلم من مائة وفيها المقبول والمردود وبيان ذلك إجمالاً أنه اتفق الشيخان منها على حديث على وأنس وأبى هريرة والمغيرة بن شعبة .

وانفرد البخارى منها بحديث الزبير وسلمة بن الأكوع وعبد الله بن عمرو ابن العاص ووائل بن الأسقع ، وانفرد مسلم منها بحديث أبى سعيد . وصح

أيضا في غيرهما من حديث ابن مسعود ، وابن عمر وأبي قتادة وجابر ويزيد بن أرقم وورد بأسانيد حسان من حديث طلحة بن عبيد الله وسعد وسعيد بن زيد وأبي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وعقبة بن عامر وعمران بن حصين وسليمان الفارسي ومعاوية بن أبي سعيد ورافع بن خديج وطارق الأشجعي والسائب بن يزيد وخالد بن عرفطة وأبي أمامة وأبي قرصانة وأبي موسى العافقي وعائشة ، فهؤلاء أحد وثلاثون نفساً من الصحابة . وورد عن نحو خمسين غيرهم بأسانيد ضعيفة متماسكة ، منهم عثمان بن عفان ، ومن نحو من عشرين آخرين بأسانيد ساقطة .

على أن شيخنا قد نازع ابن الصلاح فيما أشعر به كلامه من عزة (١) وجود مثال للمتواتر فضلا عن دعوى غيره العدم ، يعني كابن حبان والحايمي ، وقرر أن ذلك من قائله نشأ عن قلة إطلاع على كثرة الطرق واحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطأوا على كذب أو يحصل منهم اتفاقا . قال ومن أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجوداً وجود كثرة في الأحاديث أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقاً وغرباً المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مصنفها إذا اجتمعت على إخراج حديث وأعددت طرقه تعدداً تحيل العادة توأماهم معه على الكذب إلى آخر الشروط افاد العلم البقيضي بصحته إلى قائله ، ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير .

وقد توقف بعض الأخذ عنه من الحنفية في الشام أول مقالته هذه مع ما سلف من أنه لا دخل لصفات المخبرين في المتواتر ، وهو واضح الإلتزام فإذا بالنظر إلى كونه أهل هذه الطبقة مثلاً بقبيل [بتقييد] العادة لجلالتهم توأما ثلاثة منهم على كذب أو غلط وكون غيرها لا انحطاط أهلها عن هؤلاء لا يحصل ذلك إلا بعشرة مثلاً وغيرها لعدم إنصاف أهلها بالعدالة ومعرفةهم بالفسق ونحوه لا يحصل إلا بزيادة كثير من العدد . نعم يمكن بالنظر لما أشرت إليه أن يكون المتواتر من مباحثنا فافقه أعلم .

وذكر شيخنا من الأحاديث التي وصفت بالتواتر ، حديث الشفاعة ،
والخوض ، وأن عدد رواتهما من الصحابة زاد على أربعين ، ومن وصفهما
بذلك عياض في الشفاء . وحديث « من بنى لله مسجداً ، ورؤية الله في الآخرة
وه الأثمة من قریش ، وكذا ذكر عياض في الشفاء ، حديث حنين
الجدع ، وابن حزم حديث النهى عن الصلاة في معاطن الإبل ، واتخاذ القبور
مساجد ، والقول عند الرفع من الركوع . والأبردى في مناقب الشافعى حديث
المهدى ، وابن عبد البر حديث داهتز العرش لموت سعد ، والحاكم حديث خطبة
عمر بالجائية ، والإسراء ، وأن إدريس في الرابعة ، وغيره حديث انشقاق
القمر والنزول وابن بطلال حديث النهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر ،
والشيخ أبو إسحاق الشيرازى قال بعد ذكر الأحاديث المروية عن النبي صلى
الله عليه وسلم في غسل الرجلين لا يقال إنها أخبار آحاد لأن مجموعها تواتر معناه ،
وكذا ذكر غيره في التواتر المعنوى ، كشجاعة عليّ وجود حاتم ، وأخبار
الدهال وشيخنا حديث « خير [خير] الناس قرني ، وقد أفرد ما وصف بذلك في
تأليف إما للزركشى أو غيره والله أعلم .

غريب ألفاظ الحديث

والنضر أو معمّر خلف أول من صنّف الغريب فيما نقلوا
ثم تلى أبو عبيد واقتيق القُتَيْبِيُّ ثم حمّد صنفا
فأعن به ولا تحضّ بالظن ولا تقلّد غير أهل الفن
وخير ما فسرته بالوارد كالُدُخِّ بالدخان لابن صائد
كذلك عند الترمذى والحاكم فسرّه الجـمـاع وهو واهم

غريب ألفاظ الحديث النبوى

وهو خلاف الغريب الماضى قريبا فذلك يرجع إلى الانفراد من جهة الرواية ، وأما هنا فهو ما يخفى معناه من المتون لقلّة استعماله ودونه ، بحيث يبعد فهمه ولا يظهر إلا بالتفتيش من كتب اللغة وهو من مهمات الفن لتوقف التلفظ ببعض الألفاظ فضلا عن فهمها عليه وتناكّد العناية به لمن يروى بالمعنى والقصد من هذا النوع بيان التصانيف فيه ، ولو أضيف لذلك أمثلة كثيرة من الأنواع ، بل كما فعل البرشنى فى ألفيته الاصطلاحية فى هذا نفسه ، حيث ذكر جانباً منه ، بل وابن الجوزى فى الهداية التى شرحتها وأشار إلى أنه كالأسماء منه ما هو فرد كالجفطرى اللفظ الغليظ ، ومنه ما هو كالمؤتلف والمختلف كأن تأتى كلمة لمعنى ومصحفاً للمعنى آخر ، فيتألفا فى الخط ويختلفا فى النطق ، كقَدَح الراكب بفتحين ، الآنية المعروفة مع تسوية الـهـف كالقَدَح بالكسر ثم سكون السهم ، وكأَنَّصَف فهو بفتح الميم الموضع الوسط بين الموضعين ، وبكسرهما الخادم ، وكحذف بتجريك الذال المعجمة فى قوله كبغات حذف وهى الغنم الصغار الحجازية وبإسكانها فى قوله حذت [حذف] السلام سنة وهو تخفيفه وعدم إطالته ، وكالشفعة وهى بالشين المعجمة والعين المهملة المفتوحتين فى قوله ورجل فى شفعة من الشفاف يريد به رأس جبل من الجبال مع الشفعة وهى بالسين

المهمة المفتوحة والعين المهمة الساكنة في قوله إنه رأى جارية بها سعة أى
قروح تخرج على رأس الصبي

ومنه ما هو كالمثقف والمفتق بأن تأتى كلمة في موضعين لمعنيين ، كالطابق فهو
في قول جلاء طبق من جراد القطيع ، وفي قوله بدأ طبق والقرن .

ومنه ما فيه ، الإعجام والإهمال كالتشميت ، ومضمضوا من اللبن
لكان أفيد .

وما رأيت مغرقا وهو نافع مع مشاحجة في بعضه لا تحرك الإبط فيفوح ،
ولا تفتح الجراب ، ولا تكسر القصعة ولا تمد القفاء ، وإذا دخلت طوى
فافتح ، وإذا خرجت فضم ، والجنادة بالفتح والكسر فالأدلى للأعلى والأسفل
للأسفل ، وملك بكسر اللام في الأرض ويفتحها في السماء .

(والنضر) بن شميل أبو الحسن المازني (أو) أبو عبيدة (معمر) بن المثنى
(خلف أول) أى اختلف في أول (من صنف) منهما في الإسلام (الغريب)
المشار إليه (فيما نقلوا) لجزم الحاكم في علومه بأولها والظاهر فإنه مات في سنة
ثلاث وثمانين ومائة ، ومثنى بن الأثير في خطبة النهاية ثم المحب الطبري في
تقريب المرام له على الثاني ، لكن بصيغة التريض منهما مع أن وفاته كانت
في ستة عشر ومائتين بعد الأول بسبع وعشرين عاما ، وكتباهما مع جلالتهما
صغيران لجريان العادة بذلك في المبتدى بما لم يسبق إليه ، لاسيما والعالم إذ ذاك
أكثر فشوفا من نقيضه وأكبرهما كتاب أولها ، ولقد بالغ إبراهيم الحربي حيث
قال إنه لا يصح ما أورده ثانيهما في غريبه سوى أربعين حديثا .

ومن جمع في ذلك اليسير أيضا الحسين بن عياش أبو بكر السلمي ومحمد بن
المستنير أبو علي المعروف بقطرب . وكانت وفاتهما قبل معمر ، الأول ست
سنين والثاني بأربع .

ثم جمع عبد الملك بن قريب الأصمى عصرى معمر ، بل المتوفى بعد في سنة

ثلاث عشرة ومائتين كتابا، فزاد وأحسن في آخرين من أئمة الفقه واللغة جمعوا أحاديث تكلموا على لغتها ومعناها في أوراق ذوات عدد، ولم يكد أحد منهم ينفرد عن غيره بكبير أمر لم يذكره الآخر.

وكذا صنف أبو عبد الرحمن النووي في ذلك (ثم) تلا الجميع قريبا من هذا الآن (أبو عبيد) القاسم بن سلام المتوفى في سنة أربع وعشرين ومائتين، فجمع كتابه المشهور في غريب الحديث والآثار نعمت [تعب] فيه جدا فإنه أقام فيه أربعين سنة بحيث استقصى، وأجاد بالنسبة ما قبله، ووقع من أهل العلم بموقع جليل وسار قدوة في هذا الشأن كما قال ابن الصلاح وغيره حتى أن ابن كثير قال إنه أحسن شيء وضع فيه يعني قبله، ولكنه غير مرتب فرتبه الشيخ موفق الدين بن قدامة على الحروف ولم يزل الناس يفتفحون بكتاب أبو [أبي] عبيد.

وعمل أبو سعيد الضرير كتابا في التعقب عليه، وكذا من جمع الغريب في هذا الوقت الإمام أبو الحسن علي بن المديني. وأحمد بن الحسن الكندي البغدادى تلميذ معمر، وأبو عمرو شمر بن حمدويه المتوفى في سنة ست وخمسين ومائتين وكتابه يقال إنه قدر كتاب أبي عبيد مرارا.

(واقفتي) أثر أبي عبيد وحذا حذوه أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (القُتَيْبِيُّ) بضم القاف وفتح المثناة نسبة لجدّه، وكانت وفاته في سنة ست وسبعين ومائتين، فصنف كتابه المشهور وجعله ذيلًا على كتاب أبي عبيد فكان أكبر حجما من أصله مع أنه أضاف إليه التنبيه على كثير من أوهامه، بل أفرد للاعتراض عليه كتابا سماه إصلاح الغلط. وقد انتصر لأبي عبيد أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي في جزء لطيف رد فيه على ابن قتيبة، لكن قال لنا شيخنا عن شيخه المصنف أن ابن قتيبة كان كثير الغلط.

وكذا صنف فيه أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي أحد معاصري ابن قتيبة، والمتوفى بعده في سنة خمس وثمانين ومائتين كتابا حافلا أطاله الأسانيد وسياق المتون بتمامها، ولو لم يكن في المتن من الغريب إلا كلمة فهجر

لذلك كتابه مع جلالة مصنفه وكثرة فوائد كتابه . ثم صنف فيه غير واحد من
 المائة الثلاثة أيضاً كآبي العباس المبرد المتوفى سنة خمس وثمانين ، وتعلب
 المتوفى سنة إحدى وتسعين وآبي الحسن محمد بن عبد السلام الخشني المتوفى سنة
 ست وثمانين ، ومن المائة الرابعة كآبي محمد قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي
 المتوفى سنة اثنتين . وكتاباه واسمه الدلائل الذيل على كتاب القتي ، وكان
 قاسم قد ابتداء ثم مات قبل أن يكمله فأكمله أبوه لتأخر وفاته عنه مدة ، فإنه
 مات سنة ثلاث عشرة وكآبي بكر بن الأنباري المتوفى سنة ثمان وعشرين
 وآبي عمر الزاهد غلام ثعلب المتوفى سنة خمس وأربعين وغريبه صفة على مسند
 أحمد خاصة وهو حسن جداً فيما قيل .

(ثم) بعدهم أبو سليمان (حمد) هو ابن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي المتوفى
 سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة (صنفا) كتاب المعروف وهو أيضاً ذيل على القتي
 مع التنبيه على أغاليظه . فهذه الثلاثة أعنى كتب الخطابي والقتي وآبي عبيد
 أمهات الكتب المؤلفة في ذلك وإليها المرجع في تلك الأعصار ووراؤها كما قال
 ابن الصلاح مجاميع تشتمل من ذلك على زوائد ، وفوائد كثيرة ، بحيث كما قال
 ابن الأثير لم يخل زمن من مصنف فيه .

ومنها في المائة الخامسة كتاب أبي عبيد أحمد بن محمد بن محمد الهروي صاحب
 أبي منصور الأزهرى اللاغوى ، وعصرى الخطابي ، بل المتأخر بعده فإنه مات سنة
 إحدى وأربعمائة جمع فيه بين كتابي أبي عبيد وابن قتيبة وغيرهما من تقدم مع
 زيادات جمّة وإضافة لذلك غريب القرآن مرتباً لذلك كله على حروف المعجم
 فكان أجمع مصنف في ذلك قبله ، واختصره الفقيه أبو الفتح سليم بن أيوب
 الرازي المتوفى سنة سبع وأربعين وأربعمائة وسماه تقريب الغريبين ، وكذا
 اختصره مع زيادات يسيرة الحافظ أبو الفرج بن الجوزي المتوفى في أواخر المائة
 السادسة سنة سبع وتسعين . بل وجمع الحافظ أبو الفضل محمد بن ناصر البغدادى
 وكانت وفاته سنة خمسين وخمسمائة أوهامه في تصنيف مستقل ، وذيل عليه
 على طريقته في الغريبين والترتيب الحافظ أبو موسى المديني ذيلًا حسنًا ،

ثم جمع بينهما أعنى كتاب الهروى والذيل عليه لأبى موسى مقتصرأ على الحديث خاصة المجرد أبو السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزرى مع زيادات جمه ، فكان كتابه النهاية كاسمه ، وعول عليه كل من بعده لجمعه ومهولة التناول منه مع إعراف قليل فيه ، ويقال إن لصفي محمود بن محمد بن حامد الأرموى ذيل عليه أو كتب على نسخته منه حواشى فأفردا غير ، كما أن للمصنف على نسخته منه أيضاً حواشى كثيرة كان عزمه تجريدها فى ذيل كبير وما أظنه تيسر .

وكذا لابن الأثير كتاب آخر سماه دمنال الطالب فى شرح طوال الغرائب ، فى مجلد ، بل وله شرح غريب كتابه دجامع الأصول ، فى مجلد ، وكانت وفاته آخر يوم من سنة ست وستائة .

ومنهاد كتاب الفائق ، لأبى القاسم الزمخشري من أنفس الكتب لجمعه المتفرق فى مكان واحد مع حسن الاختصار وصحة النقل ، وهو وإن كان على حروف المعجم فهو ملتزم استيفاء ما فى كل حديث من غريب فى حرف من حروف بعض كلماته ، ففسر لذلك الكشف منه بالنسبة لكتاب الهرمى ، ولكنه أسهل تناولا من كثير من قبله ، وكانت وفاة مؤلفه سنة ثمانين وخمسمائة .

ومنهاد مجمع الغرائب ، للحافظ أبى الحسن عبد الغافر بن إسماعيل بن أبى الحسين عبد الغافر بن محمد الفارمى ثم النيسابورى المتوفى سنة تسع وعشرين وخمسمائة ورأيت فى كلام الزركشى بعد أن ذكر النهاية مانصه : وزاد عليه الكاشغرى فى مجمع الغرائب فينظر .

ومنهاد كتاب المشارق ، للقاضى عياض المتوفى سنة أربع وأربعين وخمسمائة وهو أجل كتاب جمع فيه بين ضبط الألفاظ واختلاف الروايات وبيان المعنى لكنه خصه بالموطأ والصحيحين مع ما أضاف إليه من مشتبه الأسماء والأنساب ، وينسب لأبى إسحاق بن قرقول تلميذ القاضى عياض المتوفى بعده

في سنة تسع وستين كتاب «المطالع»، والظاهر أنه منتزع من المشارق لشيخه مع التوقف في كونه نسبة لنفسه وقد نظمه الإمام شمس الدين محمد بن محمد ابن عبد الكريم بن الموصل فاحسن ما شاء. وكذا في الغريب المجرد لعبد الله بن يوسف البغدادي، و«قنعة الأريب» في تفسير الغريب، لبعضهم وغيره لمحمد بن جعفر النحوي، وما لا يحصى كثرة، وغريب البخاري خاصة لأبي الوليد ابن الصابوني، وغريب الموطأ لبعضهم، وكذا جود [جرد] بعضهم من بعض شروح مسلم غريبه، فهذا ما علمته الآن من كتب غريب الحديث. قال ابن كثير: وأجل كتاب يوجد فيه مجامع ذلك كتاب الصحاح للجوهري.

قلت: والقاموس للمجد الشيرازي شيخ شيوخنا وهو كما قال ابن الصلاح يوجب جهله بأهل الحديث خاصة ثم بأهل العلم عامة.

(فأعن) أيها المقبل على هذا الشأن (به) أي بعلم الغريب تحفظاً، وتدبراً وألزم النهاية من كتبه (ولا تخض) فيه رجاء (بالظن) فإنه ليس بالهين والخاص فيه حقيقة بالتحري جدير بالتوقي.

وقد قال أحمد: وناهيك به حيث سئل عن حرف منه أسألو أصحاب الغريب فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظن فإخطئ. وقال شعبة في لفظه: خذوها عن الأصمعي فإنه أعلم بهذا مما كما قدمته مع غيره مما يشبهه في الفصل السادس من صفة رواية الحديث.

(ولا تقلد غير أهل الفن) وأجلاته إن كانوا وإلا فكتبهم لأن من لم يكن من أهل خطأ في نصرته، وإذا كان مثل الأصمعي وهو ممن علمت جلالتهم يقول: أنا لا أفسر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن العرب تزعم أن السبق اللزيق فكيف بغيره من لا يعرف بالفن، أم كيف بما يرى من ذلك بهوامش الكتب مما يحول كانه، بل شرط بعضهم فيمن يقلد اطلاعه على أكثر استعمالات الألفاظ الشارحة حقيقة ومجازاً. فقال ولا يجوز حمل الألفاظ الغريبة

من الشارع على ما وجد في أصل كلام العرب بل لابد من تتبع كلام الشارع والمعرفة بأنه ليس مراد الشارع من هذه الألفاظ إلا ما في لغة العرب .

وأما إذا وجد في كلام الشارع قرائن بأن مراده من هذه الألفاظ معان اخترعها هو فيحمل عليها ولا يحمل على الموضوعات اللغوية كما هو في أكثر الألفاظ الواردة في كلام الشارع انتهى .

وهذا هو المسمى عند الأصوليين بالحقيقة الشرعية .

ثم إن المذكور هنا لا ينافي ما سلف في إصلاح اللحن والخطأ من أنه إذا وجد كلمة من غريب العربية أو غيرها مقيدة وأشكلت عليه حيث جاز له أن يسأل عنها أهل العلم بها أى بالعربية ويرويهما على ما يخبرونه به كما روى مثله عن أحمد وإسحاق وغيرهما . (وخير ما فسرته) أى الغريب (ب) المعنى (الوارد) في بعض الروايات مفسراً لذلك اللفظ (كاللذخ) بضم الدال المهملة عند الأكثر ، وحكى ابن السيد فيها الفتح أيضاً بعدها معجمة فإنه جاء في رواية أخرى ما يقتضى تفسيره (بالدخان مع) كونه لغة حكاهما ابن دريد وابن السيد والجوهري وآخرون . وقال الشاعر :

عند رواق البيت يغشى الدخان .

في القصة المتفق عليها (لابن صائد) بمهملتين بينهما ألف ثم مشاة أبي عمارة عبد الله الذي يقال له ابن صياد أيضاً ، وكان يقال إنه الدجال ، فالبخاري أخرجهما من حديث هشام بن يوسف ومسلم من حديث عبد الرزاق كلاهما عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم لما قال له : خبات لك خبيثا ، قال ابن صائد هو الذخ (كذلك) وأى كونه الدخان ثبت (عند الترمذي) في جامعه وقال إنه صحيح وكذا عند أبي داود كلاهما من حديث عبد الرزاق . وأخرجه أحمد عنه أيضاً وافق الثلاثة على

قولهم وخبأ له يعني النبي صلى الله عليه وسلم (يوم تأتي السماء بدخان مبين) بل في رواية أخرى عند أحمد والبخاري من حديث أبي ذر: فأراد ابن صائد أن يقول الدخان فلم يستطع فقال الدخ الدخ. وذلك كما قال ابن الصلاح على عادة الكهان في اختلاف بعض الشيء من الشياطين من غير وقوف على تمام البيان.

ولهذا قال له النبي صلى الله عليه وسلم لا تخسأ فلن تعدو قدرك، أي فلا مزيد لك على قدر إدراك الكهان. ووقع في رواية أخرى عند البخاري أيضاً والطبراني في الأوسط من حديث أبي الطفيل عن زيد بن حارثة قال: وكان النبي صلى الله عليه وسلم خبأ له سورة الدخان، وكأنه أطلق السورة وأراد بعضها.

وحكى أبو موسى المدني أن السر في امتحان النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الآية الإشارة إلى أن عيسى بن مريم عليه السلام يقتل الدجال بجبل الدخان كما في رواية أحمد من حديث أبي الزبير عن جابر، فأراد التعريض لابن صائد بذلك لأنه كان يظن أنه الدجال، على أن الخطأ استبعد تفسير الدخ بالدخان وصوب أنه خبأ له الدخ وهو نبت يكون بين البساتين، وسبب استبعاده أن الدخان لا يحط في اليد ولا الحزم، ثم قال إلا أن يكون خبأ له اسم الدخان في ضميره.

(والحاكم) أبو عبد الله (فسره) أيضاً في علومه (الجامع) أي بالجماع (وهو) كما انفق عليه الأئمة. (وأهم) في ذلك حتى قال ابن الصلاح إنه تخليط فاحش يغيظ العالم والمؤمن ولفظ الحاكم سألت الأدباء عن تفسير الدخ فقال كذا يزخها يعني بالزأى بدل الدال بمعنى واحد الدخ والزخ قال والمعنى الذي أشار إليه ابن صائد خذله الله فيه مفهوم. ثم أنشد لعل رضى الله عنه:

طوبى لمن كانت له مزخة يزخها ثم ينسام الفخخة

فالمزخة بالفتح هي المرأة قاله الجوهري. ومعنى يزخها يجامعها والفخخة أن ينسام ينفخ في [نومه].

ويؤيد وهم الحاكم رواية أبي ذر الماضية لما فيها من قوله فأراد ابن صائد أن يقول الدخان فلم يستطع بل قال المصنف إنه لم يرى في كلام أهل اللغة أن الدخ بالدال هو الجاع وإنما ذكره وبالزاي فقط . وإذا كان كل من الحاكم والخطابي مع كونه من أئمة الفن صدر منه خلاف الرواية في معنى هذا اللفظ فكيف بمن دونهما . على أن من الغريب ما لا يعرف تفسيره إلا من الحديث . وقد جمع أبو بكر بن الأنباري من ذلك شيئا . وإلى ذلك أشار ابن الأثير في النهاية فقال في نهرو [مهرو] قال ابن الأنباري القول عندنا في الحديث بين مهرو ودين يروى بالدال والذال أي بين مصرتين على ما جاء في الحديث ولم يسمعه إلا فيه وكذلك أشياء كثيرة لم تسمع إلا في الحديث . ونقل غيره عن ابن الأنباري منها حديث « من أطلع في صير باب ففقت عينيه فهي هدر » وحديث ابن عمر « أنه مر برجل ومعه وصير فذاق منه . فالأول الشق والثاني الصحناء » ومنها أن عمر سأل المفقود الذي استهوته الجن ما شربهم ؟ قال الجدف يعني بالجم والمهكلة المحركتين بعدهما فاء وهو نبات بالين لا يحتاج أكله شرب ماء ، وقبل ما لم يذكر اسم الله عليه ، ونازع ابن الأنباري صاحبه القاضي أبو الفرج النهرواني في جعله الصير بما لا يعرف إلا في الحديث بأنه مشهور بين الخاصة والعامة ، وكذا بما ينبغي أن يعتمد في الغريب تفسير الراوي ولا يتخرج على الخلاف في تفسير اللفظ بأحد محتمليه لأن هذا إخبار عن مدلول اللغة وهو من أهل اللسان ، وخطاب الشارع يحمل على اللغة ما أمكن موافقته لها .

وراء الإحاطة بما تقدم الاشتغال بفقه الحديث والتنقيب عما تضمنته من الأحكام والآداب المستنبطة منه .

وقد تسكلم لبدر ابن جماعة في مختصره فيما يتعلق بفقهه وكيفية الاستنباط منه ولم يطل في ذلك والكلام فيه متعين ، وذكر شروطه لمن بلغ أهلية ذلك وهذه صفة الأئمة الفقهاء والمجتهدين الأعلام كالشافعي ومالك وأحمد والحادين

والسفياين وابن المبارك وابن راهويه والأوزاعي وخلق من المتقدمين والمتأخرين
وفى ذلك أيضا تصانيف كثيرة كالتهيد والاستذكار كلاهما لابن عبد البر
ومعالم السنن وأعلام الحديث على البخارى كلاهما للخطابي ، وشرح السنة
للغوى مفيد فى بابيه ، والمحلى لابن حزم كتاب جليل لولا ما فيه من الطعن
على الأئمة وانفراده بظواهر خالف فيها جماهير الأمة ، وشرح الإمام ، والعمدة
كلاهما لابن دقيق العيد ، وفيهما دليل على ما وهبه الله تعالى من ذلك .
ونعم الكتاب شرح مسلم لأبي زكريا النووى ، وكذا أصله للقاضى عياض
وشرح البخارى لشيخنا والأحوذى فى شرح الترمذى للقاضى أبى بكر بن
العربى والقطعة التى لابن سيد الناس عليه ، ثم الذيل عليها للمصنف وانتهى فيه
إلى النصف ، وقد شرعت فى إكماله ، إلى غير ذلك مما يطول إيراده من الشروح
التي على المكتتب الستة ، وكلها مشروحة ، ومن غريبها شرح النسائى للإمام
أبى الحسن على بن عبد الله بن النخعة سماه الإمامان فى شرح مصنف النسائى
أبى عبد الرحمن . ومن متأخريها شرح ابن ماجه للدميرى ولأبى زرعة ابن
المصنف على أبى داود قطعة حافلة ، بل وشرحه بنهاية الشهاب بن رسلان .
وكذا على ابن ماجه لمخاطى قطعة ، وعلى الموطأ ومسنند الشافعى والمصابيح
والمشارك والمشكاة والشهاب والأربعين النووية وتقريب الأحكام لخلق
وما لا ينحصر .

وقد روى ابن عساكر فى تاريخه من حديث أبى زرعة الرازى قال : تفكرت
ليلة فى رجال فأريت فيما يرى النائم كأن رجلا ينادى يا أبا زرعة فهم متن
الحديث خير من التفكير فى الموتى .

تتمة : مما يتضح به المراد من الخبر معرفة سبيه ، ولذا اعتنى أبو حفص
العكبرى أحد شيوخ القاضى أبى معلى ابن الفراء الحنبلى ثم أبو حامد محمد بن
أبى مسعود الأصهبانى عرف بكوناه بإفراده بالتصنيف . وقال ابن النجار
فى ثانیہا إنه حسن فى معناه لم يسبق إليه وليس كذلك فالعكبرى متقدم عليه

وقول ابن دقيق العيد في أثناء البحث التاسع من كلامه على حديث الأعمال
 بالنيات من شرح العمدة: شرع بعض المتأخرين من أهل الحديث في تصنيفه كما
 صنف في أسباب النزول ، فوقفوا على شيء مشعر بعدم الوقوف على
 واحد منهما وقد أفرد بنوع شيخنا تبعاً لشيخه البلقيني وعنده في محاسنه من أمثله
 الكثير ، ومنها حديث الخراج بالضم ، فالجمهور روه كذلك فقط وعند
 أبي داود وغيره سبه وهو أن رجلاً ابتاع عبداً فأقام عنده ما شاء الله إن
 وجد به عبداً فخاضه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فردّه عليه فقال الرجل
 يا رسول الله قد استغل غلامي . فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم الخراج
 بالضم . وأشار إليه الشافعي رحمه الله والتقيد بالسبب هنا أولى وإن أخذ
 بعمومه جماعة من العلماء من المدنيين والكوفيين .

المسلسل

مسلسل الحديث ما تواردا فيه الرواة واحداً فواحداً
 حالاً لهم أو وصفاً أو وصف سند كقول كلهم سمعت فاتحد
 وقسمه إلى ثمانٍ مُثُلٍ وقلها يسلم ضعفاً يحصل
 ومنه ذو نقص بقطع السلسلة بأوليئهِ وبعضٌ وصله

المسلسل

وهو لغة إتصل الشيء ببعضه ببعض ومنه سلسلة الحديث . (ومسلسل الحديث) وهو من صفات الإسناد وهو (ما توارد فيه الرواة) له كلهم (واحداً فواحداً حالاً) أى على حال (لهم) وذلك إما أن يكون قولياً لهم كحديث ، أنه صلى الله عليه وسلم قال لما ذرّى الله عنه إني أحبك فقل في دبر كل صلاة اللهم أعني على ذكرك ، الحديث . فقد تسلسل لنا بقول كل من رواه أنا أحبك فقل .

ونحوه المسلسل يقول رحم الله فلانا كيف لو أدرك زماننا . وبقول قم فصب على حتى أريك وضوء فلان . وإما أن يكون الحال فعلياً كقول أبي هريرة ، شبك يدي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم وقال خلق الله الأرض يوم السبت الحديث ، فقد تسلسل لنا بتشبيك كل واحد من رواه بيده من رواه عنه . ونحوه المسلسل بوضع اليد على الرأس ، وبالأخذ بيد الطالب ، وبالعذل في يده للخمسة التي منها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والترحم والدعاء وبالمصافحة ، ورفع اليدين في الصلاة وبالاتسكاء وبالإطعام ، والسقي وبالصياغة بالأسودين التمر والماء .

وقد يجيآن معاً أعني القول والفعل في حديث واحد ، كحديث أنس مرفوعاً

ولا يحد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره حلوه ومره . قال
وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم على لحيته وقال آمنت بالقدر ، فقد تسلسل لنا
بقبض كل واحد من رواته على لحيته مع قوله آمنت إلى آخره .

(أو وصفا) أى أو كان التوارد من الرواة على وصف لهم وهو أيضا فعلى
كالمسلسل بالقراء وبالحفاظ وبالفقهاء وبالنحاة وبالصوفية وبالمشقيين
وبالمصريين . ونحو ذلك كالمسلسل بالمحمدين أو بمن أول اسمه عين ، أو بمن فى
اسمه أو اسم أبيه أو نسيه أو غيرهما يضاف إليه نون أو برواية الأبناء عن
الآباء أو بالمعمرين ، أو بعدد مخصوص من الصحابة يروى بعضهم عن بعض
أو من التابعين كذلك .

وقولى كالمسلسل بقراءة سورة الصف ونحوه ، لكنه فى الوصف غالبا
مقارب بل مماثل له فى الحال .

(أو وصف سند) أى أو كان التوارد من الرواة على وصف سند بما يرجع
إلى التحمل ، وذلك إما فى صيغ الأداء (كقول كلهم) أى الرواة (سمعت)
فلانا أو حدثنا أو أنبأنا أو شهدت على فلان ، (فاتحد) ما وقع منها لجميع الرواة
فصار بذلك مسلسلا بل جعل الحاكم منه أن تكون ألفاظ الأداء من جميع
الرواة دالة على الاتصال وإن اختلفت ، فقال بعضهم سمعت وقال بعضهم أنبأنا
وقال بعضهم حدثنا ولكن الأكثرين على اختصاصه بالتوارد فى صيغة واحدة ،
ونحوه الحلف ، كقوله أنبأنا والله فلان كأنص عليه ابن الصلاح ، أو ما يلحق به كقوله :
سمعت أذناى إن لم أكن سمعته من فلان ، وأما فيما يتعلق بزمان الرواية أو بمكانها
أو بتاريخها .

فالأول كالمسلسل بالتحمل فى يوم العيد أو بقص الأظفار فى يوم الخميس .
والثانى كالمسلسل بإجابة الدعاء فى الملتزم .

الثالث ككون الراوى آخر من يروى عن شيخه إلى غير ذلك من أنواع
التسلسل كثيرة لا تنحصر كما قال ابن الصلاح .

(وقسمه) أى تقسيمه (إلى ثمان) كما فعل الحاكم إنما هى (مثل) له ، ولم يرد الحصر فيها كما فهمه ابن الصلاح عنه وتعقبه بعدم حصره فيها إذ ليس فى عبارة الحاكم ما يقتضى الحصر كما قاله الشارح لقول الحاكم بعد الفراغ منها ، فهذه أنواع التسلسل من الأسانيد المتصلة التى لا يشوبها تدليس وآثار السماع فيها بين الراويين ظاهر ، وهذا كما ترى مؤذن بأنه إنما ذكر من أنواعه ما يدل على الاتصال ، وهو غاية المقصد من هذا النوع إذ فائدته البعد من التدليس والانقطاع وغيرها كما قال ابن الصلاح مادل على ذلك .

ومن فضيلة التسلسل الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فعلا ونحوه كما أشار إليه ابن دقيق العيد واشتماله كما قال ابن الصلاح على مزيد الضبط من الرواة ، ولكن قد انعكس الأمر (نقل مايسلم) التسلسل (ضعفا) أى من ضعف (يحصل) فى وصف التسلسل لا فى أصل المتن كسلسل المشابكة ، فتنه صحيح والطريق بالتسلسل فيها مقال ، وأصحها مطلقا المسلسل بسورة الصف ثم بالأولية .

وقد أورد كثير من الأئمة ما وقع لهم من المسلسلات . وقع لى من ذلك بالسماع جملة كالمسلسلات لأبى بكر بن شاذان ، ولأبى محمد الإبراهيمى ، ولأبى محمد الدياجى ، ولأبى سعد السمان ، ولأبى سعد بن أبى عمرو ، ولأبى القاسم التيمى ، والقرافى ، ولأبى المحارم بن مسدى ، ولأبى سعيد العلاقى ، ولأبى الفضل فى الأربعين له وبالإجازة حملة أيضا كأبى نعيم الإصبهاني وأبى الحسن اللبان ، والقاضى أبى بكر بن العزى ، واعتنى كل من حافظ دمشق الشمس بن ناصر الدين وحافظ مكة من أصحابنا بأفراد ما وقع له منها فى تخرىج وكذا أفردت مائة منها بالتصنيف مبينا شأنها ، ورويت ذلك إملاء وتحديثا بالقاهرة ومكة .

ثم تارة يكون التسلسل من الابتداء إلى الانتهاء وهو (الأكثر) ومنه ذو نقص يقطع [بقطع] السلسلة (إما فى أوله أو وسطه أو آخره ، وله أمثلة (كحديث) عبد الله بن عمرو بن [العاص] د الراحمون يرحمهم الرحمن ،

المسلسل بأولية وقعت لجل رواته ، حيث كان أول حديث سمعه كل واحد منهم من شيخه ، فإنه إنما يصح التسلسل فيه إلى ابن عيينة خاصة وانقطع فيمن فوَّقه على المعتمد . (وبعض) من الرواة قد (وصلة) إلى آخره إما غلطاً كما أشار إليه ابن الصلاح حيث أورد الحديث في بعض تخاريجهِ متصل السلسلة ، وقال عقبة إنه غريب جداً ، وفي موضع آخر أنه منكر ، وأبو طاهر يعني ابن خمش راويه ، فمن فوَّقه لا مطعن فيهم ، ومع ذلك فأحسب أو أبت أن هذا سهو أو خطأ صدر من بعضهم عن قلة معرفة بهذه الصناعة ، فليس يصح تسلسله بكاله من وجه ما ، وإما كذباً كما نبى المظفر محمد بن علي الطبري الشيباني حيث وصله وتوَّاه فآرخ سماع ابن عيينة له من عمرو في سنة ثلاثين ومائة وافتضح ، فإن عمراً مات قبل ذلك إجماعاً ، وأرخ سماع عمرو أيضاً له من أبي قابوس سنة ثمانين ، ولم يتابع على ذلك ولا على أشياء انفرد بها فيه غير ذلك ، بحيث جزم غير واحد من الحفاظ باتهامه به لا سيما وقد رواه ابن عساكر وغيره عن شيخه فيه بدون ما أتى به بل كالناس .

وقد سلسله بعضهم إلى الصحابي فقط ، وبعضهم إلى التابعي فقط ، وكل ذلك باطل وقع عمداً من راويه أو سهواً كما بينته واضحا في أول المتباينات التي أفرقتها من حديثي .

وقد جمع طرق هذا الحديث الحافظ الذهبي في جزء سمعناه سماه بالعذب السلسل في الحديث المسلسل ، وكذا التقى السبكي ومن قبلهما ابن الصلاح ومنصور بن سليم وأبو القاسم السمرقندي وآخرون .

ومن المسلسلات الناقصة ما اجتمع في رواته ثمانية في نسق اسمهم زيد أو سبعة أو ستة من التابعين ، أو ستة فواطم أو خمسة كنيتهم أبو القاسم ، وأبو بكر أو اسمهم محمد بن عبد الواحد أو أحمد ، أو خلف أو صحابة ، أو أربعة اسمهم إبراهيم أو إسماعيل أو علي أو سليمان ، أو صحابي أو إخوة من التابعين أو حنفيون أو ثلاثة من الأئمة المتبوعين ، أو اسمهم أبان أو أسامة أو إسحاق

أو خالد أو عمران أو خولان ، أو اثنان كل منهما اسمه الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد ، أو اسمه نصر بن علي أو عثام بن علي ، في أشباه لذلك ، كأن يتوالى في روايته بصريون أو مدنيون أو مغربيون أو مالكيون أو حنابلة أو ظاهريون أو عدة نسوة كما وقع في أبي داود من حديث مسلم بن إبراهيم عن غبطة ابنة عمرو أم عمرو والمجاشعية عن عمها أم الحسن عن جدتها عن عائشة أن هند ابنة عتبة قالت ديا نبي الله بايعني ، الحديث ، أو المزموم عن الزهري عن المغلوج عن الأثرم عن الأحمد بن الأحم عن الضمير عن الأعمش عن الأعور عن الأعرج عن الأعمى كما أورده بخصوصه ابن قاصر الدين والكتاني . وفي نزهة الحفاظ لأبي موسى المدني مما أشرت إليه وأشباهه الكثير ، ولكن جل الغرض هنا إنما هو في ما تسلسل من ابتدائه إلى انتهائه .

وقد اعتنى التاج السبكي في طبقات الشافعية له بإيراد ما لعله يقع له من حديث المترجمين بأسانيد ، وربما يتوالى عنده من ذلك عدة فقهاء ، وكذا الصلاح الأقفهيني في مطلق الفقهاء ، وأتى من ذلك بما هو مؤذن بكثرة اطلاعه وسعة مرويه ، ولكنه مات قبل تهذيبه وتبييضه ، بل أفرد بعض المتأخرين من المسلسلات الناقصة ما اشترك جماعة من رجال سنده في نقه أو بلد أو إقليم أو غيرها بنوع سوى ما يشبهه من توالى عدة من الصحابة أو التابعين مما أفرده أيضا بنوعين ، كما سأذكره في الأقران إن شاء الله . وكان من فائده معرفة مخرج الحديث وتعيين ما لعله يقع من الرواة مهملا ، وفي الفقهاء بخصوصهم الترجيح له على ما عارضه من متن ليس سنده متصفا بذلك وشيخنا منه ماتوا في رايين فأكثر اشتركوا في التسمية ، ومثل له بعمران ثلاثة : الأول القصير ، والثاني أبو رجاء العطاردي ، والثالث ابن حصين الصحافي وبسليمان ثلاثة أيضا : الأول ابن أحمد الطبراني ، والثاني ابن أحمد الواسطي والثالث ابن عبد الرحمن الدمشقي المعروف بابن بنت شرجيل .

وفائده دفع توهم الغلط حيث دفع إهمالهم أو بعضهم . وقد يكون بين

متفق الاسم واسطة كالبخاري وعبد روى كل منهما عن مسلم فشيخهما مسلم
 ابن إبراهيم الفراهيدي البصري ، والراوى عنهما مسلم بن الحجاج القشيري
 صاحب الصحيح ويحيى بن أبي كثير روى عن هشام ، وعنه هشام ، فالاول
 ابن عروة وهو من أقرانه ، والتلميذ ابن أبي عبد الله الدستوائى وابن جريج
 عن هشام ، وعنه هشام ، فالأعلى بن عروة والأدنى ابن يوسف الصنعاني
 والحكيم بن عتيبة عن ابن أبي ليلى ، وعنه ابن أبي ليلى ، فالأعلى عبد الوحن
 والأدنى محمد بن عبد الرحمن المذكور فى أمثلة كثيرة . وفائدته رفع اللبس عن
 يظن أن فيه تكرار ونقل ، ولذا أفرد شيخنا بل أفرد من اتفق اسمه واسم
 أبيه وجده كالحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب . قال وقد يقع
 أكثر من ذلك وهو من فروع المسلسل .

قال وقد يتفق الاسم واسم الأب مع الاسم واسم الأب فصاعدا كآبى ابن
 الكندى هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن . قال ويتأكد
 الاشتباه إذا كان كل من الحفيد والجد له رواية كنصر بن علي بن نصر بن علي بن صهبان
 الجهمضى شيخ الأئمة الستة فجده أيضا عن أخرج له أصحاب السنن الأربعة ، ويقال
 للحفيد الجهمضى الصغير وله الجهمضى الكبير . ومنه عثام بن علي بن عثام بن
 علي كما سيأتى فى المؤلف .

قال : وقد يقع أى الاتفاق بين الراوى وشيخه فى الاسم واسم الأب يبنى
 وكذا الجد وجد الأب كآبى العلاء الهمدانى العطار مشهور بالرواية عن أبي علي
 الأصمغانى الحداد ، وكل منهما اسمه الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد
 فأنفقا فى ذلك وافترقا فى الكنية والنسبة إلى البلد والصناعة فاجتمع مما أوردته
 عدة أنواع لم يذكرها ابن الصلاح ولا أكثر أتباعه .

الناسخ والمنسوخ

والنسخ رفع الشارع السابق من أحكامه بلاحق وهو قن
أن يُعنى به وكان الشافعي ذا علمه ، تم بنص الشارع
أو صاحب أو عُرف التاريخ أو أجمع تركا بأن نسخ ورأوا
دلالة الإجماع لا النسخ به كالقتل في رابعة بشر به

الناسخ والمنسوخ

من الحديث (والنسخ نعت تطلق) على الإزالة يقال نسخت الشمس الظل إذا
أزالته وخلفته ، وعلى النقل والتحويل ، يقال نسخت ما في الخلية من العمل
والنحل إلى أخرى ، ومنه نسخ الكتاب ، والمناسخات في المواريث ، وهو
انتقال المال من وارث إلى آخر ، ولا يحتم فيه المحو والانعدام ، فليس نسخ
الكتاب إعداماً للمنسوخ منه .

وبالنظر في هذا المعنى قسمة بعض المحققين بخمسة معان : فنسخت الشمس
الظل أزالته وخلفته ، والريح الأثر أذهبته والفريضة الفريضة نقلت حكمها
إليها ، والكتاب صورت مثله ، والليل والنهار بين إنتهائه وعقبه .

قال : وهذا أنسب لم يختلف في حقيقته . فقبل إنه مشترك بين الإزالة
والتحويل لأن الأصل في الاستعمال الحقيقة ، وقبل إنه حقيقة في الأول
ومجاز في الثاني ، وقيل بالعكس قال الأصمباني شارح المختصر : والأخيران
أولى من الأول فالمجاز وإن على خلاف الأصل خير من الاشتراك على أن المعص
قال إنه لا يتعلق به غرض على وإصلاحا هو (رفع الشارع) صلى الله عليه
وسلم الحكم (السابق من أحكامه -) حكم من أحكامه (لاحق) هكذا عرفه ابن
الصلاح وقال إنه جد وقع لنا سالم من الاعتراضات وردت على غيره . والمراد
بارتفاع الحكم قطع تعلقه بالمسكفين إذ الحكم قديم لا يرتفع ألا ترى أن المكلف إذا
كان مستجعماً لما لا بد منه يقال تعلق به الحكم وإذا جن يقال ارتفع عنه الحكم أى
تعلقه ، ولذا صرح شيخنا تبعاً لغيره بقوله رفع تعلق حكم شرعى بدليل شرعى

متأخر عنه ، ثم لكون الرفع لا يكون إلا بعد الثبوت خرج بيان المجهول والاستثناء
والشرط ونحوهما مما هو متصل بالحكم مبين لغايته ، لاسيما مع التقييد بالسابق واحترز
بالشارع عن قول بعض الصحابة خبر كذا ناسخ فإنه لا يكون نسخا ، وإن كان
التكليف بالخبر المشار إليه إنما حصل بإخباره لمن لم يكن بلغه قبل ، وبالحكم
السابق من أحكامه عن رفع الإباحة الأصلية ، فإنه لا يسمى نسخا . والاحتراز عن
ذلك أيضا قيد بعضهم الحكم الشرعي وقال لأن الأمور العقلية التي مستندها
البراءة الأصلية لم تنسخ وإنما ارتفعت بإيجاب العبادات ، ولكن هذا القيد
مستغنى عنه بما قدمناه ، وبحكم من أحكامه عن الرفع بالموت ، وكذا بالنوم
والغفلة والجنون وإن نازع فيه بعضهم بأن النائم وما بعده رفع الحكم عنهم
بحكم من أحكامه ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم درفع القلم فقد أجيب عن هذا
كما أفاده الأصحاب بأن الفرق بين الثلاثة وبين الميت في رفع الحكم عنهم للعلم
بأن شرط التكليف التعقل وقد اشتركوا في عدده . والحديث فهو دليل على أن
الرافع هو النوم وما معه لا لفظ [لا لفظ] الخبر ويلاحق عن انتهاء الحكم بانتهاء الوقت
كقوله صلى الله عليه وسلم وإنكم لا قو [ملاقو] العدو غدا والفطر أقوى لكم فأفطروا .
فالصوم مثلا بعد ذلك اليوم ليس ينسخ متأخر ، وإنما المأمور به مؤقت وقد
انقضى وقته بعد مضي اليوم المأمور بإفطاره ووراء هذا أن البلقيني زاد في الحد
كون الحكم الذي رفع متعلقا بالمحكوم عليه ليخرج به تخفيف الصلاة ليلة الأسراء
من خمسين إلى خمس فإنه لا يسمى نسخا لعدم تعلقه بالمحكوم عليهم أي تعلقا
تجزيا لعدم إبلague لهم فأما في حقه صلى الله عليه وسلم فمحتمل ، إلا أن يلج
أنه إنما يتعلق بعد البيان وهي غير مسألة النسخ قبل وقت الفعل لوجود التعلق
بخلاف البيان ، ولكن قيل أن هذا القيد قبل ما حملته عليه مستغنى عنه بقوله
الحكم إذ الحكم الشرعي لا بد أن يكون متعلقا بفعل المكلف متعلقا معنويا قبل
وجوده تنجزيا بعده ، حسبا أخذ في حد الحكم حيث قيل فيه خطاب الله المتعلق
بأعمال المكلفين من حيث التكليف بالاقتضاء أو التنجز لحينئذ لفظ الحكم يعني
عنه واختار التاج السبكي في تعريفه أنه رفع الحكم الشرعي بخطاب وقال إنه
أقرب الحدود .

وبالجملة فكونه رافعا هو الصحيح وإلا فقد قيل إنه بيان لانتها مد الحكم،
والناسخ مادل على الرفع المذكور وتسميته ناسخا مجاز لأن الناسخ في الحقيقة
هو الله وقد قال ابن كثير في هذا النوع إنه ليس من خصائص هذا العلم بل هو
بأصول الفقه أشبه ونحوه قول ابن الأثير معرفة المتواتر والآحاد والناسخ
والمنسوخ وإن تعلقت بعلم الحديث فإن المحدث لا يقتصر إليها بل هي من وظيفة
الفقيه لأنه يستنبط الأحكام من الأحاديث فيحتاج إلى معرفة ذلك ، وأما
المحدث فوظيفته أن ينقل ويروى ما سمعه من الأحاديث كما سمعه فإن تصدى
لما رواه فزيادة في الفضل وكال في الاختيار انتهى .

وهو أى هذا النوع على كل حال فن بكسر الميم على إحدى اللغتين أى
حقيق به أن يعنى به لأنه علم جليل ذو غور وعموض ، دارت فيه الروس
وتأهب في الكشف عن مكمونه النفوس ، بحيث يستعظمه الزهري أحد من
انتهى إليه علم الصحابة ، ومن كان عليه مدار حديث الحجاز وإليه المرجع
فيه ، وعليه المعول في الفتيا . وقال إنه أعني الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ
حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من منسوخه ، وكان إمامنا الشافعي رحمه
ذا أى صاحب علمه له فيه اليد الطولى ، والسابقة الأولى ، شحاض تياره
وكشف أسرارده واستنبط معينه واستخرج دفينه واستفتح بابه ورتب أبوابه .

وكذا نسب الإمام أحمد بن وادة حيث قدم مصر ولم يكتب كتبه
إلى التفريط ، وقال له ما عرفنا المجمل من المفسر ، ولا ناسخ حديث رسول
الله صلى الله عليه وسلم من منسوخه حتى جالسناه ، ومع ذلك فلم نر له فيه
تصنيفا مستقلا إنما يوجد في غضون الأبواب من كتبه مفرقا وكذا في الرسالة
له منه أحاديث وتكلم فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم كان متداولاً بين
الصحابة والتابعين متفرقا في كتب شروح السنة إلى أن جرد له غير واحد من
الأئمة مصنفات كأبي داود صاحب السنن ، وأبي حفص بن شاهين ، وكابن
الجوزي في مصنفين أحدهما في الرد على جماعة من العلماء دعوى النسخ في كثير

من الأحاديث ، ثانيهما في تجريد الأحاديث المنسوخة وهو مختصر جدا .
 وكالحازمي في مصنف حافل وقد قرأته مع ثاني تصنيفي ابن الجوزي بعلو .
 وكالبرهان الجعبري وهو فرض كفاية لتوقف بعض الأحكام عليه .

وقد مر على بن طالب رضى الله عنه فيما رواه أبو عبد الرحمن السلمي عنه
 بقاص فقال أتعرف الناسخ من المنسوخ ؟ قال لا ، قال هلك وأهلك .
 ونحوه عن عمرو ابن عباس . وقال الزهري : من لم يعلم ذلك خلط . وقد توهم
 بعض من لم يحيط من معرفة الآثار إلا بآثار ولم يحصل من طرائق الأخبار
 إلا بالأخبار أن الخطيب [الخطب] فيه جليل يسير والمحصل منه قليل غير
 كثير ، فعاناه مع عدم تقدمه في صناعته وضبطه فأدخل فيه ما ليس منه إخفاء
 معنى النسخ وشرطه .

(ثم بنص الشارح) صلى الله عليه وسلم على إبطال أحد الدليلين المتعارضين
 المتعذر الجمع بينهما وتصريحه بذلك كقوله هذا ناسخ أو ما في معناه ، كقوله
 كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تذكر الآخرة ، وكرجم ماعز
 دون جلده بعد قوله ذ الثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة ، كما ذكره ابن
 السمعاني وغيره . (أو) بنص (صاحب) من أصحابه رضى الله عنهم عليه كان
 يجوزم بتأخر أحدهما كقول جابر رضى الله عنه : كان آخر الأمرين من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار ، أو أن أحدهما شرع
 بمكة والآخر بالمدينة (أو) بغيرهما وذلك كان (عرف التاريخ) للواقعيتين وتأخر
 أحدهما عن الآخر وأمثله كثيرة (أو أجمع تركا) أى على ترك العمل بمضمون
 حديث (بان) أى ظهر بكل واحد من هذه الأربعة التى هى نص الشارح أو
 الصحاح أو العلم بالتاريخ أو الإجماع (نسخ) للحكم الآخر وأصرحها أولها .
 وأما ثانيها فعمله في غير المتواترين ، أما إذا قال في أحد المتواترين إنه كان
 متقدما على الآخر فيه خلاف للأصولين ، والأكثر على عدم قبوله (وبه)
 جزم بعضهم لأنه يتضمن نسخ المتواتر بالأحاد وهو غير واقع وحجة الطرف
 الآخر أن النسخ إنما هو بالمتواتر ، وخبر الواحد معين للناسخ لا ناسخ لأنه علم

أن أحدهما ناسخ والآخر منسوخ بدونه، وكذا محله فيما إذا كان مستنده النقل أو قال القول بكذا منسوخ أو هذا هو الناسخ وكذا إن قال هذا ناسخ وذكر دليله، فإن لم يذكره واقتصر على قوله هذا ناسخ، أو هذا النسخ لهذا لم يرجع إليه عند غير واحد من الأصويين والفقهاء كاحتمال أنه قاله عن اجتهاد نشأ عن ظن ما ليس ينسخ نسخاً. لاسيما وقد اختلف العلماء في أسباب النسخ وهذا بناء على أن قوله رضى الله عنه ليس بحجة، ولكن قد أطلق ابن الصلاح تبعاً لأهل الحديث القول بمعرفة النسخ بقول الصحابي بل وأطلقه الشافعي أيضاً حيث ذكر الأدلة الأربعة. فقال فيما رواه البيهقي في المدخل من طريقه: ولا يستدل على الناسخ والمنسوخ إلا خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لوقت بدل على أن أحدهما بعد الآخر. أو يقول من سمع الحديث يعنى من الصحابة أو العامة يعنى الإجماع، وهو كما قال المصنف أوضح وأشهر إذ النسخ لا يصار إليه بالإجتهاد والراوى [الرأى] وإنما يصار إليه عند معرفة التاريخ والصحابة أو روع من أن يحكم أحدهم على حكم شرعى ينسخ من غير أن يعرف تأخر الناسخ عنه.

وأما ثالثها فليس من أمثلته ما يرويه الصحابي المتأخر الإسلام معارضا لمتقدم عنه بناء على الظاهر، لتجوز سماع المتقدم بعد المتأخر.

قال شيخنا: ولا احتمال أن يكون سمعه من صحابي آخر، أقدم من المتقدم المذكور أو مثله فأرسله لكن إن وقع التصريح بسماعه له من النبي صلى الله عليه وسلم فينتجه أن يكون ناسخاً بشرط أن يكون لم يتحمل عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً قبل إسلامه.

وفى الثانى نظر للتجريز السابق، وحيث فطرق كون حديث شداد المرفوع وأفطر الحاجم والمجهم، منسوخاً بحديث ابن عباس رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم محرم ليكون ابن عباس إنما صحبه محرماً فى حجة الوداع سنة عشر، وشداد قيد حديثه فى بعض طريقه إما بزمن الفتح كما فى رواية وكان سنة ثمان، وإما برمضان كما فى أخرى وأيضاً ما كان فهو قبل حجة الوداع.

أما الأول فواضح ، وأما الثاني فحجة الوداع لم يكن بعدها في حياة النبي صلى الله عليه وسلم رمضان احتمال أن يكون ابن عباس يحمله عن غيره من الصحابة على أن الشافعي رحمه الله قال : وإسناد الحديثين جميعا مشتبها قال وحديث ابن عباس أمثلهما إسنادا .

(و) أما رابعها فليس على إطلاقه في كون الإجماع ناسخا ، بل العلماء من المحدثين والأصوليين إنما (رأوا دلالة الإجماع) على وجود ناسخ غيره بمعنى أن بالإجماع يستدل على وجود خبر معه يقع به النسخ ، وعليه ينزل نص الشافعي والأصحاب وسائر المطلقين ، (لا) أنهم رأوا (النسخ به) لأنه لا يفسخ بمجرد إذ لا ينفقد إلا بعد الرسول ، وبعده ارتفع النسخ ، وكذا لا يفسخ ، ولذلك أمثلة كثيرة كنسخ رمضان صوم عاشوراء والزكاة وسائر الحقوق في المال و (ك) حديث معاوية ، وجابر . وجريز ، وشرحبيل بن أوس ، والشريد بن أوس الثقفي ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو ، وخطيف وأبي الرمداء ، وأبي سعيد وأبي هريرة ، وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم مرفوعا في (القتل) لشارب الخمر (في) مرة (الرابعة) صدرت منه بعد شربه ثلاث مرار قبلها أو في مرة خامسة كما في بعض الروايات بسبب (شربه) حيث حكى الترمذي في آخر جامع الإجماع على ترك العمل به . ونحوه قول الماوردي قبل الشارب في الخامسة انفسد الإجماع من الصحابة على أنه لا يقتل ، ولا يحدش الإجماع بما رواه أحمد والحارث بن أبي أسامة في مسنديهما من طريق الحسن البصري عن عبد الله بن عمرو أنه قال : « يتونى برجل أقيم عليه الحد يعني ثلاثا ثم سكر فإن لم يقتله فأنا كذاب » ، ولا بما أخرجه سعيد بن منصور بما هو أشد من هذا عن ابن عمر وأيضا أنه قال : لو رأيت أحد يشرب الخمر واستطعت أن أقتله لقتلته ، ولا بحكاية القتل في الرابعة أيضا عن عثمان رضى الله عنه .

وعن عمر بن عبد العزيز والحسن البصري فضلا عن كون أهل الظاهر منهم ابن حزم قالوا به الانقطاع أولها ، فإن الحسن لم يسمع من ابن عمر وكما جزم

به ابن المديني وغيره وللين سند ثانها بحيث لا يكون فيهما حجة كما أنه لا حجة فيما عداها بعدم ثبوته .

وأما خلاف الظاهرية فلا يقدر في الإجماع وحينئذ فلم يبق لمن رد الإجماع على ترك القتل متمسك ، حتى ولو ثبت عن ابن عمرو أو غيره من الصحابة فن بعدم لكان العذر عنه أنه لم يبلغه النسخ وعد ذلك من نكرة خلاف ، ولوجود الخلاف في الجملة حكى ابن المنذر إجماع عوام أهل العلم في ترك القتل في الرابعة ، واستثنى شاذاً موصوفاً بأنه لا يعد بل وقوع الخلاف قديماً لا يمنع حصول الإجماع بعد ذلك كما سلف في كتابة الحديث ، وهي طريقة مشهورة كما قال البلقيني .

ويؤيده قول شيخنا في فتح الباري عقب حكاية قول الترمذي وهو محمول على من بعد لنقل غيره القول به وأشار لما تقدم .

ومن حكى الإجماع أيضاً النزوي وقال القول بالقتل قول باطل مخالف لإجماع الصحابة فن بعدم ، والحديث الوارد فيه منسوخ إما بحديث لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث . .

وإما بأن الإجماع دل على نسخه انتهى هذا كله مع ورود ناسخ من حديثي جابر وقبيصة بن دويب بحيث عمل بمضمونه عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص ، ولكن ليس هذا محل الإطالة بها . قال البلقيني : ومن مثل معرفة النسخ بالإجماع الحديث الذي رواه أبو داود في سننه من حديث أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو هب بن زمة ورجل آخره إن هذا يوم رخص لكم إذا أنتم رميتم بالجرة أن تحلوا من كل ما حرمت منه إلا النساء فإذا لمستم قبل أن تطوفوا هذا البيت صرتم حرماً كهينسكم قبل أن ترموا بالجرة حتى تطوفوا به ، وإسناده جيد وإن كان فيه محمد بن إسحاق لكنه صرح

بالتحديث فهذا مما أجمع العلماء على ترك العمل به ، وأشباه ذلك على أن
 الإمام أبا بكر الصيرفي شارح الرسالة لم يجعل الإجماع دليلاً على تعيين
 المصير للنسخ بل جعله متردداً بين النسخ والغلط ، فإنه قال في كتابه الدلائل
 فإن أجمع على إبطال حكم أحدهما فهو مفسوخ أو غلط يعني من بعض رواته ،
 كما صرح به غيره ولاخر ثابت . قال المصنف : وما قاله محتمل .

التصحيف

والعسكري والدارقطنى صنفا فيما له بعض الرواة صحف
 فى المتن كالصولى دستا ، غدير شيئا أو الإسناد كابن النضر
 صحف فى الطبرى قالأ بذر بالبهاء ونقط ذالا
 فأطلقوا التصحيف فيما ظهرا كقوله احتجم مكان احتجرا
 وواصل بعاصم والأحلب بأحـول تصحيف سمع لقبوا
 وصحف المعنى إمام عنزة ظن القليل بحديث العنزة
 وبعضهم ظن سكون نونه فقال شاة خاب فى ظنونه

(التصحيف)

الواقع فى المشتبه من السند والمتن ، ولو جعل بعد الغريب لكان حسنا ،
 أو بعد المؤلف والمختلف ، وهو لكونه تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة
 إلى غيرها فن جليل مهم إنما ينهض بأعبائه من الحفاظ الخذاق .

(و) الحافظان أبو أحمد (العسكري) وأبو الحسن (الدارقطنى صنفا فيما
 له بعض الرواة صحفا) وعلى ثانیهما اقتصر ابن الصلاح وقال إنه مفيد ، وأما
 أولهما فله فى التصحيف عدة كتب أكبرها لسان ما يقع فيه التصحيف من الأسماء
 والألفاظ غير مقتصر على الحديث ، ثم أفرد منه كتابا يتهى بأهل الأدب
 وهو ما يقع فيه التصحيف من ألفاظ اللغة والشعر وأسماء الشعراء أو الفرسان
 وأخبار العرب وأيامها ووقائعها وأما كتبها ثم آخر فيما يختص
 بالمحدثين من ذلك غير متقيد بما وقع فيه التصحيف فقط ، بل ذكر فيه ما هو
 معرض لذلك ، وفى بعض المحكى بما وقع لبعض المحدثين ما يكاد اليب يضحك منه

وكذا صنف فيه الخطابي وابن الجوزي لا مجرد الطعن بذلك من أحد منهم في واحد من صحف ولا للوضع منه ، وإن كان المكثّر منه ملوماً والمشتهر به بين النقاد مذموماً ، بل إشاراً لبيان الصواب وإشماراً له بين الطلاب ، ولهذا لما ذكر الخطيب في جامعته أنه عيب جماعة من الطلبة بتصحيحهم في الأسانيد والمتون ، ودون عنهم ما صحّفوه قال : وأنا أذكر بعض ذلك ليكون داعياً لمن وقف عليه إلى التحفظ من مثله إن شاء الله ، لا سيما وينبغي لقارىء الحديث أن يتفكر فيما يقروه حتى يسلم منه . وقول العسكري إنه قد عيب بالتصحيح جماعة من العلماء وفضح به كثير من الأدباء وسموا الصحفية ، ونهى العلماء عن الخل عنهم محمول على المتكرر منه ذلك وإلا فما يسلم من زلة وخطأ إلا من عصمة الله ، والسعيد من عدت غلطاته .

قال الإمام أحمد : ومن يعرى عن الخطأ والتصحيح والإكثار ؟ منه إنما يحصل غالباً للأخذ من بطون الدفاتر والصحف ، ولم يكن له شيخ يوقفه على ذلك ، ومن ثم حض الأئمة على تجنب الأخذ كذلك كما سلف في الفصل الخامس من صفة رواية الحديث ، ويعلم أن اشتقاقه من الصحيفة لأن من ينقل كذلك ويغير يقال إنه قد صحف أى قد روى عن الصحف فهو مصحف ومصدره التصحيح .

ثم إنه يقع تارة إما (في المتن) ما اتفق لأبى بكر (الصولى) حيث أملى في الجامع حديث أبى أيوب مرفوعاً من صام رمضان وأتبعه (ستاً) ، بسين مهملة ومثناة فوقانية مشددة (غير) ذلك (شيئاً) بالمعجمة والمثناة التحتانية . ولو كيع في حديث د لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين يشقون الخطب تشقيق الشعر ، حيث غيره بالخطيب [بالخطب] بالمهملة والشعر بفتحين . ويحكى أن ابن شاهين صحّفه كذلك أيضاً بجامع المنصور فقال بعض الملاحين يا قوم كيف نمعل والحاجة ماسة يشير إلى أن ذلك من حرفته وليس هذه اللفظة [اللفظة] في النهاية لابن الأثير ، والحديث في مسند أحمد والمعجم الكبير للطبراني

والجامع للخطيب وغيرهم من حديث جابر الجعفي عن عمرو بن يحيى القرشي عن معاوية بن أبي سفيان به ، ولمشكد أنه حيث جعل حديث نهي عن قصع الرطبة بالطاء بدل الصاد فجاء إليه أرباب الضياع والفاص يضجون ففتش حتى وقف على صحته ، وليست أيضا في النهاية .

ولأبي موسى محمد بن المثنى العنزي الذي اتفق الستة على الرواية عنه ويلقب الزمين حيث جعل دأوشاء تغيير (١) [تدبر] بالنون بدل الياء . ولأبي بكر الإسماعيلي حيث جعله قن الدجاجة بالزاي المنقوطة المضمومة بدل الدال المهملة المفتوحة ولعند حديث جعل أبيا في حديث جابر روى أبي يوم الأحزاب على أكمله ، أبي بالإضافة وأبو جابر كان استشهد قبل ذلك في أحد . ولشعبة حيث جعل ذرة بالمعجمة المفتوحة والراء المشددة دوة بضم المهملة والتخفيف . ولمحمد بن يزيد بن عبد الله النيسابوري السلمي الملقب بمحش حيث جعل : يا أبا عمير ما فعل النعير ، المصغرين بالتكبير فقال يا أبا عمير ما فعل البعير بالموحدة والعين المهملة فصحف فيهما معا حتى أنا روينا في علوم الحديث للحاكم عن أبي حاتم الرازي أنه قال حفظ الله أخانا صالح بن محمد يعني الحافظ الملقب بجزرة فإنه لا يزال يظننا غائبا وحاضرا أكتب إلى أنه لما مات الذهلي يعني بنيسابور أجلسوا شيخا لهم يقال له محش فأملئ عليهم وذكر ما تقدم وأنه أملئ أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس ، فقالها بالحاء المعجمة المضمومة وبسكون الراء ، على أن جزرة إنما لقب بها لكونه صحف حديث أبي عبد الله بن بسر كان يرقى ولده بجزرة بمعجمتين بينهما راه مفتوحة بجزرة بجيم ثم معجمة بعدها مهملة كما سيأتي في الألقاب واتفق بعض مدرسي النظامية ببغداد أنه أول يوم لإجلاله أورد حديث وصلاة في إثر صلاة كتاب في غلين ، فقال كثار في غلس ، فلم يفهم الحاضرون ما يقول حتى أخبرهم بعضهم بأنه تصحف على المدرس .

ولابن أبي عاصم حيث قال في كتاب الأطعمة له باب تحريم السباع وساق

(١) في الحديث تيمر وهو صوت الشاة .

حديث دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد رفعه « السباع حرام ، فصصفه وإنما هو الشياح بالمعجمة والياء المثناة تحت وهو الصوت عند الجماع .

ولعبد القدوس حيث جعل نبيه صلى الله عليه وسلم « أن يتخذ شيء فيه الروح غرضاً ، بفتح الراء من الروح وفتح العين المهملة وإسكان الراء من غرضاً فقليل له أى شيء هذا ، قال يعنى يتخذ كوة في حائط ليدخل عليه الروح ، .

ولرجل سأل عمر بن الخطاب رضى الله عنه أبيضى بالصبي ؟ فقال له وما عليك لو قلت بالظي ؟ قال إنما لغة فقال له عمر فانقطع العتاب .

ولغلام حيث سأل حماد بن زيد فقال يا أبا إسماعيل حدثك عمرو عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الخبز ، فتبسم حماد وقال يا بنى إذا نهى عن الخبز فمن أى شيء يعيى الناس إنما هو الخبز . ولبعض المغفلين كم [كما] حكاة غير واحد من الحفاظ حيث صحف قولهم في بعض الأحاديث الإلهية عن جبريل عن الله عز وجل فجعله عن رجل (أو) في (الإسناد كان الغدر) بالنون والمهملة المشددة واسمه عتبة حيث (صحف فيه) الإمام أبو جعفر محمد بن جرير (الطبرى) و (قالوا بذر بالياء) الموحدة (ونقط) المهملة (ذالا) ، وكالزبير بن خريت بكسر المعجمة ثم راه مشددة مكسورة قاله بعض المحدثين خريت فقال إنه أحمد بن يحيى بن زهير التستري لا خريت ولا دريت ، وكجواب التيمى بالجيم المفتوحة والواو المشددة قرأه حبيب كاتب مالك جراب بكسر الجيم وتخفيف الراء . وكان سيرين بالمهملة قاله بعضهم بالشين المعجمة . وكانى حرة بضم المهملة وتشديد الراء قاله بعضهم بالجيم المفتوحة . وكالعوام بن مزاجم بالراء المهملة والجيم قاله ابن معين بالزاي المنقوطة والحاء المهملة في أمثلة كثيرة لكل من القسمين في التصانيف المشار إليها . وكذا في جامع الخطيب منها قبله ، ومن أمثلته الملحقة بالإسناد ما ذكره ابن عدى في ترجمة أنى غسان مالك بن إسماعيل النهدي قال السعدي كان حسنيا يعنى الحسن بن صالح على عبادته وسوء مذهبه . قال شيخنا وأبو غسان

وإن كان من أصحاب الحسن بن صالح ، لكن لم يرد السعدي نسبته إلى الحسن ، وإنما قال إنه خشي بمعجمتين وموحدة يريد أنه رفضي .

قال : وشرح ذلك بطول ، وهو معروف في غير هذا الموضع ، ومنه ما ذكر ابن السمعاني في الأنساب في ترجمة الجريري بفتح الجيم وكسر الراء نسبة إلى مذهب محمد بن جرير الطبري .

قال : وكان منهم إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ، ثم نقل عن ابن حبان أنه قال فيه إنه جريري المذهب ولم يكن داعية . قال شيخنا : ولم ينسبه ابن حبان لمذهب محمد بن جرير الطبري وإنما نسبته لمذهب جرير بن عثمان وهو بالحاء المهملة ثم راء ثم زاي ، ولو لم يكن في هذا إلا مخالفة التاريخ فإن إبراهيم المذكور في طبقة شيوخ محمد بن جرير ، وكانت وفاته بعد مولد ابن جرير بأربع وعشرين سنة ، فكيف يكون على مذهب من هو في عداد شيوخه .

وينقسم كل منهما إلى تصحيف بصري وهو الأكثر ، وسمع وهو قليل ، وكذا إلى تصحيف لفظ وهو الأكثر ، ومعنى وهو قليل ، وكذا (أطلقوا) أي من صنف في هذا الفن التصحيف (فيها ظهر) تحقيق حروفه من غير اشتباه في الكتابة بغيرها ، وإنما حصل فيه خلل من الناسخ أو الراوي بنقص أو زيادة أو إبدال حرف بآخر ، فالأول كحديث جابر ، دخل رجل يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال صليب [صليت] قبل أن تجلس ، الحديث رواه ابن ماجه بلفظ ، قبل أن تجيء ، وهو غلط من الناسخ ، فيه عليه المزي . وكما روى يحيى بن سلام المفسر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في قوله « سأوريكم دار الفاسقين ، فقال مصر » فقد استعظم هذا أبو زرعة الرازي واستقبحه وذكر أنه في تفسير سعيد المذكور بلفظ مصيرهم .

والثاني كحديث أبي سعيد في خطبة العيد « كان صلى الله عليه وسلم يخرج يوم العيد فيصلي بالناس ركعتين ثم يسلم فيقف على رجليه فيستقبل الناس وهم جلوس ، الحديث رواه بعضهم فقال على راحلته بدل رجليه ، والصواب الأول

فلا ريب في أنه صلى الله عليه وسلم. كان يخرج إلى العيد ماشياً والعنزة بين يديه، وإنما خطب على راحلته يوم النحر بمنى.

والثالث (كقوله) في حديث زيد بن ثابت (احتجم) النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد، حيث جعله ابن لهيعة فيما ذكره مسلم في التمييز له (مكان احتجرا) بالميم بدل الراء لكونه أخذه من كتاب بغير سماع وأخطأ بفتحته بخص أو حصير حجرة يصلى فيها.

وقد جعل ابن الجزرى هذا مثالا لتصحيف السمع في المتن وهو ظاهر (و) كذا (واصل) حيث أبدل اسمه (بعاصم)، بل (و) أبدل (الأحدب) لقبه أيضا (بأحول) بالصرف للضرورة لقب عاصم، وذلك في حديث شعبة عن واصل الأحدب عن أبي وائل عن ابن مسعود: أى الذنب أعظم، وكذا خالد بن عرفطة، حيث أبدله شعبة بمالك بن عرفطة كل منهما (تصحيف) بالنصب مفعول مقدم (سمع) يعنى فى الإسناد (لقبوا)، فن الملقبين بذلك للمثال الأول للدارقطنى وللثانى أحمد، وليس تلقبيهما بذلك بأولى من تلقب احتجم به، بل ذاك أولى لمشاركتها مع الوزن فى الحروف إلا واحدا بخلافه فيهما فليس إلا الوزن إذا كثرت الحروف مختلفة. ثم إن جل التصحيف كما أشرت إليه فى اللفظ. وقد (صحف المعنى) فقط بعض الشيوخ الخطأ فى الحديث فيما حكاه عنه، وأنه لما روى حديث النهى عن التحليق يوم الجمعة قبل الصلاة قال منذ أربعين سنة ما خلقت رأسى قبل الصلاة، فهم منه حلق الرأس، وإنما هو تحليق الناس حلقا وبعضهم حيث سمع خطيباً يروى حديث «لا يدخل الجنة قتات»، فبكى وقال ما الذى أصنع وليست لى حرفة سوى بيع القات يعنى الذى يعلف الدواب. وأبو موسى محمد بن المثنى الرضى الله عنه (إمام عنزة) حيث (ظن القبيل بحديث العنزة) التى كان النبى صلى الله عليه وسلم يصلى إليها فقال يوما نحن قوم لنا شرف نحن من عنزة، فدخل [قد صلى] النبى صلى الله عليه وسلم إلينا ذكره الدارقطنى.

(وبعضهم) وهو كما ذكره الحاكم أعرابي صحف لفظه ومعناه معا (ظن
سكون نونه) أى لفظ العنزة ورواه مع هذا الظن بالمعنى (فقال شاة) فأخطأ
(وخاب فى ظنونه) من وجهين إذ الصواب عَنَزَة بفتح النون وهى الحربه
تنصب بين يديه ، ولذلك حكاية حكاها الحاكم .

وعن الفقيه أبى منصور قال كنت بمون [بعدن] البين يوم عید فشدت عنزة يعنى
شاة بقرب المحراب ، فلما اجتمع الناس سألتهم بعد فراغ الخطبة والصلاة
ما هذه العنزة المشدودة فى المحراب ؟ قالوا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصلى يوم العيد إلى عنزة ، فقلت يا هؤلاء صحفتم ما فعل رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، هذا وإنما كان يصلى إلى العنزة الحربه .

قال ابن كثير : وقد كان شيخنا الميرى من أبعد الناس عن هذا المقام ، ومن
أحسن الناس أداءاً للإسناد والمثنى ، بل لم يكن على وجه الأرض فيما نعلم مثله
مثله فى هذا الشأن أيضاً ، وكان يقول إذا تقرب عليه أحد برواية مما يذكره
بعض شراح الحديث على خلاف المشهور عنده ، هذا من التصحيف الذى لم يقف
صاحبه إلا على مجرد الصحف والأخذ منها . وفى بعض ما أدرج فى هذا الباب
من الأمثلة تجوز بالنسبة لتعريفه ، فقد قال شيخنا : وإن كانت الخالفة بتغيير حرف
أو حرفين مع بقاء صورة الخط فى السياق فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط
فالتصحيف أو إلى الشكل فالمحرف ، ولذا قال ابن الصلاح : وتسمية بعض ذلك
يعنى المذكور تصحيفاً مجاز . قال وكثير من التصحيف المنقول عن الأكابر لم
فيه أعذار لم ينقلها فاقولوها قال غيره ومن الغريب وقوع التصحيف فى قراءة
القرآن لجماء من الأكابر ، لاسيما عثمان بن أبى شيبة فإنه ينقل عنه فى ذلك
أشياء عجيبة مع تصنيفه تفسيراً . وأودع فى الكتب المشار إليها من ذلك أيضاً
جملة ، نسأل الله التوفيق والعصمة .

(فائدة) كتب سليمان بن عبد الملك إلى ابن حزم عامله على المدينة : أن أحص

من قبلك من المخنثين ، فصنف الكاتب شخصام ، وقيل إنه علم بذلك قبل الفعل فكف كما قدمته في كتابة الحديث وضبطه .

وحد هذا أن الفرزدق كان من استجار بقبر أبيه قام في مساعدته حد القيام ، فاتفق أن تميم بن زيد القيسي خرج في جيش من قبل الحجاج ، فجاءت امرأة إلى فرزدق فقالت إني استجرت بقبر غالب أن تشفع لي إلى تميم في ابني خنيس أن يقتله . فكتب الفرزدق أبيتا إلى تميم يسأله في ذلك فلم يدر تميم هو خنيس [خنيس] أو حيس فأطلق كل من في عسكره ممن تسمى بهما .

مختلف الحديث

والمثنى إن نافاه متن آخر وأمكن الجمع فلا تنافر
كثن ولا يورد مع ولا عدوى ، فالنقى للطبع وفر عـدوا
أولا فإن نسخ بدا فاعمل به أولا فرجح واعملن بالأشبه

• • •

مختلف الحديث

وهو من أهم الأنواع مضطر إليه جميع الطوائف من العلماء ، وإنما يكمل
به من كان إماما جامعا لصناعتي الحديث والفقه غائضا على المعاني الدقيقة ، ولذا
كان إمام الأئمة أبو بكر بن خزيمة من أحسن الناس فيه كلاما ، ولكنه توسع
حيث قال : لا أعرف حديثين صحيحين متضادين فمن كان عنده شيء من ذلك
فليأتني به لأؤلف بينهما وانتقد عليه بعض صنيعه في توسعه ، فقال البلقيني
إنه لو فتحنا باب التأويلات لاندفعت أكثر العلل وأول من تكلم فيه إمامنا
الشافعي ، وله فيه مجلد جليل من جملة كتب الأمام ، ولكنه لم يقصد إستيعابه بل
هو مدخل عظيم لهذا النوع يتنبه به العارف على طريقة . وكذا صنف فيه
أبو محمد بن قتيبة وأتى فيه بأشياء حسنة ، وقصر بابه في أشياء قصر فيها ، وقد
قرأتهما . وأبو جعفر بن جرير الطبري وأبو جعفر الطحاوي في كتابيه مشكل
الأنار وهو من أجل كتبه ، ولكنه قابل للاختصار غير مستغن عن
الترتيب والتهديب .

وقد اختصره ابن رشد ، هذا مع قول البيهقي إنه بين في كلامه
أن علم الحديث لم يكن من صناعته ، وإنما أخذ الكلمة بعد الكلمة
من أهله ثم لم يحكمها .

وعن صنف فيه أيضا أبو بكر بن فورك وأبو محمد القصرى وكان
الأنسب عدم الفصل بينه وبين الناسخ والمنسوخ ، فكل ناسخ ومنسوخ
مختلف ولا عكس .

(و) جملة الكلام فيه أنا نقول (المتن) الصالح للحجة (إن نافاه) بحسب
الظاهر (متن آخر) مثله (وأمكن الجمع) بينهما بوجه صحيح زال به التعارض
(فلا) أى ليس بينهما حينئذ (تنافر) بل يصار إليهما ويعمل بهما معا وأمثله
كثيرة ، (كمن) ، فل من المجزوم فرارك من الأسد ، الموازى لمعنى متن
(لا يورد) بكسر الراء معرض بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه اسم فاعل
من أمرض الرجل إذا أصاب ماشيته مرض على مصحح ، اسم فاعل أيضا من
أصح إذا أصابت ماشيته عاهة ثم ذهب عنها وصحت (مع) بالسكون متن
(لا عدوى) ولا طيرة ، وكأها فى الصحيح ، فظاهرها الشاء فهو منافاة الآخر
لأولين حتى بالغ أبو حفص بن شاهين وغيره فزعموا النسخ فى الأولين ،
ولكن الجمع بينهما ممكن كما قال ابن الصلاح تبعاً لغيره .

(فالنبي) فى قوله صلى الله عليه وسلم (لا عدوى) ، (بالطبع) أى لما كان
يعتقده أهل الجاهلية وبعض الحكماء من أن هذه الأمراض من الجذام والبرص
تعدى بالطبع ، ولهذا قال : فمن أعدى الأول ، أى أن الله هو الخالق لذلك
بسبب وغير سبب .

(و) الأمر بالفرار فى قوله صلى الله عليه وسلم (فر) عديا (عدوا) أى
مرعبا ، وكذا فى (لا يورد) معرض على مصحح ، للخوف من وجود المخالطة
والمهاسة الذى قد يخلق الله عنده لا به الداء فى الصحيح غالبا ، وإلا فقد يتخلف
كما هو المشاهد فى بعض المخالطين ، بل نشاهد من يجتهد فى التجوز من المخالطة
والمهاسة يؤخذ بذلك المرض إلى غير ذلك من المسالك التى سلكها الأئمة فى
الجمع أحدها وعليه تقتصر ماذهب إليه أبو عبيد وجماعة كآنى خزيمه والطحاوى
واختاره شيخنا فقال فى توضيح النخبة : والأولى فى الجمع بينهما أن يقال إن

نفيه صلى الله عليه وسلم للعدوى باق على عمومته ، وقد صحح قوله صلى الله عليه وسلم لا يعدى شيء شيئا ، وقوله صلى الله عليه وسلم لمن عارضه بأن البعير الأجرب يكون في الإبل الصحيحة فيخالطها فتجرب ، حيث رد عليه بقوله « فمن أعدى الأول ، يعنى أن الله سبحانه وتعالى ابتداء ذلك في الثاني كما ابتداء في الأول .

وأما الأمر بالفرار من المجذوم فن باب سد الذرائع لئلا يتفق للشخص الذى يخالطه شيء من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداء ، لا بالعدوى والمنفية فيضان أن ذلك بسبب مخالطته فيعتقد صحة العدوى فيقع في الحرج فأمر بتجنبه حسما للمادة . وعبرة أبى عبيد ليس في قوله « لا يورد ممرض على مصح » إثبات العدوى ، بل لأن الصحاح لو مرضت بتقدير الله تعالى ربما وقع في نفس صاحبها أن ذلك من العدوى فيفتن ويشكك في ذلك فأمر باجتنابه . قال : وكان بعض الناس يذهب إلى أن الأمر بالاجتناب إنما هو للمخافة على الصحة من ذوات المعاهة . قال وهذا شرط حملة عليه الحديث ، لأن فيه إثبات العدوى التى لهاها الشارع ، ولكن وجه الحديث عندي ما ذكرته (أولا) أى وإن لم يمكن الجمع بين المتنين المختلفين واستمر التناقى على ظاهره وذلك على ضربين .

(فإن نسخ بدا) أى ظهر بطريق من الطرق المشروحة في بابه (فاعمل به) أى بمقتضاه في الاحتجاج وغيره (أولا) أى وإن لم يبد نسخ (فرجح) أحد المتنين بوجه من وجوه الترجيحات التى تتعلق بالمتن أو بالإسناد كالترجيح بكثرة الرواة أو بصفاتهم ، وقد سرد منها الحازمى في كتابه الناسخ والمنسوخ خمسين مع إشارته إلى زيادتها على ذلك وهو كذلك ، فقد زادها الأصوليون في باب معقود لها أكثر من خمسين أيضا أورد جميعها المؤلف في «النكت على ابن الصلاح» فلا نظيل بإيرادها .

(واعلمن) بنون التأكيد الخفيفة بعد النظر في المرجحات (بالاشبه) أى الأرجح منهما . وإن لم يجد المجتهد مرجحا توقف عن العمل بأحد المتنين حتى

يظهر ، وقيل بهجم فيفتى بواحد منهما أو يفتى بهذا في وقت ، وبهذا في آخر
كما يفعل أحمد ، وذلك غالبا بسبب اختلاف روايات أصحابه عنه .

قال شيخنا : فصار ما ظاهره التعارض واقعا على هذا الترتيب الجمع إن
أمكن ، فاعتبار الفاسخ والمنسوخ والترجيح إن تعين ثم التوقف عن العمل
بأحد الحديثين والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط لأن خفاء ترجيح
أحدهما على الآخر إنما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة مع احتمال أن
يظهر لغيره ما خفي عليه ، وفوق كل ذي علم عليم ، وإذا لم يكن المتن ما ينافيه
بل سلم من مجيء خبر يضاده فهو المحكم وأمثله كثيرة .

خفي الإرسال والمزيد في متصل الاسناد

وعندم السماع واللقاء يبدو به الإرسال ذو الخفاء
كذا زيادة اسم راو في السند إن كان حذفه بعد فيه ورد
وإن بتحديث أتى فالحكم له مع احتمال كونه قد حمله
عن كل إلا حيث ما زيد وقع وهما وفي ذين الخطيب قد جمع

• • •

هذان نوعان مهمان عظيم الفائدة عميقا المسالك ، لم يتكلم فيهما قديما وحديثا إلا نقاد الحديث وجهاذته ، وهما متجاذبان فلذلك قرن بينهما وفصل أولهما عن المرسل الظاهر ، مع أن ذلك لم يكن يمانع من الإشارة إليه هناك ثم لأجل ما أبدته من المواخاة بينهما لوقرن بين المختلف والناسخ الماضي شرهما أيضا لكان حسنا .

فأما أولهما وليس المراد به قول التابعي قال رسول الله كما هو المشهور في المرسل الظاهر ، ولا الانقطاع بين راويين لم يدرك أحدهما الآخر ، كرواية القاسم عن ابن مسعود وإبراهيم بن أبي عجلة عن كل من عبادة بن الصامت وابن عمر ومالك عن سعيد بن المسيب ، بل هو على المعتمد في تعريفه حسبما أشار إليه شيخنا الانقطاع في أى موضع كان من السند بين راويين متعاصرين لم يلتقيا ، وكذا لو التقيوا ولم يقع بينهما سماع فهو انقطاع مخصوص يندرج في تعريف من لم يتقيد في المرسل بسقط خاص وإلى ذلك الإشارة بقول البلقيني: إن تسميته بالإرسال هو على طريقة سبقت في نوع المرسل ، وبهذا التعريف تباين التدليس إذ هو كما حقق أيضا على ما تقدم في بابه رواية الراوى عن عن سمع منه ما لم يسمعه منه . فأما من عرف ما نحن فيه برواية الراوى عن سمعه منه ما لم يسمعه منه أو عن لقيه ولم يسمع منه أو عن عاصره فيكون بينهما عموم مطلق والمعتمد ما حققناه أولا وحيفئذ (فعدم السماع)

مطلقاً للراوى من المروى عنه ولو تلاقيا (و) كذا عدم (اللقاء) بينهما حيث علم أحدهما بأحد أمرين من أخبار الراوى عن نفسه بذلك كقول أبى عبيدة بن عبد الله بن مسعود وقد سئل هل تذكر من أهلك شيئاً : لا. ونحوه قول عمر بن عبد الله مولى غفرة وقد سأله الراوى عنه عيسى بن يونس بن أبى إسحاق السبيعي : اسمعت من ابن عباس قد أدركت زمنه أو حزم لإمام مطلع بكونه لم يثبت عنده من وجه يحتاج به أنهما تلاقيا ، مثل زرعة الرازى وغيره فى قولهم إن الحسن البصرى لم يلق علياً ومثل المزى فى المتأخرين وكان فى هذا عجبا من العجب فى قوله إن عمر بن عبد العزيز لم يلق عقبة بن عامر (يبدو به) أى يظهر بكل من عدم السماع واللقاء (الإرسال ذو الخفاء) بحيث يكون فى الأكثر سببا للحكم بذلك ، كحديث أبى هريرة إذا استيقظ أحدكم من الليل فليوقظ امرأته ، رواه أبو عاصر العقدي عن الثورى عن ابن المنكدر عنه وابن المنكدر فيما قاله ابن معين والبراد لم يسمع من أبى هريرة ، بل قال أبو زرعة إنه لم يلقه ، وهو مقتضى ما نقله ابن المدينى عن ابن عيينة من كون ابن المنكدر بلغ من العمر نيفاً وسبعين سنة . ويبان ذلك أن وفاته كانت فى سنة ثلاثين ومائة أو التى بعدها ، فيكون مولده على هذا قبل الستين بيسير ، ووفاته أبى هريرة كانت أيضاً قبل الستين بيسير .

وقد رواه ابن مهدى ووكيع والعدنى وغيرهم عن الثورى بإثبات الواسطة التى لم تسم عند واحد منهم بين ابن المنكدر وأبى هريرة ، وهو من لم يوصف بالتدليس فظهر أن الرواية الأولى من المرسل الخفى هذا مع تخرىج أبى داود فى سننه لحديث من طريقه عن أبى هريرة بلا واسطة ، بل وخرج غيره أحاديث كذلك . و (كذا زيادة اسم راو) يتوسط (فى السند) بين الراويين اللذين كان يظن الاتصال بينهما مظهرة للإرسال الخفى فى الرواية التى لم يذكر فيها (إن كان حذفه) أى ذلك الإسم الزائد وقع بصيغة عن وقال ونحوهما مما ليس صريحاً فى الاتصال (فيه) أى فى السند الذى بدونه (ورد) فإنه حينئذ يكون الرواية الناقصة معلة بالإستناد الآتى بالزيادة مع التصريح

بالتحديث أو نحوه ، إذ الزيادة من الثقة مقبولة . وغير شيخنا بقوله ترجحت الزيادة مثله حديث أبي ذر ثلاثة يحبهم الله وثلاثة يبغضهم الله ، رواه الغرياني وعبد الملك بن عمرو كلاهما عن الثوري عن منصور عن ربيع بن خراش عنه بالعمنة . ورواه شعبة عن منصور سمعت ربيعاً يحدث عن زيد بن ظبيان رفعه إلى أبي ذر ، بل وتوبع شعبة عليه كذلك ، وكذا رواه شيبان عن منصور لكنه قال عن زيد بن ظبيان أو غيره عن أبي ذر بل رواه الأشجعي وأبو عامر كلاهما عن الثوري بإثبات زيد ، وكذا رواه مؤمل عن الثوري لكنه لم يسمه قال عن رجل عن أبي ذر ، فالرواية الأولى مرسله وإن كان ربيع من كبار التابعين ، فقد جزم الدارقطني ثم ابن عساكر بأنه لم يسمع من أبي ذر ، وحكاها المزي بصيغة التمريض ، هذا مع أن أبا داود قد أثبت سماعه من عمر المتوفى قبل أبي ذر بتسع سنين ، وحينئذ فقد أدرك أبا ذر جزءاً ، ولذا توقف شيخنا في الجزم بعدم سماعه منه ، ولكن اقتصر ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والضياع في المختارة على إirاده في صحاحهم بإثبات الوسطة قد يشهد للأولين .

(وإن) كان حذف الزائدة بين الواوين في السند الناقص (بتحديث) أو إخبار أو إسماع أو غيرها مما يقتضى الاتصال (أتى) وراوى السند الناقص كما قيد به شيخنا أنفس من زاد (فالحكم له) أى للإستناد الخالى عن الاسم الزائد لأن مع راويه كذلك زيادة وهى إثبات سماعه ، وحينئذ فهذا هو النوع المسمى بالمزيد فى متصل الأسانيد المحكوم فيه يكون الزيادة غلطاً من راويها أو سموا وباتصال السند الناقص بدونها كقصة الخولاء بنت ثوية ، فإنه رواها عبد الله بن سالم عن الزبيدى عن الزهرى عن حبيب مولى عروة عن عروة عن عائشة ، وصوابه رواية شعيب والحفاظ عن الزهرى عن عروة نفسه بلا واسطة . وكحديث السواك مطهرة للقم مرضاة للرب ، رواه على بن عبد الحميد الفطاهرى عن ابن أبى عمر عن ابن عيينة عن مسعر عن ابن إسحاق عن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبى بكر بن أبى عتيق عن عائشة فقوله عن مسعر زيادة قد رواه الحميرى والحفاظ عن ابن عيينة بدونها ، ولكن قد رواه داود بن الزرقان (م ٦ - فتح المنبث - ج ٣)

عن ابن إسحاق فأدخل بين أبي عتيق وعائشة القاسم وهو وهم وإن رواه مؤمل عن شعبة والثوري عن ابن إسحاق عن رجل عن القاسم عنها . وكذا قال مصعب ابن ماهان عن الثوري ، فذكر القاسم فيه ليس بمحفوظ ولا يمتنع الحكم بالغلط أو السهو فيما يكون كذلك ، إذ المدار في هذا الشأن على غلبة الظن ، فمهما غلب على ظن الناقد أنه الراجح حكم به وبالعكس ، هذا كله (مع احتمال كونه) أى الراوى (قد حمله عن كل) من الراويين ، إذ لا مانع أن يسمع من شخص عن آخر ثم يسمع من شيخ شيخه وذلك موجود في الروايات والرواة بكثرة ، ومنه قول ابن عيينة : قلت لسهيل بن أبي صالح إن عمرو بن دينار حدثني عن الققعقاع عن أبيك أبي صالح عن عطاء بن يزيد بحديث كذا قال ابن عيينة ورجوت أن يسقط عني سهيل رجلا وهو الققعقاع ويحدثني به عن أبيه ، فقال سهيل بل سمعته من الذي سمعته منه أى ثم حدثني به سهيل عن عطاء . ويتأكد الاحتمال بوقوع التصريح في الطريقتين بالتحديث ، ونحوه اللهم (إلا) أن توجد قرينة تدل لكونه (حيث ما زيد) هذا الراوى في هذه الرواية (وقع ، وهما) ممن زاده فيزول بذلك الاحتمال .

وبالجملة فلا يطرده الحكم بشيء معين كما تقرر في تعارض الوصل والإرسال و (في ذين) أى النوعين (الخطيب) الحافظ (قد جمع) تصنيفين مفردين سمي الأول « التفصيل لمهم المراسيل » والثاني « تمييز المزيد في متصل الأسانيد » .

معرفته الصحابة

رأى النبي مسلماً ذو صحبة
 وقيل من أقام عاماً وغزا
 وتعرف الصحبة بأشهر أو
 قد ادعاهما وهو عدل قبلاً
 في فتنة والمكثرون ستة
 البحر جابر ، أبو هريرة
 أكثر فتوى وهو ابن عمر
 عليهما بالنسبة العبدان
 وهو ابن زيد وابن عباس
 وقال مسروق انتهى العلم إلى
 زيد أبي الدرداء مع أبي
 ثم انتهى لذين والبعض جعل
 والعدد لا يحصرهم فقد ظهر
 الحج أربعون ألفاً وقبض
 وهم طباق إن يرد تعدد
 والأفضل الصديق ثم عمر
 أو فعلى قبله خلفه حكي
 فالسنة الباقر فالبدري
 قال وفضل السابقين قد ورد
 قيل بل أهل القبلة واختلف

وقيل إن طالت ولم يثبت
 معه وإذا لابن المسيب عزاً
 توارى أو قول صاحب ولو
 وهم عدول قيل لا من دخلاً
 أنس وابن عمر الصديقة
 أكثرهم والبحر في الحقيقة
 وابن الزبير وابن عمرو جرى
 ليس ابن مسعود ولا من شاكله
 في الفقه أتباع يرون قبلهم
 ستة أصحاب كبار قبلاً
 عمر عبد الله مع علي
 الأشعري عن أبي الدرداء بدل
 سبعون ألفاً بنبوك وحضر
 عن ذين مع أربع آلاف تنبض
 قيل اثنتا عشرة أو تزيد
 وبعده عثمان وهو الأكثر
 قلت وقول الوقف جا عن مالك
 فأحمد فالبيعة المرضية
 فقيل هم وقيل بدري وقد
 أيهم أسلم قبل ما سلف

قيل أبو بكر وقيل بل على ومدعى إجماعه لم يقبل
 وقيل زيد وادعى وفاقا بعض على خديجة اتفاقا
 ومات آخرها بغير مرية أبو الطفيل مات عام مائة
 وقبله السائب بالمدينة أو سهل أو جابر أو بمكة
 وقيل الآخر بها ابن عُمَرَ إن لا أبو الطفيل فيها قبرا
 وأنس بن مالك بالبصرة وابن أبي أوفى قضى بالكوفة
 والشام فابن بسر أو ذو باهلة خلف وقيل بدمشق وأئله
 وأن في حمص ابن يسر قبضا وأن بالجزيرة العرس قضى
 وبفلسطين أبو أبي بمصر فابن الحارث بن جُزْزَى
 وقبض الهرماس باليمامة وقبله زويفع بـبرقة
 وقيل إفريقية وسلمة باديا أو بطيبة المكرمة

* * *

معرفة الصحابة

هذا حين الشروع في الرجال وطبقات العلماء وما يتصل بذلك ومعرفة
 الصحابة في جليل وفائده التمييز للمرسل والحكم لهم بالعدالة ، وغير ذلك
 ولا نمتنا فيه تصانيف كثيرة كعلي بن المديني في كتابه معرفة من نزل من الصحابة
 سائر البلدان وهو في خمسة أجزاء فيما ذكره الخطيب يعني لطيفة ، وكالبخاري ،
 وقال شيخنا إنه أول من صنف فيها فيما علم ، وكالترمذي ومطين وأبي بكر بن أبي داود ،
 وعبدان وأبي علي بن السكن في الحروف وأبي حفص بن شاهين ، وأبي منصور
 البارودي ، وأبي حاتم بن حبان ، وأبي العباس الدغولي ، وأبي نعيم ، وأبي
 عبد الله بن منده والذيل عليه لأبي موسى المديني ، وكأبي عمر بن عبد البر
 في الاستيعاب وهو كما قال النووي من أحسنها وأكثرها فائدة لولا ما شأنه

بذكر ما شجر بين الصحابة وحكايته عن الاخباريين والذيل عليه
 بجماعة كآبي إسحاق بن الأمين وأبي بكر بن فتحون وهما متعاصران وثانيهما
 أحسنهما ، واختصر محمد بن يعقوب بن محمد بن أحمد الخليلي الاستيعاب
 وسماه «إعلام الإصابة بأعلام الصحابة» في آخرين يعسر حصرهم كآبي الحسن
 محمد بن صالح الطبري ، وأبي القاسم البغوي والعماني وأبي الحسين بن قانع
 في معاجهم ، وكذا الطبراني في معجمه الكبير خاصة وكان منهم على رأس
 القرن السابع العز أبو الحسن علي بن محمد الجزري ابن الأثير أخو أبي السعادات
 صاحب النهاية في الغريب في كتاب حافل سماه «أسد الغابة» جمع فيه بين عدة
 من الكتب السابقة ولكنه مع ضبطه وتحقيقه لأشياء حسنة لم يستوعب ولم
 يهذب ، ومع ذلك فعليه المعول لمن جاء بعده ، حتى إن كلام النورى والكاشغرى
 اختصره ، واقتصر الذهبي على تجريده وزاد عليه الناظم عدة أسماء ولآبي أحمد
 العسكري فيها كتاب رتبته على القبائل ، ولآبي القاسم عبد الصمد بن سعيد الحمصي
 الذى نزل منهم حصص خاصة . ولمحمد بن الربيع الجيزي الذى نزل مصر ولآبي
 محمد بن الجارود الاحاد منهم ، وللحافظ عبد الفنى بن عبد الواحد المقدسى
 «الإصابة لأوهام حصلت في معرفة الصحابة» لآبي نعيم في جزء كبير ، ولخليفة
 ابن خياط ، ومحمد بن سعد ، ويعقوب بن سفيان ، وأبي بكر بن أبي خيثمة
 وغيرهم في كتب لم يخصوصها بهم ، بل يضم من بعدهم إليهم . وقد اقتدب شيخنا
 بلع ما تفرق من ذلك ، وانتصب لدفع للغلو [المغالق] منه على السالك ، مع تحقيق
 غوامض وتوفيق بين ما هو بحسب الظاهر كالمتناقض ، وزيادات جمة وفتات
 مهمة في كتاب سماه «الإصابة» جعل كل حرف منه غالباً على أربعة أقسام
 الأول - فيمن وردت روايته أو ذكره من طريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة
 أو منقطعة . الثاني - من له رؤية فقط . الثالث - من أدرك الجاهلية والإسلام ولم
 يرد في خبر أنه اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم . الرابع - من ذكر في كتب
 «هتني» الصحابة أو مخرجي المسانيد غلطاً مع بيان ذلك وتحقيقه عالم يسبق إلى
 غالبه ، وهذا القسم هو المقصود بالذات منه ، وقد وقع التنبيه فيه على عجائب
 يستغرب وقوع مثلها ، ومات قبل عمل المبهمات وأرجو عملها .

إذا علم هذا ففي عشرة مسائل :

الأولى - في تعريف الصحابي وهو لغة يقع على من صحب أقل ما يطلق اسم صحبة فضلا عن طالت صحبته وكثرت مجالسته ، وفي الاصطلاح (راه النبي) صلى الله عليه وسلم اسم فاعل من رأى حال كونه (مسلمًا) عا قلا (ذو صحبة) على الأصح ، كما ذهب إليه الجمهور من المحدثين والأصوليين وغيرهم ، اكتفى بمجرد الرؤية ولو لحظة وإن لم يقع معها مجالسة ولا بماشاة ولا بمكالمة لشرف منزلة النبي صلى الله عليه وسلم . وعن نص على الاكتفاء بها أحمد ، فإنه قال من صحبه سنة أو شهراً أو يوماً أو ساعة أو رآه فهو من أصحابه .

وكذا قال ابن المديني : من صحب النبي صلى الله عليه وسلم أو رآه ولو ساعة من نهار فهو من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وتبعهما تلميذهما البخاري فقال : من صحب النبي صلى الله عليه وسلم أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه . قيل ويرد على ذلك توقف معرفة الشيء على نفسه فيدور لأن صحب يتوقف على الصحابي وبالعكس ، يمكن أن يقال مرادهم بصحب الصحبة اللغوية وبالصحابي المعنى الاصطلاحي . على أن القاضي أبا بكر بن الطيب الباقلاني قال : لا خلاف بين أهل اللغة أن الصحابي مشتق من الصحبة جار على كل من صحب غيره قابلاً أو كثيراً ، يقال صحبه شهراً ويوماً وساعة قال : وهذا يوجب في حكم اللغة إجراء هذا على من صحب النبي صلى الله عليه وسلم ولو ساعة هذا هو الأصل . قال : ومع هذا فقد تقرر الأمة عرف في أنهم لا يستعملونه إلا فيمن كثرت صحبته ، وذكر المذهب المذهب الثاني ، وكذا قال صاحبه الخطيب أيضاً لا خلاف بين أهل اللغة أن الصحبة التي اشتق منها الصحابي لا تحذف من ، بل يقول صحبته سنة وصحبته ساعة ، ولهذا قال النووي : في مقدمة شرح مسلم عقب كلام القاضي أبي بكر : وبه يستدل على ترجيح مذهب المحدثين ، فإن هذا الإمام قد نقل عن أهل اللغة أن الاسم يتناول صحبته ساعة وأكثر . وأهل الحديث قد نقلوا الاستعمال في الشرع والعرف على وفق اللغة

فوجب المصير إليه . قلت إلا أن الإسلام لا يشترط في اللغة ، والكفار لا يدخلون في اسم الصحبة بالاتفاق وإن رأوه صلى الله عليه وسلم .

وقال ابن الجوزي : الصحبة تطلق ويراد مطلقها وهو المراد في التعريف وتأكيدهما بحيث يشتهر به ، وهي المشتملة على المخالطة والمعاشرة ، فإذا قلت فلان صاحب فلان لم ينصرف يعنى عرفا إلا للوكة كخادم فلان وقال الأمامي : الأشبه أن الصحابي من رآه وحكاه عن أحمد وأكثر أصحابنا ، وأختاره ابن الحاجب أيضا ، لأن الصحبة تعم القليل والكثير . فلو حلف أن لا يصحبه حنث بلمحظة .

ويشمل الصحابي الأحرار والموالى الذكور والإناث لأن المراد به الجنس .

ثم إن التعبير في التعريف بالرؤية هو في الغالب وإلا في الضرير الذي حضر النبي صلى الله عليه وسلم كابن أم مكتوم وغيره معدود في الصحابة بلا تردد ، ولذا عبر غير واحد باللقاء بدل الرؤية ، وإن قيل إنها تكون من الرائي بنفسه . وكذا بغيره لكن مجازا ، وكأنه لحظ شمولها بالقوة أو الفعل وهو حسن . وأما الصغير غير المميز كعبد الله بن الحارث بن نوفل ، وعبد الله بن أبي طلحة الأنصاري ، وغيرهما ممن حنك النبي صلى الله عليه وسلم ودعا له ومحمد بن أبي بكر الصديق المولود قبل الوفاة النبوية بثلاثة أشهر وأيام ، فهو وإن لم تصح نسبة الرؤية إليه صدق أن النبي صلى الله عليه وسلم رآه ويكون صحابيا من هذه الحيثية خاصة ، وعليه مشي غير واحد من صنف في الصحابة ، خلافا للسفاقي شارح البخاري ، فإنه قال في حديث عبد الله بن ثعلبة بن صفيير وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد مسح وجهه عام الفتح مانصه : إن كان عبد الله هذا عقل ذلك أو أعقل عنه كلمة كانت له صحبة وإلا كانت له فضيلة ، وهو في الطبقة الأولى من التابعين ، وإليه ذهب الغلاتي حيث قال في بعضهم : لا صحبة له بل ولا رؤية وحديثه مرسل وهو وإن سلم له الحكم لحديثهم بالإرسال فإنهم من حيث

الرواية أتباع فهو فيما تناف لجمهور . وقد قال شيخنا في الفتح : إن أحاديث هذا الضرب مراسيل قال : والخلاف الجارى بين الجمهور وبين أبي إسحاق الإسفرائينى ومن وافقه على رد المراسيل مطلقا حتى مراسيل الصحابة لا يجرى فى أحاديث هؤلاء لأن أحاديثهم من قبيل مراسيل كبار التابعين لا من قبيل مراسيل الصحابة الذين سمعوا من النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : وهذا مما يلغى به فيقال صحابي حديثه مرسل لا يقبله من يقبل مراسيل الصحابة انتهى . ولأجل اختيار عدد غير المميزين فى الصحابة كان فى بيت الصديق أربعة من الصحابة فى نسق وهم محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي قحافة كما سيأتى مع ما يلائمه فى رواية الآباء عن الأبناء إن شاء الله ، وكذا يدخل فيهم من رآه وآمن به من الجن لأنه صلى الله عليه وسلم بعث إليهم قطعاً وهم مكلفون فيهم العصاة والطائعون ، ولذا قال ابن حزم فى الأقضية من الحلى : قد أعلمنا الله أن نفرا الجن آمنوا وسمعوا القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم فيهم صحابة فضلاء ، وحينئذ يتعين ذكر من عرف منهم فى الصحابة ولا إلتفات لإنكار ابن الأثير على أبي موسى المدينى تخريجه فى الصحابة لبعض من عرفه منهم ، فإنه لم يستند فيه إلى حجة ، وهل يدخل من رآه ميتا قبل أن يدفن ، كما وقع لأبى ذؤيب الهذلى الشاعر إن صح . قال : العز بن جماعة لا على المشهور ، وقال : شيخنا إنه محل نظر والراجح عدم الدخول وإلا لعد من اتفق أن يرى جسده المكرم وهو فى قبره المعظم ولو فى هذه الأعصار ، وكذلك من كشف له عنه من الأولياء فرآه كذلك وعلى طريق الكرامة ، إذ حجة من أثبت الصحبة لمن رآه قبل دفنه أنه مستمر الحياة وهذه الحياة ليست دينوية وإنما هى أخروية لا يتعاقبها أحكام الدنيا ، فإن الشهداء أحياء ومع ذلك فإن الأحكام المتعلقة بهم بعد القتل جارية على سنن غيره من الموقى انتهى .

وسبقه شيخه المؤلف فقال أيضا إلى المنع ، فإنه قال فى التقييد : الظاهر اشتراط الرؤية وهو حى ، لكنه علة بما هو غير مرضى حيث قال : فإنه قد

انقطعت النبوة بوفاة صلى الله عليه وسلم ، ولذا لما أشار ابن جماعة إلى حكايته مع إيهام قائله توقف فيه وقال إنه عل بحث وتأمل .

بل أضرب المؤلف نفسه في شرحه عن التعليل به مقتضاه على الحكم فقط وكأنه رجوع منه عنه .

وقال العلائي : إنه لا يبعد أن يعطى حكم الصحبة لشرف ما حصل له من رؤيته صلى الله عليه وسلم قبل دفنه وصلاته عليه ، قال وهو أقرب من عدد المعاصر الذي لم يره أصلا فيهم أو الصغير الذي ولد في حياته ، وكذا قال البدر الزركشي : ظاهر كلام ابن عبد البر نعم لأنه أثبت الصحبة لمن أسلم في حياته وإن لم يره ، يعني فيكون من رآه قبل الدفن أولى . وجزم البلقيني بأنه يعد صحابيا لحصول شرف الرؤية له وإن فاته السماع . قال : وقد ذكره في الصحابة الذهبي في التجريد . وما جنح إليه شيخنا من ترجيح عدم دخوله قد سبقه إليه الزركشي ، فقال الظاهر أنه غير صحابي انتهى .

وعلى هذا فيزداد في التعريف قبل انتقاله من الدنيا ، وكذا لا يدخل من رآه في المنام كما جزم به البلقيني ثم شيخنا وإن كان قد رآه حفا فذلك فيما يرجع إلى الأمور المعنوية لا الأحكام الدنيوية حتى لا يجب عليه أن يعمل بما أمره به في تلك الحالة ، بل جزم البلقيني بسدم دخول من رآه ليلة الإمبراء يعني من الأنبياء والملائكة عليهم السلام ممن لم يبرز إلى عالم الدنيا ، وبهذا القيد دخل فيهم عيسى بن مريم عليه السلام ، ولذا ذكره الذهبي في تجريده ، وتبعه شيخنا ، ووجه باختصاصه عن غيره من الأنبياء بكونه رفع على أحد القواين حيا ، وبكونه ينزل إلى الأرض فيقتل الدجال ويحكم بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم ، فهذه الثلاث يدخل في تعريف الصحابة . وجعل بعضهم دخول الملائكة فيهم مبنيًا على أنه هل كان مبعوثا إليهم أم لا ، وعلى الثاني مشى الحليمي وأقره البيهقي في الشعب ، بل نقل الفخر الرازي في أمرار التنزيل الإجماع عليه ،

وحكامه هو والبرهان النسفي في تفسيرهما ، ونوزعا في ذلك . ورجح التقى السبكي مقابلة محتجا بما يطول شرحه .

قال شيخنا : وفي صحة بناء دخولهم في الصحابة على هذا الأصل نظر لا يخفى ، وما قاله ظاهر لكنه خالفه في الفتح حيث مشى على البناء المشار إليه . وهل يدخل من رآه من مؤمنى أهل الكتاب قبل البعثة الشريفة . كزيد ابن عمرو بن نفيل الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم « إنه يبعث أمة وحده ، الظاهر لا ، وبه جزم شيخنا في مقدمة الإصابة ، وزاد في التعريف الماضي به ليخرجه ، فإنه من لقيه مؤمنا بغيره على أن لقائل ادعاء الاستغناء عن التقييد به بإطلاق وصف النبوة ، إذ المطلق يحمل على الكمال ، هذا مع أن شيخنا قد ترجم له في إصابته تبعاً للبعوث وابن منده وغيرهما ، وترجم ابن الأنثير للقاسم ابن النبي صلى الله عليه وسلم ، بل ولطاهر وعبد الله أخويه في القسم الثاني من الإصابة ، ومقتضاه أن تكون لهم رؤية لكنه ذكر أخاهم الطيب في الثالث منها ، وفيه نظر ، خصوصاً وقد جزم هشام بن الكلبي بأن عبد الله والطاهر والطيب واحد اسمه عبد الله ، والطاهر والطيب لقبان .

ثم هل يشترط في كونه مؤمنا به أن تقع رؤية له بعد البعثة فيؤمن به حين يراه أو بعد ذلك ، أو يكفي كونه مؤمنا به أنه سيحدث كما في بحراء الراهب وغيره من مات قبل أن يدعو النبي صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام .

قال شيخنا إنه محل احتمال ، وذكر بحراء في القسم الرابع من الإصابة لكونه كان قبل البعثة ، وأما ورقة فذكره في القسم الأول لكونه كان بعدها قبل الدعوة ، مع أنه أيضاً لم يحزم بصحته ، بل قال وفي إثباتها له نظر . على أن شرح للنخبة ظاهره اختصاص التوقف لمن لم يدرك البعثة فإنه قال : وقوله به هل يخرج من لقيه مؤمنا بأنه سيحدث ولم يدرك البعثة فيه نظر ، وخرج بقوله مسلماً من رآه بعدها ، لكن حال كونه كافراً سواء أسلم بعد ذلك

في حياته أم بعدها إذا لم يره بعد ، وعدوا من جملة المخضرمين ، ومراسيلهم بطرقها احتمال أن يكون مسموعة لهم من النبي صلى الله عليه وسلم حين رؤيتهم له . على أن أحمد خراج في مسنده حديث رسول قيصر ، مع كونه إنما رأى النبي صلى الله عليه وسلم في حال كفره ، وكذا ترجم ابن فتحون في ذيله لعبد الله بن صياد إن لم يكن هو الدجال ، وقال إن الطبري وغيره ترجم له مكذا ، وهو إنما أسلم بعد [موته] (١) صلى الله عليه وسلم نعم قال شيخنا: ينبغي أن يعد من كان مؤمنا به زمن الإمراء إن ثبت أنه صلى الله عليه وسلم كشف له في ليلته عن جميع من في الأرض فرآه في الصحابة وإن لم يلقه لحصول الرؤية من جانبه صلى الله عليه وسلم .

وبرد على التعريف من رآه مؤمنا به ثم ارتد بعد ذلك ولم يعد إلى الإسلام فإنه ليس بصحابي اتفاقا ، كعبيد الله بن جحش ومقبس بن صباقة وابن خطل ، وحينئذ فيزداد فيه ومات على ذلك ، على أن بعضهم انتزع من قول الأشعري أن من مات مرتدا تبين أنه لم يزل كافرا لأن الاعتبار بالخاتمة صحة إخراجها فإنه يصح أن يقال لم يره مؤمنا ، لكن في هذا الانتزاع نظر وإن تضمن مخالفة شيخنا المحلى المؤلف في التقييد بموته مؤمنا موافقة الانتزاع لأنه حين رؤياه كان مؤمنا في الظاهر ، وعليه مدار الحكم الشرعي فيسمى صحابيا ، وحينئذ فلا بد من القيد المذكور ودا وقع لأحمد في مسنده من ذكره حديث ربيعة بن أمية بن خلف الجمعي وهو عن أسلم في الفتح وشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع ، وحدث عنه بعد موته ، ثم لحقه الخذلان فلحق في خلافة عمر بالروم وتنصر بسبب شيء أغضبه ، يمكن توجيهه بعدم الوقوف على قصة ارتداده .

وقد قال شيخنا ما نصه : وإخراج حديث مثل هذا يسمى [يعتبر] مطلقا في المسانيد وغيرها مشكلا ولعل من أخرجه لم يقف على قصة ارتداده ، فلو ارتد ثم عاد إلى الإسلام لكن لم يره ثانيا بعد عودته فالصحيح أنه معدود في الصحابة لإطباق

(١) هذه الكلمة ساقطة في الأصل .

المحدثين على عد الأشعث بن قيس ونحوه كقصة بن هيرة ممن وقع له ذلك فيهم ، وإخراج أحاديثهم في المسانيد وغيرها ، وزوج أبو بكر الهذلي أخيه الأشعث . وقبل لا إذ الظاهر أن ذلك ينقطع الصحة ونظاما ، فالردة تحبط العمل عند عامة العلماء كإبي حنيفة ، بل نص عليه الشافعي في الأم وإن حكى الرافعي عن تقييده باتصالها بالموت ، وقيد بعضهم كونه حين الرؤية بالغيا عاقلا حكاه الواقدي عن أهل العلم فقال رأيت أهل العلم يقولون كل من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم وند أدرك الخاتم فأسلم وعقل أمر الدين ورضيه فهو عندنا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولو ساعة من نهار . والتقييد بالبلوغ كما قال المؤلف شاذ وهو يخرج نحو محمود بن الربيع الذي غفل [عقل] من النبي صلى الله عليه وسلم حجة وهو ابن خمس سنين مع عدم إياه في الصحابة ، يضعهم كونه ميمزا كما تقدم .

(وقيل) إنه لا يكفي في كونه صحابيا مجرد الرؤية بل لا يكون صحابيا إلا (إن طالت) صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم ، وكثرت مجالسته معه على طريق التبعية والأخذ عنه ، وبه جزم ابن الصباغ في العدة : فقال الصحابي هو الذي لقي النبي صلى الله عليه وسلم وأقام معه واتبعه دون من وفد عليه خاصة وانصرف من غير مصاحبة ولا متابعة .

وقال أبو الحسين في المعتمد : هو من طالت مجالسته له على طريق التبعية والأخذ عنه ، أما من طالت بدون قصد الاتباع أو لم تطل كالوافدين فلا . وقال السكيات الطبري : هو من ظهرت صحبته لرسول الله صلى الله عليه وسلم صحبة القرن قربنه حتى يعد من أحزابه وخدمته المتصلين به . قال صاحب الواضح : وهذا قول شيوخ المعتزلة .

وقال ابن فورك : هو من أكثر مجالسته واختص به ، ولذلك لم يعد الوافدون من الصحابة في آخرين من الأصوليين ، بل حكاه أبو المظفر السمعاني عنهم ، وادعى أن اسم الصحابي يقع على ذلك من حيث اللغة والظاهر ،

وأن المحدثين توسعوا في إطلاق اسم الصحبة على من رآه رؤية لشرف منزلته صلى الله عليه وسلم ، حيث أعطوا لكل من رآه حكم الصحبة ، ولماذا يوصف من أطال مجالسة أهل العلم بأنه من أصحابه أى المجالس ، وما حكاه عن الأصوليين إنما هو طريقة لبعضهم ، وجمهورهم على الأول ، وكذا دعواه ذلك لغة يرده حكاية القاضي أبو بكر الباقلان عنهم بدون اختلاف ، لكنه قال: ومع هذا يعنى إيجاب حكم اللغة لإجراء الصحبة على من صحب النبي صلى الله عليه وسلم ولو ساعة ، فقد تقرر للأئمة عرف في أنهم لا يستعملونه إلا فيمن كثرت صحبته واتصل لقاءه ، ولا يجرون ذلك على من لقي المرء ساعة ومشى معه خطأ وسمع منه حديثا ، فوجب لذلك أن لا يجري في عرف الاستعمال إلا على من هذا حاله انتهى .

وصنيع أبي زرعة الرازى وأبي داؤد يشعر بالمشى على هذا المذهب فإنهما قالوا في طارق بن شهاب له رؤية وليست له صحبة . وكذا قال عاصم الأحول في عبد الله بن سرجس ، بل قال موسى السيلاني فيما رواه ابن سعد في الطبقات بسند جيد: قلت لأنس أنت آخر من بقى من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال بناء على ما في ظنه قد بقى قوم من الأعراب فأما أصحابه فأنا آخرهم . لكن قد يجاب بأنه أراد إثبات صحبة خاصة ليست لتلك الأعراب .

وكذا إنما لقي أبو زرعة ومن أشير إليهم صحبة خاصة دون العامة ، وما تمسكوا به لهذا المذهب من خطابه صلى الله عليه وسلم لخالد بن الوليد في حق عبد الرحمن بن عوف أو غيره بقوله لا تسبوا أصحابي ، مردود بأن نهى الصحابي عن سب صحابي آخر لا يستلزم أن لا يكون المنهى عن السب غير صحابي ، فالمعنى لا يسب غير صحابي أصحابي ولا يسب بعضهم بعضا (و) على كل حال فهذا القول (لم يثبت) بضم الياء المثناة من تحت وتشديد الباء الموحدة المفتوحة أى ليس هو الثابت إذا العمل عند المحدثين والأصوليين على الأول ثم إن القائلين بالثاني لم يضبط أحد منهم الطول بقدر معين كما صرح

به الغزالي وغيره ، لكن حكى شارح البزدوى عن بعضهم تحديده بستة أشهر .

(وقيل) إنما يكون صحابيا (من أقام) مع النبي صلى الله عليه وسلم (عاما) أو عامين ، (وغزا معه) غزوة أو غزوتين ، (وذا) كسعيد (بن المسيب) بكسر الياء وفتحها وهو الأشهر الأول مذهب أهل المدينة وكأنه لما حكى عن سعيد من كراهته الفتح (عزاء) أى ابن الصلاح وأسند أبو حفص بن شاهين ومن طريقه أبو موسى فى آخر الذيل قال ابن الصلاح : وكان المراد بهذا إن صح عنه راجع إلى المحكى عن الأصوليين ولكن فى عبارته ضيق توجب أن لا يعد من الصحابة جرير بن عبد الله البجلي ومن شاركه فى فقد ظاهر ما شرطه فيهم عن لا نعلم خلافا فى عده من الصحابة انتهى .

وهو ظاهر فى توقفه فى صحته عن سعيد وهو كذلك ، فقد أخرجه ابن سعد عن الواقدي وهو ضعيف فى الحديث ، مع أن لفظ رواية ابن سعد أو غزا معه غزوة أو غزوتين باء وهو أشبه فى ترجيعه إلى المذهب الثانى .

وحكى ابن سعد عنه أيضا أنه قال رأيت أهل العلم يقولون غير ذلك ويذكرون جرير بن عبد الله وإسلامه قبل وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بخمسة أشهر أو نحوها انتهى .

وإسلام جرير مختلف فى وقته فى المعجم الكبير للطبرانى من حديثه قال : « بعثنى النبي صلى الله عليه وسلم فى إثر العرنيين ، وهذا يدل على تقدم إسلامه ، لكن فيه الربضى وهو ضعيف . وفى المعجم الأوسط له من حديثه أيضا قال : « لما بعث النبي صلى الله عليه وسلم أتيتته فقال لى يا جرير لآى شئ جئتنا ؟ قلت لأسلم على يدك يا رسول الله فالتقى إلى كسامة) الحديث ، وفى سنده حصين ابن عمر الأحسى وهو ضعيف أيضا ، ولو صح لكان متروك الظاهر ويحمل على المجاز أى لما بلغنا خبر النبي صلى الله عليه وسلم ، أو على الحذف أى لما بعث النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم دعا إلى الله ، ثم قدم المدينة ثم جاذب قريشا وغيرهم ، ثم فتح مكة

ثم وفدت عليه الوفود فقد روى أيضاً في الكبير بلفظ ، فدعاني إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله ، وتقيم الصلاة المكتوبة وتؤدى الزكاة المفروضة ، والزكاة إنما فرضت بالمدينة . وعنده أيضاً من حديث شريك عن الشيباني عن الشعبي عن جرير قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أحاكم النجاشي قد مات ، الحديث وهذه الرواية تخدش في جزم الواقدي بأنه وفد على النبي صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان سنة عشر لأن النجاشي كانت قبل سنة عشر ، وكذا في الصحيحين عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال له في حجة الوداع : استفضت الناس ، وبه رد قول ابن عبد البر أنه أسلم قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بأربعين يوماً لأن حجة الوداع كانت قبل وفاة النبوية بأكثر من ثمانين يوماً .

واشترط بعضهم مع طول الصحبة الأخذ ، حكاه الأمدى عن عمرو بن يحيى ، والظاهر أنه الجاحظ أحد أئمة المعتزلة الذى قال فيه ثعلب إنه غير ثقة ولا مأمون . وتسميته لأبيه يحيى تصحيف من نجر ، وعبارته : ذهب عمرو بن يحيى إلى أن هذا الاسم إنما يسمى به من طالت صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم وأخذ عنه العلم . وحكاه ابن الحاجب أيضاً قولاً غير معزو لأحد لكن بإبدال الأخذ بالرواية ، وبينهما فرق قاله المصنف قال : ولم أر هذا القول لغير عمرو وكان ابن الحاجب أخذه من كلام الأمدى .

وعن بعضهم : هو من رأى النبي صلى الله عليه وسلم ، واختص به اختصاص صاحب ، وإن لم يرو عنه ولم يتعلم منه . قاله القاضى أبو عبد الله الضميرى من الحنفية . وعن بعضهم : هو من ظهر منه مع الصحبة الاتصاف بالعدالة ، فمن لم يظهر منه ذلك لا يطلق عليه اسم الصحبة ، قاله أبو الحسين بن القطان كما سيأتى فى المسألة بعدها . وقيل هو من أدرك زمنه صلى الله عليه وسلم مسلماً وإن لم يره ، وهو قول يحيى بن عثمان بن صالح المصرى ، فإنه قال : ومن دفن أى بمصر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن أدركه ولم يسمع منه

أبو تميم الجيشاني واسمه عبد الله بن مالك وكذا ذكره الدولابي في السكتي من الصحابة ، وهو إما قدم المدينة في خلافة عمر بانفاق أهل السير . على أنه يجوز أن يكون ذكرهما له في الصحابة لإدراكه لكون أمره عندهما على الاحتمال ، ولم يطلعا على تأخر قدومه ولا يلزم من تصريح أولهما بأنه لم يسمع منه أن لا يكون عنده أنه رآه . وعن حكى هذا القول من الأصوليين القرافي في شرح التنقيح ، وعليه عمل ابن عبد البر في الاستيعاب ، وابن منده في الصحابة ، حيث ذكرا الصغير المحكوم بإسلامه تبعا لأحد أبويه وإن لم ينفقا [يتفقا] له على رؤية وكأن حجتهما توفر مهم الصحابة رضوان الله عليهم على إحضار من يراد لهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليدعو له كما سيأتي نقله بعد ، بل صرح أولهما بأنه رام بذلك إستكمال القرن الذي أشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : خير الناس قرني ، وما يفته عليه أخرج بعضهم عن الصحابة من هو منهم أو إدخال من ليس منهم فيهم كما سيأتي في آخر التابعين .

(و) الثانية معرفة الصحبة (تعرف الصحبة) إما (باشتهار) قاصر عن التواتر وهو الاستفاضة على رأى بها كمكاشة بن محسن ، وضام بن ثعلبة وغيرهما ، (أو بتواتر) بها كأتى بكر الصديق المعنى بقوله تعالى ﴿ إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا ﴾ وسائر العشرة في خلق ، (أو بقول صاحب) آخر معلوم الصحبة إما بالتصريح بها كأن يجيء عنه أن فلانا له صحبة مثلا أو نحوه ، كقوله كنت أنا وفلان عند النبي صلى الله عليه وسلم ، أو دخلنا على النبي صلى الله عليه وسلم بشرط أن يعرف لإسلام المذكور في تلك الحالة ، وكذا تعرف بقول آحاد ثقات التابعين على الراجح كما سيأتي . وإلى ما عدا الأخير أشار أبو عبد الله الصيمري من الحنفية مع تمرير ثلثها فقال لا يجوز عندنا الإخبار عن أحد بأنه صحابي إلا بعد وقوع العلم به إما اضطرارا يعنى الناشئ عن التواتر أو اكتسابا يعنى النظري الناشئ عن الشبهة ونحوها . قال : وقيل يجوز أن يخبر بذلك إذا أخبر به أصحابي ، يعنى كما هو الصحيح (ولو قد ادعاه) أى الصحبة بنفسه (وهو) قبل دعواد إياها (عدن قبلا) قوله يعنى

على المتمد سواء التصريح كأننا صحابي ، أو ما يقوم مقامه كسمعت ونحوها لأن
 وأزع العدل يمنعه من الكذب ، هكذا أطلقه ابن الصلاح ومن تبعه كالنووي
 وهو متأول ومتابع للخطيب في الكفاية فإنه قال وقد يحكم في الظاهر بأنه صحابي
 بقوله صحبت النبي صلى الله عليه وسلم وكثر لقائى له إذا كان ثقة أميناً مقبول
 القول لموضع عدالته وقبول خبره ، كما تعمل بروايته وإن لم يقطع بذلك يعنى
 في الصورتين قبول الحر والعمل واشتراط العدالة قبل لا بد منه لأن قوله قبل أن
 تثبت عدالته أنا صحابي أو ما يقوم مقام ذلك يلزم من قبوله إثبات عدالته ، لأن
 الصحابة كلهم عدول ، فيصير بمنزلة قول القائل أنا عدل ، وذلك لا يقبل
 ولكن في كلام القاضي أبي بكر بن الطيب البغلافي تقييد ذلك أيضاً بما إذا لم
 يرد عن الصحابة رد قوله ، وفيه نظر .

لذا المثبت مقدم على النافي . ولو فرض كون النبي لمحصور فربما كان قادحاً
 في العدالة ، وكذا قيده هو والآمدى بثبوت معاصرته للنبي صلى الله عليه وسلم .
 وعبارة الآمدى : فلو قال من عاصره مع إسلامه وعدالته فالظاهر صدقه ،
 ونحوه قول أبي بكر الصيرفي إذا عرفت عدالته قبل منه أنه سمع من النبي صلى
 الله عليه وسلم ورآه مع إمكان ذلك منه ، لأن الذي يدعيه دعوى لا أماره معها
 ولذا قال المصنف : ولا بد من تقييد ما أطلق من ذلك بأن يكون ادعائه لذلك
 يقتضيه الظاهر . أما لو ادعاه بعد مضي مائة سنة من حين وفاته صلى الله عليه
 وسلم فإنه لا يقبل ، وإن كانت قد ثبتت عدالته قبل ذلك لقوله صلى الله عليه
 وسلم في الحديث الصحيح « أرايتم ليلتكم هذه فإنه على رأس مائة سنة منه لا يبقى
 أحد ممن على ظهر الأرض ، يريد انخزام ذلك القرن . قال ذلك صلى الله عليه
 وسلم في سنة وفاته ، قال وهو واضح جلي .

ونحوه قول شيخنا : وإما الشرط الثاني وهو المعاصرة فيعتبر بمضى مائة سنة
 وعشر سنين من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ، لقوله صلى الله عليه وسلم في

آخر عمره لأصحابه ، أرايتكم ليلتكم هذه فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الأرض من هو اليوم عليها أحد ، رواه البخاري ومسلم من حديث ابن عمر زاد ومسلم من حديث جابر أن ذلك كان قبل موته صلى الله عليه وسلم بشهر ولفظه ، سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت بشهر أقسم بالله ما على الأرض من نفس منقوسة اليوم يأتي عليها مائة سنة وهي حية يومئذ ، قال : ولهذا النكتة لم يصدق الأئمة أحد ادعى الصحة بعد الغاية المذكورة . وقد ادعاهما جماعة فكذبوا ، وكان آخرهم رتن الهندي ، لأن الظاهر كذبهم في دعواهم انتهى .

ولا شك أن دعوى مالا يمكن يقدر في العدالة فاشتراطها يغني عن ذلك وإن جعل بعض المتأخرين محله مع العدالة إذا تلتى بالقبول وحفته قرائن ولم يقم دليل على رده .

وفي المسألة قولان آخران : أحدهما - أنها لا تثبت صحبته بقوله لما في ذلك من دعواه رتبة يشتها لنفسه ، وهو ظاهر كلام أبي الحسن ابن القطان فإنه قال : ومن يدعى صحة النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل منه حتى نعلم صحبته ، فإذا علمناها فما رواه فهو على السماع حتى نعلم غيره . واقتصر ابن السمعاني حيث قال نعلم الصحة إما بطريق قطعي وهو الخبر المتواتر أو ظني وهو خبر الثقة قد يشعر به ، وقواه بعض المتأخرين . قال : فإن الشخص لو قال أنا عدل لم يقبل لدعواه لنفسه مرتبة فكيف إذا ادعى الصحة التي هي فوق العدالة . وأبداه ابن الحاسب احتمالاً حيث قال : لو قال المعاصر العدل أنا صاحب احتمال الخلاف يعني قبولاً ومنعاً ، فكأنه لم يقف على النقل في الطرفين .

ثانيهما - التفصيل بين مدعى الصحة المصروفة فيقبل لأنها عما يتعذر إثباتها بالنقل إذ ربما لا يحضره حالة اجتماعه بالنبي صلى الله عليه وسلم أو رويته له أحد أو

الطويلة (١) وكثرة التردد في السُّر والحضر فلا ، لأن مثل ذلك يشاهد وينقل وشتهر فلا يثبت بقوله .

وعلى أن ابن عبد البر قد جزم بالقبول من غير شرط ، بناء على أن الظاهر سلامته من الجرح ، وقوى ذلك بتصرف أئمة الحديث في تخريجهم أحاديث هذا الضرب في مسانيدهم . قال شيخنا : ولا ريب في انحطاط رتبة من هذا سبيله عن مضي . قال : ومن صور هذا الضرب أن يقول التابعي أخبرني فلان مثلاً أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول ، سواء سماه أم لا ، كقول الزهري فيما رواه البخاري في فتح مكة من صحبته أخبرني سنان أبو جميلة ، وزعم أنه أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وخرج معه عام الفتح . أما إذا قال أخبرني رجل مثلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم بكذا يعنى بالنعنة فثبوت الصحبة بذلك بعيد لاحتمال الإرسال ، ويحتمل التفرقة بين أن يكون القائل من كبار التابعين فيترجح القبول أو صغارهم فيترجح الرد . ومع ذلك فلم يتوقف من صنف في الصحابة عن إخراج من هذا سبيله في كتبهم . نعم لو أخبر عنه عدل من التابعين أو تابعيهم أنه صحابي قال بعض شراح اللع : لا أعرف فيه نقلاً ، قال والذي يقتضيه القياس فيه أنه لا يقبل ذلك كما لا تقبل مراسيله لأن تلك قضية لم يحضرها .

قال شيخنا : والراجح قبوله بناء على الراجح من قبول التزكية من واحد ، وكذا مال إليه الزركشي فقال : والظاهر قبوله لأننا لا نقول ذلك إلا بعد العلم به إما اضطراراً أو اكتساباً . وإليه يشير كلام ابن السمعاني السابق . إذا علم هذا فقد أفاد شيخنا في مقدمة الإصابة له ضابطاً يستفاد من معرفته جمع كثير يكتفى فيهم بوصف يتضمن أنهم صحابة ، وهو مأخوذ من ثلاثة آثار .

أحدهما أنهم كانوا لا يؤمرون في المغازي إلا الصحابة ، فمن تتبع الأخبار الواردة في الردة والفتوح وجد من ذلك الكثير .

ثانيها أن عبد الرحمن بن عوف قال : وكان لا يرلد لأحد مولود إلا أتى به النبي صلى الله عليه وسلم فدعاه له ، وهذا أيضا يوجد منه الكثير .

ثالثها - أنه لم يبق بالمدينة ولا بمكة ولا الطائف ولا من بينهما من الأعراب إلا من أسلم وشهد حجة الوداع ، فمن كان في ذلك الوقت موجود اندرج فيهم لحصول رؤيتهم للنبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يرم هو والله أعلم .

والثالثة في بيان مرتبتهم :

(وم) رضى الله عنهم باتفاق أهل السنة (عدول) كلهم مطلقا ، كبيرهم وصغيرهم ، لابس الفتنة أم لا وجوبا لحسن الظن ، ونظراً إلى ما تمهد لهم من المآثر من امثال أوامره بعده صلى الله عليه وسلم ، وفتحهم الأقاليم وتبليغهم عنه الكتاب والسنة وهدايتهم الناس ، ومواظبتهم على الصلاة والزكاة وأنواع القربات ، مع الشجاعة والبراعة والكرم والإيثار والأخلاق الحميدة التي لم يكن في أمة من الأمم المتقدمة ، قال الخطيب في الكفاية : عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم وإختياره لهم فمن ذلك قوله تعالى ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾ وقوله ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطا ﴾ وقوله ﴿ لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم ﴾ وقوله ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه ﴾ وقوله ﴿ يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين ﴾ وقوله ﴿ للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون ﴾ إلى قوله ﴿ إنك رؤوف رحيم ﴾ في آيات كثيرة يطول ذكرها وأحاديث شهيرة يكثر تعدادها .

وجميع ذلك يقتضى القطع بتعديلهم ولا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله له إلى تعديل أحد من الخلق .

على أنه لو لم يرد من الله ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد ونصرة الإسلام وبذل المهج والأموال وقتل الآباء والأبناء والمناصرة في الدين وقوة الإيمان واليقين ؛ القطع على تعديلهم والاعتقاد لنزاهتهم ، وأنهم أفضل من جميع الخالفين بعدهم ، والمعدلين الذين يجهلون من بعدهم . هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتمد قوله .

ثم أسند عن أبي زرعة الرازي أنه قال : إذا رأيت الرجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق ، وذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم حق ، والقرآن حق ، وما جاء به حق ، وإنما أدى إلينا ذلك كله الصحابة ، وهؤلاء يريدون أن يمحروا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة ، والجرح بهم أولى وهم زنادقة انتهى . وهو كما قال شيخنا فصل نفيس .

فأما الآية الأولى فالذي رجحه كثير من المفسرين عموما في أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، وخصها آخرون بالصحابة بل قال بعضهم : اتفقوا على أنها واردة فيهم ، وحينئذ فالاستدلال منها ظاهر .

وأما الثانية فهي خطاب مع الموجودين منهم حينئذ ، ولكن لا يمتنع إلحاق غيرهم بهم ممن شاركهم في الوصف .

وكذا من الآيات (والذين معه) ومن غيرها ، أصحاب كالمجموع ، مع ما تحقق عنهم بالتواتر من الجدد في الامتثال .

قال شيخنا : والأحاديث الواردة في تفضيل الصحابة كثيرة من أولها على المقصود ما رواه الترمذي وابن حبان في صحيحه من حديث عبد الله بن معقل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضا ،

فمن أحبهم فبهي أحبهم ، ومن أبغضهم فببغضى أبغضهم ، ومن آذاهم فقد آذاني ، ومن آذاني فقد آذى الله ، ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه ، وذكر غيره من الأدلة حديث أبي سعيد الخدري « لا تسبوا أصحابي ، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما أدرك مدّ أحدكم ولا نصيفه ، متفق عليه . وهو وإن ورد على سبب ، وذلك أنه كان بين خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف شيء ، فسبه خالد فقال النبي صلى الله عليه وسلم وذكره ، بحيث خصه بعض أصحاب الحديث بمن طالت صحبته وقاتل معه وأنفق وما جر . فالعبرة إنما هي بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما ذهب إليه الأكثرون وصححه القاضي عياض هنا .

ومثل هذا يقال وإن كان المقول له صحابيا للتنبيه على إرادة حفظ الصحبة عن ذلك . ووجه الاستدلال به أن الوصف لهم بغير العدالة سب لاسيما وقد نهى صلى الله عليه وسلم بعض من أدركه وصحبه عن التعرض لمن تقدمه اشهود المواقف الفاضلة فيكون من بعدهم بالنسبة لجميعهم من باب أولى .

وحديث « خير الناس قرني ، المتواتر بما هو أيضا متفق عليه من حديث ابن مسعود وعمران بن حصين ، حتى بالغ بعضهم فتمسك به بعدالة التابعين أيضا ، وأنه لا يسأل عنهم حتى يقوم الجرح لقوله فيه « ثم الذين يلونهم ، وهو فيهم محمول على الغالب ، والمراد بقرن النبي صلى الله عليه وسلم فيه الصحابة . وإن أطلق القرن على مدة من الزمان في تحديدها أقوال أذناها عشرة أعوام وأعلها مائة وعشرون . وعليه ينطبق الواقع في كون آخر الصحابة مرثا [موتا] أبو الطفيل إن اعتبر ذلك من زمن البعثة إذ المدة منها القدر المذكور أو دونه أو فوقه بقليل على الاختلاف في وفاة أبي الطفيل أما إن مشيننا على أن القرن مائة كما هو المشهور بل وقع ما يدل له في حديث لعبيد الله ابن بسر عند مسلم ، فيكون الاعتبار من موته صلى الله عليه وسلم .

ومن الأدلة أيضا ما جاء عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي

صلى الله عليه وسلم أنه قال : أنتم توفون سبعين أمة خيرها وأكرمها على الله عز وجل ، أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه وغيرهم . وعن سعيد بن المسيب عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله اختار أصحابي على الثقلين سوى الفبيين والمرسلين ، . أخرجه البزار بسند رجاله موثقون .

وعن عبد الله بن هاشم الطوسي حدثنا وكيع : سمعت سفيان يقول في في قوله تعالى ﴿ قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ﴾ قال هم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم إلى غير ذلك مما يطول إيراده .

ومن حكي الإجماع على القول بعد انتههم لإمام الحرمين قال : ولعل السبب فيه أنهم نقلة الشريعة ، فلو ثبت توقف في روايتهم لانحصرت الشريعة على عصر الرسول صلى الله عليه وسلم ولما استرسلت على سائر الأعصار .

ونحوه قول أبي محمد بن حزم : الصحابة كلهم من أهل الجنة قطعا قال الله تعالى ﴿ لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ، أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى ﴾ وقال تعالى ﴿ إن الذين سبقتم منكم من الحسنى أولئك عنها مبعدون ﴾ قال : ثبت أن الجميع من أهل الجنة ، وأنه لا يدخل أحد منهم النار لأنهم المخاطبون بالآية السابقة فإن قيل التقييد بالإِنفاق والقتال يخرج من لم يتصف بذلك ، وكذلك التقييد بالإِحسان في الآية السابقة وهي قوله تعالى ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإِحسان ﴾ يخرج من لم يتصف بذلك ، فالجواب أن التقييدات المذكورة خرجت مخرج الغالب ، وإلا فالمراد من اتصف بالإِنفاق والقتال بالفعل أو القوة . ولكن قد أشار إلى الخلاف المسكياة [الكياة] الطبري حيث قال إن عليه كافة أصحابنا . وكذا قال القاضي هو السلف وجمهور الخلف . وحكى الآمدى وابن الحاجب قولاً أنهم كثيرهم في لزوم البحث على عدالتهم مطلقا ، وهو قضية كلام أبي الحسين بن القطان من الشافعية فإنه قال : فوحشى قتل حمزة وله صحبة ،

والوليد يشرب الخمر قلنا : مر ظم منه خلاف العدالة لا نفع [نفع] عليه اسم
الصحة ، والوليد ليس بصحابي إنما أصحابه الذين كانوا على طريقته وهذا
عجيب فالكل أصحابه باتفاق ، وقتل وحشي لحزة كان قبل إسلامه ، وأما الوليد
وغیره ممن ذكر بما أشار إليه فقد كلف النبي صلى الله عليه وسلم من لعن بعضهم
بقوله ، لا تلعنه فوافق ما علمت إلا أنه يحب الله ورسوله ، كما كلف عمر عن
حاطب رضي الله عنهما قائله ، إنه شهد بدرًا وما يدريك لعل الله اطلع على
أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم لا سيما وهم مخلصون في التوبة
فيما لعل صدر منهم ، والحدود كفارات ، بل قيل في الوليد بخصوصه إن بعض
أهل الكوفة تعصبوا عليه فشهدوا عليه بغير الحق .

وبالجملة فترك الخوض في هذا ونحوه متعين . وقد أسلفت في أواخر آداب
المحدث شيئاً مما يرغب في الحث على ترك ذلك . وقولا آخر أنهم عدول إلى
وقت وقوع الفتن فأما بعد ذلك فلا بد من البحث عن ليس ظاهر العدالة .

وذهبت المعتزلة إلى رد من قاتل علياً ، وقيل به في الفريق الآخر ، (وقيل
لا يحكم) بالعدالة (من دخلا) : منهم (في فتنة) من الفتن الواقعة من حين
مقتل عثمان رضي الله عنه كاجل وصفين من الفريقين إلا بعد البحث عنها .
وعن بعضهم ردهم كأنه ابتداء ، وقيل يقبل الداخل فيها إذا انفرد لأن الأصل
العدالة وشككنا في صحتها ولا تقبل مع مخالفة لتحقيق إبطال أحدهما من غير
تعيين وقيل إن القول بالعدالة يخص بمن اشتهر منهم ، ومن عداهم كسائر الناس
فيهم العدول وغيرهم قال المازري في شرح البرهان : لسنا نغني بقولنا لصحابة
عدول كل من رآه صلى الله عليه وسلم يوماً ما أو زاره أو اجتمع به لغرض
وانصرف عن قريب وإنما نغني به الذين لازموه وعزروه ونصروه واتبعوا النور
الذي أنزل معه ، فأولئك كما قال الله هم المفلحون : ولم يوافق المازري على ذلك
ولذا اعترضه غير واحد وقال : العلائي إنه قول غريب يخرج كثيراً من
المشهورين بالصحة والرواية عن الحكم بالعدالة ، كوائل بن حجر ومالك بن

الخويرث وعثمان بن أبي العاص وغيرهم ممن وفد عليه صلى الله عليه وسلم ولم يبق عنده إلا قليلاً وانصرف ، وكذلك من لم يعرف إلا برواية الحديث الواحد أو لم تعرف مقدار إقامته من أعراب القبائل .

قال : شيخنا وقد كان معظم الصحابة ولو كان اجتماعهم به صلى الله عليه وسلم قليلاً مقررًا عند الخلفاء الراشدين وغيرهم ، ثم ساق بسند رجاله ثقات عن أبي سعيد الخدري أنه كان متكئاً فذكر من عنده علياً ومعاوية رضي الله عنهما فتناول رجلاً معاوية ، فاستوى جالساً ثم قال : كننا نزل رفاقاً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكنا في رفقة فيها أبو بكر فنزلنا على أهل أبيات وفيهم امرأة حبلى ، ومعنار جل من أهل البادية فقال للمرأة الحامل أسيرك [أسيرك] أن تلدى غلاماً؟ قالت نعم قال أن أعطيتي شاة ولدت غلاماً فأعطته فسجع لها أسجاءاً ثم عمد إلى الشاة فذبحها وطبخها وجلسنا نأكل منها ومعنار أبو بكر فلما علم بالقصة قام فتقيأ كل شيء أكله قال ثم رأيت ذلك البدوي قد أتى به عمر بن الخطاب وقد هجا الأنصار فقال لهم عمر لولا أن له صحبة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أدري ما قال فيها الكفيتكموه ولكن له صحبة ، قال فتوقف عمر عن معاتبته فضلاً عن معاقبته لكونه علم أنه لقي النبي صلى الله عليه وسلم وفي ذلك ابن [أكبر] شاهد على أنهم كانوا يعتقدون أن شأن الصحبة لا يعدله شيء ، كما ثبت في حديث أبي سعيد الماضي .

وقال الإمام أحمد بعد ذكر العشرة والمهاجرين والأنصار ثم أفضل النار بعد هؤلاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم القرن الذي بعث فيهم كل من صحبه سنة أو شهراً أو يوماً أو ساعة أو رآه فهو من أصحابه ، له من الصحبة على قدر ما صحبه ، وكانت سابقته معه وسمع منه ونظر إليه نظرة فأدناهم صحبة هو أفضل من القرن الذين لم يروه ولو لقوا الله بجميع الأعمال كان هؤلاء الذين صحبوا النبي صلى الله عليه وسلم ورأوه وسمعوا منه وآمنوا به ولو ساعة أفضل بصحبة من التابعين ولو عملوا كل أعمال الخير وبالجملة فما

قاله المازرى منتقد بل كل ما عدا المذهب الاول القائل بالتعميم باطل والاول هو الصحيح ، بل الصواب المعتبر ، وعليه الجمهور كما قال الآمدى وابن الحاجب يعنى من السلف والخلف زاد الآمدى وهو المختار وحكى ابن عبد البر فى الاستيعاب إجماع أهل الحق من المسلمين وهم أهل السنة والجماعة عليه ، سواء من لم يلبس القن منهم أو لا بسما إحسانا للظن بهم ، وحملاهم فى ذلك على الاجتهاد ، فذلك أمور مبناها عليه وكل مجتهد مصيب أو المصيب واحد والمخطئ معذور بل مأجور .

قال ابن الأنبارى : وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم ، واستحالة المعصية منهم ، وإنما المراد قبول رواياتهم من غير تكلف فبحث عن أسباب العدالة وطلب التزكية ، إلا إن ثبت ارتكاب قاذح ولم يثبت ذلك وقت الحد ، فمنع على استصحاب ما كانوا عليه فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ثبت خلافه ولا التفات إلى ما يذكره أهل السير فإنه لا يصح وما صح فله تأويل صحيح . وما أحسن قول عمر بن عبد العزيز رحمه الله : تلك دماء طهر الله منها سيوفنا فلا تحضب بها السنتنا . ولا عبرة برد بعض الحنفية روايات سيدنا أبى هريرة رضى الله عنه ، وتعليقهم بأنه ليس بفقير ، فقد عملوا برأيه فى الغسل ثلاثا من ولوغ الكلب وغيره ، وولاه عمر رضى الله عنهما الولايات الجسيمة وقال ابن عباس له كما فى مسند الشافعى وقد سئل عن مسألة أفته يا أبا هريرة فقد جاءتك معضلة ، فأفتى ووافقه على فتياه . وقد حكى ابن النجار فى ذيله عن الشيخ أبى إسحاق أنه سمع القاضى أبا الطيب الطبرى يقول كنا فى حلقة النظر بجامع المنصور ، جاء شاب خرسانى حنى فطالب بالدليل فى مسألة المصرة فأورده المدرس عن أبى هريرة فقال الشاب إنه غير مقبول الرواية قال القاضى فما استقم كلامه حتى سقطت عليه حية عظيمة من سقف الجامع فهرب عنها فتمته دون غيره ، فقبل له تب ، فقال تب فتعاقبت الحية ولم يرها بعد أثر . ونخرج على هذا الأصل مسألة وهى أنه إذا قيل فى الإسناد عن رجل من الصحابة كان حجة ، ولا يضر الجمالة بتعيينه لثبوت عدالتهم . وخالف ابن منده

فقال من حكم الصحابي أنه إذا روى عنه تابعي وإن كان مشهورا كالشعبي وسعيد ابن المسيب نسب إلى الجهالة ، فإذا روى عنه رجلان صار مشهورا ، واحتج به قال : وعلى هذا بنى البخاري ومسلم صحيحهما إلا أحرفا تبين أمرها ، ويسمى البيهقي مثل ذلك مرسلا ، وهو مردود . وقال أبو زيد الدبوسي : المجهول من الصحابة خبره حجة إن عمل به السلف أو سكتوا عن رده مع انتشاره بينهم ، فإن لم ينتشر فإن وافق القياس عمل به وإلا فلا لأنه في المرتبة دون ما إذا لم يكن فقيها . قال ويحتمل أن يقال إن خبر المشهور الذي ليس بفقيه حجة مالم يخالف القياس ، وخبر المجهول مردود ما لم يردده القياس ليقع الفرق بين من ظهرت عدالته ومن لم تظهر .

والرابعة في المكثرين من الصحابة رضى الله عنهم رواية وإفتاء (والمكثرون) منهم رواية كما قاله أحمد فيما نقله ابن كثير وغيره الذين زاد حديثهم على ألف (ستة وهم أنس ، هو ابن مالك و (ابن عمر) عبد الله ، وأم المؤمنين عائشة (الصديقة) ابنة الصديق ، و (البحر) عبد الله بن عباس . وسمى بحراً لسعة علمه وكثرته ومن سماه بذلك أبو الشعثاء جابر بن زيد أحد التابعين ممن أخذ عنه ، فقال في شيء : وأبى ذلك البحر يريد ابن عباس ، وجابر وهو ابن عبد الله (وأبو هريرة) وهو بإجماع حسبا حكاه النووي (أكثرهم) كما قاله سعيد بن أبي الحسن وابن حنبل وتبعهما ابن الصلاح غير متعرض الترتيب من عدده في الأكثرية . والذي يدل لذلك ما نسب لبق بن مخلد مما أودعه في مسنده خاصة كما أفاده شيخنا لا مطلقا ، فإنه روى لأبي هريرة خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وستين ولابن عمر ألفين وستمائة وثلاثين ، ولأنس ألفين ومائتين وستة وثمانين ، ولعائشة ألفين ومائتين وعشرة ، ولابن عباس ألفا وستمائة وستين ، ولجابر ألفا وخمسمائة وأربعين ، ولهم سابع نبه عليه المصنف تبعا لابن كثير ،

وهو أبو سعيد الخدري ، فروى [أبي] (١) ألفاً ومائة وسبعين . وقد نظمته
البرهان الحلبي .

فقال أبو سعيد نسبة لخدرة سابغهم أهمل في القصيدة .

وكذا أدرج ابن كثير في المكثرين ابن مسعود وابن عمرو بن العاص ولم
يبلغ حديث واحد فيهما عند أبي ألفاً إذ حديث أولهما عنده ثمان مائة وثمانية
وأربعون ومنهما سبع مائة . واستثناء أبي هريرة له من كونه أكثر الصحابة حديثاً
كما في الصحيح لا يخدم فيما تقدم ولو كان الاستثناء متصلاً ، فقد أجيب بأن
عبد الله كان مشغلاً بالعبادة أكثر من اشتغاله بالتعليم ، فقلت الرواية عنه
أو أن أكثر مقامه بعد فتوح الأمصار كان بمصر أو بالطائف ، ولم تكن الرحلة
إليهما عن طلب العلم كالرحلة إلى المدينة ، وكان أبو هريرة يأتيها للفتوى والتحديث
حتى مات أو لأن أبا هريرة اختص بدعوة النبي صلى الله عليه وسلم بأن لا ينسى
ما يحدثه به فانتشرت روايته ، إلى غير ذلك من الأجوبة .

والمكثرون منهم إفتاء سبعة ، عمر ، وعلى ، وابن مسعود ، وابن عمر ،
وابن عباس ، وزيد بن ثابت ، وعائشة . قال ابن حزم : يمكن أن يجمع من
فتيا كل واحد من هؤلاء مجلد ضخيم (والبحر) ابن عباس (في الحقيقة أكثر)
الصحابة كلهم على الإطلاق (فتوى) ، فيما قاله الإمام أحمد ، بحيث كان كبار
الصحابة يحيلون عليه في الفتوى ، وكيف لا وقد دعا له النبي صلى الله عليه وسلم
بقوله : اللهم علمه الكتاب ، وفي لفظ : اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل ،
وفي آخر : اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب ، وفي آخر : اللهم بارك فيه
وانشر منه ، وقال ابن عمر : هو أعلم من بقى بما أنزل الله على محمد صلى الله
عليه وسلم . وقال أبو بكر : قدم علينا البصرة وما في العرب مثله حشماً وعلماً
وبياناً وجمالاً . وقال ابن مسعود : لو أدرك أسناننا ما عاشره منا أحد . وقالت
عائشة : هو أعلم الناس بالحج . ثم إن وصفه بالبحر ثابت في صحيح البخاري
وغیره ، وإنما وصف بذلك لكثرة علمه كما قال مجاهد فيما أخرجه ابن سعد

وغيره . وعند ابن سعد أيضاً من طريق ابن جريج عن عطاء أنه كان يقول : قال البحر وفعل البحر يريد ابن عباس ، بل سماه غير واحد حبر الأمة وبعضهم ، حبر العرب ، وترجمان القرن [القرآن] ، وباني [رباني] الأمة قال ابن حزم : وبني هؤلاء السبعة في الفتوى عشرون وهم أبو بكر ، وعثمان ، وأبو موسى ، ومعاذ وسعد بن أبي وقاص ، وأبو هريرة ، وأنس ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وسلمان ، وجابر وأبو سعد ، وطلحة ، والزبير ، وعبد الرحمن بن عوف ، وعمران بن حصين ، وأبو بكرة ، وعبادة بن الصامت ، ومعاوية ، وابن الزبير وأم سلمة . قال ويمكن أن يجمع من فتيا كل واحد منهم جزء صغير . قال : وفي الصحابة نحو من مائة وعشرين نفساً مقلون في الفتا جدا لا تروى عن الواحد منهم إلا المسألة والمسألان والثلاث كأبي بن كعب ، وأبي الدرداء ، وأبي طلحة ، والمقداد ، وسرد الباقيين مما في بعضه نظر . قال : ويمكن أن يجمع من فتيا جميعهم بعد البحث جزء صغير .

والخامسة - في بيان من يطلق عليه العبادة منهم دون سائر من اسمه عبد الله (وهو) أي البحر ابن عباس ، (وابن عمرا) عبد الله ، (وابن الزبير) عبد الله (وابن عمرو) بن العاص عبد الله (قد جرى عليهم بالشهرة) المستفيضة (العبادة) ، فيما قاله الإمام أحمد ، وقال : (ليس) من جرى عليه ذلك (ابن مسعود عبد الله ، وابن [وإن] جعله الثعلبي في تفسيره) (تغرب في عين حمئة) من تفسيره خامساً لهم ، وكذا هو في شرح الكافية لابن الحاجب لأنه كما قال البيهقي تقدم موته والآخرين عاشوا حتى احتيج إلى علمهم ، فكانوا إذا اجتمعوا على شيء قيل هذا قول العبادة .

قال ابن الصلاح (ولا من شاكلة) أيضاً أي ابن مسعود في التسمية بعبد الله وهم نحو مائتين وعشرين نفساً أو نحو ثلاث مائة فيما قاله المصنف ، بل يزيدون على ذلك بكثير ، ولو ترتب على الحصر فائدة لحقيقته .

ووقع كما رأيت في عبد من الصحاح للجوهري ذكر ابن مسعود بدل

ابن الزبير ، وذكر في الألف اللينة فيهما منه أيضاً ابن الزبير مع ابن عمر وابن عباس مقتصر عليهم .

وكذا عدم الرفع في الهديات من الشرح الكبير ، والزخشرى في المفصل والعلاء عبد العزيز البخارى شارح البردوى من الحنفية أيضاً ثلاثة ، لكن عينوهم بآبن مسعود وآبن عمر وآبن عباس زاد الأخير منهم أن ذلك في التحقيق قال وعند المحدثين ابن الزبير بدل ابن مسعود . ومن عد ابن مسعود أيضاً أبو الحسين بن أبى الربيع القرشى ، حكاه القاسم التجيبى في فوائد رحلته ، ومن المتأخرين ابن هشام فى التوضيح وفى الحج من الهداية للحنفية قال العبادة وآبن الزبير : أشهر الحج شوال ، فعطف ابن الزبير عليهم والأول هو المعتمد المشهور بين المحدثين وغيرهم .

والسادسة - ولو قدمت مع التى تليها على التى قبلها لكان أنسب فى المتبوعين منهم ، (وهو) أى ابن مسعود (وزيد) هو ابن ثابت (وآبن عباس لهم) رضى الله عنهم (فى الفقه أتباع) وأصحاب (يرون) فى عملهم وفتياهم (قولهم) كما صرح به ابن المدينى حاصراً لذلك فيهم وعبادته [عبارته] : انتهى علم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأحكام إلى ثلاثة من أخذ منهم العلم وذكرهم ، فهم كالمتقلدون وأتباعهم كالمتقليدين لهم .

(و) السابعة قال مسروق ابن الأجدع الحمدانى الكوفى أحد أجلاء التابعين (انتهى العلم) الذى كان عند أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (إلى ستة) أنفس (أصحاب) أيضاً للنبي صلى الله عليه وسلم (كبار نبلا) فى (زيد) هو ابن ثابت (وأبى الدرداء) عويمر (مع أبى) بن كعب و (عمر) بن الخطاب (وعبد الله) بن مسعود (مع على) بن أبى طالب رضى الله عنه (ثم انتهى) أى وصل ما عند هؤلاء الستة من علم (الذين) أى للآخرين منهم وهما على وآبن مسعود ، هكذا رواه بعضهم عن مسروق ، (ولكن البعض) من رواه

عنه أيضا ، وهو الشعبي (جعل) أبا مومى (الأشعري عن أبي الدرداء) بالقصد (يدل) بالوقف على لغة ربيعة ، بل وجاء كذلك عن الشعبي نفسه ، لكن بلفظ . كان العلم يؤخذ عن ستة من الصحابة: وذكرهم ثم قال وكان عمر وابن مسعود وزيد يشبه علم بعضهم من بعضا وكان يقتبس بعضهم من بعض وكان عليّ والأشعري وأبي يشبه علم بعضهم بعضا ، وكان يقتبس بعضهم من بعض .

ولا يخدش فيما تقدم كون كل من زيد وأبي مومى تأخرت وفاته عن ابن مسعود وعلي ، لأنه لا مانع من انتهاء علم شخص إلى آخر مع بقاء الأول . وأيضا فقد قال شيخنا فيما نقل عنه : إن عليا وابن مسعود كانا مع مسروق بالكوفة فأنتهى العلم إليهما بمعنى أن عمدة أهل الكوفة في معرفة علم الأربعة المذكورين عليهما .

والثامنة ، في إحصائهم (والعد) على المعتمد (لا يحرصم) إجمالا ، فضلا عن تفصيلهم لتفرقهم في البلدان والنواحي ، (فقد) ثبت قول كعب بن مالك في قصة تبوك بخصوصها والمسلمون كثير لا يحصهم ديوان حافظ و (ظهر) يعني شهد معه صلى الله عليه وسلم كما روى عن أبي زرعة الرازي (سبعون ألفا بتبوك) المذكورة . قال (وحضر) معه (الحج) يعني الذي لم يحج بعد الهجرة غيره وودع فيه الناس بالوصية التي أوصاهم بها أن لا يرجعوا بعده كفارا أو أكد التوديع بإشهاد الله عليهم بأنهم شهدوا أنه قد بلغ ما أرسل إليهم به ، ولذلك سمى حج الوداع (أربعون ألفا) ولكثرتهم قال جابر في حكايته صفتها نظرت إلى مد بصرى من بين يديه من راكب وماش ، وعن يمينه مثل ذلك ، وعن يساره مثل ذلك ، ومن خلفه مثل ذلك ، (وقبض) صلى الله عليه وسلم (عن زين) أي الفريقين المذكورين في تبوك وحجة الوداع وذلك مائة ألف وعشرة آلاف (مع) زيادة (أربع آلاف) على ذلك (تنض) بكسر النون وتشديد الضاد المعجمة أي يتيسر حصرها تشبيها بنض الدراهم وهو تيسرها عن روى عنه وسمع منه أو رآها وسمع منه .

قال أبو زرعة ذلك رداً ابن [علي من] قال له أليس يقال حديث النبي صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث؟ فقال ومن ذا قال ذا قلقل الله أنيابه ، هذا قول الزنادقة ومن يحصى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذكره فقيهل له هؤلاء أين كانوا وأين سمعوا منه . قال أهل المدينة وأهل مكة ومن بينهما من الأعراب ومن شهد معه حجة الوداع كل رآه وسمع منه بعرفة . قال ابن فتحون في ذيل الاستيعاب ، بعد إirاده لهذا أجاب به أبو زرعة سؤال من سأله عن الرواة خاصة فكيف بغيرهم انتهى . وكذا لم يدخل في ذلك من مات في حياته صلى الله عليه وسلم في الغزوات وغيرها .

على أنه قد جاء عن أبي زرعة رواية أخرى أوردها أبو موسى المديني في الذيل قال : توفي النبي صلى الله عليه وسلم ومن رآه وسمع منه زيادة على مائة ألف إنسان من رجل أو امرأة ، وكل قد روى عنه سماعاً أو رؤية فعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم كثير ، ولكنها لا تنافي الأولى لقوله فيها زيادة مع أنها أقرب لعدم التورط فيها بمعدة الحضر .

نعم يروى الحاكم في الإكليل من حديث معاذ قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى غزوة تبوك زيادة على ثلاثين ألفاً ، وهذه العدة جزم ابن اسحاق ، وأورده الواقدي بإسناد آخر موصول ، وزاد أنه كانت معه عشرة آلاف فرس ، فيمكن أن يكون ذلك في ابتداء خروجهم كما يشعر به قوله خرجنا ، وتكاملت العدة بعد ذلك ووقع لشيخنا في الفتح هذا السهو حيث عين قول أبي زرعة في تبوك بأربعين ألفاً ، وجمع بينهما وبين قول معاذ أكثر من ثلاثين ألفاً باحتمال جبر الكسر ، وجاء ضبط من كان بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح بمكة بأنهم خمسة عشر ألف عنان . قال الحاكم . ومن طريقه أبو موسى في الذيل ، بل عنده عن ابن عمر أنه قال : وافى النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة بعشرة آلاف من الناس ووافى حنيفنا بأثنى عشر ألفاً وقال إن تغلب اثني عشر ألفاً من قلة .

ثم إنه جاء فيمن توفي النبي صلى الله عليه وسلم عنهم خلاف ما تقدم . فعن الشافعي كما في مناقبه للأبري والسياجي من طريق ابن عبد الحكم عنه قال : قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون ستون ألفا ، ثلاثون ألفا بالمدينة وثلاثون يعني ألفا في قبائل العرب وغيرها ، وعن أحمد فيما رواه البيهقي من طريق إبراهيم بن علي الطبري عنه قال : قبض النبي صلى الله عليه وسلم وقد صلى خليفة ثلاثون ألف رجل ، وكأنه عنى بالمدينة ليلتهم مع ما قبله .

وقال الغزالي في الباب الثالث في أعمال الباطن في التلاوة من ربيع العبادات من الإحياء : مات رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عشرين ألفا من الصحابة قال المصنف : لعله عنى بالمدينة . وثبت عن الثوري فيما أخرجه الخطيب بسنده الصحيح إليه أنه قال : من قدم عليا على عثمان فقد أزرى على اثني عشر ألفا مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض . ووجه النووي بأن ذلك بعد النبي صلى الله عليه وسلم باثني عشر عاما بعد أن مات في خلافة أبي بكر في الردة والفتوح الكثير من لم تضبط أسماؤهم ، ثم مات في خلافة عمر في الفتوح وفي الطاعون العام وعمواس وغير ذلك من لا يحصى كثرة . وسبب خفاء أسمائهم أن أكثرهم أعراب وأكثرهم حضروا حجة الوداع .

ونقل عياض في المدارك عن مالك رحمه الله أنه قال : مات بالمدينة من الصحابة نحو عشرة آلاف نفس . وقال أبو بكر بن أبي داود فيما رواه عن الوليد ابن مسلم بالشام : عشرة آلاف عين رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال قتادة : نزل الكوفة من الصحابة ألف وخمسون منهم أربعة وعشرون بدريون قال وأخبرت أنه قدم حمص من الصحابة خمسمائة رجل . وعن بقية نزلها من بنى سليم أربعمائة .

وقال الحاكم : الرواة عن النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة أربعة آلاف وتعقبه الذهبي بأنهم لا يصلون إلى ألفين ، بل هم ألف وخمسمائة ، وأن كتابه

التجريد لعل جميع من فيه ثمانية آلاف نفس إن لم يزيدوا لم ينقصوا ، مع أن الكثير فيهم من لا يعرف انتهى .

وكذا مع كثرة التكرير وإيراد من لبس هو منهم وهما أو من لبس له إلا مجرد إدراك ولم يثبت له لقاء . ووجد بخطه أيضا أن جميع من في أسد الغابة سبعة آلاف وخمسمائة وأربعة وخمسون نفسا .

وحصر ابن فتحون عدد من بالاستيغاب في ثلاثة آلاف وخمسمائة يعني من ذكر فيه باسم أو كنية أو حصل الوهم فيه ، وذكر أنه استدرك عليه على شرطه قريبا من ذكر .

ومن الغريب ما أسنده أبو موسى في آخر الذيل عن ابن المديني قال : الصحابة خمسمائة وثلاثة وستون رجلا .

وبالجملة فقد قال شيخنا إنه لم يحصل لنا جميعا أى كل من صنف في الصحابة الوقوف على العشر من أساميهم بالنسبة إلى ما مضى عن أبي زرعة . قلت : وفوق كل ذى علم عليم . وقد قال أبو موسى فإذا ثبت هذا يعنى قول أبي زرعة فكل حكى على قدر تتبعه ومبالغ عليه ، وأشار بذلك إلى وقت خاص وحال ، فإذا لا تضاد بين كلامهم وواقع المستعان .

والتاسعة في تفاوتهم في الفضيلة إجمالا ثم تفصيلا ، ولم يذكر فيه سوى الخلفاء الأربعة وما ذكر بعدهم إلى آخر المسألة .

فن الأول (وهم) باعتبار سبقتهم إلى الإسلام أو الهجرة أو شهود المشاهد الفاضلة (طباق إن يرد تعديد) أى عدها . واختلف في مقداره ، (فقبل) كما لها كم في علوم الحديث هي (اثنتا عشرة) طبقة ، فالأولى من تقدم إسلامه بمكة كالخلفاء الأربعة ، الثانية أصحاب دار الندوة ، الثالثة المهاجرة إلى الحبشة ، الرابعة مبايعة العقبة الأولى ، الخامسة أصحاب العقبة الثانية وأكثرهم من الأنصار ، السادسة أول المهاجرين الذين وصلوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقباء قبل أن يدخل المدينة ويبنى المسجد ، السابعة أهل بدر ، الثامنة

المهاجرة بين بدر والحديبية ، التاسعة أهل بيعة الرضوان ، العاشرة المهاجرة بين الحديبية وفتح مكة ، الحادية عشر مسلمة الفتح ، الثانية عشر صبيان وأطفال رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وفي حجة الوداع وغيرهما ،
يعنى من عقل منهم ومن لم يعقل .

وقيل كما لابن سعد في الطبقات له خمس ، فالأولى البديريون ، الثانية من أسلم قديما ممن هاجر عامتهم إلى الحبشة وشهدوا أحدا فما بعدها ، الثالثة من شهد الخندق فما بعدها ، الرابعة مسلمة الفتح فما بعدها ، الخامسة الصبيان والأطفال ممن لم يغز ، سواء حفظ عنه وهم الأكثر أم لا . (أو تزيد) على الاثنى عشرة فضلا عن دونها ومن الثانى .

(والأفضل) منهم مطلقا بإجماع أهل السنة أبو بكر (الصديق) خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل هو أفضل الناس بعد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لأدلة يطول ذكرها ، منها قوله صلى الله عليه وسلم لأبي الدرداء وقد رآه يمشى بين يديه ديا أبا الدرداء تمشى أمام من هو خير منك في الدنيا والآخرة ، ما طلعت شمس ولا غربت على أحد بعد النبيين أفضل من أبى بكر ، ، وقيل له الصديق لمبادرته إلى تصديق الرسول صلى الله عليه وسلم قبل الناس كلهم . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما دعوت أحدا إلى الإيمان إلا كانت له كوة إلا أبا بكر فإنه لم يتلعم .

واعلم أن مقتضى ما قررناه في تعريف الصحابي يلغز فيقال لنا صحابي أفضل منه وهو عيسى المسيح النبي عليه الصلاة والسلام ، وإليه أشار التاج السبكي بقوله في قصيدته التى فى أواخر القواعد :

من باتفاق جميع الخلق أفضل من خير الصحاب أبى بكر ومن عمر
ومن على ومن عثمان وهو قى من أمة المصطفى المختار من مضر

(ثم) يلى أبا بكر (عمر) بن الخطاب بإجماع أهل السنة أيضا . وعن حكي

لإجماعهم على ذلك أبو العباس القرطبي ، فقال ولم يختلف في ذلك أحد من أئمة السلف ولا الخلف . قال ولا مبالاة بأقوال أهل التشيع ولا أهل البدع . وأسند البيهقي في الاعتقاد له عن الشافعي أنه أيضا قال ما اختلف أحد من الصحابة والتابعين في تفضيل أبي بكر وعمر وتقديمهما على جميع الصحابة . وكذا جاء عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه قال من أدركت من الصحابة والتابعين لم يختلفوا في أبي بكر وعمر وفضلهما . وقال مالك رحمه الله كما سيأتي أو في ذلك لك شك .

(وبعد) أى بعد عمر إما (عثمان) بن عفان (وهو الأكثر) أى قول الأكثر من أهل السنة كما حكاه الخطابي وغيره ، وأن ترتيبهم في الأفضلية كترتيبهم في الخلافة ، (أو فعلى) هو ابن أبي طالب (قبله) أى قبل عثمان وبعد عمر (خلف) أى خلاف (حكى) وإلى القول بتقديم على ذهب أهل الكوفة وجمع ، كما قاله الخطابي وابن خزيمة وطائفة قبله وبعده كما نقله شيخنا .

وروى الخطابي عن الثوري حكايته عن أهل السنة من أهل الكوفة وأن أهل السنة من أهل البصرة على الأول ، فقيل للثوري فما تقول أنت ؟ قال أنا رجل كوفي . ثم قال الخطابي لكن قد ثبت عن الثوري في آخر قوليه تقديم عثمان ، زاد غيره : ونقل مثله عن صاحبه وكيع .

قال ابن كثير وهو أى هذا المذهب ضعيف مردود وإن نصره ابن خزيمة والخطابي وقد قال الدارقطني : من قدم علياً على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار . وصدق رحمه الله وأكرم مثواه فإن عمر لما جعل الأمر من بعده شورى بين ستة انحصر في عثمان وعلي فاجتهد فيهما عبد الرحمن بن عوف ثلاثة أيام بلياليها حتى سأل النساء في خدورها والصبيان في المسكاتب ، فلم يرم يبدلون بعثمان أحداً ، فقدمه على علي وولاه الأمر قبله . وعن ابن عمر قال : كنا في زمان النبي صلى الله عليه وسلم لانعدل بأبي بكر أحداً ثم عمر ثم عثمان ثم ترك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفاضل بينهم ، وفي لفظ للترمذي وقال إنه صحيح غريب . كنا نقول ورسول الله

صلى الله عليه وسلم حتى أبو بكر وعمر وعثمان ، وفي آخر عند الطبراني وغيره
نما هو أصرح مع ما فيه من اطلاعه صلى الله عليه وسلم ، كذا نقول ورسول
الله صلى الله عليه وسلم حتى : أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر وعثمان ،
فيسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينكره .

قال الخطابي : وجه ذلك أنه أراد به الشيوخ وذوى الأسنان منهم الذين
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حركه أمر شاورهم فيه ، وكان على في
زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث السن .

ولم يرد ابن عمر الإزراء لعل ولا تأخره ودفعه عن الفضيلة بعد عثمان ،
ففضله مشهور لا ينكره ابن عمر ولا غيره من الصحابة ، وإنما اختلفوا في
تقديم عثمان عليه انتهى .

وإلى القول بتفضيل عثمان ذهب الشافعي وأحمد ، كما رواه البيهقي في اعتقاده
عنهما ، وحكاها الشافعي عن إجماع الصحابة والتابعين وهو المشهور عن مالك
والثوري وكافة أئمة الحديث والفقهاء وكثير من المتكلمين ، كما قال القاضي عياض ،
وإليه ذهب أبو الحسن الأشعري والقاضي أبو بكر الباقلاني ، ولكنهما اختلفا
في التفضيل ، أهو قطعي أو ظني ، فالذي مال إليه الأشعري الأول ، وعليه
يدل قول مالك الآتي نقله من المدونة : والذي مال إليه الباقلاني واختاره
إمام الحرمين في الإرشاد الثاني وعبارته : لم يبق عندنا دليل قاطع على تفضيل
بعض الأئمة على بعض إذ العقل لا يشهد على ذلك والأخبار الواردة في فضائلهم
متعارضة ، ولا يمكن تلقي التفضيل من منع إمامة المفضل ، ولكن الغالب
على الظن أن أبا بكر أفضل الخلق بعد الرسول صلى الله عليه وسلم ، ثم عمر
أفضلهم بعده ، وتعارض الظنون في عثمان وعلي ، وبكونه ظنيا جزم
صاحب المقسم .

(قلت : وقول الوقف) عن تفضيل أحدهما على الآخر (جاء) بالقصر
(عن مالك) حسبما عداه المازري لنص المدونة ، يعني في آخر الدييات منها

وأنه سئل أى الناس أفضل بعد نبيهم ؟ فقال أبو بكر . زاد عياض فيما عزاه إليها ثم عمر ، ثم قال فيما اتفقا عليه أو فى ذلك شك ؟ قيل له فعلى وعثمان ؟ قال ما أدركت أحدا ممن أقتدى به يفضل أحدهما على صاحبه ، ونرى الكف عن ذلك ، وتبعه جماعة منهم يحيى القطان ، ومن المتأخرين ابن حزم .

وقول إمام الحرمين الماضى : وتعارض الظنون فى عثمان وعلى يميل أيضا إلى التوقف ، لكن قد حكى عياض أيضا قولاً عن مالك بالرجوع عن الوقف إلى تفضيل عثمان . قال القرطبي : وهو الأصح إن شاء الله . قال عياض : ويحتمل أن يكون كفه وكف من اقتدى به لما كان شجر فى ذلك من الاختلاف والتعصب ، بل حكى المازرى قولاً بالإمساك عن التفضيل مطلقاً ، وعزاه الخطابي لقوم ، وحكى هو قولاً آخر بتقديم أبى بكر من جهة الصحابة وعلى من جهة القرابة . قال وكان بعض مشايخنا يقول أبو بكر خير وعلى أفضل . قال المصنف : وهذا تنافت فى القول . ووجهه بعضهم فقال يمكن حل الأفضلية على العلم فلا تنافت ، خصوصاً وقد مشى عليه المؤلف ، لكن فى التابعين كما سيأتى حيث وجه قول أحمد بتفضيل ابن المسيب مع النص فى أولين بقوله : فاعمله أراد بالأفضلية فى العلم لا الخيرية كما سلكه بعض شيوخ الخطابي انتهى .

وبقية كلام شيخ الخطابي : وباب الخيرية غير باب المفضلية . قال وهذا كما تقول إن الحر الهاشمى أفضل من العبد الرومى أو الحبشى ، وقد يكون العبد الحبشى خيراً من الهاشمى فى معنى الطاعة والمنفعة للناس ، فباب الخيرية متعدد وباب الفضلية لازم ، ونحوه من كان يقدم عليهما لفضيلة وفضل أهل بيته مع اعترافه بفضل الشيخين كأبى بكر بن عياش ، فإنه قال لو أتانى أبو بكر وعمر وعلى لبدأت بحاجة على قبلهما لقرايته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولأن آخر من السماء إلى الأرض أحب إلى من أن أقدمه عليهما . وكما حكى عن أبى الطفيل عامر بن واثلة . ولذا قال ابن عدى كانت الجوارح يرمونه

باتصاله بعلي وقوله بفضله وفضل أهل بيته . وكذا قال ابن عبد البر: إنه كان
يعترف بفضل أبي بكر وعمر ولكنه يقدم عليا .

وقد قال المراج حدثنا خشيش الصوفي حدثنا زيد بن الحباب قال: كان رأي
سفيان الثوري أي أصحابه الكوفيين يفضل عليا على أبي بكر وعمر ، فلما صار
إلى البصرة رجع وهو يفضل عمر على علي ويفضله على عثمان . أخرجه أبو نعيم
في ترجمة الثوري من الحلية . وكذا حكى المازري عن الشيعة تفضيله . وعن
الحطائي تفضيل عمر ، وعن الراوندي تفضيل العباس والقاضي عياض أن ابن
عبد البر وطائفة ذهبوا إلى أن من توفي من الصحابة في حياة النبي صلى الله عليه
وسلم أفضل ممن بقي بعده لقوله صلى الله عليه وسلم في بعضهم : أنا شهيد على
دولاء ، وعين بعضهم منهم جعفر بن أبي طالب ، وكل هذا مردود بما تقدم
من حكاية إجماع الصحابة والتابعين على أفضلية أبي بكر وعمر على سائر الصحابة
ثم عثمان ثم علي ، وهو المذكور في الجامع والمجاهد وعلى المنابر . ولبعضهم :

أبو بكر على السنة وفاروق في الجنة
وعثمان به المنة علي جبه جنة

ولذا قال شيخنا عقب القول بتفضيل عمر تمسكا بالحديث في المنام الذي
فيه في حق أبي بكر وفي نزعه ضعف مانعه: وهو تمسك واهي وعقب القول
بتفضيل العباس أنه مرغوب عنه ليس قائله من أهل السنة بل ولا من أهل
الإيمان . وقال النووي عقب آخرها وهذا الإطلاق غير مرضي ولا مقبول .
وقد روي البيهقي في الدلائل وغيره من طريق ابن سيرين قال: ذكر رجال علي
عهد النبي صلى الله عليه وسلم عمر فكانهم فضلوه على أبي بكر . فبلغ ذلك عمر
فقال والله وددت لو أتى عملي كله مثل عمله يوما واحداً من أيامه وليلة واحدة
من لياليه ، أما ليلته فذكر قصة الغار ، وأما يومه فذكر الردة .

وثبت عن علي بن أبي طالب كما في البخاري وغيره أنه قال: خير الناس بعد

رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ثم عمر ثم رجل آخر فقال له ابنه محمد ابن الحنفية ثم أنت يا أبة فقال ما أنا إلا رجل من المسلمين ، ولأجل هذا قال أبو الأزهر سمعت عبد الرزاق يقول : أفضل الشيخين بتفضيل علي إياهما علي نفسه ، ولو لم يفضاها ما فضلتها ، كفي بي إزاراً أن أحب علياً ثم أخالف قوله . ولا يחדش في ذلك ما أخرجه الترمذي وقال إنه حسن صحيح ، وصححه ابن حبان وغيره من حديث أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرحم أمتي بأمتي أبو بكر ، وأشد هم في أمر الله عمر ، وأصدقهم حياء عثمان ، وأقرؤهم لكتاب الله أبي ، وأفرضهم زيد بن ثابت ، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل .

وكذا ما أخرجه الترمذي أيضاً والنسائي وابن ماجه وغيرهم من حديث حبش بن جنادة رضي الله عنه مرفوعاً : عليّ مني وأنا من علي لا يؤدي عني إلا أنا أو علي ، وأخرجه الترمذي وغيره من حديث علي أن النبي صلى الله عليه وسلم : أنا دار الحكمة وعلي بابها ، فما انفرد به الصديق أعلى وأغلى وأشمل وأكمل ، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

واعلم أنه قد أفرد مناقب أبي بكر وعمر أبو جعفر الطبري وأسدي بن موسى ، ومن المتأخرين المحب الطبري . ومناقب أبي بكر وحده أبو طالب العشاري وابن كثير وهي في مجلد لطيف من تاريخ ابن عساكر ولأبي بكر جعفر بن محمد الفريابي جزء فيه سوابق الصديق وفضائله ، وما خصه الله به دون سائر المسلمين وعمر وحده أبو عمر عبد الله بن أحمد بن ذي زيل الدمشقي الحنبلي ، وابن الجوزي . ومناقب عثمان ابن حبيب . ومناقب علي النسائي في الخصائص . ومناقب الخلفاء الأربعة ابن زنجويه وأبو نعيم في آخرين لكل منهم . وفضائل العشرة المحب الطبري . وفضائل الصحابة مطلقاً أسدي بن موسى ، وبكر القاضي وأبو سعيد ابن الأعرابي وأبو المطرف عبد الرحمن بن فطيس قاضي قرطبة وهو في مائتين وخمسين جزء حديثه . وهذا باب لا انتهاء له (فيل) الخلفاء الأربعة (الستة)

الباقون) من العشرة الذين بشرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة ، وهم طلحة والزبير وسعد وسعيد وعبد الرحمن بن عوف . وأبو عبيدة بن الجراح رضى الله عنهم أجمعين .

وقد نظمهم شيخنا مع الأربعة في بيت مفرد لم يسبق إليه فقال فيما أنشد فيه غير مرة :

لقد بشر الهادي من الصحب زمرة بجنات عدن كلهم فضله اشتهر
سعيد ، زبير ، سعد ، طلحة ، عامر أبو بكر عثمان ابن عوف ، علي ، عمر

ولغيره عن تقدم :

خيار عباده الله بعد نبيهم هم العشر طرا بشروا بجنات
زبير وطلح وابن عوف وعامر وسعدان والصران والختان

قال الإمام أبو منصور عبد القاهر التميمي البغدادي : أصحابنا يجمعون على أن أفضلهم الخلفاء الأربعة ثم الستة الباقون إلى تمام العشرة ، (ف) يليهم الطائفة (البدرية) ، أي الذين شهدوا بدرًا وهم ثلاثمائة وبضعة عشر ، فلم يجزوا نيف على ستين والأنصار نيف وأربعون ومائتان ، فقد قال صلى الله عليه وسلم لعمر في بعض من شهدا : أليس من أهل بدر لعن الله قد اطلع إلى أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد وجبت لكم الجنة أو قد غفرت لكم . فدمعت عيناه ، قال العلماء : والترجي في كلام الله وكلام رسوله للوقوع ، ويتأيد بوقوعه بالجزم في بعض الروايات أن الله اطلع على أهل بدر فقال وذكروه . وفي حديث آخر : إن يدخل النار أحد شهد بدرًا ، (ف) يليهم (أحد) أي أهل أحد الذين شهدوها وكانوا فيما قاله عروة حين خروجهم ألفا فرجع عبد الله بن أبي بن ثلثمائة وبقي مع النبي صلى الله عليه وسلم سبعائة استشهد منهم الكثير (ف) يليهم (البيعة المرضية) . أي أهل بيعة الرضوان بالحديبية التي نزل فيها (لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة) الآية .

وقد قال ابن عبد البر في أواخر خطبة الاستيعاب : ولبس في غزواته ما يبدل بها يعني بدرأ في الفضل ويقرب منها إلا غزوة الحديبية حيث كانت بيعة الرضوان وكانوا ألفاً وأربعمائة على المعتمد ، وقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : « أنتم خير أهل الأرض » ، (قال) ابن الصلاح (وفضل السابقين) الأولين من المهاجرين والأنصار (قد ورد) . في القرآن إسماء لأنصاء ، نعم النص الصريح في تفضيل من أنفق من قبل الفتح وقاتل .

وقد اختلف في السابقين (فقيل) كما قال الشعبي (هم) أي الذين شهدوا بيعة الرضوان عام الحديبية . رواه سنيد وعبد في تفسيره بسند صحيح عنه (وقيل) كما قال محمد بن كعب القرطبي وعطاء بن يسار (بدرى) أي أهل بدر حكام ابن عبد البر عن سنيد بسند ضعيف إليهما (وقد قيل بل أهل) بالنقل (القبليتين) الذين صلوا إليهما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله أبو موسى الأشعري ، ورواه سنيد وعبد أيضاً بسند صحيح عن سعيد بن المسيب وابن سيرين وقتادة ، وهو عند عبد الرزاق في تفسيره ومن طريقه عبد عن قتادة وحده وكذا روى عن الحسن ، بل عن الحسن كما رواه سنيد بسند صحيح عنه أنهم الذين كان إسلامهم قبل فتح مكة .

وصحح بعض المتأخرين أنهم الذين آمنوا وهاجروا قبل بيعة الرضوان وصلح الحديبية لقوله تعالى : ﴿ لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ﴾ الآية قال : والفتح هو صلح الحديبية على الأرجح ، وفيها نزلت : ﴿ إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً ﴾ ولذا لما سئل ابن تيمية عن المفاضلة بين العباس وبلال رضي الله عنهما قال بلال وأمثاله من السابقين الأولين أفضل من العباس وأمثاله من التابعين لهم بإحسان لأنه قيد التابعين بشرط الإحسان .

والحاصل أن من قاتل مع النبي صلى الله عليه وسلم أو في زمانه بأمره وأنفق شيئاً من ماله بسببه لا يعدله في الفضل أحد بعده كائناً من كان . ولكن لم يوافق ابن تيمية على أفضلية بلال مع قول أبي سفيان بن الحارث كان العباس أعظم

الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة يعترفون للعباس بفضلهم ويشاورونه ويأخذون برأيه . وقوله صلى الله عليه وسلم ، عم الرجل صنو أبيه ، إلى غير ذلك من المناقب المسرودة في عدة تأليف ، كاستسقاء عمر به رضى الله عنهما وإن كان إنما أسلم وهاجر قبيل الفتح . وكم له رضى الله عنه من مائة حسنة قبل إسلامه .

وروى ابن جرير وغيره عن محمد بن كعب القرظي قال : مر عمر برجل يقرأ (والسابقون) الآية فأخذ بيده فقال من أقرأك هذا فقال أبي بن كعب ، فقال لا تفارقني حتى أذهب بك إليه ، فلما جاءه قال له عمر أنت أقرأت هذا هذه الآية هكذا ؟ قال نعم ، قال سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال نعم ، قال لقد كنت أرى أنا رفعنا رفعة لا يبلغها أحد بعدنا فقال أبي تصديق هذه الآية في أول سورة الجمعة ﴿ وآخريهم لما يلحقوا بهم . وهو العزيز الحكيم ﴾ وفي سورة الحشر ﴿ والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ﴾ وفي الأنفال ﴿ والذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا معكم فأولئك منكم ﴾ الآية .

(و) العاشرة في أولهم إسلاما وآخرهم موتا .

فأما الأول (ما اختلف) أيهم) بالنصب (أسلم قبل من سلف) ، أي اختلف السلف من الصحابة والتابعين فمن بعدهم في أي الصحابة أول إسلاما على أقوال ، (فقيل) كما لابن عباس والنخعي وغيرهما من ساحكي عنه (أبو بكر) الصديق لقوله كما في الترمذي من حديث أبي سعيد الخدري عنه . ألسنت أول من أسلم ، ولقوله صلى الله عليه وسلم لعمر بن عبد الله حين سأله من معك على هذا الأمر ، حر وعبد ، يعني أبا بكر وبلا لا . ولقول الشعبي إن سأله عن ذلك أما سمعت قول حسان .

إذا تذكرت شجوا من أخي ثقة فاذا ذكر أخاك أبا بكر بما فعلا

خير البرية أنقاها وأعد لها
والشأنى التالى المأمود شهده
بعبد النبي وأوفاهما بما حملا
وأول الناس منهم صدق الرسل
ويقول أبى محجن الثقفى :

وسميت صديقا وكل مهاجر
سبقت إلى الإسلام والله شاهد
سواك يسمى باسمه غير منكر
وكنت جليسا فى العرش [العريش] المشهر

وقيل بل أولهم إسلاما على بن أبى طالب رضى الله عنه ، لقوله على
المخير ، اللهم لا أعرف عبدك قبل غير نبيك ثلاث مرات ، لقد صليت قبل
أن يصلى الناس سبعا ، وسنده حسن ، ولقوله لما أنشده القضاء :

سبقتكم إلى الإسلام طرا صغيرا ما بلغت أوان حلى

ولما روى فى ذلك عن أنس ، وجابر ، وخباب ، وخزيمة ، وزيد بن أرقم ،
وسلمان ، وابن عباس أيضا ، وعفيف الكندى ، ومعاقل بن يسار والمقداد
ابن الأسود ، ويعلى بن مرة ، وأبى أيوب ، وأبى ذر ، وأبى رافع ، وأبى سعيد
الخدري فى آخرين منهم مسلم الملائى وأنشد أبو عبد الله المرزبانى لخزيمة .

ما كنت أحسب هذا الأمر منصرفا
عن هاشم ثم منها : عن أبى حسن
أليس أول من صلى لقبيلتهم
وأعلم الناس بالفرقان والسنن

وأنشد ابن عبد البر أبى بكر بن حماد التاهرتى :

قل لابن ملجم والأقدار غالبية
هدفت إليك للإسلام أركانا
قتلت أفضل من يمشى على قدم
وأول الناس إسلاما وإيمانا

وأنشد الفرغانى فى الذيل لعبد الله بن المعتز يذكر عليا وسابقته مع كونه
يرمى بأنه ناصى :

فأول من ضل فى موقف
يصلى مع الظاهر الطيب

ولكن (مدعى إجماعه) أى الإجماع فى هذا القول وهو الحاكم حيث قال فى علوم الحديث له لا أعلم فيه خلافا بين أصحاب التواريخ وإنما اختلفوا فى بلوغ على ، (لم يقبل) بل استنكر منه كما قاله ابن الصلاح .

وقال ابن كثير : إنه لا دليل على إطلاق الأولية فيه من وجه صحيح . هذا مع أن الحاكم قال بعد حكايته للإجماع : والصحيح عند الجماعة أن أبا بكر أول من أسلم من الرجال البالغين لحديث عمرو بن عبسمة الماضى . (وقيل) حسبا ذكره معمر عن الزهرى أولهم لإسلاما (زيد) هو ابن حارثة . (وادعى) حال كونه (وفاقا) أى موافقا لمن سبقه إلى مطلق القول به كفتادة وابن إسحاق صاحب المغازى ، بل روى عن ابن عباس أيضا وعائشة والزهرى ونافع بن جبير بن مطعم (بعض) كان عبد البر والثعلبى (على خديجة) فى أنها أول الخلق لإسلاما (اتفاقا) زاد الثعلبى : وأما الاختلاف إنما هو فيمن بعدها وزاد ابن عبد البر حكاية الاتفاق على أن إسلام على بعدها . قال ابن كثير : وكونها أول الناس لإسلاما هو ظاهر السياقات فى أول البعثة .

وقال النووى : إنه الصواب عند جماعة المحققين . وجمع ابن عبد البر بين الاختلاف فى ذلك بالنسبة إلى أبى بكر وعلى ، بأن الصحيح أن أبا بكر أول من أظهر إسلامه ثم روى عن محمد بن كعب القرظى أن عليا أخفى إسلامه من أبيه أبى طالب وأظهر أبو بكر إسلامه ، ولذلك اشتبه على الناس . ونحوه قول شيخنا فى قول عمار د رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وما معه إلا خمسة أعبد وامرأتان وأبو بكر ، مراده من أظهر إسلامه ، وإلا فقد كان حفيظا لجماعة ممن أسلم لكنهم كانوا يخفونه من أقاربهم .

وكذا قال ابن إسحاق أول من آمن من خديجة ثم على ، قال فكان أول ذكر آمن وهو ابن عشر سنين ، ثم زيد فكان أول ذكر أسلم بعد على ثم أبو بكر فأظهر إسلامه ودعا إلى الله تعالى فأسلم بدعائه عثمان والزبير

وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وطلمحة فكان هؤلاء الثفر
الثمانية أسبق الناس بالإسلام .

وقيل فيما نقله أبو الحسن المسعودي عن بعضهم أولهم إسلاما بلال لحديث
عمر و بن عبسة الماضي .

وقد جمع ابن الصلاح بين هذه الأقوال فقال : والأورع أن يقال أول
من أسلم من الرجال الأحرار أبو بكر ، ومن الصبيان علي ، ومن النساء خديجة
ومن الموالى زيد ، ومن العبيد بلال ، وهو أحسن ما قيل لاجتماع الأقوال به
على أنه قد سبق به ما عدا بلالا ، فذكر ابن قتيبة أن إسحاق بن راهويه ذكر
الاختلاف في أول من أسلم فقال الخبر في كل ذلك صحيح ، أما أول من
أسلم من النساء فخديجة وأما أول من أسلم من الرجال فأبو بكر ، وأما أول من
أسلم من الموالى فزيد ، وأما أول من أسلم من الصبيان فعلي .

وكذا جاء دونه وبدون زيد أيضا عن أبي حنيفة ، فروى الحاكم في ترجمة
أحمد بن عباس بن حمزة الواعظ من تاريخ نيسابور من طريق أبي مسهر حدثنا
سعيد ابن عبد العزيز قال كان أبو حنيفة يقول أول من أسلم من الرجال أبو بكر ،
ومن النساء خديجة ، ومن الصبيان علي .

وكان البرهان التنوخي يقول : الأولى أن يقال ومن غير البالغين علي ،
وهو حسن .

وفي المسألة أقوال آخر . فعند عمر بن شبة عن خالد بن سعيد بن العاص
قال أسلمت قبل علي لكنني كنت أفرق أبا حجة يعني والده وكان لا يفارق
أبا طالب .

وعن ضمرة بن ربيعة أن إسلام خالد كان مع إسلام أبي بكر وللدارقطني

في الأفراد بسند ضعيف من طريق ابنته أم خالد قالت : دأبى أول من أسلم ،
 لكن في رواية عنها ، كان أبي خامسا سبقه أبو بكر وعلي وزيد بن حارثة وسعد
 ابن أبي وقاص . وعن بعضهم كما حكاه السعدي أولهم خباب بن الارت ،
 وكأنه تمسك بما قيل إنه أول من أظهر إسلامه .

لكن روى الماوردي أنه أحسم سادس ستة . وعن ابن قتيبة فيما نقله الماوردي
 في أعلام النبوة له أولهم أبو بكر بن أسعد الحيري ويحتاج هذا النقل إلى تحرير
 ونقل ابن سبع في الخصائص النبوية عن عبد الرحمن بن عوف قال : كنت أولهم
 إسلاما وهو غريب والمعروف من هذا كله الأول لكن قال المصنف في التقييد :
 ينبغي أن يقال أول من آمن من الرجال ورقة يعني بناء على ذكر ابن منده وغيره
 له في الصحابة .

(و) أما الثاني ، وهو مطلق ومقيدة (مات) منهم (آخر) على الإطلاق
 (بغير مزية) بكسر الميم وضمها أى شك (أبو الطفيل) عامر بن وائلة اللثي
 كما ثبت من قوله حيث قال : دأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وما على
 وجه الأرض رجل رآه غيري ، وبذلك جزم مصعب الزبيري وأبو زكريا بن
 منده وخلق ، بل أجمع عليه أهل الحديث . ومن جزم به مسلم بن الحجاج ،
 وأنه (مات عام مائة) . وكذا قال ابن عبد البر ، لكن قال خليفة إنه مات بعد
 سنة مائة . وعن ابن البر في سنة اثنتين ومائة . وعن مبارك بن فضالة سنة سبع ،
 وبه جزم غير واحد . وعن جرير بن حازم سنة عشر ، وصححه الذهبي في
 الوفيات وشيخنا في ترجمة عكراش من التهذيب ، وكانت وفاته بمكة كما قاله ابن
 المديني وابن حبان وغيرهما ، وقيل بالكوفة . والأول أصح .

وحينئذ فيكون الصحيح أنه آخر من مات بمكة أيضا من الصحابة كما جزم
 به ابن حبان وأبو زكريا بن منده بل هو آخر المائة التي أشار إليها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في أواخر عمره كما صح عنه بقوله دأيتكم ليلتكم هذه

فإن رأس مائة سنة لا يبقى من هو اليوم على ظهر الأرض أحد، آخر حا البخاري في السمر في الخبر بعد العشاء من الصلاة. وفي السمر أيضا من العلم، وبه تمسك هو وغيره للقول بموت الخضر لكن قال النووي: إن الجمهور على خلافه، فأجابوا عنه بأن الخضر كان حينئذ من ساكني البحر فلم يدخل في العموم. قالوا: ومعنى الحديث لا يبقى من تروته أو تعرفوته، فهو عام أريد به الخصوص. وقالوا أيضا خرج عيسى عليه السلام من ذلك مع كونه حيا لأنه في السماء لا في الأرض، إلى غير ذلك مما له غير هذا المحل. وذكر البيهقي في الدلائل هذا الحديث فيما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم من السكوان بعده فكان كما أخبر.

وأما ما ذكره ابن قتيبة في المعارف وابن دريد في الاشتقاق من أن عكر اش ابن ذؤيب أحد المعدودين في الصحابة شهد الجمل مع عائشة فقال الأحنف: كأنكم به وقد أتى به قتيلا أو به جراحة لا تفارقه حتى يموت، قال فضربه ضربة على أنفه عاش بعدها مائة سنة وأثر الضربة به.

فهذه الحكاية كما قال شيخنا إن صحت مع انقطاعها حملت على أنه أكل المائة من عمره لا أنه استأنفها من يومئذ، وإلا لاقتضى ذلك أن يكون عاش إلى دولة بني العباس وهو حال، إذ المحدثون قد انفقوا على أن أبا الطفيل آخر الصحابة موتا. وسبقه شيخه المصنف لنحوه فقال وهذا إما باطل أو ما أول. وكذا توقف البلقيني في صحته نعم استدرك هو على القول بأخرية أبي الطفيل نافع بن سليمان العبدى، فقد روى حديثه إسحاق بن راهويه في مسنده قال: أخبرني ابن نافع العبدى بحلب قال قال لي أبي: وفد المنذر بن ساوى من البحرين حتى أتى مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ومعه أناس وأنا غليم لا أعقل أمسك جاهلهم، فذهبوا بسلاحهم فسلموا على النبي صلى الله عليه وسلم، ووضع المنذر سلاحه ولبس ثيابا كانت معه، ومسح لحيته بدهن فأتى نبي الله صلى الله عليه وسلم وأنا مع الجمال أنظر إلى نبي الله صلى الله عليه وسلم كما أنظر إليك ولمكن لم أعقل، فقال المنذر قال لي النبي صلى الله عليه وسلم رأيت منك

مالم أر من أصحابك ، فقلت أشيء جيلت عليه أو أحدثته ، قال لا بل جيلت عليه ، فلما أسلموا قال النبي صلى الله عليه وسلم : أسلمت عبد القيس طوعا أو أسلم الناس كرها . قال سليمان وعاش أبي مائة وعشرين سنة وأخرجه الطبراني في معجميه وابن قانع جميعا عن موسى بن هارون عن إسحاق . وكذا أخرجه ابن بشران في أماليه عن دعلج عن موسى ، وقال موسى : ليس عند إسحاق أعلى من هذا انتهى .

لكن قد ذكر شيخنا سليمان في كتابه في الضعفاء ، وقال إنه غير معروف وذكره ابن أبي حاتم عن أبيه ولم يذكر فيه جرحا قال : وإن صح يكون نافع قد عاش إلى دولة هشام إلا أني أظن أن سليمان وهم في سن أبيه ، فبحال أن يبقى أحد رأى النبي صلى الله عليه وسلم بعد سنة عشر ومائة .

وقال في موضع آخر : والقصة التي ذكرها المنذر بن ساوى معروفة للأشج واسمه المنذر بن عائد . قال وأظن سليمان وهم في ذكر سن أبيه لأنه لو كان غلاما سنة الوفود وعاش هذا القدر لبقى إلى سنة عشرين ومائة وهو باطل ، فلعله قال عاش مائة وعشرا لأن أبا الطفيل آخر من رأى النبي صلى الله عليه وسلم موتا . وأكثر ما قيل في وفاته كما تقدم إنها سنة عشر ومائة .

وقد ثبت في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قال في آخر عمره : لا يبقى بعد مائة من تلك الليلة على وجه الأرض أحد ، وأراد بذلك انقراض قرنه ، وكان كذلك .

قلت : ودعوى من ادعى الصجبة أو ادعيت له بعد أبي الطفيل ، وهم جبير ابن الحارث ، والربيع بن محمود الماردني ، ورتن ، ومربانك الهنديان ومعمرو ونسطور أو جعفر بن نسطور الرومي وبسر بن عبيد الله الذين كان آخرهم رتن ، فإنه فيما قيل مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة ، باطلة . والكلام في شأنهم

مبسوط في لسان الميزان لشيخنا ، وفي غيره من تصانيفه ، بل قال وقد سئل عن طرق المصاحفة إلى المعمر مانصه لا يخلو طريق من طرق المعمر عن متوقف فيه حتى المعمر نفسه ، فإن من يدعى هذه الرتبة يتوقف على ثبوت العدالة وإمكان ثبوت ذلك عناد لا يفيد مع ورود الشرع بنفيه ، فإنه صلى الله عليه وسلم أخبر بانحرام قرنه بعد مائة سنة من يوم مقالته ، فمن ادعى الصحة بعد ذلك لزم أن يكون مخالفا لظاهر الخبر فلا يقبل إلا بطريق ينقطع العذر بهما ويحتاج معها إلى تأويل الحديث المشار إليه .

(وأما) آخرهم موتا بالنسبة إلى النواحي فأت (قبله) أى قبل أبى الطفيل إما (السائب) بن يزيد بن أخت النمر (بالمدينة) النبوية (أو سهل) هو ابن سعد الساعدي ، (أو جابر) بالنقل هو ابن عبد الله الأنصاري أى فيها كما قيل به في كل واحد من الثلاثة ، فحزم به في الأول أبو بكر بن أبي داود ، وفي الثاني ابن المدني والواقدي وإبراهيم بن المنذر الحزامي وابن حبان وابن قانع وأبو زكريا بن منده وابن سعد ، وادعى نفي الخلاف فيه فقال : ليس بيننا في ذلك اختلاف ، بل أطلق أبو حازم أنه آخر الصحابة موتا ، وكأنه أخذ من قول سهل نفسه : لو مت لم تسمعوا أحدا يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن الظاهر كما قال المؤلف إنه أراد أهل المدينة خاصة يعنى مع احتياجه إلى تأويل أيضا .

وفي الثالث أبو نعيم وقتادة فيما رواه أحمد عنه وصدر به ابن الصلاح كلامه ، والخلاف في ذلك [في] وفياتهم .

فأما الأول فقل إنها ستة ثمانين أو بعدها باثنتين فيما قاله أبو نعيم أو بست أو ثمان . وقال الجهم بن عبد الرحمن والفلاس والواقدي سنة إحدى وتسعين ، وبه حزم ابن حبان ، ويتأيد بذكر البخاري له في فصل من مات ما بين التسعين إلى المائة ، وقيل سنة أربع وتسعين وكان مولده إما في الثانية أو الثالثة من الهجرة وثبت قوله : حج بي مع النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابن سبع .

وأما الثاني فقبل سنة ثمان وثمانين ، قاله أبو نعيم ، وقيل إحدى وتسعين قاله الواقدي والمديني ويحيى بن بكير وابن نمير وإبراهيم بن المنذر الحزامي ورجحه ابن الزبير وابن حبان لكن مقتضى قول أبي حاتم إنه عاش مائة سنة أو أكثر مع ما ثبت من أن مولده قبل الهجرة بخمس سنين أن يكون تأخر إلى سنة ست وتسعين أو بعدها . ونحوه قول الواقدي إنه عاش مائة سنة وقيل ستا وتسعين .

وأما الثالث فأت قبل الثمانين قبل سنة اثنتين كما قاله ابن ربر أو ثلاث كما قاله ابن سعد والهيثم بن عدي أو أربع كما قاله بعضهم أو سبع كما قاله محمد بن يحيى ابن حبان وأبو نعيم ، أو ثمان كما قاله خلق منهم يحيى بن بكير والفلاس ، أو تسع كما قاله خليفه في رواية وغيره ، كل ذلك بعد السبعين وكلهم أبناء صحابة أيضا والأشبه أن الثاني آخرهم ، على أنه قد اختلف أيضا في كون وفاتهم بالمدينة .

فأما الأول فقال يعقوب بن سفيان فيه إنه قتل يوم الحرة ، ولكنه وهم ، ولذا بقى المؤلف الخلاف فيه .

وأما الثاني فقبل فيه إنه مات بـاسكندرية أو مصر ، ولكن قال شيخنا المشهور إن ذلك ولده عباس فلعله أشقبه على حاكميه .

وأما الثالث فقبل فيه مات بقاء (أو بمكة) بالنقل مع الصرف للضرورة فيما قاله أبو بكر بن أبي داود: إنه آخر من مات بها ، ولكن الجمهور على المدينة وكذا قد تأخر عنهم من مات بالمدينة محمود بن لبيد الأشهلي إن مشينا على قول البخاري وابن حبان بصحبته ، وإلا فقد عده مسلم وجماعة في التابعين . ومحمود ابن الربيع الذي عقل حجة [الحجة] التي [بجها] صلى الله عليه وسلم في وجهه وهو ابن خمس سنين . فأما أولها فأت سنة خمس وتسعين أو التي بعدها ، وأما ثانيها فأت سنة تسع وتسعين .

(وقيل الآخر) بالنقل موتا (بها) أى بمكة بعد ما علم من أن الصحيح

في جابر أنه لم يمت بمكة فضلا عن أن يكون الآخر بها (ابن عمرا) عبد الله فيما قاله قتادة ، وأبو الشيخ ابن حبان في تاريخه وابن الجوزي في التلخيص ، وبه صدر ابن الصلاح كلامه . والخلاف فيه أيضا نشأ عنه في وقت وفاته ، فقليل إنما سنة اثنتين وسبعين أو ثلاث ، وجزم به أحمد وأبو نعيم وبجي بن بكير والجمهور ، أو أربع وبه جزم سعيد بن جبير وخليفة والواقدي ، وصححه ابن زبر قال : إنه أثبت عن سبع وثمانيين على الصحيح واختلاف في محل دفنه منها ، فقال ابنه سالم نفخ بالفاء والخاء المعجمة وهو فيما قيل وادى القراهر ، وتبعه ابن حبان وابن زبر وغيرهما . وقال مصعب الزبيري : بذى طوى ، يعني بمقبرة المهاجرين ، وقال غيرهما بالمحصب . والصحيح أنه بالمقبرة العليا عند ثنية إذاخر كما في تاريخ الأزرقي وغيره ، وهو يقرب من القول الثالث وأما ما يقوله الناس من أنه بالجبل الذي بالمعلاة فلا يصح من وجه . وبالجملة فلم يختلفوا في أنه توفي بمكة ، وإنما يكون كل من ابن عمر وجابر على القول المرجوح فيه آخر من مات بمكة (إن لا) أى إن لم (يكن أبو الطفيل) الماضى أولا (فيها) أى في مكة قد (قبرا) ، ولكن الصحيح أنه قبر بها كما قدمته .

(وأنس بن مالك) الآخر موتا (بالبصرة) بثلاث الموعدة والكسر أصحها فيما قاله قتادة وأبو هلال والفلاس وابن المديني وابن سعد وأبو زكريا ابن منده وغيرهم ، وكانت وفاته في سنة تسعين أو إحدى أو اثنتين أو ثلاثة ، ورجحه النووي والذهبي ، والذي قبله ابن الأثير وهو قول الواقدي أو خمس أو ست عن مائة وأربع ، بل قيل وعشر وهو عجيب . وقد قال شيخنا أكثر ما قيل في سنه إذ قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة عشر سنين . وأقرب ما قيل في وفاته سنة ثلاث وتسعين . فعلى هذا غاية ما يكون عمره مائة سنة وثلاث سنين ، وقد نص على ذلك خليفة بن خياط في تاريخه فقال : مات سنة ثلاث وتسعين وهو ابن مائة وثلاث سنين . وقول حميد وكذا الواقدي مائة إلا سنة ، قال النووي إنه شاذ مردود . قال ابن عبد البر . وما أعلم أحدا مات

بعده من رأى النبي صلى الله عليه وسلم إلا أبا الطفيل وانتقد محمود بن الربيع كما تقدمت وفاته وبعيد الله بن بسر كما سيأتى فى قول عبد الصمد ، وكان مستند ابن عبد البر قول أنس لمن سألته أأنت آخر الصحابة: قد بقى قوم من الأعراب ، فأما من أصحابه فأنا آخرهم ، ولكن قوله بخصوصه قابل للتأويل بحمله على محبة خاصة أو أنه ذكر ما علمه ، كما يجاب به عن ابن عبد البر ، وقد أشرت إلى ذلك فى تعريف الصحابي .

(وابن أبى أوفى) ، وهو عبد الله الأسلمى ، (قضى) أى مات خاتمهم (بالكوفة) ، فيما قاله قتادة والحسن والفلاس وابن حبان وابن زبير وابن عبد البر وأبو زكريا بن مندة وابن الجوزى فى التلخيص وكانت وفاته فى سنة ست وثمانين أو سبع أو ثمان . وقيل بل آخر أهل الكوفة أبو جحيفة وهب السوائى ، قاله على بن المدينى ، والأول أصح ، فإن وفاة أبى جحيفة سنة ثلاث وثمانين ، وقيل أربع وسبعين .

نعم عمرو بن حريث وهو قدماء بها قد اختلف فى وقت وفاته ، فقيل سنة ثمان وتسعين كما رواه الخطيب فى المتفق والمفترق له عن محمد بن الحسن الزعفرانى ، فعلى هذا هو آخر من مات بها ، ولكن توقف شيخنا فى كونها بتقديم التاء الفوقانية على السين وقال فيه نظر ، ولعله بتقديم السين على الموحدة لا سيما وقد حكاه خليفة بن خياط كذلك فى تاريخه ، ولذا جزم شيخنا فى الإصابة بعدم ثبوته ، وحينئذ فإن أبى أوفى بعده ، وكذا يكون بعده على القول بأن عمرامات سنة خمس وثمانين كما قاله البخارى وغيره كابن حبان فى ثقاته وقال إنها بمكة . وبكل هذا ظهر أن ابن أبى أوفى آخر أهل الكوفة بل هو آخر من شهد بيعة الرضوان وفاة (و) أما الآخر منهم موتا بالشام بفتح الشين ثم ألف إما مع همزة ساكنة أو بدونها على لغتين من لغاتها بأسره .

(فأما ابن بسر) بضم الموحدة ثم سين مهملة واسمه عبد الله المازنى

(أو ذو باهلة) وهو أبو أمامة صدى بن عجلان الباهلي (خلف) أي في ذلك اختلاف، قالقاتلون بالاول الأحوص بن حكيم وابن المديني وابن سعد تبعاً للواقدي، وابن حبان وابن قانع وابن عبد البر وغيرهم، وبالثاني الحسن البصري وابن عيينة في المروى عنهما، وبه جزم أبو عبد الله بن منده، والصحيح الأول، فقد قال البخاري في تاريخه الكبير - قال علي بن المديني: سمعت سفيان بن عيينة يقول قالت للأحوص كان أبو أمامة آخر من مات عنكم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال كان بعده عبد الله بن بسر قد رأيته والخلافية مترتبة عليها في وفياتهما، فقبل في الأول - سنة ثمان وثمانين وهو المشهور، وقبل ست وتسعين، قاله أبو القاسم عبد الصمد بن سعيد الحمصي القاضي، وبه جزم أبو عبد الله بن منده وأبو زكريا بن منده وقال إنه صلى الله عليه وسلم في هذا هو آخر من بقي ممن صلى للقبليتين، وإنه مات عن مائة سنة، وكذا قال أبو نعيم في المعرفة وصاق في ترجمته حديث وضع النبي صلى الله عليه وسلم يده على رأسه وقال: يعبر هذا الغلام قرناً، فعاش مائة. وقال أبو زرعة إنها قبل مائة مائة. وقبل في الثاني إنها سنة إحدى أو ست وثمانين، والثاني أشبه، قاله الفلاس والمدائني وخليفة وأبو عبيد بل عين قتادة وأبو زكريا بن منده والدارقطني كما ستأني الإشارة إليه لوفاة أولها حمص، وكذا عبد الصمد قال وقبره في قرية تسمى.

(وقبل) مما سلك فيه طريقة أخرى في تفصيل فواحي من الشام وهي دمشق وحمص والجزيرة وبيت المقدس إن آخرهم موتاً (بدمشق وائلة) هو ابن الأسقع، فيما قاله سعيد بن بشير عن قتادة، وكذا ذكره أبو زكريا ابن منده، ولكن في كونه مات بدمشق اختلاف، فالقاتل به مع هذين دحيم وأما أبو حاتم الرازي فقال ببيت المقدس. وقال ابن قانع بحمص، وكذا اختلف أيضاً في وقته، فقبل سنة ثلاث أو خمس أو ست وثمانين. قيل هو ابن مائة وخمس سنين (إن في حمص) كما قيل (ابن بسر) الماضي كما سبق (قبضاً) آخرهم وإن بالجزيرة) التي بين دجلة والفرات كما قيل أيضاً

(العرس) بضم العين المهملة ثم راء ساكنة ثم سين مهملة ابن عميرة بفتح أوله
الكندى أحد من نزل الشام (قضى) أو مضى أى مات آخرهم فيما قاله أبو
زكرياء بن منده لكن قال أبو بكر الجعاني: إن آخر الصحابة موتا بالجزيرة
وابصة بن معبد وكان ذها [زارها]، ونحوه قول هلال بن العلاء: قبر وابصة عند
منارة جامع الرقة، إذ الرقة على جانب الفرات الشمالى الشرقى، وهى قاعدة ديار
مضر من الجزيرة، كما أن خرجان [خرذباذ] أيضا من ديار مضر فانه أعلم أيهما الآخر.
(و) إن آخر من مات منهم فيما أيضا (بفلسطين) بكسر الفاء وفتح اللام
وسكون المهملة ناحية كبيرة وراء الأردن من أرض الشام فيها عدة مدن،
منها القدس والرملة وعسقلان وغيرها والمراد هنا أولها (أبوإي) فيما قاله
أبو زكريا بن منده ثم الدمياطى فى أربعين الكبرى وهم بضم الهمزة مصغر
أنصارى مشهور بكنيته وإسمه عبد الله ويقال له ابن أم حرام وهى أمه وهى
خالة أنس بن مالك وامرأة عبادة بن الصامت، وقيل غير ذلك وفى اسم أبيه
اختلاف، قيل عمرو بن قيس بن زيد كما قاله ابن سعد وخليفة وابن عبد البر،
وقيل أبى، وقيل كعب، وكذا اختلف فى كون وقاته بيت المقدس، فقال به
ابن جميع ويتأيد بقول شداد بن عبد الرحمن كان يسكن بيت المقدس، وقيل
بدمشق فى مقبرة الباب الصغير منها خارج الخطيرة قبر مكتوب عليه بالخط
القديم الكوفى بسم الله الرحمن الرحيم، هذا قبر عبد الله ابن أم حرام يكنى
أبا البراء بن امرأة عبادة بن الصامت وبأنه مات بدمشق جزم الكتانى وأرى
قبره للأكفانى. فإن صح فيكون آخر من مات بفلسطين قيس بن سعد بن
عبادة، فقد حكى أبو الشيخ ابن حبان فى تاريخه عن بعض ولد سعد أن قيسا
توفى بفلسطين فى سنة خمس وثمانين فى ولاية عبد الملك بن مروان ولكن
المشهور أنه توفى بالمدينة فى آخر خلافة معاوية، قاله الهيثم بن عدى والواقدى
وخليفة وغيرهم، بل رأيت فى ثقات ابن حبان مما حكاه شيخنا أيضا أنه هرب
من معاوية سنة ثمان وخمسين وسكن تفلس يعنى بفتح المثناة الفوقانية ثم فاء
وآخره سين مهملة أحد بلاد أذربيجان مما يلي الشمر، ومات بها فى ولاية عبد الملك
فلعل أحدهما تصحيف.

(و) أما الآخر منهم موتا (بمصر ، فابن الحارث بن جزى) أى بإبدال
 الهمزة ياء للضرورة ، فإنه جزء وهو الزبيدى بضم الزاى مصغر نسبة لزبيد ،
 واسمه عبد الله ، وكون مونه بمصر وأنه آخرهم قاله ابن عيينة وابن المدينى
 وأبو زكريا بن منده وابن الجوزى فى تلقينه . وكذا أطلق ابن عبد الحكم
 أنه مات بمصر . وعن الطحاوى أنه مات بسفط القدور ، وهى التى تعرف اليوم
 بسفط أبى تراب من الغربية قريبا من سمند . وقيل إنه مات باليامة ، حكاه
 أبو عبد الله بن منده عن ابن يونس وأنه شهد بدرا . وقال شيخنا إنه خبط
 فاحش ، قال : وأظنه عمه بحجة بن جزء ، وكذا قال المصنف إنه لا يصح أنه
 شهد بدرا ، فإن صح فهو آخر البدرين موتا . وكذا اختلف فى وقت
 وفاته ، فقيل سنة خمس أو ست وهو المشهور ، أو سبع أو ثمان
 أو سبع وثمانين .

(وقبض الهرماس) بكسر الهاء وإسكان الراء المهملة ثم ميم مفتوحة وآخره
 سين مهملة ابن زياد الناهلى آخرهم باليامة فيما قاله أبو زكرياء بن منده . وذكر
 عكرمة بن عمار أنه لقى فى سنة اثنتين ومائة . (و) قبض (قبله رويغ) بضم
 الراء وكسر الفاء ابن ثابت الأنصارى المدنى (ببرقة) بفتح الموحدة الثانية
 وبالصرف للضرورة من بلاد المغرب فيما قاله أحمد بن البرقى . قال : وقد رأيت
 قبره بها وكان أميرا عليها . وكذا قال ابن يونس إنه كان أميرا عليها لمسلمة بن
 مخلد وإن قبره معروف ببرقة إلى اليوم ، وعين وفاته فى سنة ثلاث وخمسين .

(وقيل) إن وفاته كانت : (بإفريقية) بكسر الهمزة وسكون الفاء وكسر
 الراء ثم ياء ساكنة بعدها قاف مكسورة ثم ياء تحتانية خفيفة وبالصرف أيضا
 من المغرب أيضا فيما قاله أبو زكرياء بن منده . لكن قال ابن الصلاح إن الثانى
 لا يصح ، وكذا صحح المزي الأول ووقع له فى حكاية كلام ابن يونس فى وفاته
 وهو تيمم عليه شيخنا فى الإصابة والتهذيب ، ومن قبله الذهبى . والذى فى ابن
 يونس ما قدمته . وفى محل وفاته قول ثالث وأنه أنطا بلس ، قاله الليث بن سعد .

وقد يشهد له كون معاوية ولاء طرابلس المغرب سنة ست وأربعين فغزا إفريقية في التي بعدها . ودخلها ثم انصرف ، وقيل إنها كانت بالشام .

(و) قبض (سلمة) بن عمرو بن الأكوع الأسلمي إما (باديا) أى بالبادية فهو آخرهم بها ، قاله أبو زكرياء بن منده (أو بطيبة) أى المدينة (المكرمة) بالرسول صلى الله عليه وسلم فيما قاله ابنه إداس بن سلمة ويحيى بن بكير وأبو عبد الله بن منده ، ورجعه ابن الصلاح وهو الصحيح . وكذا اختلف في وقت وفاته فالصحيح أنه سنة أربع وسبعين ، وقيل سنة أربع وستين . وما لم يذكره ابن الصلاح مما هو في جزء أبي زكريا بن منده المشار إليه في ذلك أن آخر من مات منهم بخرسان بريدة بن الحصب . قلت : وكان قد غزا إليها في زمن عثمان ثم تحول إلى مرو فسكنها حتى مات في سنة ثلاث وستين ، وحيث فقد تأخر بعده أبو برزة فضلة بن عبيد الأسلمي لقول خليفة إنه مات بعد سنة أربع وستين . وحقق شيخنا أنه كان حيا في سنة خمس وستين وكان بخراسان . قال الخطيب إنه شهد مع علي قتال الخوارج بالنهروان وغزا بعد ذلك خراسان فأتى بها ، وكذا جزم خائفة والواقدي وابن سعد بأنه مات بها ، لكن قال أبو علي محمد بن علي بن حمزة المروزي قبل إنه مات بنيسابور ، وقيل بالبصرة ، وقيل بمغازة بين سجستان وهرات حكماء الحاكم في تاريخ نيسابور . وبالرُشنج وهي بضم الراء ثم خاء معجمة ساكنة ثم جيم من أعمال سجستان العداء بوزن العطار بن خالد بن هوذة العامري . قال شيخنا وكأنه عمر . كان عند أحمد أنه عاش إلى زمن خروج يزيد بن المهلب وكان ذلك في سنة إحدى أو اثنتين ومائة ، وقال إنه فيما ذكره ابن سعد وفد على النبي صلى الله عليه وسلم فأقطعه مياها كانت لبني عامر يقال لها الرخيخ بخاتين معجمتين مصغر فكان ينزل بها .

وما ليس في الجزء أيضا أن آخر من مات منهم بأصبهان التابعة الجعدي ، فقد ذكر وفاته بها أبو الشيخ في طبقات الأصهبانيين ، وأبو نعيم في تاريخ أصهبان بعد أن عمر طويلا ، وكان معاوية ميره إليها ، وبالطائف عبد الله بن

عباس وقد ذرته . وما لم يذكره المؤلف أيضا أن آخر من مات بسمرة قد قُتِلَ
ابن العباس شهيدا ، وهذا على الصحيح ، وقيل بل بمرور وبواسطة لي بلام
وموحدة مصغر ابن لبا بموحدة خفيفة وزن عصى على المعتمد فيهما كما سيأتي
وكان يكون بها ، قاله أبو بكر الجعفي في تاريخ الطالبين .

وقد جمع الصغاني اللغوي جزءا فيمن عرف أمكنه وفاته من الصحابة سماه
«در السحابة» وهو عندي بخطه واختصره خطيب داريا وفيهما فوائد مع
احتياجهما إلى تنقيب .

وما يشبه ما تقدم أن آخر من بات من البدرين بقيد الأنصار أبو أمية
مالك بن ربيعة الساعدي فيما قاله المدائني وأبو زكريا بن منده أو أبو اليسر كعب
ابن عمر وفيما قاله ابن إسحاق ثم ابن الجوزي ، وآخرهم بقيد المماجرين سعد
ابن أبي وقاص وهو أيضا آخر العشرة موتا ، وآخر من شهد بيعة الرضوان
مرتبا [موتا] على ما تقدم عبدالله بن أبي أوفى ، وآخر من صلى للقبليتين مرتبا [موتا] على
ما تقدم أيضا عبدالله بن بسر ، وآخر من شهد العقبة موتا فيما قاله ابن الجوزي
جابر ، وآخر موالى النبي صلى الله عليه وسلم موتا سفينة ، وآخر أزواجه صلى
الله عليه وسلم موتا ميمونة فيما قاله الواقدي وغيره ، وقيل أم سلمة كما رواه
يونس عن ابن شهاب .

قال شيخنا وهو الصحيح ، وفي صحيح مسلم ما يقويه . وأغرب ابن حزم
فزع أن صفية آخر الزوجات موتا ، وقال غيره سنة خمسين ، وقيل سنة
اثنين وخمسين ، وقيل سنة خمس عشرة .

معرفة التابعين

والتابع اللاحق لمن قد صحبا	والخطيب جده أن يصحبا
وهم طباق قيل خمس عشر	أولهم رواية كل العشرة
وقيس الفرد بهذا الوصف	وقيل لم يسمع من ابن عوف
وقول من عند سعيد فقط	بل قيل لم يسمع سوى سعيد فقط
لكنه الأفضل عند أحمد	وعنه قيس وسواه وردا
وفضل الحسن أهل البصرة	والقرني أويسا أهل الكوفة
وفي نساء التابعين الأبداء	حفصة مع عمرة أم الدرداء
وفي الكبار الفقهاء السبعة	خارجة القاسم ثم عروة
ثم سليمان عبيد الله	سعيد والسابع ذو اشتباه
أما أبو سبرة وهو سالم	أوفأبو بكـر خلاف قائم
المدركون جاهلية فسم	مخضرمين كسـويد في أهم
وقد يعد في الطباق التابع	في تابعهم إذ يكون الشائع
الجل عنهم كأبي الزناد	والعكس جاء وهو ذو فساد
وقد يعد تابعيا صاحب	كأبي مـقـرر ومن يقارب

معرفة التابعين

وهو كالذي قبله أصل عظيم في معرفة المرسل والمتصل ، ولذا قال الحاكم ومهما غفل الإنسان عن هذا العلم لم يفرق بين الصحابة والتابعين ، ثم لم يفرق بين التابعين وأتباعهم ، ومن مظانهم المذكورون فيها على التوالي الطبقات

لمسلم ، ولابن سعد ، والخليفة بن خياط ، وأبي بكر بن البرقي ، وأبي الحسن بن
جميع ، بل أفردهم أبو حاتم الرازي ، وأبو القاسم بن منده بالتأليف وغيرها ،
وكان يمكن حصرهم في عدد تقريبي بالنظر لما في كتب الرجال وإن كان
قليل الجدوى .

(و) فيه مسائل الأولى في تعريفه ، (فالتابع) ويقال له التابعي أيضا
وكذا التابع ويجمع عليه أيضا كذا على أتباع هو (اللاتي لمن قد صحبا) النبي
صلى الله عليه وسلم واحدا فأكثر سواء كانت الرؤية من الصحابي نفسه ،
حيث كان التابعي أعمى أو بالعكس أو كانا جميعاً كذلك يصدق أنهما تلاقيا ،
وسواء كان ميمزاً أم لا ، سمع منه أم لا . لقد مسلم ، ثم ابن حبان ، ثم عبد الغني
ابن سعيد فيهم الأعمش ، مع قول الترمذي إنه لم يسمع من أحد من الصحابة ،
وعبد الغني جرير بن حازم لكونه رأى أنسا ، وموسى بن أبي عائشة مع
اقتصار البخاري ، وابن حبان فيه دلي رؤية عمرو بن حريث ، ويحيى بن أبي
كثير مع قول أبي حاتم إنه لم يدرك أحداً من الصحابة إلا أنساراً رؤية .

وهذا مصير منهم إلى الاكتفاء بالرؤية كالصحابي . ولذا قال بعضهم رؤية
الصالحين بلا شك لها أثر عظيم فكيف برؤية سيد الصالحين ، فإذا رآه مسلم
لحظة دل ذلك على الاستقامة لأنه بإسلامه متهى للقبول ، فإذا قابل ذلك
النور العظيم أشرق عليه تظهر أثره في قلبه وعلى جسده ، ولكن قيده ابن
حبان بكونه حين رؤيته إياه في سن من يحفظ عنه كما صرح بذلك في ترجمة خلف
ابن خليفة الذي قال البخاري فيه يقال إنه مات في سنة إحدى وثمانين ومائة
سنة ، وبذلك جزم ابن حبان .

وقال فيه غيرهما إنه آخر التابعين موتاً حيث ذكره في أتباع التابعين
وساق بسنده إليه ، قال كُنت في حجر أبي إذر مر رجل على بغل أو بئلة فقيل
هذا عمرو بن حريث صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال لم تدخل خلفاً
في التابعين ، وإن كانت له رؤية من الصحابة لأنه رأى عمرو بن حريث وهو

صبي يعمر [صغير] لم يحفظ عنه شيئا، يعني فإن عمرا توفي كما قال البخاري وغيره في سنة خمس وثمانين وأدخلنا الأعمش فيهم مع أنه إنما رأى أيضا فقط لكونه حين رؤيته لأنس وهو بواسط يخطب كان بالغاً يعقل بحيث حفظ منه خطبته بل حفظ عنه حين رآه أيضا بمكة وهو يصلي عند المقام أحرفاً معدودة حكاهما ، إذ ليس حكم البالغ إذا رأى وحفظ كحكم غير البالغ إذا رأى ولم يحفظ انتهى .

وبه ظهر أن ما نقل عن شيخنا من احتمال أن يكون ابن حبان إنما عد خلفاً في أتباع التابعين لما قيل أنه إنما رأى جعفر بن عمرو بن حريث لاعمرا نفسه وأن هذا القول ترجح عنده ليس بجيد .

ثم إن إطلاق اللقاء يشمل أيضا من لم يكن حينئذ مسلماً ثم أسلم بعد ذلك ، وجرح إليه شيخنا فيما نقل عنه ، ولا ينافيه قول ابن كثير إن في كلام الحاكم ما يقتضي عدم الاكتفاء باللقاء وأنه لا بد من الرواية وإن لم يصحبه ، إذ الرواية لا يشترط لتحملها الإسلام على أن ما نسبته للحاكم فيه نظر ، فقد قال الحاكم وطبقة تعد في التابعين: ولم يصح سماع أحد منهم من الصحابة يعني الاكتفاء فيهم بالرؤية .

ثم إن ظاهر كلام ابن كثير عدم انفرد الحاكم بما فهمه عنه فإنه قال: فلم يكتبوا بمجرد رؤية الصحابي كما اكتفوا في إطلاق اسم الصحابي على من رآه عليه السلام لشرف رؤيته وعظمها ، وهذا محتمل لا شراطه مع الرؤية كونه في سن من يحفظ كما لابن حبان أو الرواية صريحا . وعلى كل حال فهو قول آخر (و) كذا (للمخطيب) أيضا التابعي (حده أن يصحبا) الصحابي ، ولكن الأول أصح وعليه كما قال المصنف عمل الأكثرين وقال شيخنا إنه المختار وقال النووي إنه الأظهر ، وسبقه لترجيحه ابن الصلاح فقال : والاكتفاء في هذا بمجرد اللقاء والرؤية أقرب منه في الصحابي نظر إلى مطلق اللفظ فيهما أي في الصحابي والتابعي ، وإذا اكتفى به في الصحابي فهذا أولى وفيه

نظر ، فاللغة والاصطلاح في الصحابي كما تقدم متفقان ، وكأنه نظر إلى أنه لا يطلق عرفا على الرؤية المجردة بخلافه في التابعي ، فالعرف واللغة فيه متقاربان .

هذا مع أن الخطيب عد منصور بن المعتمر في التابعين مع كونه لم يسمع من أحد من الصحابة ، وقول الخطيب له من الصحابة ابن أبي أوفى يريد في الرواية لافي السماع والصحة واحتمال كون الخطيب يرى سماعه منه بعيد لا سيما وقد قال المصنف لم أر من ذكره في التابعين وقال النووي في شرح مسلم إنه ليس بتابعي وإن كان من أتباع التابعين ثم إنه قد يستأنس للأول بقوله صلى الله عليه وسلم « طوبى لمن رأى وآمن به ، وطوبى لمن رأى من رأى ، حيث اكتفى فيهما بمجرد الرؤية .

وإذ قد بان تعريفه فطلقه ينصرف إليه ، وإن قال ابن الصلاح إنه مقيد بالتابع بإحسان .

الثانية في تفاوتهم بأن فيهم القديم الملاقى لقدماء المهاجرين أو المدرك للزمان النبوي أو للجاهلية والمختص بمزيد الفضيلة عن سائرهم ، وبالعدالة ، وبرواية الصحابة عنهم ، والمتصدى للفتوى وإن اشتهروا في الإسم . (وهم) لتفاوتهم (طباق) قيل ثلاث كما في الطبقات لمسلم وابن سعيد وربما بلغها أربعا (وقيل) كما للعالم في علوم الحديث (خمس عشرة) بكسر الشين المعجمة كما كتبه الناظم مشيا على لغة تميم ليسكون مزايرا مع آخر البيت ، ولم يفصل الحاكم الطباق كلها نعم أشعر تصرفه بأن كل من لقي من تقدم كان من الطبقة الأولى ثم هكذا إلى آخرها بحيث يكون آخرها سليمان بن نافع إن صح أن والده من الصحابة وزيادة بن طارق الراوى عن زهير بن مردوح ، ونحوهما كخلف بن خليفة المتوفى كما سلف قريبا في سنة إحدى وثمانين ومائتين وأنه آخر التابعين وحيفتذ (فأولهم رواية كل العشرة) المشهود لهم بالجنة الذين سمعوا منهم . (وقيس) هو ابن أبي حازم (الفرد) منهم (بهذا الوصف) أى روايته عن كلهم ، كما

نص عليه عبد الرحمن بن يوسف بن خراش وعبارته: وهو كوفي جليل وليس في التابعين أحد روى عن العشرة غيره ، وكذا قال ابن حبان في ثقاته روى عن العشرة .

(وقيل) كما لأبي داؤد مما قاله الأجرى عنه وليعقوب بن شيبة أنه (لم يسمع من ابن عوف) عبد الرحمن أحدم . وأما (قول من عد) مع قيس فيمن سمع العشرة (سعيداً) هو ابن المسيب ، وهو الحاكم في النوع الثامن والرابع عشر ممّا من علومه ، بل وعد في ثاني الموضعين غيره (فغلط) . صريح ، لأن سعيداً إنما ولد باتفاق في خلافة عمر فكيف يسمع من أبي بكر والحاكم نفسه معترف بذلك حيث قال : أدرك عمر فن بعده من العشرة انتهى . بل سماعه من عمر مختلف فيه ، ولكن من جزم بسماعه منه الإمام أحمد ، وأيده شيخنا برواية صحيحة لا مطعن فيها مصرحة بسماع سعيد منه . وكذا في الصحيح سماعه من عثمان وعلى الاختلاف في الإلهال بالخرج والعمرة وإلهال على بهما ، وكذا جاء عنه قوله : أنا أصلحت بينهما . وأثبت بعضهم سماعه من سعد بن أبي وقاص .

وبالجملة فلم يسمع من أكثر العشرة (بل قيل) إنه (لم يسمع سوى سعد) أى من غيره وهو ابن أبي وقاص (فقط) وكان مستنده قول قتادة الذي رواه مسلم في مقدمة صحيحة من رواية همام ، قال دخل أبو داؤد الأعشى على قتادة فلما قام قالوا إن هذا يزعم أنه لقي ثمانية عشر بدرى ، فقال قتادة هذا كان سائلاً قبل الجارف (١) لا يعرض في شيء من هذا ولا يتكلم فيه فواقه ما حدثنا الحسن عن بدرى مشافهة ولا حدثنا سعيد بن المسيب عن بدرى مشافهة إلا عن سعد بن مالك هو ابن أبي وقاص ولكن قد علمت بطلانه ، والمثبت مقدم على النافي ، لا سيما وليست العبارة صريحة في النفي (لكنه) أى سعيداً (الأفضل) من سائر التابعين (عند أحمد) كما سمعته منه عثمان الجارثي ، وكذا قال ابن المديني هو عندي أجل التابعين لا أعلم فيهم أوسع علماً منه وقال أبو حاتم الرازي : ليس في

التابعين أنبل منه ، وقال سليمان بن موسى أئمة التابعين ، وقال ابن حبان سيد التابعين وعنه أيضا كان من سادات التابعين فقها ودينا وورعا وعبادة وفضلا أئمة أهل الحجاز وأعيان الناس للرؤيا ، ما نودى بالصلاة من أربعين سنة إلا وهو في المسجد ونحوه قول ميمون بن مهران قدمت المدينة فسألت عن أعلم أهل المدينة فدفع إليهم . وفي رواية لآبي طالب عن أحمد : ومن مثله ؟ (وعنه) أى عن أحمد قول آخر أن الأفضل (قيس) هو ابن أبى حازم ، (وسواء) وهو أبو عثمان النهدي عبد الرحمن بن مل ومسروق بن الأجدع (ورد) . ولكنه جمعهم على حد سواء ، ولفظه أفضل التابعين قيس وأبو عثمان ومسروق هؤلاء كانوا قاضين ومن عليّة التابعين . وفي لفظ آخر : لا أعلم في التابعين مثل أبى عثمان وقيس .

(وفضل الحسن) البصرى (أهل البصرة) بفتح الموحدة على المشهور كما تقدم قبيل المرسل فيما قاله أبو عبد الله محمد بن خفيف الشيرازى والمراد غالبهم وإلا فسيأتى قريبا عن إياس بن معاوية البصرى قاضيا أنه فضل عليه حفصة ابنة سيرين .

وفضل (القرنى) بفتح القاف والراء ثم فون وباء نسبة ساكنة (أويسا أهل الكوفة) . فيما قاله ابن خفيف أيضا . وكلام ابن كثير يقتضى أن جمهورهم فضل علقمه والأسود النخعيين ، وفضل سعيد بن المسيب أهل المدينة فيما قاله ابن خفيف أيضا وعطاء بن أبى رباح بعض أهل مكة ، وكل اجتهد فجزم بما ظنه . واستحسن ابن الصلاح حكاية ابن خفيف فى التفضيل ، وصوب المصنف القائلين بأويس بحديث عمر سمعت رسول صلى الله عليه وسلم يقول : إن خير التابعين رجل يقال له أويس ، وقال فهذا الحديث قاطع للنزاع . وتفضيل أحمد لابن المسيب لعله أراد الأفضلية فى العلم لا الخيرية ، فقد فرق بينهما بعض شيوخ الخطابى فيما حكاه الخطابى عنه ، يعنى كما قدمته فى الصحابة ،

وبهذا جزم النووي في شرح مسلم فقال مرادهم أن سعيداً أفضل في العلوم الشرعية كال تفسير والحديث والفقه ونحوها لافي الخيرية عند الله .

وأما قول المصنف : لعل أحمد لم يبلغه الحديث أو لم يصح عنده فلا يحسن ، فإنه قد أخرجه في مسنده من الطريق التي أخرجه مسلم منها بلفظ : إن خير التابعين رجل يقال له أويّس ، لكن قد أخرجه في المسند أيضاً بلفظ : إن من خير التابعين ، فقال حدثنا أبو نعيم حدثنا شريك عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى قال نادى رجل من أهل الشام يوم صفين : أفياكم أويّس القرني؟ قالوا نعم ، قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكره . وكذا رواه جماعة عن شريك فزال الحصر .

فهذه أوهام في أفضل الرجال من التابعين وليس الخوض في ذلك بممتنع لانضباط التابعين كالحكم لإسناد معين بالنظر لصحابي خاص ولكتاب معين بالأصحية . وقول ابن الصلاح في أفراد العلم : الحق أن هذا يعني قولهم ليس في الرواة من تسمى كذا سوى فلان فن يصعب الحكم فيه ، والحاكم فيه على خطر من الخطأ والاتفاض ، فإنه حصر في باب واسع الانتشار قد يشير إلى المنع من ذلك بخصوصه كالحكم لسند معين بأنه أصح أسانيد الدنيا لاتساعه وانتشاره كما تقرر في بابيه من أول الكتاب .

(وفي نساء التابعين الأبداء) أي أبدأهن بمعنى أولهن في الفضل (حفصة) ابنة سيرين ، لما رواه أبو بكر بن أبي داود بسنده إلى هشام بن حسان عن إياس بن معاوية قال : ما أدركت أحداً أفضله يعني عليها فقل له ولا الحسن وابن سيرين ؟ فقال أما أنا فما أفضل عليها أحداً . وكذا قال أبو بكر بن أبي داود نفسه لكن قرن معها غيرها فإنه قال : سيدة التابعين من النساء حفصة (مع) باسكان العين (عمرة) ابنة عبد الرحمن (وأم الدرداء) بالقصر يعني الصغرى واسمها هجيمة أو جهيمة لا الكبرى فتلك صحابية واسمها خيرة .

وقد صنف سعيد بن أسد بن موسى وغيره في فضائل التابعين. وكتاب سعيد في مجلدين ، ولم يتعرض ابن الصلاح وأتباعه لحكمهم في العدالة وغيرها .

وقد اختلف في ذلك فذهب بعضهم إلى القول بها في جميعهم وإن تفاوتت مراتبهم في الفضيلة متمسكا بحديث خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ، والجمهور على خلافه فيمن بعد الصحابة كما تقدم في المرسل ، وأنه لا بد من التخصيص على عدالتهم كغيرهم قالوا والحديث محمول في القرنين بعد الأول على الغالب والأكثرية لأنه قد وجد فيها من وجدت فيه الصفات المذمومة ، لكن بقلة في أولها بخلاف من بعده فإن ذلك كثير فيه واشتهر ، وكان آخر من كان في أتباع التابعين من يقبل قوله من عاش إلى حدود العشرين ومائتين .

وفي هذا الوقت ظهرت البدع ظهورا فاشيا وأطلقت المعتزلة السننها ، ورفضت الفلاسفة رؤوسها ، وامتنح أهل العلم ليقولوا بخلق القرآن ، وتغيرت الأحوال تغيرا شديدا ولم يزل الأمر في نقص إلى الآن نسأل الله السلامة .

وبالجملة فخير الناس قرنا بعد الصحابة من شافه الصحابة وحفظ عنهم الدين والسنن أولفهم وقد أثنى الله عز وجل على التابعين بإحسان فقال ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه ﴾ الآية . وكان في التابعين من روى عنه بعض الصحابة كرواية العبادلة الأربعة وغيرهم من الصحابة عن كعب الأحبار على ما سيأتي في الأكاير عن الأصاغر .

وكذا كان (في الكبار) السادات من التابعين (الفقهاء السبعة) من أهل المدينة النبوية الذين كانوا يصعدون عن آرائهم وينتهي إلى قولهم وإفنائهم عن عرف بالفقه والصلاح والفلاح . قال ابن المبارك : وكانوا إذا جاءتهم المسألة دخلوا فيها جميعا فنظروا فيها ، ولا يقضى القاضي حتى ترفع إليهم فينظرون فيها فيصعدون انتهى . والفقهاء وإن كانوا بكثرة في التابعين فعند إطلاق هذا الوصف

مع قيد العدد المعين لا ينصرف إلا إلى هؤلاء كما قلناه في العبادة من الصحابة سواء ، وهم (خارجة) بن زيد بن ثابت الأنصاري . قال مصعب الزبيري : كان هو وطلحة بن عبد الله بن عوف يعنى قاضى المدينة وابن أخى عبد الرحمن بن عوف يقسمان الموارث ويكتبان الوثائق وينتهى الناس إلى قولهما ، وكذا قال ابن أبى خيثمة وزادا : وأنها كانا يستفتيان فى زمانهما .

والثانى (القاسم) بن محمد بن أبى بكر الصديق . قال يحيى بن سعيد : ما أدركننا بالمدينة أحدا يفضل على . وعن أبى الزناد : ما رأيت أحدا أعلم بالسنة ولا أحداً ذهنا منه . وفى صحيح البخارى حدثنا على حدثنا ابن عيينة حدثنا عبد الرحمن ابن القاسم وكان أفضل أهل زمانه أنه سمع أباه وكان أفضل أهل زمانه فذكر شيئا . وعن مالك أنه كان من فقهاء هذه الأمة .

(ثم عروة) بن الزبير بن العوام الأسدى . قال ابن عيينة : كان أعلم الناس بحديث عائشة ثلاثة فبدأ به ، وعنه نفسه قال : لقد رأيتنى قبل موتها بأربع حجج أو خمس وأنا أقول لو مات اليوم ما ندمت على حديث عندها إلا وقد وعيته .

(ثم سليمان) بن يسار الهلالى مولى ميمونة أو مكاتب أم سلمة فيما قيل . قال الحسن بن محمد بن الحنفية : إنه كان عندنا أفهم من ابن المسيب ، وكان ابن المسيب يقول للسائل اذهب إليه فإنه أعلم من بقى اليوم . وقال مالك : كان من علماء الناس بعد ابن المسيب .

والخامس (عبيد الله) هو ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود . قال العجلي : كان أحد فقهاء المدينة ، وكذا قال ابن عبد البر : كان أحد الفقهاء العشرة ، ثم السبعة الذين تدور عليهم الفتوى ، وكان عالما فاضلا مقدما فى الفقه شاعرا محسنا لم يكن بعد الصحابة إلى يومنا هذا فيما علمت فقيه أشعر منه ولا شاعر أفقه منه .

والسادس (سعيد) بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي الماضي قريبا
وأنه أفضل التابعين . قال مكحول : طفت الأرض كلها في طلب العلم فما أقيمت
أعلم منه . وقال قتادة : ما رأيت أعلم بالحلال والحرام منه . وعن سعيد نفسه :
ما بقي أحد أعلم بكل قضاء قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر
منى . قال الراوى أحسبه قال وعثمان .

(والسابع ذو اشتباه) في تعيينه فهو (إما أبو سلية) بالصرف للضرورة
ابن عبد الرحمن بن عوف كما عند أكثر علماء الحجاز حسبما قاله الحاكم ، وقد
قرنه الزهري بسعيد وعبيد الله وعروة فقال وجدتهم بجورا . وقال إن إبراهيم
ابن عبد الله بن قارظ قال له وهو بمصر : لقد تركت رجلين من قومك لا أعلم
أكثر حديثا منهما عروة وأبا سلية . وقيل لأبي سلية : من أفقه من خلفت يبلادك
فأشار إلى نفسه .

(أو) هو (سالم) هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب كما لابن المبارك .
وقال مالك : إنه كان من أفضل زمانه ، بل جاء عنه أيضا إنه لم يكن أحد في
زمانه أشبه بمن مضى من الصالحين في الزهد والفضل والعيش منه . وقرنه
ابن أبي الزناد بالقاسم وعلى بن الحسين في كونهم فاقوا أهل المدينة علما وتقى
وعبادة وورعا .

(أرفة) هو (أبو بكر) هو ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام القرشي
كما لأبي الزناد إذ قال : أدركت من فقهاء المدينة وعلمائهم ومن يرتضى منهم
وينتمى إلى قولهم فذكره في السبعة ، بل قال في مشيخة من نظرائهم أهل فقه
وفضل . وقال ابن سعد : وسألت الواقدي عن السبعة الذين كان أبو الزناد
يحدث عنهم فيقول حدثني السبعة فقال سعيد وذكرهم وأحدهم أبو بكر وكان
مكفوقا ، وهو الذي كان يقال له راهب قريش لكثرة صلاته . وقال ابن
خراش : وهو أحد أئمة المسلمين وعنه أيضا أبو بكر وعمر وعكرمة وعبد الله

بنو عبدالرحمن بن الحارث بن هشام أجلاء ثقات، يضرب بهم المثل وكلامهم من شيوخ الزهري إلا عمر .

(خلاف) أى خلف فى السابع (قائم) يعنى قوى وجمعهما أعنى أباً سلمة وسالماً عوضاً عن أبى بكر وعبيد الله ، وزاد محمد بن عمرو بن حزم الأنصارى بحيث صاروا ثمانية الأستاذ أبو منصور البغدادى كما هو رأى لغيره أيضاً . لكن فى إدراج ابن حزم فيهم نظر ، فإنه متقدم على هؤلاء بكثير إذ موتهم قريباً من سنة مائة وهو قتل يوم الحرة سنة ثلاث وستين ، وكان قتله سبب منعة أهل المدينة ، وبلغ بهم يحيى بن سعيد فيما رواه على بن المدينى عنه كما للحاكم فى علومه اثني عشر نفساً ، فذكر عن سبق خارجة ، والقاسم ، وسعيد ، وأبى سلمة وسالماً ، ومن غيرهم حمزة ، وزيدا ، وعبيد الله ، وهلالا بنى عبد الله بن عمر إخوة سالم ، وإسماعيل بن زيد بن ثابت أخا خارجة وأبان بن عثمان بن عفان ، وقبيصة بن ذؤيب . وقرن غيرهم مع خارجة طلحة بن عبيد الله بن عوف ، كما يقدم قريباً .

وقد نظم محمد بن يوسف بن الخضر بن عبد الله الحلبي الحنفي المتوفى سنة أربع عشرة وستمائة السبعة المشهورين واختار فى السابع قول أبى الزناد فقال :

ألا كل من لا تقيسدى بأئمة فقسمة ضيزى عن الحق خارجة
فخدمهم عبيد الله عروة قاسم سعيد أبو بكر سليمان خارجة

وكلامهم من أبناء الصحابة إلا سليمان فأبوه يسار لا صحبة له . ومحمد بن أبى بكر وعبد الله بن عتبة وعبد الرحمن بن الحارث من صفارهم ، ويقال لأنه ما كتبت أسماؤهم ووضعت فى شيء من الزاد أو القوت إلا بورك فيه وسلم من الآفة كالسوس وشبهه ، بل ويقال إنها فى كل شيء أمان للحفظ .

(و) أما (المدركون جاهلية) قبل البعثة أو بعدها صفاراً كانوا أو كباراً فى حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن لم يره بعد البعثة أو رآه لكن غير مسلم

وأسلم في حياته أو بعده . (فسم) هؤلاء (مخضرمين) بالخاء والضاد المعجمتين
 وفتح الراء كما عزاه أبو موسى المديني في آخر ذيله للمحدثين على أنه اسم مفعول
 وحكى بعض اللغويين فيها الكسر أيضا ، وما حكاه الخاكم عن بعض أدباء مشايخه
 من أن اشتقاقه يعني أخذه من كون أهل الجاهلية بمن أسلم ولم يهاجر كانوا
 يخضرمون آذان الإبل أى يقطعونها لتكون علامة لإسلامهم إن أغير عليهم
 أو حوربوا محتمل لهم ، فللكسر من أجل أنهم خضروا آذان الإبل فسموا
 كما قال أبو موسى المديني مخضرمين يعني بكسر الراء على الفاعلية ، ومحتمل للفتح
 من أجل أنهم خضرموا أى قطعوا عن نظرائهم .

واقصر ابن خلكان في الوفيات على كسر الراء لكن مع إهمال الخاء
 وأغرب في ذلك ونصه : قد سمع محضرا بالخاء المهملة وبكسر الراء انتهى .

وخصمهم ابن قتيبة بمن أدرك الإسلام في الكبر ثم أسلم بعد النبي صلى الله
 عليه وسلم ، كجبير بن نفير فإنه أسلم وهو بالغ في خلافة أبي بكر كما قاله أبو حسان
 الزيادى ، وبعضهم بمن أسلم في حياته صلى الله عليه وسلم ، كزيد بن وهب ، فإنه
 رحل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقبض النبي صلى الله عليه وسلم وهو في
 الطريق . وكذا وقع لقبس بن أبي حازم وأبي مسلم الخولاني وأبي عبد الله
 الصنابحي مات النبي صلى الله عليه وسلم قبل قدومهم بليال . وأقرب من هؤلاء
 سويد بن غفلة قدم حين نفضت الأيدي من دفنه صلى الله عليه وسلم على الأصح
 في آخرين .

وقال صاحب المحكم : رجل مخضرم إذا كان نصف عمره في الجاهلية ونصفه
 في الإسلام وشاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، فلم يشترط في الصحبة .
 ومقتضى هذا أن حكيم بن حزام وشبهه في ذلك مخضرم . ونحوه قول الجوهري :
 المخضرم أيضا الشاعر الذى أدرك الجاهلية والإسلام مثل لبيد ، فإنه وإن كان
 مطلقا فتمثله بلبيد أحد الصحابة مقيد له ، وليس كذلك في الاصطلاح الموافق
 المدلول الخضرمة .

فقد قال صاحب المحكم مخضرم ناقص الحسب وقيل : هو الذى ليس
بكريم الحسب ، وقيل هو الدعى ، وقيل هو الذى لا يعرف أبوه ، وقيل من أبوه
أبيض وهو أسود ، وقيل هو الذى ولدته السراى . والخضرمة قطع لإحدى
الأذنين . وامرأة مخضرمة محتونة ، ولحم مخضرم يعنى بفتح الراء لا يدري من
ذكر هو أو أنثى ، وكذا قال فى الصحاح رجل مخضرم النسب أى دعى وناقة
مخضرمة أى مخفوضة ، ولحم مخضرم إلى آخره . والشاهد فى جملة ولحم مخضرم
وكثير مما فى المحكم إذ المخضرمون كذلك مترددون بين الصحابة للمعاصرة وبين
التابعين لعدم الرؤية . ونحوه قول العسكرى فى الدلائل المخضرمة فى الإبل التى
نتجت بين العرب والبخاتى ، فقيل رجل مخضرم إذا عاش فى الجاهلية والإسلام
قال وهذا أعجب الأمرين إلى ، وكأنه متردد بين أسرين هل هو من هذا أو من
هذا ، وهو كما قال البلقينى يقرب منه ما اشتهر فى العرف من إصلاق هذا الاسم
على من يشتغل بهذا الفن وهذا الفن ولا يعم فى واحد منهما قال ويطلق المخضرم على
من لم يحج ، وسبقه عمرو بن بحر الجاحظ فقال فى كتاب الحيوان : وقد علمنا أن
قولهم مخضرم لمن لم يحج صدودة ، ولمن أدرك الجاهلية والإسلام وقال غيره :
ويجوز أن يكون مأخوذاً من النقص لكونه ناقص الرتبة عن الصحابة ، لعدم
وجود ما يصير به صحابياً ، مع إدراكه ما يمكن به وجود ذلك ، ومنه ناقص
الحسب ونحوه مما تقدم وفى النهاية : وأصل الخضرمة أن يجعل الشيء بين بين فإذا
قطع بعض الأذن فهى بين الوافرة والناقصة ، وقيل هى المتوجة بين النجائب
والمكافيات . قال : وكان أهل الجاهلية يخضرمون نعمهم ، فلما جاء الإسلام
أمرم النبي صلى الله عليه وسلم أن يخضرموا من غير الموضع الذى يخضرم منه
أهل الجاهلية . ومنه قيل لكل من أدرك الجاهلية والإسلام مخضرم لأنه
أدرك الخضرمتين .

على أن فى كلام ابن حبان فى صحيحه ما قد يوافق قول صاحب المحكم ، ومن لعله
وافقه من اللغويين ، فإنه قال الرجل إذا كان له فى الكفر ستون سنة وفى الإسلام
ستون يدعى مخضرمًا ، ولكن لعله أراد من ليست له صحبة لأنه ذكر ذلك عند

أبي عمرو الشيباني أو أراد أنه يسمى مخضرم لغة لا اصطلاحاً . ثم إن ظاهره التقيد بهذا السن المخصوص وليس كذلك ، بل مجرد إدراك الجاهلية ولو كان صغيراً كاف ، ولكن ما المراد بالجاهلية أمي ما قبل البعثة أم لا .

قال النووي في شرح مسلم عند قول مسلم وهذا أبو عثمان النهدي وأبو رافع الصائغ وهما عن أدرك الجاهلية أي كانا رجلين قبل البعثة ما نصه : والجاهلية ما قبل بعثته صلى الله عليه وسلم ، سمو بذلك لكثرة جهالاتهم . وقيل إدراك قومه أو غيرهم على الكفر لكن قبل فتح مكة لزوال أمر الجاهلية حين خطب صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وأبطال أمور الجاهلية إلا ما كان من سقاية الحاج وسدانة الكعبة .

قلت : وصنيع مسلم وغيره يقتضي ما هو أعم من ذلك لذكره المشار إليهما فيهم ، وكذا بسر بن عمرو وهو إنما ولد بعد زمن الهجرة وكان له عند موت النبي صلى الله عليه وسلم دون عشر سنين ، فأدراك بهض زمن الجاهلية في قومه بل ذكر شيخنا تبعاً لما يورد في القسم الذي عقده من إصابته لهم كل من له إدراك ما للزمن النبوي وهو ظاهر مع أنه لا يفصح غالباً بالوصف بذلك في الترجمة إلا من أطال إدراكه ومن عدام يقتصر على قوله له إدراك .

وأما الحاكم فجعل الذين ولدوا في الزمن النبوي ممن لم يسمع منه طبقة بعد المخضرمين ، وذكر فيهم الصنابحي وعلقمة بن قيس ، بل وأدرج فيهم من له رؤية ، وهو صنيع منتقد فن له رؤية إما أن يذكر في الصحابة أو يكون طبقة أعلى من المخضرمين . والمخضرمون باتفاق من أهل العلم بالحديث ليسوا أصحاباً ، بل معدودون في كبار التابعين ، وقد جعلهم الحاكم طبقة مستقلة من التابعين سواء أعرف أن الواحد منهم كان مسلماً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كالنجاشي أم لا ، لكن من كان منهم مؤمناً به في زمن الإسراء يأتي فيه ما قدمته في تعريف الصحابي عن شيخنا وعد ابن عبد البر لهم في الصحابة لا لكونه يقول إنهم صحابة كما نسبته إليه عياض وغيره بل لكونه كما أفصح به في خطبة كتابه رام أن يكون كتابه جامعاً مستوعباً لأهل القرن الأول .

ونحوه قول أبي حفص بن شاهين معتذرا عن إخراج ترجمته النجاشي أنه
صدق النبي صلى الله عليه وسلم في حياته وغير ذلك ، ولو كان من كان هذا
سبيله بدخل عنده في الصحابة ما احتاج إلى اعتذار .

وكذا عد غير واحد من مصنفى الصحابة جماعه منهم لكون أمرهم على
الاحتمال ، حتى إن بعضهم بصرح بقوله لا أدري أله رؤية أم لا ، وأحاديثهم
عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلة بالاتفاق بين أهل العلم بالحديث . وقد
صرح ابن عبد البر نفسه بذلك في التمهيد وغيره من كتبه . نعم لو حفظ عن
النبي صلى الله عليه وسلم في حال رؤيته له ثم أداه بعد إسلامه كان محكوما له
بالاتصال كما قدمته في المرسل وهم كثيرون (كسويد) بمهمة مصغر هو ابن غفلة
بمهمة وفاة مفتوحتين (في أم) بلغ بهم مسلم بن الحجاج عشرين ومثلطاي
أزيد من مائة ومن طالع الإصابة لشيخنا وجد منهم كما قدمت خلقا .

وأفردهم البرهان الحلبي الحافظ في جزء سماه تذكرة الطالب المعلم فيمن
يقال إنه مخضرم ، ورأيت أن أسرد منهم جملة على الحروف أستوعب فيها من
عند مسلم راقا له ، هم ، الأحنف بن قيس بل يروى بسند لين أن النبي صلى الله
عليه وسلم دعا له ، أسلم مولى عمر ، الأسود بن هلال المحاربى ، الأسود بن
يزيد النخعي ، أويس القرني ، أوسط البجلي ، ثمامة بن حزن القشيري ، جبير
ابن نفير الحضرمي [الحضرمي] ، حجر بن غنص [غنص] ، خالد بن عمير العدوي ،
الربيع بن ضبع ابن وهب الفزاري الآتي من المعمرين من الوفيات ، ربيعة بن زارة
أبو الحلال العتكي ، زيد بن وهب الجهمي ، سعد بن إياس ، أبو عمرو الشيباني ،
سويد بن غفلة ، شيبيل بن عوف الأحمسي ، شريح بن الحارث القاضى ، شريح
ابن هاني ، شقيق بن سلمة أبو وايل ، عبد الله بن ثوب أبو مسلم الخولاني ،
عبد الله بن حكيم ، عبد الرحمن بن غسيلة ، أبو عبد الله الصنابحي ، عبد الرحمن
ابن غنم الأشعري أحد من تفقه به أهل دمشق ، عبد الرحمن بن صلل ،
أبو عثمان النهدي ، عبد الرحمن بن يربوع ، عبد خير بن يزيد الخيواني ، عبيدة

السلماي ، علقمة بن قيس ، عمران بن ملحان ، أبو رجاء العطاردي ، عمرو
ابن عبد الله بن الأصم ، عمرو بن ميمون الأودي ، غنيم بن قيس ، قيس بن
أبي حازم ، كعب الأحبار ، مالك بن عمير ، مرة بن شراحيل الطيب ، مسروق
بن الأجدع ، مسعود بن حراش أخوربعي ، المعروور بن سويد ، نفيح
أبو رافع الصايغ ، يسير أو أسير بن عمرو بن جابر أبو أمية الشيداني .

وذكر مسلم لمسعود بن حراش بناء على عدم صحبته كما ذهب إليه غيره
وإلا فقد أثبتنا البخاري كما أدخل غيره في المخضرمين جبير بن الحويرث ،
وحابسا البياي ، وطارق بن شهاب الأحسي ، وغيرهم ممن له رؤية أو محبة بناء
على عدم ثبوته عنده أو لعدم الاطلاع عليه وهذه مسألة أخرى لها تعلق بكل
من الصحابة والتابعين ، فلذا أشرت عنهما .

(و) من فروعها أنه (قد يعد في الطباق) التي يجعل كل طبقة منها المشتركين
في السند كما سيأتى في طبقات الرواة (التابع) لبعض الصحابة (في تابعيهم)
أى تابع التابعين ، (إذ يكون الشائع) الغالب عن ذاك التابعي (الحجل عنهم)
أى عن التابعين ، (كتاب الزناد) بكسر الزاى المعجمة المشددة ثم نون خفيفة ،
وآخره دال مهملة عبد الله بن ذكوان ، فإنه كما قال خليفة بن خياط قد ائق
ابن عمر وأنسا وأبا أمامة بن سهل بن حنيف ، ومع ذلك فعداؤه عند أكثر
الناس في أتباع التابعين .

نعم قال المعجل تابعي ثقة ، وذكره مسلم في الطبقة الثالثة من التابعين ،
وابن حبان في التابعين ، وكهشام بن عروة فإنه أدخل على ابن عمر فرآه ومسح
رأسه ودعاه ، ورأى جابرا وسهل بن سعد وأنسا .

وروى عن عمه عبد الله بن الزبير ، وكومى بن عقبة فإنه أدرك ابن عمر ،
وسهل بن سعد وأنسا ، وروى عن أم خالد ابنة خالد بن سعيد بن العاص
الصحابية ، ومع ذلك فهمما عندهم كما أشار إليه الحاكم في عداد أتباع التابعين ،
وكهمرو بن شعيب فإنه قد سمع زينب ابنة أبي سلمة ، والربيع ابنة معوذ بن

عفراء الصحابيَّتين مع عدغير واحده في أتباع التابعين ، كآبي بكر النقاش وعبد الغنى ابن سعيد والدارقطنى وآبى محمد عبد الرزاق الطبرى وغيرهم ، بحيث أدرجه ابن الصلاح في أمثلة رواية الأكا بر عن الأصاغر ، فقال وعمرو بن شعيب لم يكن من التابعين ، وروى عنه أكثر من عشرين نفسا من التابعين ، وهو منتقد بما قرناه .

وحاصل هذا أنه أخرج من التابعين من هو معدود فيهم ، (والعكس جا) وهو أصحاب الطباق في التابعين من لم يصح سماعه ، بل ولا نفيه لأحد من الصحابة وهو من أتباع التابعين جزما حسبما أشار إليه الحا كم ، كإبراهيم بن سويد النخعى ، وليس بابن يزيد الشمير ، وكبكير بن أبى السميط السهمى ، وسعيد وواصل أبى حرة ابنى عبد الرحمن البصرى (وهو) أى العكس الذى هو الإدخال فى التابعين لمن ليس منهم كما زاده الناظم (ذو فساد) يعنى أشد من الذى قبله وإلا فذاك أيضا خطأ من صنعه .

(و) نحو الأول وهو الإخراج عن التابعين لمن هو منهم أنه (قد يعد) فى الطباق أيضا (تابعيا صاحب) أى بأن يذكر فى التابعين بعض الصحابة (ك) النعمان وسويد (ابنى مُقَرَّن) بضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء المكسورة وآخره نون المزنى ، فقد عدهما الحا كم غلطا فى الآخرة من التابعين ، وهما صحابيَّان معروفان من جملة المهاجرين كما سيأتى فى نوع الإخوة والآخوات . قال ابن الصلاح : وعده لهما فى التابعين من أعجب ذلك يعنى الأمثلة فيه زاد الناظم (و) (ك) من يقارب) التابعين فى طبقته من أجل أن روايته أوجاها عن الصحابة ، فقد عد مسلم وابن سعد فى التابعين من طبقتهما يوسف بن عبد الله بن سلام ومحمود بن ليلى وابن سعد وحده محمود بن الربيع ، وعكسه وهو عد بعض التابعين صحابيا كعبد الرحمن بن غنم الأشعرى فقد عده محمد ابن الربيع الجيزى فيمن دخل مصر من الصحابة فوهم فيما قاله المصنف وليس كذلك . وابن الربيع إنما نقله عن غيره فقال أخبرنى يحيى بن عثمان أن ابن

طبعة والليث قال له صحبة ، وكذا حكاه ابن منده عن يحيى بن بكير عنهما
وأثبتهما أيضا البخاري وابن يونس وغيرهما .

وأخرج أحمد وغيره من أحاديثه ما يدل كما قال شيخنا لصحته . نعم لم
عبد الرحمن بن غنم الأشعري آخر تفقه به أهل دمشق فلعله الذي ظنه المؤلف ،
ومع ذلك فله إدراك بحيث عد في مخضرمين ، وقال فيه ابن حبان زعموا أن
له صحبة وليس ذلك بصحيح عندي .

ولكن لذلك أمثلة كثيرة منها إبراهيم بن عبد الرحمن العذري راوى حديث
يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ، ذكره ابن منده وغيره في الصحابة
وهو تابعي أرسل ، وكثيرا ما يقع ذلك فيمن يرسل من التابعين إذ اعتمادهم غالباً
إنما هو على ما يقع لهم من الروايات بحسب مبلغ علمهم وإطلاعهم ، وفوق
كل ذي علم عليهم .

الأكابر الذين يروون عن الأصاغر

وقد روى الكبير عن ذى الصغر طبقة وسنا أو فى القدر
أو فىهما ومنه أخذ الصحب عن تابع كمدة عن كعب

وهو نوع مهم ندعو إليه المصمم العلية والأنفس الزكية ، ولذا قيل كما تقدم
فى محله لا يكون الرجل محدثا حتى يأخذ عن فوقه ومثله ودونه . وفائدة ضبطه
الخوف من ظن الانقلاب فى السند مع ما فيه من العمل بقوله صلى الله عليه وسلم
« أنزلوا الناس منازلهم » ، وإلى ذلك أشار ابن الصلاح بقوله : ومن الفائدة فيه
أن لا يتوهم كون المروى عنه أكبر وأفضل نظراً إلى أن الأغلب كون المروى عنه
كذلك فتجمل بذلك منزلتهما . والأصل فيه رواية النبى صلى الله عليه وسلم فى
خطبته حديث الجساسة عن نعيم الدارى كما فى صحيح مسلم ، وقوله صلى الله عليه
وسلم . فى كتابه إلى الين « وإن مالكا يعنى ابن مرارة حدثنى بكذا وذكراً شيئاً ،
أخرجه ابن مندة . وقوله أيضاً « حدثنى عمر أنه ما سابق أبابكر إلى خير قط
إلا سبقه » ، أخرجه الخطيب فى تاريخه والديلمى إلى غير ذلك كأمر الأذان .
وما ذكره صلى الله عليه وسلم عن سعد بن عبادة وفيه تأليف لإسحاق بن إبراهيم
المتجنقى سمعته ، ولمحمد بن حميد بن سهل الخرمى ، وفى مستخرج ابن مندة
للتذكرة أشياء نفيسة من ذلك .

(وقد روى الكبير عن ذى الصغر) بضم الصاد المهملة وتسكين الغين المعجمة أى
عن الصغير ، وذلك ينقسم أقساماً (طبقة وسنا) أى إما أن يكون الرواية عن
أصغر منه فيهما وهما لتلازمهما غالباً كالشئ الواحد لا فى الجلالة والقدر ،
كرواية كل من الزهرى ويحيى بن سعيد الأنصارى عن تلميذهما الإمام الجليل
مالك ابن أنس فى خلق غيرهما عن روى عن مالك من شيوخه ، بحيث أفردهم

الرشيد العطار في مصنف سماه ، الإعلام بمن حدث عن مالك بن أنس الإمامه
من مشايخه السادة الأعلام .

ومن قبله أفردهم محمد بن مخلد الدورى وهو في مسموعاتى ، وكرواية أبى
القاسم عبيد الله بن أحمد الأزهرى من المتأخرين في بعض تصانيفه عن تلميذه
الحافظ الجليل الخطيب والخطيب إذ ذاك في عنفوان شبابه وطلبه .

أو بالنقل روى الحافظ العالم عن هو أصغر منه (فى القدر) فقط دون
السن كرواية مالك وابن أبى ذيب عن شيخهما عبد الله بن دينار وأشباهه ، وأحمد
ابن حنبل وإسحاق بن راهويه عن شيخهما عبيد الله بن موسى ، مع كونهم دون
الرواة عنهم فى الحفظ والعلم لأجل رواياتهم . وذلك كثير جدا . فكم من
حافظ جليل أخذ عن مسند محض كالحجار أو عن دونه فى اللقى خاصة دون
السن أيضا . (أو) روى عن هو أصغر منه (فيهما) أى فى السن لللازم
للطبعة كما مر ، وفى القدر معا ، كرواية كثير من الحفاظ والعلماء عن أصحابهم
وتلامذتهم ، مثل عبد القى بن سعيد عن محمد بن على الصورى ، والخطيب عن
أبى نصر بن ماكولا فى نظائرهما . وحاصلها يرجع إلى رواية الراوى عن
دونه فى اللقى أو فى السن أو فى المقدار .

(ومنه) أى ومن هذا النوع (أخذ الصحب) أى الصحابة (عن تابع لهم
كرواية عدة) من الصحابة فيهم العبادلة الأربعة ، وعمر وعلى وأنس ومعاوية
وأبو هريرة رضى الله عنهم (عن كعب) الأحبار ، فى أشباه لذلك أفردها
الخطيب فى جزء . رواية الصحابة عن التابعين ، وقد رتبته ولخصه شيخنا فيما
أخذت عنه .

ومن أمثله ما رواه الترمذى فى جامعه من حديث صالح بن كيسان عن
الزهرى عن سهل بن سعد عن مروان بن الحكم عن زيد بن ثابت ، أن النبى
صلى الله عليه وسلم أمل عليه (لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون فى

سبيل الله قال فجاءه ابن أم مكتوم الحديث ، وقال عقبه وهذا الحديث
رويه رجل من الصحابة وهو سهل عن رجل من التابعين وهو مروان .

ويستحق بذلك ما في صحيح البخارى من رواية معاوية بن أبى سفيان عن
مالك بن يخامر عن معاذ لزيادة وهم بالشام في حديث لا تزال طائفة من أمتي
ظاهرين على الحق ، فمالك المذكور كما قال أبو نعيم لا يثبت كونه صحابيا
ورواية الصحابة عن التابعين ، وكذا الآباء عن الأبناء ، والشيخ عن التلميذ ،
وإن كانت مسائل هذا النوع في أخص من مطلقه .

وكذا أخذ التابعين عن أتباعهم كالزهرى ويحيى بن سعيد عن مالك ، وكعمرو
ابن دينار وأبى إسحاق السبيعي وهشام بن عروة ويحيى بن أبى كثير عن معمر
وكقتادة والزهرى ، ويحيى بن أبى كثير عن الأوزاعي .

ومن طريق أمثلة هذا النوع أن الشريف يعقوب المغربي المالكي المتوفى
سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة كان يواظب الحضور عند الولي ابن النازم في
المدرسة الظاهرية القديمة لكونه منزلا في طلبتها مع كونه في عداد شيوخه ،
بل ذكر السراج بن الملقن أنه قرأ عليه في مذهب مالك ولذا قال الولي فقد
أخذ المذكور عنى وأخذ عنه شيخى . قال وهذه طريقة .

ومن فوائد هذا النوع وما أشبهه التنويه من الكبير بذكر الصغير وإلغات
[إلغات] الناس إليه في الأخذ عنه وقد قال التاج السبكي بعد إفاذته إن إمام الحرمين
نقل في الوصية عن نهايته عن تلميذه أبى نصر بن أبى القاسم القشيري ، وهذا
أعظم ما عظم به أبو نصر وهو فخار لا يعدله شيء ، وكذا نقل الجلال الإسنوى
في المهمات وغيرهما عن النازم واصفا له بحافظ المصير مع كونه من تلامذته ،
وهى وأمثاله مما بعد في مفاخر كل من الراوى والمروى عنه . وذكرت مما وقع
لشيخنا من ذلك مع طلبته في ترجمته جملة .

رواية الاقران

والقرنا من استورا في السند والسن غالبا وقسمين اعدد
وربما وهو إذا كل أخذ عن آخر وغيره انفراد قد

وهو نوع مهم وقائده ضبطه الأمن من ظن الزيادة في الإسناد أو إبدال
الواو بعن إن كان بالنعنة . (والقرنا) بالقصر للضرورة (من استورا) أى
تماثلوا أو تقاربوا (فى السند) يعنى الأخذ عن الشيوخ وكذا فى (السن لكن
غالبا) لأنهم ربما يكتبون كالحاكم بالتفاوت فى الإسناد وإن تفاوتت الأسنان ،
مع أن ظاهر كلام شيخنا أنه لو حصلت المقارنة فى السن دون الإسناد كفى
فإنه قال فإن تشارك الراوى ومن روى عنه فى أمر من الأمور المتعلقة بالرواية
مثل السن واللقي وهو الأخذ عن المشايخ فهو النوع الذى يقال له رواية
الأقران ، لأنه حينئذ يكون راويا عن قريبته (وقسمين إعدد) أى واعدد
رواية الأقران قسمين (مدبجا) بضم الميم وفتح الدال المهمة وتشديد الباء
الموحدة وآخره جيم (وهو إذا كل) من القرنين (أخذ عن آخر) بالتنوين
للضرورة ، وبذلك سماه الدار قطنى أخذا من ديباجتى الوجه وهما تحدان
لتساويهما وتقابلهما ، ولكن لم يتقيد الدار قطنى فى مصنفه الآتى ذكره
بالقرنين بل أدرج فيه ما يكون من أمثلة القسم الآتى ، وهذا هو القسم الأول
(وغيره) بالنصب عطفًا على مدبجا بأبدلا من قسمين أى وغير المدبج القسم
الثانى وهو (انفراد قد) بالغاء والذال المعجمة أى انفراد أحد القرنين
بالرواية عن الآخر ، وعدم الوقوف على رواية الآخر عنه ، وحينئذ فالأول
أخص منه ، فكل مدبج إقران ولا عكس .

وفى الأول صنف الدار قطنى كتابا حافلا فى مجلد ، وفى الثانى صنف أبو الشيخ
ابن حبان الأصبهانى وأبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف بن الأخرم

الشيئاني . وفيهما شيخنا ملخصاً لذلك منها . فسمى الأول التعريج على التدبيج ، ويسمى أيضاً المخرج من التدبيج . والثاني الأفتان في رواية الأقران .

مثال الأول في الصحابة أبو هريرة وعائشة ، روى كل منهما عن الآخر . وفي التابعين الزهري وأبو الزبير كذلك ، وفي أتباعهم مالك والأوزاعي كذلك . وفي أتباع الأتباع أحمد وابن المديني كذلك مع نزاع في كونهما قرينين . وفي المتأخرين المزي والبرزاني كذلك ، وشيخنا والنتقي الفاسي كذلك .

ومثال الثاني رواية سليمان التيمي عن مسعر فقد قال الحاكم : لا أحفظ لمسعر عن التيمي رواية ، على أن غيره توقف في كون التيمي من أقران مسعر بل هو أكبر منه كما صرح به المزي وغيره .

نعم روى كل من الثوري ومالك بن مغول عن مسعر وهم أقران ، والأعمش عن التيمي وهما قرينان ، والزين رضوان عن الرشيدى وهما قرينان من شيوخنا . وقد يجتمع جماعة من الأقران في سلسلة كرواية أحمد عن أبي خيثمة زهير ابن حرب عن ابن معين عن علي بن المديني عن عبيد الله بن معاذ لحديث أبي بكر ابن حفص عن أبي سلمة عن عائشة دكن [كان] أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يأخذن من شعورهن حتى تكون كالوفرة ، فالخمس كما قال الخطيب أقران . ورواية ابن المسيب عن ابن عمر عن عمر عن عثمان عن أبي بكر لحديث « ما نجا هذا الأمر ، ففيه أربعة من الصحابة في نسق ، وكذا اجتمع أربعة من الصحابة في عدة أحاديث بعضها في الصحيحين وغيرهما . وأفراد فيه كل من عبد الغنى بن سعيد المصري وأبي الحجاج يوسف بن خليل الدمشقي فيما سمعناه جزءاً ، بل اجتمع منهم خمسة في حديث « الموت كفارة لكل مسلم » ، وذلك من رواية عمرو بن العاص عن عثمان بن عفان عن عمرو بن الخطاب عن أبي بكر الصديق عن بلال ، وهو غريب لاجتماع الخلفاء الثلاثة فيه . ويدخل في النوع قباه ودون هذين العددين مما أمثلته أكثر ما اجتمع فيه ثلاثة من الصحابة

كعاوية بن أبي سفيان عن مالك بن يخامر على المقول كعاوية بن خديج عن معاوية بن أبي سفيان عن أخته أم حبيبة .

ثم بما أكثر مما يدخل في هذا النوع وما لا يدخل كابن عمر عن كل من أبيه وأخته حفصة .

أما رواية الليث عن يحيى بن سعيد عن سعد بن إبراهيم عن نافع بن جبير ابن مطعم عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن أبيه لحديث « أتبع النبي صلى الله عليه وسلم بإداوة » ورواية محمد بن عجلان عن محمد بن يحيى بن حبان عن عبد الله ابن محيريز عن الصنابحي عن عباد بن الصامت فقيهما أربعة من التابعين في نسق ودون هذا العدد مما أمثلته أكثرهما اجتمع فيه ثلاثة منهم كالزهرى وعبد الملك ابن أبي بكر بن الحارث بن هشام عن خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري عن أبيه رضي الله عنه ، وكذا الزهرى عن عمر بن عبد العزيز عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ عن أبي هريرة رضي الله عنه . ثم ما اشتمل على اثنين وأكثر ما وجد منهم حسبما أشرت إليه في المرسل في نسق إما ستة أو سبعة ، وفي أشباه ما ذكرته طول ، وللخطيب رواية التابعين بعضهم عن بعض وهو مع رواية الصحابة بعضهم عن بعض الذي علمت لإفراد نوع منه بالتأليف أيضا مما لم يذكره ابن الصلاح وأتباعه ، ولكن قد استدركما بعض المتأخرين عليه . ومن فوائدهما سوى ما تقدم الحرص على إضافة الشيء لراويه ، والرغبة في التواضع في العلم .

الإخوة والأخوات

وأفردوا الأخوة - بالتصنيف - فـذو ثلاثة بنو حنيف
 أربعة أبوم السمان وخمسة أجلمهم سفيان
 وستة نحو بنو سريـنـا واجتمعوا ثلاثة يروونا
 وسبعة بنو مـقـرّن ومهاجرون ليس فيهم عدم
 والأخوان جملة كـمـتـة أخى ابن مسعود هما ذو صحبة

• • •

الإخوة والأخوات

وهو نوع لطيف ، وفائدة ضبطه إلا من ظن من ليس بأخ أخا للاشتراك
 في اسم الأب ، كأحمد بن شـكـاب وعلى بن اشـكـاب ومحمد بن اشـكـاب ، أو ظن
 الغلط (وأفردوا) أى أئمة هذا الشأن من المتقدمين فن بعدهم ، كابن المدينى ،
 ومسلم ؛ وأبى داود ، والنسائى وأبى العباس السراج ، والجمعابى ثم الدمياطى
 (الأخوة) من الرواة والعلماء (بالتصنيف) ، وكذا صنف فى خصوص أولاد
 المحدثين ، أبو بكر بن مردويه .

وفى خصوص الإخوة من ولد كل من عبد الله وعتبة بن مسعود
 الدارقطنى .

وفى خصوص رواية الإخوة بعضهم عن بعض الحفاظ أبو بكر بن السنى
 وأمثله فى الاثنين فما فوقها كثيرة .

(فـذو ثلاثة) من الصحابة سهل وعباد وعثمان (بنو حـنـيف) بضم الحاء
 المهملة ثم نون وآخره فاء مصغر .

ومن التابعين عمرو وعمر وشعيب بنو شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص وذو (أربعة) من الصحابة عبدالرحمن ومحمد وعائشة وأسما بنو أبي بكر الصديق.

ومن التابعين سهيل ومحمد وصالح وعبد الله الملقب عبادا (أبوهم) ذكر أن أبو صالح (السمان) ويقال له الزيات أيضا وهم أبو أحمد بن عدي في كامله حيث جعل عبد الله وعباد اثنين وأبدل محمداً بيهجي مصرحاً بأنه ليس فيهم محمد ومن غيرهما شريك وأبو بكر عبد الكبير ، وأبو علي عبيد الله ، وأبو المغيرة عمير بنو عبد المجيد بن عبيد الله بن شريك البصري .

(و) ذو (خمسة) من الصحابة علي وجعفر وعقيل وأم هانيء فاختة علي المشهور وجهانة بنو أبي طالب .

ومن بعدهم سفيان وآدم وعمران ومحمد وإبراهيم بنو عيينة . و (أجلمهم) في الدلم (سفيان) ، وهؤلاء لقيد من روى ، فقد قال الحاكم : سمعت الحافظ أبا علي الحسين بن علي يعني النيسابوري يقول كلهم حدثوا وإلا فقد ذكر غير واحد أنهم عشرة .

وما يستغرب في الخمسة ما حكاه الشافعي عن شيخ أخبره بالبين أنه ولد له خمسة أولاد في بطن واحد وفي الأربعة بنو راشد أبي إسماعيل السلي ولدوا كذلك في بطن وكانوا علماء وهم محمد وعمر وإسماعيل . ولم يسم البخاري والدارقطني الرابع ، وسماه ابن الحاجب في آخر مختصره الفرعي علياً وأفاد أنه هو ومحمد وعمر بلغوا ثمانين عاماً .

وذو (ستة) من الصحابة حمزة والعباس وصفية وأميمة وأروى وعاتكة بنو عبد المطلب علي القول بإسلام الثلاثة الأخيرات .

ومن التابعين (نحو محمد) وأنس ويحيى ومعبد وحفصة وكريمة (بنو سريتنا) بكسر المهملة ثم مشتاين تحتاً نيتين بينهما راء وآخر هانون وكلهم ثقات، وكان معبد

أكبرهم سنا وأقدمهم موتاً ، وحفصة أصغرهم . ومن عدم ستة ابن معين
والنسائي في الكنى والحاكم في علومه ، وكذا أبو علي الحافظ فيما نقله الحاكم
في تاريخه عنه ، لسكنه جمل مكان كريمة خالداً وجعله ابن سعد في الطبقات
سابعاً . وزاد فيهم أيضاً عمرة وسودة وأمهات كانت أم ولد لأنس بن مالك
وأم سليم وأمهات محمد ويحيى وحفصة وكريمة وصفية ، فصاروا عشرة .
وقد ضبطهم البرماوى في النظم فقال :

لسـيرين أولاد يعدون ستة على الأشهر المعروف منهم محمد
وبنتان منهم حفصة وكريمة كذا أنس منهم يحيى ومعبود
وزاد ابن سعد خالداً ثم عمرة وأم سليم سودة لا تفند

وعن محمد بن سيرين فيما حكاه النووى قال حججنا فدخلنا المدينة على زيد بن ثابت
نحن سبعة ولد سيرين فقال هذان لأم وهذان لأم وهذان لأم وهذا لأم فما أخطأ بل
عدم ابن قتيبة في المعارف إجمالاً ثلاثة وعشرين من أمهات أولاد ، ولكن اقتصر على
أشهرهم إن كان لأحد من الزائد رواية . (واجتمعوا ثلاثة) من الستة في إسناد حديث
واحد (يروونها) أى يروى بعضهم عن بعض ، وذلك فيما رواه الدارقطنى
في العلل من رواية هشام عن محمد بن سيرين عن أخيه يحيى عن أخيه أنس عن أنس بن
مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليك حجاً حقاً تعبدوا وركاء . قال
ابن الصلاح وهذه غريبة ، بل أفاد أبو الفضل بن طاهر الحافظ رواية محمد بن
سيرين له عن أخيه يحيى عن أخيه معبد عن أخيه أنس . ورويناه كذلك
في مشيخة أبى الغنائم الترمذى المعروف بابن . وأملأه علينا شيخنا . وحيث
فقد اجتمع إخوة أربعة في إسناد واحد وهو نادر تستحسن المطارحة به .

(و) ذو (سبعة) بمهمة ثم موحدة من الصحابة ، النعمان ، ومعقل ، وعقيل ،
وسويد ، وسنان ، وعبد الرحمن ، وعبد الله (بنو مقرن) بهضم الميم وفتح
القاف وتشديد الراء المكسورة وآخره نون . ولم يسم ابن الصلاح السابع
وسماه الطبرى وابن فتحون في ذيل الاستيعاب ، (وهم) أى بنو مقرن ذكور
(مهاجرون ليس) وفي نسخة صحابة وليس (فيهم) أى فى الصحابة كما قال
ابن عبد البر وجماعة وتبعهم ابن الصلاح عن هاجر وحصل هذه المكرمة من

الإخوة (عدم) أى سبعة ، ويشهد بعدم كذلك ما روى شعبه قال قال لى
 محمد بن المنكدر ما اسمك ؟ قلت : سبعة ، قال : حدثني أبو شعبة عن سويد
 ابن مقرن أنه رأى رجلا لطم غلاما له فقال له أما علمت أن الصورة محرمة
 لقد رأيتني سابع سبعة إخوة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ما لنا إلا خادم
 فإطعمها أحدا فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعتقها . وحكى الطبري
 وابن فتحون إجمالا أنهم عشرة ومنهم ضرار ونعيم ولم أفق على اسم العاشر .
 ثم إن دعوى انفراد بنى مقرن بذلك منتقضة يشترط [بشر أو] سهم أو تميم أو عيم
 والحارث والحجاج والسائب وسعيد وعبد الله ومعمرو أو معبد وأنى قيس بنى
 الحارث بن قيس السهمى ، فكلهم ممن صحب وهاجر إلى الحبشة مع خلف
 في بعضهم ، وكذا بأسماء وحران وخراس وذويب وسلبة وفضالة وذاك
 وهند بنى حارثة الأسلمى فكلهم ممن صحب وشهد ببيعة الرضوان فيما نقله ابن
 سعد عن بعض أهل العلم ، وكذا حكاه الطبري .

وقال البغوى وابن السكن وابن عبد البر أيضا إنهم شهدوا ببيعة الرضوان
 لكنهم حذفوا واحدا . وأجيب بأن السبعة ممن هاجروا تسعة وإن هاجروا فبقيد
 الحبشة مع الخلف في بعضهم والثمانية فبقيد ببيعة الرضوان ما فيهم من الإناث .
 وعلى كل حال فهم منفردون بذلك .

نعم في الصحابة إخوة سبعة شهدوا بدرا ، لكن أربعة من أب وثلاثة من
 آخر وهم معاذ ومعوذ وعوذ وعوف ، وهو أصح بنو الحارث بن رفاع
 الأنصارى ، وإياس وخالد وعافل وعامر بنو البكير بن عبد ياليل بن ناشب
 أمهم كلهم عفراء ابنة عبيد .

ومن التابعين فى السبعة سالم وعبد الله وحمزة وعبيد الله وزيد وواقف
 وعبد الرحمن بنو عبد الله بن عمر ، وذكرم كذلك ابن سعد لكنه جعل بلال
 مكان عبد الرحمن وبلال بلا شك من ولد عبيد الله ، قد سمع والده شاعرًا ينشد .
 بلال بن عبد الله خير بلال فقال بل بلال بنى (١) الله

(١) أى منسوب إليه صلى الله عليه وسلم بالصيغة أو التسمية .

فإن صح كون عبد الرحمن منهم كان مع بنى جارثة الماضى ذكرهم من أمثلة
الثانية . وذو التسعة بنو الحارث الماضى ذكرهم .

وذو العشرة بنو العباس اعتمادا على قوله :

تمدوا بنهم فصـاروا عشرة يارب فاجعلهم كراما بررة

واجمل لهم ذكرا وانم الثمرة

ولعل ذلك كان قبل وجود زائد عليهم ، وإلا فهم الفضل وعبد الله وعبيد الله
وعبد الرحمن وقثم ومعبد وعون والحارث وكثير وتمام ومسرر وصبح ،
وأنكرهما (١) الزبير بن بكار ؛ وأم كلثوم وأم حبيب وأميمة وأم قثم .

وسبعة منهم هم الستة الأولون وأم حبيبة أمهم أم الفضل لبابة الكبرى
ابنة الحارث الهلالية . ولذا قال الشاعر :

ما ولدت نجبية من فحل كسبعة من بطن أم الفضل

وأخوات جابر على القول بأنهن تسعة قال أبو موسى المدنى لكلهن صحبة
وبنو عبد الله بن أبى طلحة بناء على قول ابن عبد البر وغيره ، ولكن عدم
ابن الجوزى اثني عشر ، وهم إبراهيم ، وإسحاق ، وإسماعيل ، وزيد ، وعبد الله
وعمارة ، وعمر ، وعمر ، والقاسم ، ومحمد ، ويعقوب ، ويعمر . قال أبو نعيم
وكلهم حمل عنه العلم ، فى أمثلة للعشرة كبنى الحسن عرفة صاحب الجزاء الشهير
فقد قال نعيم كان له عشرة أولاد سماهم بأسماء العشرة .

بل ثم أمثلة كثيرة لكل ما تقدم من الأعداد ، بل ولزيادة على ذلك أودع
العلاء مغلطأى فى استدراكه على ابن الصلاح من الزائد جملة مع قول ابن الصلاح
ولم تطول بما زاد على السبعة لندرتة وانعدم الحاجة إليه فى غرضنا هنا .

وقد قال ابن حزم فى الملل والنحل : ولم يبلغنا عن أحد من الأمم من عدد
الأولاد إلا من أربعة عشر فأقل ، وأما ما زاد على العشرين فتأخر هذا فى بلاد

(١) أى أنكر الأخوين مسرراً وصبحاً .

الإسلام والروم والصقالبة والترك والهند والسودان قديما وحديثا ، وأما ما زاد على الثلاثين فبلغنا عن عدد يسير جدا منهم أنس بن مالك وخليفة بن بر السعدى وأبو بكره فإنهم لم يموتوا حتى مشى بين يدى كل واحد منهم مائة ذكر من ولده وعمر بن الوليد بن عبد الملك كان يركب معه ستون رجلا من ولده . وجعفر ابن سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس كان له أربعون ذكرا سوى أولادهم . وعبد الرحمن بن الحسك بن هشام بن عبد الرحمن الداخل ولد له خمسة وأربعون ذكرا . وموسى بن إبراهيم بن موسى بن جعفر الصادق بلغ له مبلغ الرجال أحد وثلاثون ذكرا . وذكر آخرين يطول ذكرهم .

وسمى ابن أجوزى [الجوزى] لسعد بن أبي وقاص خمسة وثلاثين ولدا ، روى عنه ممن فى رجال الستة إبراهيم وعامر وعمر ومحمد ومصعب وعائشة . وأغرب من هذا كله ما رويناه فى تاريخ بخارى الغنجار من حديث محمد بن الهيثم بن خالد البجلي الحافظ ببخارى أنه قال : كان ببغداد قائد من بعض قواد المتوكل وكانت امرأته تلد البنات ، فحملت المرأة مرة فحلف زوجها إن ولدت هذه المرة بفتا فأتى أفتلك بالسيف ، فلما قربت ولادتها وجلست القابلة ألقت المرأة مثل الجريب وهو يضطرب فشقوقه فخرج منه أربعون إبنا وعاشوا كلهم . قال محمد بن الهيثم : وأنا رأيتهم ببغداد ركبا خلف أبيهم وكان اشترى لكل واحد منهم ظمرا . ودونه ما حكاه صاحب المطلب عن ابن المربان أن امرأة بالانبار ألقت كبسا فيه اثنا عشر ولدا . ودونه ما تقدم عن الشافعى .

(والأخوان) فى الصحابة وغيرهم (جملة) يطول عددهم (كعتبة) بالصرف للضرورة (أخى ابن مسعود) عبد الله (وهما ذوا محبة) للنبي صلى الله عليه وسلم وعتبة أولهما موتا . وكومى وعبد الله بن عبيدة الربذى وبينهما فى العمر ثمانون سنة وهو غريب .

ومن أم هذا النوع ما يقع الاتفاق فيه بين الأخوين أو الإخوة فى الاسم وهو فى المتأخرين كثير . ومنه أحمد بن يحيى بن فضل الله العمري أخوان وتتميز غالبا بالألقاب ونحوه .

ومن العجيب أنه للناصر محمد بن المنصور قلاوون من الأولاد ثمانية ونواء السلطنة على الولاء في مدة ثلاث عشر سنة أولهم المنصور أبو بكر ، ثم الأشرف كجك ، ثم الناصر أحمد ، ثم الصالح إسماعيل ، ثم الكامل شعبان ، ثم المظفر حاجي ، ثم الناصر حسن ، ثم الصالح صالح ، وبعده أعيد الذي قبله فطالت مدته بالنسبة لإخوته ، وله من لم يل جماعة منهم الأجد حسين وهو آخر أولاد أبيه موتاً .

وأنجب الأشرف شعبان ووالد المنصور على وحاجي الملقب أولاً بالصالح ثم المنصور ، وبه ختمت ذرية المنصور خلعه الظاهر برقوق .

رواية الآباء عن الأبناء وعكسه

وصنفوا فيما عن ابن أخذا	أب كعباس عن الفضل كذا
وانل عن بكر ابنه والتمى	عن ابنه مقتمر في قوم
أما أبو بكر عن الحمراء	عائشة في الحبة السوداء
فإنه لابن أبي عتيق	وغلط الواسف بالصديق
وعكسه صنف فيه الوائلي	وهو معال للحفيد النساقل
ومن أهمه إذا ما أبهما	الآب أو جسد وذاك قسما
قسمين عن أب فقط أبى	العُشْرَا عن أبيه عن النبي
واسمهما على الشهير فاعلم	أسامة بن مالك بن قهطيم
والشان أن يزيد فيه بعده	كهن أو عمرو أباً أوجدته
الأكثر احتجوا بعمر وحملا	له على الجسد الكبير الأعلى
وسلسل الآبا التيمى وعسد	عن تسعة قلت وفوق ذا ورد

رواية الآباء عن الأبناء وعكسه

وهما نوعان مهمان . وفائدة ضبط أولها الأمن من ظن التحريف الناشئ عنه كون الابن أباً وإنما أخر عن الذى قبله مع كونه من أفراد الاكابر عن الأصاغر بضم الثانى (وصنفوا) كالخطيب (فيما عن ابن أخذا ه أب) أى فيما أخذه الأب عن ابنه وهو أول النوعين كتاباً لطيفاً وقد سمعته وفيه أمثلة كثيرة كقول أنس حدثنى ابنتى أمينة أنه دفن لصلبى (١) إلى مقدم الحجاج البصرة بضع وعشرون ومائة ، وكرواته أيضاً عن ابنه ، ولم يسمه ، وكرواية عمر بن الخطاب عن ابنه عبد الله كما فى المستخرج من كتب الناس للفائدة لآبى القاسم بن منده .

(١) أى من أولاده من صلبه

(وك) رواية (عباس) عم النبي صلى الله عليه وسلم (عن الفضل) ولده لحديث الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة ، حسبما رواه الخطيب وأشار إليه ابن الجوزي في التلخيص . وكروايته أيضا عن ولده البحر عبد الله .

(وكذا) روى (وائل) بالهمزة ودون تنوين بن داود (عن بكر) بدون تنوين أيضا (ابنه) ثمانية أحاديث ، منها ما رواه بكر عن الزهري عن أنس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم أومأ على صفية بسويق وتمر ، أخرجه الأربعة وصححه ابن حبان . وعن الزهري أيضا عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعا ، أخروا الاجمال فإن اليد معلقة والرجل موثقة ، أخرجه الخطيب ، وقال لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما نعلم إلا من جهة بكر وأبيه . قلت : قد أخرجه أبو يعلى في مسنده من حديث قيس بن الربيع عن بكر لا ذكر لوائل فيه .

(و) كذلك من أمثله رواية سليمان طرخان (التيمنى) بمنااة فوقانية مشددة ثم تحتانية وبإسكان ياء النسبة (عن ابنه معتمر) لحديثين بل عند الخطيب أيضا من رواية معتمر قال حدثني أبي قال حدثتني أنت عن أيوب هو السخيتاني عن الحسن هو البصري أنه قال ربح كلمة رحمة . قال ابن الصلاح وهذا ظريف يجمع أنواعا يعني كرواية الآباء عن الأبناء وعكسه ، والأكثر عن الأصاغر ، والمذبح [المذبح] والتحديث بعد النسيان ، واجتماع ثلاثة من التابعين في نسق (في قوم) : غير هؤلاء . رواه عن أبنائهم كأمحمد بن شاهين عن ابنه محمد وإسحاق بن بهلول عن ابنه يعقوب ، والحسن بن سفيان عن ابنه أبي بكر ، وزكريا بن أبي زائدة عن ابنه يحيى ، وسعيد بن الحكم المصري عن ابنه محمد ، وأبي داود سليمان السجستاني عن ابنه ، أبي بكر عبد الله ، وشجاع بن الوليد عن ابنه أبي هشام الوليد ، وعبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي عن ابنه أبي الرضا محمد ، وعلي بن حرب الطائي عن ابنه الحسن ، وعلي بن الحسن بن أبي عيسى الداركردي عن ابنه الحسن ، وعمر بن محمد السمرقندي البحيري صاحب

الصحيح عن ابنه محمد ، وعمر بن يونس اليامي عن ابنه محمد ، وكثير بن يحيى
 البصرى عن أبيه يحيى ، ومحمد بن يحيى الذهلى عن ابنه يحيى ، ويحيى بن جعفر بن
 أهين عن ابنه الحسين ، ويونس بن أبى إسحاق السبيعي عن ابنه إسرائيل ،
 وأبى بكر بن أبى عاصم عن ابنه أبى عبد الرحمن ، وأبى بكر بن عياش عن ابنه
 إبراهيم ، وفي بعض هؤلاء من روى أكثر من حديث وأكثر ما فى كتاب
 الخطيب مما رواه أب عن ابن ستة عشر حديثا أو نحوها ، وذلك لخفص بن عمر
 الدورى عن ابنه أبى جعفر محمد ، وكالحافظ أبى سعد بن السمعانى صاحب
 ذيل تاريخ بغداد عن ابنه عبد الرحيم ، مما رواه ابن الصلاح عنه افظا قال أنبأنى
 والذى على فيما قرأت بخطه ، قال حدثنى ولدى أبو المظفر عبد الرحيم من لفظه
 وأصله فذكر بإسناده وهو من حديث العلاء بن مسleme الرواس المنهم بالوضع
 عن إسماعيل بن عياش عن برد عن مكحول عن أبى أمامة أن رسول صلى الله
 عليه وسلم قال : « أحضروا مواثدكم البقل فإنه مطردة للشيطان مع التسمية »
 وهذا مما أدخله ابن الجوزى فى الموضوعات . وقال ابن كثير أخلق به أن
 يكون كذلك . قال ابن الصلاح : وهذا آخر ما رويناه من هذا النوع
 وأقر به عهدا .

وروى محمد بن عبد الله بن أحمد الصفار عن ابنه أبى بكر أبياتا قالها .
 وأبو عمر بن عبد البر الحافظ عن ابنه أبى محمد عبد الله يتبين [ليتين] لنفسه وهما :
 لا يكثرن تأملا [تأملك] وأملك عليك عنان طرفك
 فربما أرسلته فرماك فى ميدان حثفك
 والسراج عمر البلقينى عن ابنه القاضى جلال الدين أبى الفضل يتبين [يتين]
 قالها شفاها معنيا للملك الظاهر فى ولده محمد وهما :

أنت المظفر حقا وللمعالى ترقى

وأجر من مات تلقى تعيش أنت وتبقى

سمعهما من السراج الولى أبو زرعة بن المصنف وقال له أروى هذا عنك

عن ولدك فيكون من رواية الآباء عن الأبناء؟ قال نعم . وكأبي الشيخ بن حيان عن ابنه عبد الرزاق حكاية . والمصنف عن ابنه أبي زرعة أحمد الولى .

فائدة : وهى أنه قال لا أعلم حديثا كثير الثواب مع قلة العمل أصح من حديث « من بكر وابتكر ، وغسل واغتسل ، ودنا وأنصت ، كان له بكل خطوة يمشیها كفارة سنة » الحديث سمع ذلك شيخنا من شيخه المصنف وحدثنا به كذلك غير مرة . وكذا حدثنا أن شيخه ناصر الدين بن الفرات حكى فى تاريخه عن ولده العز عبد الرحيم يعنى شيخنا مسند عصره .

ويلتحق بهذا رواية المرة عن ابن بنته ، وفيه قصة الحبال عن عبد الغنى أنه أرسل ابن ابنته أبا الحسن بن بقا إلى بعض الشيوخ بمصر فى حديث لحدثه به فقرأه عبد الغنى عن ابن ابنته عن ذلك الشيخ .

ومن أغرب ما فى هذا الباب أن القاضى عز الدين بن جماعة أخبر والده البدر محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة أن ابن أخيه أبا إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة أنشده قال أنشدنى عمى عماد الدين إسماعيل قال حفظت هذين البيتين من والدى فى النوم وهما :

مالى عن السلوان عنك معول فعلى م تتعب فى هواك العذل
يزداد حبك كل يوم جسدة فكأن آخره لقلبي أول

فقال البدر بن جماعة هذه طريقة أروى هذا عن ولدى يعنى العز عن ابن أخى يعنى إبراهيم بن عبد الرحمن عن أخى يعنى إسماعيل عن والدى يعنى البرهان إبراهيم فى المنام انتهى . وقد أخبرنى بهما أبو الفتح المراغى حدثنا المصنف لفظا إملاء أنشدنا أبو إسحاق المذكور كما تقدم .

ويقرب منه رواية الشمس بن الجزرى عن ابنه أبى الخير عن أخيه أبى

القاسم على عن أبيهما المذكور أولاً عن محمود بن خليفة المحدث عن الديلمى الحافظ عن شيخه يوسف بن خليل الحافظ فذكر شيئاً .

ومن طريقه ما اجتمع فيه رواية الأبوين عن الابن كرواية أم رومان عن ابنتها عائشة لحديثين ، ورواية أبي بكر الصديق عنها أيضاً لحديثين ، أفاد ذلك ابن الجوزى فى تلقيحه [تنقيحه] . ووقعت رواية أبي بكر عنها فى المستخرج لابن مندة (أما أبو بكر) الذى وقع فى رواية المنجنيق فى كتابه ، إلا كابر عن الأصاغر ، (عن الحرام) بالحاء المهملة جاء فى عدة روايات فيها مقال لكن بالتصغير لقب لأم المؤمنين (عائشة) بالصرف للضرورة ، وقيل إنه تصغير تقرب لأن المراد بها البيضاء فكأنها غير كاملة البياض للحديث المرفوع (فى الحبة السوداء) وأنها شفاء من كل داء (فإنه) أى أبا بكر هذا (هو ابن أبي عتيق) محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، كما وقع التصريح بكونه ابن أبي عتيق فى صحيح البخارى ، بل وفى جل الروايات واسمه عبد الله وعائشة هى عمته والده . (وغلط الواصف) لأنى بكر هذا (بالصديق) وهو شىء انفرد به المنجنيق عن سائر أصحاب عبيد الله بن موسى الكوفى أحد الكبار من شيوخ البخارى ، وإن روى هذا الخبر عنه بواسطة أبي بكر بن أبي شيبة حيث رواه المنجنيق عن عبيد الله بحيث نشأ عن غلطه إدخاله لذلك فى تصنيفه المشار إليه ، بل وأدخله الخطيب فى تصنيفه فى هذا الباب ولكن مع التنبيه على الغلط فيه . قال وأبو عتيق كنية أبيه محمد وهو معدود فى الصحابة لكونه ولد فى عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبوه وجده وجد أبيه فى حفاة صحابة مشهورون انتهى . وادعى موسى بن عقبة انفراדם بذلك فقال لا نعلم أربعة أدركوا النبي صلى الله عليه وسلم إلا هؤلاء الأربعة وذكرهم ، وتبعه غير واحد وكأنه أراد لقيد المذكور وإلا فعبد الله بن الزبير صحابى وهو أسن وأشهر فى الصحابة عن محمد ، أمه أسماء ابنة أبي بكر بن أبي قحافة .

نعم ذكروا أن أسامة بن زيد الحب بن الحب ولد له فى حياة رسول الله

صلى الله عليه وسلم ، وحينئذ فهم أربعة إذ حارثة والد زيد صحابي كما جزم به
المنذري في أماليه على مختصر مسلم ، وحديث إسلامه في مستدرک الحاكم ،
ونحوه ما في صحيح البخاري من حديث أسلم عن عمر في مجيء ابنة خفاف
وقوله إنى لأرى أباه هذه وأخاها إلى آخره ، فإنه يقتضى أن الأخ المبهم
كان صحابيا .

وإذا انضم إلى قول ابن عبد البر في ترجمة خفاف بن اليمان رخصة أن له
ولايه وجده صحبة صاروا أربعة في نسق بل لا يبعد أن يكون للابنة المشار
إليها رؤية لأنها ابنة صحابي ، وقد وصفت في زمن عمر بأنها ذات أولاد .
وكذا ذكر الذهبي تبعاً لغيره في ترجمة حذيم [حذيم] الحنفي والد حنيفة أن له ولابنه
وابن ابنه وناقلته صحبة ونحوه قول ابن عبد البر في إياس بن سلمة بن عمرو
ابن الأكوع أنه مدح النبي صلى الله عليه وسلم بشعره ، فإن كلا من سلمة ووالده
وجدة صحابة باتفاق . ولكن يقال الذي اختص به ثبت الصديق كونهم مسمين ،
فخرج ابن أسامة وابن خفاف وكونهم باتفاق ، فخرج حذيم وإياس فقيهما
خلاف ، بل قال الذهبي لعل إياسا هذا ولد قديم لسلمة .

وفي الأنياء عليهم السلام أيضا أربع في نسق وهم يوسف بن يعقوب بن
إسحاق بن إبراهيم .

وقد جمع أبو زكريا بن مندة جزءاً فيمن روى هو وأبوه وجده عن النبي
صلى الله عليه وسلم ، والجمعان فيمن روى هو وأبوه فقط .

وهذه الفائدة إنما ذكرت هنا استطراداً وإلا فالأليق بها الصحابة وقد أشرت
إليها هناك .

ونحو هذا الباب رواية العباس وحمة عن ابن أخيهما النبي صلى الله عليه

وسلم ، فالعلم بمنزلة الأب ، هكذا ذكره ابن مندة في أمثلة الباب ، وثوقف فيه البلقيني .

وأغرب منه قول ابن الجوزي في كتاب الوفاء له : أن أبا طالب روى عن ابن أخيه النبي صلى الله عليه وسلم فقال حدثني ابن أخى الأمين وذكر شيئا . وكذا روى مصعب الزبيرى عن ابن أخيه الزبير بن بكار وإسحاق بن حنبل عن ابن أخيه أحمد بن محمد بن محمد بن حنبل ، ومالك عن ابن أخيه إسماعيل بن عبد الله ابن أبى أويس ، في أمثلة كثيرة ، وربما يكون ابن الأخ أكبر فلا يكون عما نحن فيه .

(وعكسه) أى رواية الآباء عن الأبناء وهو رواية الأبناء عن الآباء الذى هو ثانى النوعين والجدادة (صنف فيه) الحافظ أبو نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم السجزي (الوائلى) بكسر المثناة التحتانية نسبة لبكر بن وائل كتابا ، وزاد عليه بعض المتأخرين أشياء مهمة نفيسة كما قال ابن كثير ، وكذا لأبى حفص بن شاهين كتاب من روى عن أبيه من الصحابة والتابعين (وهو) أى رواية الأبناء عن الآباء كما قال أبو القاسم منصور بن محمد العلوى (معالي) يعنى مفاخر (للحفيد) ، وهو ولد الابن (الناقل) رواية ، وكذا دراية من باب أولى عن أبيه عن جده ولفظه كما رواه ابن الصلاح عن أبى المظفر ابن السمعاني لفظا عن أبى نصر عبد الرحمن بن عبد الجبار القامى سمعت أبا القاسم يقول الإسناد بمضه عولى وبمضه معالى ، وقول الرجل حدثنى أبى عن جدى من المعالى ، بل قال مالك فيما رويناه فيما انتقاه السلفى من الطيوريات من حديثه فى قول الله عز وجل ﴿ وَإِنَّ لَكَ لَأَعِظُكَ ﴾ قال هو قول الرجل حدثنى أبى عن جدى .

ومن أهمه أى رواية الأبناء عن الآباء إذا ما أهما الأب فلم يسم أو سمى الأب وأبهم (جد ، وذلك) بحسب هذا قسمين أحدهما ما تكون الرواية

فيه (عن أب فقط) ، وذلك باب واسع وهو (نحو) رواية (أبي العشر) بضم العين المهملة وفتح الشين المعجمة بعدها راء مع القصر للضرورة الداعي (عن أبيه) بحذف الياء على لغة النقص كما مر أول الكتاب (عن النبي) صلى الله عليه وسلم ، فوالد أبي العشر لم يسم في طرق الحديث بل ولم يأت هو إلا مكتنفاً (واسمهما) كما قال : ابن الصلاح (على الشهير) من الأقوال (فاعلم أسامة بن مالك بن قيس) . فكذلك نسبة ابن سعديل ونقله الميموني عن أحمد وجده بكسر القاف فيما نقله ابن الصلاح من خط البيهقي وغيره وكذا الطاء المهملة بينهما هاء وقيل حاء مهملة بدلها وآخره ميم ، بل حكى فيه أربع لغات كسر القاف والطاء وفتحهما وفتح الأول وكسر الثاني وعكسه كاللغات في قرطم . وقيل في إسمهما عطاردين برز بتقديم الراء على الزاء مع الاختلاف أي مفتوحة أو ساكنة بل قيل إنها لام ، وقيل يسار أو سنان كما هو لأبي أحمد الحاكم ابن بلز بن مسعود بن خولي بن حرملة بن قتادة . وقيل كما للطبراني يلاذل [بلال] بن يسار وقال ابن حبان اسمه عبد الله وقيل عامر .

(و) القسم (الثاني) بحذف الياء من القسمين (أن يزيد فيه) يعني في السند (بعده) أي بعد ذكر الأب (كبهز) بموحدة مفتوحة ثم هاء وزاء هو ابن حكيم (أو) بالنقل (عمرو) هو ابن شعيب (أبا) يعني لحكيم أبي بهز (أو) يزيد (جده) أي جد شعيب ، مع كون التعبير في الموضعين لقوله عن جده ، غير أن مرجع الضمير فيهما مختلف . ففي الأول لبز وجده وهو معاوية بن حيدة بن معاوية القشيري صحابي شهير ولا يصح أن يكون الضمير فيه لحكيم ، فإن جده حيدة لم ينقل له حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم مع كونه صحابياً ، ورواية حفيده عنه كما في دلائل النبوة للبيهقي وغيرها من طريق داود ابن أبي هند عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده حيدة بن معاوية أنه خرج معتمراً في الحاملية فإذا هو بشيخ يطوف بالبيت فذكر قصته .

وفي الثاني لشعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص فجده هو عبد الله

الصحابي القمير ، و يروى بكل من السندين نسخة كبيرة حسنة ، والثانية أكثرها فقهيات جيد (و) كل من النسختين مختلف في الاحتجاج به لما قيل من أن سماعهما من ذلك إنما هو اليسير والباقي في صحيفة وجداهما . ولكن (الأكثر) من المحدثين كما قال ابن الصلاح (احتجوا بـ) حديث (عمرو حملا له) أي لجده في الإطلاق (على الجد الكبير الأعلى) وهو الصحابي دون ابنه محمد والدا شعيب لما ظهر لهم من إطلاقه ذلك ، فقال البخاري : رأيت أحمد بن حنبل وعلى بن المديني وإسحاق بن راهويه وأبا عبيد وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ما تركه أحد من المسلمين . قال البخاري فمن الناس بعدهم زاد في رواية والحميدي ، وقال مرة اجتمع على وابن معين وأحمد وأبو خيثمة وشيوخ من أهل العلم يتذكرون حديث عمرو بن شعيب أنفقوه وذكروا أنه حجة .

وقال أبو جعفر : أحمد بن سعيد الدارمي هو ثقة يروى عنه الذين نظروا في الرجال مثل أيوب والزهرى والحكم . واحتج أصحابنا بحديثه وسمع أبوه من عبد الله بن عمرو وقال أبو بكر النيسابوري صح سماع عمرو بن شعيب وسماع شعيب من جده .

وقال يعقوب بن شعبة : ما رأيت أحداً من أصحابنا ممن ينظر في الحديث ويتنقى الرجال يقول فيه شيئاً . وحديثه عندهم صحيح وهو ثقة ثبت والأحاديث التي أنكروا من حديثه إنما هي اقروم ضعفاء رووها عنه وما روى عنه الثقات فصحيح . قال وسمعت ابن المديني يقول قد سمع أبوه شعيب من جده عبد الله . وقال ابن المديني هو عندنا ثقة ، وكتابه صحيح . وقال الحسن بن سفيان عن إسحاق بن راهويه : عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كأيوب عن نافع عن ابن عمر . قال النووي في شرح المذهب : وهذا التشبيه في نهاية الجلالة من مثل إسحاق وقد أخرج له ابن خزيمة في صحيحه والبخاري في جزء القراءة خلف الإمام له على سبيل الاحتجاج وآخرون . وخالف آخرون فضعه بعضهم مطلقاً ،

وبعضهم في خصوص روايته عن أبيه عن جده والإطلاق محمول عليه . فقال ابن المدبني عن يحيى بن سعيد حديثه عندنا واهي . وقال الميموني : سمعت أحمد يقول له أشياء منها مناكير ، وإنما يكتب حديثه للاعتبار فأما أن يكون حجة فلا . وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين ليس بذلك .

وفي رواية عنه هو عن أبيه عن جده كتاب أى وجادة وليس المراد مكاتبة . قال ومن هنا جاء ضعفه وقال الأجرى : قلت لأبي داود : هو عندك حجة ؟ قال لا ولا نصف حجة .

وحكى في شرح المذهب أن الشيخ أبا إسحاق نص في كتابه للجمع وغيره من أصحابنا على أنه لا يجوز الاحتجاج به هكذا قال : وأكثر الشيخ من الاحتجاج به في المذهب كأنه لما ترجح عنده حال تصنيفه : وفصل الدارقطني بأنه إن أفصح بتسمية جده عبد الله كان صحيحا لأن شعبيا سمع منه ولم يترك حديثه أحد من الأئمة ، وكذا إن قال عن جده سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن محمداً والد شعبيا لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم وإلا فلا .

وكذا فصل غيره بأنه إن استوعب ذكر آبائه كما وقع في رواية عند ابن حبان فيها عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن محمد بن عبد الله بن عمرو عن أبيه فهو حجة أو يقتصر على قوله عن أبيه عن جده فلا . لكن قد قال العلاني إن مايجي فيه التصريح برواية محمد شاذ نادر لاسيما وقد قيل إنه مات في حياة والده وأن الذي كفل شعبيا هو جده .

وبالجملة فالمعتمد من هذا كله الأول كما تقدم ولكن الظاهر كما قال شيخنا إن شعبيا إنما سمع من جده بعض تلك الأحاديث والباقي صحيفة . ويشهد له قول أبي زرعة : روى عنه الثقات وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده وقالوا إنما سمع أحاديث يسيرة وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها وهو ثقة في نفسه ، وإنما يتكلم فيه بسبب كتاب عنده وما أقل ما تصيب عنده ما روى عن

أبيه عن جده من المنكر . ونحوه قول ابن معين : هو ثقة في نفسه وماروى عن
أبيه عن جده لاجحة فيه فليس بمتصل وهو ضعيف من قبيل أنه مرسل وجد
شعيب كتب جده عبد الله بن عمرو فكان يرويها عنه إرسالا وهي صحاح
عن عبد الله غير أنه لم يسمعها . قال شيخنا فإذا شهد له ابن معين أن أحاديثه
صحاح غير أنه لم يسمعها وصح سماعه لبعضها ، فغاية الباقى أن يكون وجادة
صحيحة وهي أحد وجوه العمل . وقد صنف البلقينى بذل الناقد بعض جهده
فى الاحتجاج بعمر بن شعيب عن أبيه عن جده . وجمع مسلم جزءاً فيها
استفكره أهل العلم من حديث عمرو بن شعيب ، والحافظ عبد الغنى بن سعيد
فيمر روى عنه من التابعين ثم إن هذا القسم الثانى يتنوع أنواعاً بالنظر لكثرة
الآباء وقلتها .

(و) قد (سلسل الآباء) أب القصر أبو الفرج عبد الوهاب بن عبد العزيز
ابن الحارث بن أسد بن الليث بن سليمان بن الأسود بن سفيان بن يزيد بن
أكينة بن عبد الله (التميمى) الفقيه الحنبلى وهو كما قال ابن الصلاح من كانت
له ببغداد فى جامع المنصور حلقة للوعظ والفتوى ، (فعد) فيما رواه روايته
(عن شعبة) كل واحد منهم روى عن أبيه ، وذلك فيما رواه الخطيب قال
حدثنا عبد الوهاب المذكور من لفظه سمعت أبى أبى الحسن عبد العزيز يقول
سمعت أبى أبى بكر الحارث يقول سمعت أبى أسداً يقول سمعت أبى الليث يقول
سمعت أبى سليمان يقول سمعت أبى الأسود يقول سمعت أبى سفيان يقول سمعت
أبى يزيد يقول سمعت أبى أكينة يقول سمعت على بن أبى طالب رضى الله
عنه وقد سئل عن الحنان المنان فقال : الحنان هو الذى يقبل على من أعرض
عنه ، والحنان الذى يبدأ بالنوال قبل السؤال .

(قلت) : هكذا اقتصر ابن الصلاح على هذا العدد وقال إنه من أعرف
ذلك (و) لىكن (فوق ذا ورد) فيما ثنى عشر فيما أخبرنى أبو المعالى بن الذهبى أنا أنا
أبو هريرة بن الحافظ أنا أباها [أنا أباها] أبو محمد بن عساكر عن كريمة ابنة عبد الوهاب

حضور أو إجازة قالت أنبأنا مسعود بن الحسن الثقفي والقاسم بن الفضل الصيدلاني وعبد الحاكم بن ظفر ومحمد بن علي بن محمد قالوا أنبأنا رزق الله بن عبد الوهاب التميمي سمعت أبي أبا الفرج عبد الوهاب بهذا السند إلى أ كينة قال سمعت أبي الهيثم يقول سمعت أبي عبد الله يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ما اجتمع قوم على ذكر إلا حفتهم الملائكة وغشيتهم الرحمة ، وسنده كما قال العلاني غريب جدا .

قال ورزق الله كان إمام الخنابلة في زمانه من الكبار المشهورين متقدما في عدة علوم ، مات سنة ثمان وثمانين وأربعمائة ، وأبوه إمام مشهور أيضا ولكنه جده عبد العزيز متكلم فيه كثيرا على إمامته واشتهر بوضع الحديث ، وبقية آبائه مجهولون لا ذكر لهم في شيء من الكتب أصلا . وقد حبط فيهم عبد العزيز أيضا بالتغيير أي فزاد في الثاني أبا لأ كينة وهو الهيثم وجعله من رواية أبيه عيد الله وجعله صحابيا .

وبأربعة عشر في عدة أحاديث منها ما رواه أبو سعد بن السمعاني في الذيل قال أنبأنا أبو شجاع عمر بن أبي الحسن البسطامي الإمام بقراني وأبو بكر محمد ابن علي بن يامر الجلياني من نفظه [لفظه] قالوا حدثنا السيد أبو محمد الحسن بن علي ابن أبي طالب من لفظه يملخ حدثني سيدي أبو الحسن علي بن أبي طالب سنة ست وستين وأربعمائة حدثني أبي أبو طالب الحسن بن عبيد الله سنة أربع وثلاثين وأربعمائة حدثني والدي أبو علي عبيد الله بن محمد حدثني أبي محمد بن عبيد الله حدثني أبي عبيد الله بن علي حدثني أبي علي بن الحسن حدثني أبي الحسن بن الحسين حدثني أبي الحسين بن جعفر وهو أول من دخل بلخ من هذه الطائفة حدثني أبي جعفر الملقب بالحجة حدثني أبي عبيد الله حدثني أبي الحسين الأصغر حدثني أبي زين العابدين علي بن الحسين ابن علي عن أبيه عن جده علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس الخبر كالمعاينة ، وحديث : المجالس بالامانة ، والحرب خدعة ، والمستشار مؤتمن ، والمسلم مرآة المسلم ، . قال شيخنا ولفظه حدثني سيدي والدي وهو اصطلاح لا يعرف في

المتقدمين والمتون منكرة بهذا الإسناد يعنى لكونها جاءت من غير هذه الطريق . وقد أخرج أولها أحمد وابن منيع والطبراني عن ابن عباس وغيرهم عن أنس ونحوه قول ابن دحية في المولد أخبرتنى خالة أبي أمة العزير قالت حدثنى جدى الحسن حدثنى أبى موسى حدثنى أبى عبد الله حدثنى أبى الحسين حدثنى أبى جعفر حدثنى أبى على حدثنى أبى محمد حدثنى أبى على حدثنى أبى موسى حدثنى أبى جعفر حدثنى أبى محمد الباقر حدثنى أبى على حدثنى أبى الحسين حدثنى أبى على بن أبى طالب قال : كان لى شارف من نصيبى ببدر نقلته من خط مغلطى .

وقد صنف ابن أبى خيثمة جزءاً فيمن روى عن أبيه عن جده وهو فيما أعلم أول مصنف فيه . وكذا المازى وأرسل به إلى الدهياطى شيخه لكونه كان أرسل إليه من مصر يسأله عن جمل من ذلك .

والعلائق وهو أجمع مصنف فى ذلك سماه الوشى المعلم فيمن روى عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد لخصه شيخنا وذكر أبو الفضل ابن طاهر فى آخر كتابه فى المبهمات منه فصلاً كبيراً والقطب القسطلانى منه جملة .

السابق واللاحق

وصنفوا في سابق ولاحق وهو اشتراك راويين سابق
موتا كزهرى وذى تدارك كابن دريد روبا عن مالك
سبع ثلاثون وقرن وافي آخر كالجمعى والخفاف

وهو نوع ظريف سماه كذلك الخطيب . واما ابن الصلاح فإنه قال معرفة
من اشترك في الرواية عنه راويان متقدم ومتأخر . وفائدة ضبطه الأمن من
ظان سقوط شيء في إسناد المتأخر ، وتفقه الطالب في معرفة العالى والنازل ،
والأقدم من الرواة عن الشيخ ومن به ختم حديثه ، وتقرير حلاوة علو
الإسناد في القلوب .

وعلى الأخيرة اقتصر ابن الصلاح . لكن قال ابن كثير : وقد أكثر المزي
في تهذيبه من التعرض لذلك ، يعنى كون فلان آخر من روى عن فلان
وهو مما يتحلى به كثير من المحدثين وليس من المهمات فيه ، وهو متعقب بأول
فوائده .

(وصنفوا) كالخطيب ثم الذهبي (في سابق ولاحق وهو اشتراك راويين
سابق موتا كزهرى) هو محمد بن مسلم بن شهاب (و) لاحق (ذى تدارك)
للسابق (كابن دويد) بمهملتين مصغره وذكرياء الكندى ، فإنهما (رويا) جميعا
(عن مالك) بن أنس ، (وسبع) بسين مهملة ثم موحدة (وثلاثون) من
السنين (وقرن وافي) أى تام (آخر) بضم أوله ابن دويد بها عن الزهرى فإنه
كانت وفاته في سنة نيف وستين ومائتين ، والزهرى مات في سنة أربع وعشرين
ومائة . ولكن التمثيل بابن دويد غير جيد فقد كان كذابا رعى بالوضع .
والصواب أن آخر الرواة عن مالك كما قاله المزي أحمد بن إسماعيل السهمي لكن

لا تبلغ المدة بينه [بينه] وبين الزهري ذلك ، فإن السهمي كانت وفاته في سنة تسع وخمسين ومائتين فيكون بينه وبين الزهري مائة وخمسة وثلاثون سنة ، والسهمي . وإن كان ضعيفا أيضا فإن أبا مصعب شهد له أنه كان يحضر معهم العرض على مالك . قال ابن الصلاح : ولقد حظى مالك بكثير من هذا النوع .

(و) (الجمعني) بضم الجيم ثم عين مهملة وفاء كما سلف في آداب طالب الحديث وهو محمد بن إسماعيل البخاري (و) أبي الحسين أحمد أبي نصر بن أحمد بن عمر النيسابوري الزاهد (الخفاف) بفتح الخاء المعجمة ثم فاء مشددة نسبة لعمل الخفاف أو بيعها في مجرد طول المدة بين وفاتيهما لا في خصوص المدة قبلها إذ بينهما مائة سنة وثمانية وثلاثون سنة وأزيد لأن وفاة الجمعني كانت في شوال سنة ست وخمسين ومائتين ، والخفاف في ثاني عشر شهر ربيع الأول سنة خمس وتسعين وثلاثمائة .

وقول المصنف إنما في سنة ثلاث وتسعين غلط مع اشتراكهما في الرواية عن أبي العباس محمد بن إسحاق السراج ، فإن البخاري روى عنه أشياء في تاريخه وغيره وصح سماع الآخر منه كما هو بخط أبيه أبي نصر حتى صار واحد عصره في علو الإسناد حسبا ذكره الحاكم في تاريخ نيسابور . قال : وكان بحجاب الدعوة انتهى . وقد وقعت لنا جملة من عواليه وكأبي عمر وأحمد بن المبارك المستملى الحافظ المشهور الراوي عن قتيبة وطبقته ، والحافظ أبي نعيم الأصبهاني بين وفاتيهما مائة وستة وأربعون سنة ، مع اشتراكهما في الرواية عن أبي العباس محمد بن يعقوب الأصم ، لكن ثانيهما بالإجازة المكتوبة حتى كان خاتمة أصحابه على وجه الأرض ، وكحمد بن طاهر الحافظ ومحمد بن عبد السلام السفاقي بين موتيهما مائة وسبع وأربعون سنة ، ومع اشتراكهما في الرواية عن السلفي الأول بالسماع ، والثاني بال حضور . قال الذهبي : وهذا شيء لم يتفق لأحد أبدا فيما علمت في السابق واللاحق ، كذا قال ، وهو مردود بأبي على البرداني أحد شيوخ السلفي وأبي القاسم عبد الرحمن بن مكي الطرابلسي سبط

السلفي ، فبين وفاتيهما مائة وخمسون سنة ، لأن وفاة البرداني على [على] رأس
الحسمائة والآخر سنة خمسين وستمائة مع اشتراكهما في الرواية عن الحافظ السلفي .

قال شيخنا : وهذا أكثر ما حصل الوقوف عليه في أمثلة ذلك من المدة
بين الوفاة ، كذا قال وهو محمول على السماع ، وإلا فقد تأخر بعد السبط
جماعة منهم محمد بن الحسن بن عبدالسلام أبوبكر السفاقي ويعرف بابن المقدسية
لكون أمه أخت الحافظ بن المفضل المقدسي مات في سنة أربع وخمسين وهو
عن يروي عن السلفي حضور الحديث المسلسل بالأولية فقط . وتأخر بعده
قليلا جماعة لهم إجازة من السلفي كابن خطيب القرافة وغيره ، على أن وفاة
البرداني كانت في جمادى كما قاله ابن السمعاني وتبعه ابن الأثير أو شوال
كما جزم به الذهبي سنة ثمان وتسعين وأربعمائة ، وحينئذ فالمدة أزيد مما ذكره
شيخنا بنحو سنتين . وغالب ما يقع من ذلك أن المسموع منه قد يتأخر زمانا
بعد موت أحد الراويين الذي سمع منه عند تقدم حال كون المستمع في ابتداء
أمره حتى يسمع منه عند تقدم سنه بعض الأحداث ، ويميش بعد السماع منه
دهرا طويلا ، فيحصل من مجموع ذلك نحو هذه المدة . ثم إنه لأجل اختلاف
المدد بين الراويين بالنظر لما لذلك من الأمثلة لم يحده ابن الصلاح وأتباعه
بقدر معين ، بل قال من اشترك في الرواية عنه راويان متقدم ومتأخر وتباين
وقت وفاتيهما تباينا شديدا يحصل بينهما أمد بعيد ، وإن كان المتأخر منهما غير
معدود من معاصري الأول . وقد حدده الخطيب فيما نقل عن شيخنا بخمسين
أو ثلاثين سنة على اختلاف الناقلين عنه .

قال شيخنا بما هو مؤيد للنقل الأول : وكان أعمار هذه الأمة لما كانت ما بين
الستين والسبعين كان الزائد على المقدر هنا يقع بعده الطالب : فكأن المتأخر
بهذا القدر تأخر بقرن . ومن ظريف ما يدخل في هذا النوع ما رويناه عن
إبراهيم بن طالب أنه قال سمعت عبد الرحمن بن بشر بن الحكم يقول : حملني
أبي على عاتقه في مجلس سفيان بن عيينة فقال يامعشر أصحاب الحديث أنا بشر
ابن الحكم بن حبيب سمع أبي الحكم من سفيان وقد سمعت أنا منه وحدثت

عنه بخراسان وهذا ابني عبدالرحمن قد سمع منه . ونحوه أن القاضي جلال الدين
البلقيني كتب عن شيخنا بعض تصانيفه وقابله معه وتأخر شيخنا حتى أخذ عنه
حفيد القاضي وأبوهما بل وولد كل من الخفيدين . وكذا اتفق أن أبا العباس
الأصم صاحب الربيع سمع منه الحسن بن الحسين بن منصور كتاب الرسالة ،
ثم سمعه منه ابنه أبو الحسن ، ثم سمعه منه أبو نصر بن أبي الحسن ، ثم سمعه
منه عمر بن أبي نصر ، ويوصف من يتفق له ذلك بملحق أبناء الأحفاد
وبالأجداد ، وهذا غاية ما يكون .

ويدخل في هذا الباب نوع مستغرب يتعلق بتعدد الإنسان صنف فيه
عبد الغني بن سعيد ، فذكر عمر بن عبدالعزيز بن مروان بينه وبين فهر بن مالك
ثلاثة عشر أباً . وأبو بكر محمد بن الحارث بن أبيض بن أسود بن نافع الفهري
بينه وبين فهر ثلاثة عشر أباً ، ومات عمر سنة إحدى ومائة ، ومات أبو بكر
سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة ، فبينهما في الوفاة مائتان وسبع وأربعون سنة .
وعبد الصمد بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطالب بن هاشم بن عبد مناف
في التعداد ، مثل يزيد بن معاوية بن أبي سفيان بن جرب بن أمية بن عبد شمس بن
عبد مناف وبينهما في الوفاة مائة وبضع وثلاثون سنة .

من لم يرو عنه من الصحابة أو التابعين فمن بعدهم إلا راو واحد

ومسلم صنف في الـوحدان من عنه راو واحد لا ثاني
كعامر بن شهر أو كوهب هو ابن خنيش وعنه الشعبي
وغُطِّط الحاكم حيث زعم بأن هذا النوع ليس فيهما
ففي الصحيح أخرجا المسيبا وأخرج الجمعى لابن تغلبا

من لم يرو عنه من الصحابة أو التابعين
فمن بعدهم إلا راو واحد

(ومسلم) صاحب الصحيح (صنف في) المفردات و (الوحدان) من
النساء والرجال ، أصل ابن طاهر به عندي ، وعليه خط العلامة مغلطاي
وقال إن له عليه ذوايد سبفردها وهو (من عنه) أى الراوى انفرد بالرواية
(راو واحد لا ثاني) له وأمثلته ، إما (كعامر بن شهر) الهمداني ، (أو)
بالنقل (كوهب هو ابن خنيش) بمعجمة ثم فون ثم موحدة ثم معجمة وزن
جعفر الطائي الذي لكل واحد منهما محبة وعداده في أهل الكوفة (وعنه)
أى عن كل واحد منهما تفرد بالرواية عامر بن شراحيل (الشعبي) بفتح
المعجمة فيما ذكره مسلم وغيره .

ولاولهما ذكر في السيرة ، فقد ذكر سيف بن عمر التميمي في الفتوح عن
طلحة الأعمى عن عكرمة عن ابن عباس أنه أول من اعترض في ناحية علي
الأسود العنسي [العنسي] ما ادعى النبوة وكابره ، وكان أحد عمال النبي صلى الله
عليه وسلم علي النبي .

وأما ثانيهما فتسميته بوهب هي الأكثر . ووقع في رواية لابن ماجه تسميته هرما ، وكذا ذكره الحاكم وأبو نعيم في علومهما ، وخطأ ذلك ابن الصلاح تبعاً للخطيب . وكذا نص أبو عيسى الترمذى وغيره على أن ذلك غلط . وقال الدارقطنى : وهم فيه داود بن يزيد الأودى عن الشعبي ، وإنما هو وهب كذلك رواه الحفاظ عن الشعبي .

قلت : ممن رواه كذلك بيان وفراس وجابر وهو المحفوظ المشهور . والأولان أوثق من داود . ولذا قال المزى : من قال وهب أكثر وأحفظ . (وغلط الحاكم) أبو عبدالله صاحب المستدرک وغيره من غير واحد (حيث زعموا) في المدخل إلى كتابه الإكليل ، وتبعه صاحبه البيهقي في السنن وغيرها (بان) أى أن (هذا النوع ليس فيهما) أى ليس في الصحيحين التخریج عن أحد من الصحابة فمن بعدهم ممن لم يرو عنه إلا واحد .

وممن غلطه ابن طاهر والحازمى وابن الجوزى وغيرهم . (ففي الصحيح) للبخارى ومسلم (أخرجنا المسيبيا) بضم الميم وفتح المهملة ثم تحتانية مفتوحة أو مكسورة كما ضبطه في معرفة الصحابة وصحاحى حديث وفاة أبى طالب إذ أوردها من جهته وهو ابن حزن الصحابى أيضا ابن وهب القرشى مع أنه لم يرو عنه سوى ابنه سعيد ، وعده مسلم وأبو الفتح الأزدى فيمن لم يرو عنه إلا واحد .

(وأخرج الجعفى) بضم الجيم كما مضى قريبا وهو البخارى وحده (لابن تغلبا) بفتح المثناة فوقانية ثم غين معجمة ساكنة بعدها لام مكسورة ثم موحدة مفتوحة هو عمرو صحابى حديث «إني لأعطي الرجل والنبي أدع أحب إلي» مع أنه لم يرو عنه سوى الحسن البصرى فيما قاله مسلم والحاكم وغيرهما . وكذا لم يذكر البخارى له راويا غيره . ولكن قد ذكر ابن أبى حاتم في الجرح والتعديل ، ثم ابن عبد البر أن الحكم بن الأعرج روى عنه أيضا . وحينئذ فليس من أمثلة هذا النوع .

وقد اعتذر المؤلف في اتباعه لمن ذكره بأنه لم ير روايته عن الحكم في شيء من طرق أحاديث عمرو . وعلى كل حال فقد أخرج البخاري لمرداس بن مالك الأسلمي الصحابي وهو أيضاً لم يرو عنه سوى قيس بن أبي حازم كما جزم به مسلم والأزدي وجماعة ، والزاهر بن الأسود الأسلمي الصحابي مع تفرد ابنه جزاة عنه كما قاله مسلم وغيره ، ومسلم الطارق الأشجعي الصحابي مع تفرد ابنه أبي مالك سعد عنه كما قاله مسلم أيضاً في أمثلة من الصحابة فمن بعدهم ، ذكر ابن الصلاح منها ما تعقبه العلماء مغالطاً وغيره في كثير منه ، ونبه عليه الصنف [المصنف] في تقييده ، مع قول ابن الصلاح : واعلم أنه قد يوجد في بعض من ذكرنا تفرد راو واحد عنه خلاف في تفرد ، بل قال عقب ما نقله عن الحاكم من ذلك : وأخشى أن يكون في تنزيله بعض من ذكره بالمنزلة التي جعله منها معتمداً على الحسين والتوهم . وقدمت منها في المجهول عما هو في الصحيحين وغيرهما ولا انتقاد فيه جملة . ويثبت هناك من كلام الحاكم نفسه ما تقتضي تخصيص مقالة بغير الصحابي وأن شيخنا قال : إنه ليس في الكتابين حديث أصل لمن بعدهم من رواية من ليس له إلا راو واحد فقط ، فراجع فيه إن شاء الله نزول نسبة الحاكم إلى الغلط .

من ذكر من الرواة بنعوت متعددة

واعن بأن تعرف ما يلتبس من خلة يُعنى بها المدلس
 من نعمت راو بنعوت نحو ما ففصل في الكلبي حق أهما
 محمد بن السائب العلامة سمى حمادا أبو أسامة
 وبأبي النضر ابن إسحاق ذكر وبأبي سعيد العوفي شهر

* * *

من ذكر من الرواة بنعوت متعددة

وهو نوع مهم وفن - كما قال ابن الصلاح - عويص بمهملتين أوله وآخره
 كـرغيف ، أى صعب الاستخراج ، والحاجة إليه حاقة . وفائدة ضبطه الأمن
 من توهم الواحد اثنين فأكثر ، واشتباه الضعيف بالثقة وعكسه (واعن)
 أى اجعل أيها الطالب من عنايتك الإهتمام (بأن تعرف ما يلتبس) الأمر فيه
 كثيرا لا سيما على غير الماهر اليقظ (من خلة) بفتح المعجمة وتشديد اللام
 أى خصلة (يُعنى) بضم أوله وقد يفتح أى يتم ويستغل (بها المدلس) من
 الرواة أى كثيرا ، وإلا فقد فعله الخطيب بل والبخارى وغيرهما ممن لم يوصف
 بتدليس ، ويشير إليه قول ابن الصلاح فإن أكثر ذلك إنما نشأ من تدليسهم ،
 وكذا قال ابن كثير : وأكثر ما يقع ذلك من المدلسين (من نعمت راو) واحد
 (بنعوت) متعددة من الأسماء أو الكنى أو الألقاب والأنساب ونحو ذلك
 حيث يكون ذلك الراوى ضعيفا أو صغير السن ، أو الفاعل له مقلدا من
 الشيوخ ، أو قصدا لتمرن الطالب بالنظر في الرواة وتميزهم إن كان مكثرا
 وأشبه ذلك مما تقدم في قسم تدليس الشيوخ من التدليس .

ثم إنه تارة يكون من راو واحد بأن تعدد الروايات منه عن ذلك الراوى

بالحاء] [بأنحاء] مختلفة أو من جماعة يعرف كل واحد منهم الراوى بغير ما عرفه الآخر به . ولعبد الغنى بن سعيد الأزدي المصري الحافظ في ذلك إيضاح الإشكال . وكذا للخطيب فيه الموضح لإيهام الجمع والتفريق بدأ فيه بما وقع لاستاذ الصنعة البخارى من الوهم في ذلك ، وصنف فيه الصولى أيضاً وأمثله كثيرة . ففى الضعف (نحو ما فعل) من غير واحد (فى الكلبي) المنسوب لكلب بن وبرة (حتى أهما) الأمر فيه على كثيرين من عدوهم فى الكلبي (محمد بن السائب) ابن بشر الكوفى (العلامة) كما قال ابن سعد فى أنساب العرب وأحاديثهم والتفسير والذى اتفق أهل النقل على ضعفه ، واتهمه غير واحد بالكذب والوضع حيث (سماه حمادا) بدل (محمد أبو أسامة) حماد بن أسامة إذ روى عنه عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس رفعه زكاة كل مسك دباغه . ولم يقبضه حمزة بن محمد أبو القاسم السكتاني الحافظ له ، فإنه وثق حماد بن السائب ، وذلك لا يكون إلا عن غفلة عن أنه محمد بن السائب لاشتهاره بالضعف . ودونه ما وقع للنسائي فى السكنى فى الحديث المذكور أسقط دعه ، بين أنى أسامة وحماد فصار حماد اسم أبى أسامة كما نبه على ذلك الحافظ عبد الغنى المذكور وقال إنه سأل شيخه الدارقطى عن حماد الواقع فى هذا الحديث فقال إنه الكلبي إلا أن أباً أسامة كان سميه حمادا .

قال عبد الغنى : ويدل لشيخنا أن عيسى بن يونس يعنى السبيعي الكوفى روى الحديث المشار إليه عن الكلبي مصرحاً به من غير تغطيته انتهى . والظاهر أنه لقب له اختص لديه أبو أسامة بمعرفته ، لأنه مع جلالته لا يظن به ابتكار ذلك ، وإن وصف بالتدليس فقد كان يبين تدليسه .

(وبأبى النصر) بنون وضاد معجمة (ابن إسحاق) محمد صاحب المغازى (ذكر) الكلبي فى روايته عنه ، ولكنها كنية شهيرة لابن السائب مع كون ابن إسحاق روى عنه مرة أخرى فسماه ، ولذا ذال الخطيب وهذا القول يعنى فى كنيته أبى النصر صحيح . ثم أورد الحديث المروى كذلك وهو من رواية

ابن إسحاق عن أبي النضر عن بازان عن ابن عباس عن تميم الداري في هذه الآية (يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت) وقصة جسام الفضة . (وبأبي سعيد) عطية بن سعد بن جنادة (العوفي) نسبة لعوف بن سعد بن ذبيان (شهر) الكلبي بما أخذه عنه من التفسير مع أنها ليست كنية له حتى أن الخطيب روى من طريق الثوري أنه سمع الكلبي نفسه يقول : كنانتي عطية أبا سعيد . وكذا قال أبو خالد الأحمر قال لي الكلبي قال لي عطية كنيته بآبي سعيد فأننا أقول حدثنا أبو سعيد . قال الخطيب : وإنما فعل ذلك ليوم الناس أنه أبو سعيد الخدري . ونحوه قول ابن حبان سمع عطية من أبي سعيد الخدري أحاديث فلما مات جعل يحالس الكلبي ويحضر قصصه وكناه أبا سعيد . فإذا قال الكلبي قال رسول الله كذا يحفظه ويرويه عنه ، فإذا قيل له من حدثك بهذا يقول أبو سعيد ، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري وإنما أراد الكلبي . ولذا قال أحمد : كان هشيم يضعف عطية بل وضعفه غيره . وكنى الكلبي القاسم ابن الوليد الحمداني بابن له اسمه هشام ، فقال فيما رواه الخطيب بسنده إلى القاسم عن أبي هشام عن أبي صالح عن ابن عباس قال : لما نزلت ﴿ قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا ﴾ الحديث . ثم نقل الخطيب عن ابن أبي حاتم أنه سأل أباه عن هذا الحديث ، فقال أبو هشام هو محمد بن السائب الكلبي ، وإنما كانت كنيته أبا النضر [النضر] ، ولكن كان له ابن يقال له هشام صاحب نحو وعربية فكناه القاسم به قال الخطيب : وهو محمد بن السائب ابن بشر الذي روى عنه ابن إسحاق يعني كما تقدم ، وإن فرق البخاري بينه وبين الكلبي فإنه واحد بين نسبه ابن سعد وخليفة بن خياط .

وأشد من هذا الصنيع : أن سعيد بن محمد بن حسان بن قيس الأسدي المصلوب المعروف بالكذب والوضع أيضا يقول فيه يحيى بن سعيد الأموي : محمد بن سعيد بن حسان ، ومروان بن معاوية مرة محمد بن حسان ، ومرة محمد بن أبي قيس ، ومرة محمد بن أبي زئيب ، ومرة محمد بن زكريا ، ومرة محمد بن أبي

الحسن . ونسبه المحاربي إلى ولاء بني هاشم : وقال فيه سعيد بن أبي هلال محمد بن سعيد الأسدي . ويقولون فيه محمد أيضا بن حسان الطبري وأبو عبد الرحمن الشامي وأبو قيس الملائي وأبو قيس الدمشقي وأبو عبد الله الشامي وربما قالوا عبد الله وعبد الرحمن وعبد الكريم ونحوهما على معنى التعميد لله . وينسبونه أيضا محمد بن سعيد بن عبد العزيز ومحمد بن أبي عتبة ومحمد بن أبي حسان ومحمد بن أبي سهل ومحمد بن عبد الرحمن ومحمد الطبري ومحمد الأروني ومحمد المرتضى ، ويقال أنه عبد الرحمن بن أبي شملة ولا يشبه ، بل قال ابن غنلة سمعت أبا طالب عبد الله بن أحمد بن سودة يقول : قلب أهل الشام إسمه على مائة إسم وكذا وكذا ، وقد جمعها في كتاب ، ونحوه قول المعقل وبلغني عن بعض أصحاب الحديث أنه قال يقلب إسمه على نحو مائة إسم . قال وما أبعد أيكون كما قال ، وكذا قال عبد الغني .

ومن أمثله إبراهيم بن أبي يحيى شيخ الشافعي هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى واسمه سمعان الأسلي مولاهم قال فيه ابن جريج أنبأنا إبراهيم بن أبي يحيى فنسبه لجدّه ، وهو مشهور بذلك ، وكذلك قال فيه جمع منهم يحيى بن آدم عن روى عنه . وقال ابن جريج مرة أنبأنا إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء ، وقال مرة إبراهيم بن محمد بن أبي عاصم ، وقال مرة أنبأنا أبو الذيب وسماه مروان ابن معاوية عبد الوهاب . وقال عبد الرزاق أنبأنا أبو إسحاق السلي . وقال سعيد بن سليمان أنبأنا أبو إسحاق بن سمعان مولى أسلم . وقال الواقدي أنبأنا أبو إسحاق بن أبي عبد الملك وقال مرة أبو إسحاق بن محمد . ومرة إسحاق بن إدريس ، وهذا الأخير فيه نظر .

ومنها أبو اليقظان ، شيخ المدائني . قال الزبير بن بكار حدثني رجل ثقة ، قال : قال لي أبو الحسن المدائني أبو اليقظان هو سحيم بن حفص ، وسحيم لقبه وإسمه عامر وكان لحفص ابن إسمه محمد ولم يكن يكنى به وكان أسود شديد السواد . قال : قال لي أبو اليقظان سميت مدة عبيد الله قال المديني فإذا قلت حدثنا أبو اليقظان فهو هو وهو سحيم بن حفص وهو عامر بن أبي محمد وعامر بن الأسود وسحيم بن الأسود وعامر بن حفص وعبيد الله بن فائد وأبو إسحاق المالكي .

وفي الثقات سالم بن عبد الله أبو عبد الله النهري المدني أحد التابعين هو سالم
 مولى شداد بن الحاد ، وهو سالم مولى النهريين ، وهو سالم سيلان وهو سالم مولى
 مالك بن أوس بن الحدنان وهو سالم مولى دوس وهو سالم أبو عبد الله الدوسي
 وهو سالم مولى المهري وهو أبو عبد الله مولى شداد ، وهو أبو سالم إلى غير ذلك
 مما اشتبه على العجلى الأمر فيه حتى أفرد لكل واحد من ثلاثة منه ترجمة .

وفعل ابن حبان ذلك في إثنين ، وكذا مسلم ، والحسين القباني لظنهم التعدد
 والافتراق ، والصواب عدده .

وقريب من هذا أن النجم ابن الرفعة الفقيه وجد في موضع خلافاً
 للزهرى ، وفي آخر خلافاً لابن شهاب فجمع بينهما لظن التعدد فقال خلافاً
 لابن شهاب والزهرى وما قيل من تجويز كون العطف تفسيرياً وتقديره خلافاً
 لابن شهاب وهو الزهرى الظاهر خلافه . نعم عندي أن الواو سبق قلم لوضوح
 الأمر في هذا .

أفراد العلم

واعنى بالافراد سمياً أو لقباً أو كنية نحو لُبَيْ بن لُبَا
أو مندل عمرو وكسرا نصّبوا في الميم أو أبى مُعبد حفص

* * *

أفراد العلم

وهو ما يجعل علامة على الراوى من اسم وكنية ولقب (واعن) أى اجعل
أيها الطالب من عنايتك الاهتمام (ب) معرفة (الافراد) الآحاد التى لا يكون
منها فى كل حرف أو فصل من الصحابة فن بخدم سواها (سمياً) مثلك المهمة
أى من الأسماء وهى ما توضع علامة على المسمى (أو لقباً) أى أو من الألقاب
وهو ما يوضع أيضاً علامة للتعريف لا على سبيل الإسمية العالمية ، مما دل لرفعة ،
كرين العابدين ، أوضة كائف الناقة ، (أو كنيته) أى أو من الكنى وهى
ما صدرت بأب أو أم ، فهو نوع مليح عزيز بل مهم ، لتضمنه ضبطها ، فإن
جله مما يشكل لقلة دوراته على الألسنة مع كونه لا دخل له فى المؤلف ويوجد
فى كتب الحفاظ المصنفة فى الرجال ، كالجرح والتعديل لابن أبى حاتم مجموعاً
لكن مفرقاً فى أواخر أبوابها وكذا يوجد فى الإكمال لابن ما كولا منه
الكثير ، بل أفردته بالتصنيف الحفاظ أبو بكر أحمد بن هارون البرديجى ،
وتعقب عليه أبو عبد الله بن بكير وغيره من الحفاظ مواضع منه ليست أفراداً
بل هى مثان فأكثر ومواضع ليست اسماً بل هى ألقاب كالأجلح لقب للخلجة
[للخلجة] كانت به واسمه يحيى .

وعا تعقب عليه فيه صغدى بن سنان أحد الضعفاء وهو بضم المهمة وقد
تبدل سيناً مهملة وسكون الغين المعجمة بعدها دال مهملة ثم ياء كياء النسب
اسم علم بلفظ النسب ، إذ ليس فرد . ففى الجرح والتعديل لابن أبى حاتم

صغدي السكوني وثقه ابن معين وفرق بينه وبين الذي قبله فضعفه . وفي تاريخ العقيلي صغدي بن عبد الله يروي عن قتادة قال العقيلي : حديثه غير محفوظ . قال شيخنا وأظنه هو الذي ذكره ابن أبي حاتم . والعقيلي إنما ذكره في الضعفاء للحديث الذي أشار إليه ، وليست الآفة فيه منه ، بل هي من الراوي عنه عنبة بن عبد الرحمن . ومنه سند يفتح المهملتين بينهما فون بوزن جعفر ، وهو مولى ربناع [زباغ] الجذامي له حجة ورواية ، والمشهور أنه يكنى أبا عبد الله وهو إمام فرد لم يتسم به غيره فيما نعلم لكن ذكر أبو موسى في ذيله على الصحابة لابن منده سند أبو الأسود وروي له حديثا . ويعقب عليه في ذلك فإنه هو الذي ذكره ابن منده ، فقد ذكر الحديث المشار إليه محمد بن الربيع الجيزي في تاريخ الصحابة الذين نزلوا مصر في ترجمة الأول كما حرر ذلك شيخنا في الإصابة على أن ابن الصلاح قال : وعلى ما فهمته من شرطه لا يلزمه ما يوجد من ذلك في غير أسماء الصحابة والعلماء والرواة بل قال : والحق أن هذا فن يصعب الحكم فيه ، والحاكم فيه على خطر من الخطأ والانتقاض فإنه حصر في باب واسع شديد الانتشار يعني كما قيل في الحكم لسند معين بأنه أصح مطلقا .

وقد قلد ابن الصلاح غيره في بعض الأوهام فإنه ذكر من الأسماء الكنى في ذلك طائفة رتبها على حروف المعجم ومن الألقاب عدة ، وعليه في كثير من ذلك مؤاخذات ، ولذا اقتصرنا منها على جملة مما لا مشاحة [مشاحة] فيه .

فمن الأسباع (نحو) أحمد بالجيم ابن عجيلان بعين مهملة ثم جيم ومثناة تحتانية على وزن عليان قال ابن الصلاح : ورأيت بخط ابن الفرات وهو حجة مخففا على وزن سفيان صحابي ، وقيل فيه بالحاء المهملة كالجادة . وأوسط بن عمرو البجل تابعي ، وقدوم كتموم بن صبح بضم الصاد المهملة الكلاعي عن نبيع الخير ابن امرأة كعب الأحبار ، وجبيب بالجيم مصغرا ابن الحارث صحابي ، وجيلان بكسر الجيم ثم تحتانية مثناة ساكنة ابن فروة أبو الجلد بفتح الجيم ثم لام ساكنة ودال مهملة الاخباري تابعي ، وسندر الجذامي

الخصى مولى زباج له صحبة ، وشكل بفتحيتين ابن حميد صحابي ، وشمعون بن زيد أبو ربحانة صحابي وهو بمعجمتين ، وحكى في كل منهما الإهمال ، وصُدِّي كأي ، ابن عجلان أبو أمامة صحابي ، وضريب بن نقيير أو نقيير أو نفيل على الأقوال بتصغير كلها أبو السليل بفتح المهملة وكسر اللام وآخره لام العدوى البصرى ، وغزوان بهملة ثم معجمة ابن زيد الرقاشى أحد الزهاد تابعى ، وعسم بمعجمات ابن سلامة أبو صغرة التميمى البصرى تابعى ، وكدة بفتحات ابن الحنبل بحاء مهملة مفتوحة ثم نون ساكنة بعدها موحدة مفتوحة ولام صحابي ، (ولسبي) بموحدة كأي بالتصغير (ابن أبا) بموحدة أيضا كفى وعصى ، ضبطه كذلك أبو على ثم ابن الدباغ وابن الصلاح ، وقيل بضم اللام وتشديد الموحدة ضبطه ابن فتحون فى الاستيعاب ، قال وكذلك رأيت بخط ابن مفرج فيه وفى ولده معا ، وشذ ابن قانع فجعل ليلى ألييا ، وهو وهم فاحش . وليدربه بفتح أوله بن بمك بموحدة مفتوحة ثم عين مهملة ساكنة بعدها كاف أحد ما قيل فى أمم أبى السنايل الصحابي ، ولمازة بضم اللام ثم ميم خفيفة وزاى معجمة ابن زبّار بمعجمة مفتوحة ثم موحدة مشددة وراءه ، ووابصة بن معبد صحابي ، وهبيب بضم الهاء ثم موحدين بينهما تحتانية مصغر ابن مغفل بضم الميم ثم معجمة ساكنة ثم فاء مكسورة وآخره لام ، وهمدان بألف القبيلة ، وقيل إنه بالذال المعجمة يريد عمرو .

وفى بعض هؤلاء ما انفرد به فيه وفى أبيه معا .

وأغرب من هذا كله ما قال ابن الجوزى : إنه لا يوجد مثل أسما ، آبائه ، وهو مسدد بن مسوهد بن مسربل بن مغربل بن مرعبل بن أرندل بن سرندل بن عرندل ابن ماسك بن المستورد ، هكذا مرد نسبة منصور الخالدى ولم يتابع عليه . قال أحمد العجلي : وكان أبو نعيم يعنى الفضل بن دكين يسألنى عن نسبه فأجزه به فيقول يا أحمد هذه رقية العقرب .

ومن الألقاب نحو كل واحد من سفينة الصحابي المختلف فى اسمه (أومندل)

هو لقب لابن علي العنزي واسمه (عمرو ، وكسرا فصولا في الميم) منه أي ونصوا
على الكسر في الميم قال ابن الصلاح : ويقولونه كثيرا بفتحها زاد المصنف
حكاية عن خط ابن ناصر الحافظ أنه الصواب ، ومطين ، ومشكدانة الجعفي .
وسياتي من ذلك طائفة في نوعها المختص بها .

ومن الكنى نحو كل من أبي البداح بموحدة ثم دال مهملة ثقيلة وآخره
حاء مهملة بن عاصم تابعي ، وأبي برزة بموحدة مفتوحة ثم راه ما كنة بعدها
معجمة الصحابي فرد فيهم واسمه فضالة بن عبيد وأبي سرعة بكسر المهملة
وفتحها عقبة بن الحارث صحابي ، وأبي السنبل بفتح المهملة ثم نون خفيفة
وبعد الألف موحدة ثم لام الماضي قريبا ، وأبي العبيدين بضم أوله ثم موحدة
ثنية عبيد واسمه معاوية بن سبرة بمهملة مفتوحة بعدها موحدة سا كنة تابعي ،
وأبي العشاء الدارمي الماضي ضبطه في رواية الآباء عن الأبناء ، وأبي المدلة
بضم الميم ثم دال مهملة مكسورة بعدها لام مشددة المدني تابعي ، وأبي هـ راية
بضم الميم ثم راه مهملة مخففة وبعد الألف مشاة تحماتية ثم هاء تأنيث العجلى
عبد الله بن عمرو تابعي (أو أبي هـ سيد) بضم الميم وفتح العين المهملة وسكون
التحتانية المشاة وآخره دال مهملة واسمه (حفص) ابن غيلان الدهشقي عن
مكحول وجماعة ، وعنه نحو من عشرة . ومع هذا جهله ابن حزم كما جهل
الترمذي صاحب الجامع فقال ومن محمد بن عيسى بن سورة .

الاسماء والكنى

واعن الاسماء والكنى وقد قسم
 من اسمه كنيته انفرادا
 نحو أبي بكر بن حزم قد كنى
 والثاني قد يُكنى ولا اسما ندرى
 ثم كنى الألقاب والتعدد
 وابن جريج بأبي الوليد
 ثم ذوو الخلف كنى وعلما
 وعكسه وذو اشتهار بسُم
 وعكسه أبو الضحى لمسلم

الاسماء والكنى

(واعن) أى اجعل أيها الطالب من عنايتك الاهتمام (؛) معرفة (الاسماء)
 بالنقل وبالقطر [بالقصر] للضرورة لذوى الكنى (والكنى) لذوى الاسماء فهو فن مهم
 مطلوب ، وفائدة ضبطه الأمن من ظن تعدد الراوى الواحد المكنى فى موضع
 والمسمى فى آخر . قال ابن الصلاح : ولم يزل أهل العلم بالحديث يهتمون به
 ويتحفظونه ويطارحونه فيما بينهم وينتقصون من جهله ، يعنى كما عيب الجلال
 ابن هشام إمام العربية بأنه رام الكشف عن ترجمة أبى الزناد فلم يهتد لمحله من
 كتب الاسماء لعدم معرفة اسمه مع كونه معروفا عنده مبتدى الطلبة .

ولقد امتحن شيخنا بعض الطلبة بتعيين أبى العباس الدمشقى شيخ ابن
 حبان حيث مر فى قراءه زوائد صحيحه عليه فلم يهتد لذلك كما قدمته فى

التدليس . وقد روينا عن أبي ذر رضي الله عنه أنه قال : أنا أبو ذر من عرفني فقد عرفني ، ومن لم يعرفني فأنا جندب .

وربما ينشأ عن إغفاله [إغفاله] زيادة في السند أو نقص منه وهو لا يشعر ، فقد روى الحاكم من حديث أبي يوسف عن أبي حنيفة عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن أبي الوليد عن جابر مرفوعاً : من صلى خلف الإمام فإن قرأته له قراءة ، وقال إن عبد الله هو أبو الوليد كما بينه علي بن المديني . يعني فعن زائدة . قال ومن تهاون بمعرفة الأسماء أورثه مثل هذا الوهم انتهى .

وعكسه أن تسقط عن ، كما اتفق للنسائي مع جلالته حيث قال عن أبي أسامة حماد بن السائب لأن أبا أسامة هو حماد بن أسامة وشيخه حماد هو محمد بن السائب أبو النضر الكلبي كما تقدمت الإشارة إليه في النوع قبله .

وإيعي بن معين وعلي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومسلم والنسائي وابن أبي حاتم وشباب العصفري وأبي محمد بن الجارود وأبي بشر الدولابي وأبي القاسم بن مندة ووالده أبي عبد الله وأبي عروبة الخرائي وأبي عبد الله بن مخلد وأبي عمر بن عبد البر وأبي إسحاق الصريفي وأبي أحمد الحاكم النيسابوري وغيرهم فيه تصانيف ، سمي ابن عبد البر تصنيفه الاستغنى في معرفة للكنى ، وهو مجلد ضخيم ، ولعله اندرج في قول ابن الصلاح ، ولابن عبد البر في أنواع منه كتب لطيفة رائقة انتهى .

وأجلها آخرها بعدم اقتصاره على من عرف اسمه . بل ذكر من لم يعرف اسمه أيضاً بخلاف مسلم النسائي وغيرهما فإنهم لا يذكرون غالباً إلا من عرف اسمه ، وهي مرتبة على الشائع للمشارفة في الحروف إلا النسائي فعلى ترتيب فيها كأنه ابتكره فبدأ بالالف ثم اللام ثم الموحدة وأختها ثم الياء الأخيرة ، ثم النون ، ثم السين وأختها ثم الراء وأختها ، ثم الدال وأختها ، ثم الكاف ، ثم الطاء وأختها ، ثم الصاد وأختها ثم الفاء وأختها ثم الواو ، ثم الهاء ، ثم الميم ثم العين وأختها ، ثم الحاء وأختها .

ولم يراعوا جميعاً ترتيبها في كل حرف بحيث يبدأون في الهجزة مثلاً بأبي
إبراهيم قبل أبي إسحاق ثم بأبي إسحاق قبل أبي أسلم جرياً منهم على عادة
المتقدمين غالباً قال كشاف منها لذلك متعب .

ولذا رتب الذهبي كتاب الحاكم مجرداً عن المتون والتراجم وغديرها
وسماه المقتنى في سر السكني ، وقال إن مصنف الأصل زاد وأفاد وحرر وأجاد ،
وكتابه في أربعة عشر سفر يحىء بالخط الرفيع خمسة أسفار أو نحوها .
وكذا جمع في السكني محمد المدعو ثابت بن الحسن بن علي اللخمي ابن الصيرفي .
ولي فيها أيضاً تصنيف لم أبيه إلى الآن .

(وقد قسم) بالتخفيف (الشيخ) ابن الصلاح (ذا) النوع ، إما (لتسع)
بتقديم المثناة على المهملة عن الأقسام نظراً إلى ما ذكره في النوع الحسين (أو)
بالنقل (عشر قسم) أي أقسام بانضمام المعروفين بالإمام دون الكنية الذي
أفرده في نوع مستقل وقال فيه إنه من وجه ضد النوع الذي قبله ، ومن شأنه
أن يبوب على الأسماء ثم تبين كناها بخلاف الذي قبله قال وقل من أفرده
بالتصنيف وبلغنا أن لأبي حاتم بن حبان البستي فيه كتاباً . ومن وجه آخر
يصلح أن يجعل قسماً من أقسامه يعني كما سلكه مصنفوا السكني ، حيث جمعوا
من عرف بالكنية ومن عرف بالإمام وتبعهم الناظم ، وكذا قال ابن كثير
إنه كان ينبغي أن يكون هذا النوع يعني من اشتهر بالإمام قسماً عاشراً
للأقسام المذكورة .

القسم الأول من العشرة وهو قسمان (من اسمه كنيته انفراداً) أي ليس
له كنية ولا أمم غيرها (نحو أبي بلال) الأشعري الراوي عن شريك وغيره ،
فإنه روى عنه أنه قال ليس لي اسم ؛ اسمي وكنتي واحد ، وما قيل من أن اسمه محمد
فشاذ . ونحو أبي حصين بن يحيى بن سليمان الرازي روى عنه جماعة منهم أبو حاتم
الرازي ، وسأله هل لك اسم ، فقال لا اسمي وكنتي واحد . قال فقلت له أنا
أسميك عبد الله فتبسم .

وما وقع في ترجمة الحسن بن العباس المقرئ من المعجم الصغير للطبراني من أن اسم أبي حصين يحيى بن سليمان فوهم ، فيحيى إنما هو اسم أبيه وكذا ذكر من أمثلة هذا القسم أبو بكر بن عياش المقرئ راوى قراءة عاصم لقوله ليس لي اسم غيره وسأله ابنه إبراهيم لما نزل به الموت عن ذلك . فقال يا بني إن أباك لم يكن له اسم وإنما لم يأت فاحشة قط ويختم القرآن منذ ثلاثين سنة كل يوم مرة ، ولذا لما سأل أبو حاتم الرازي ابنه هذا عن اسم أبيه قال اسمه وكنيته واحد ، وهو الذى صححه ابن حبان وابن الصلاح والمزى . وقيل بل له اسم غيرها فقيل حبيب أو حماد أو خدش أو روبة أو سالم أو شعبة أو عبد الله أو محمد أو مسلم أو مطرف .

وقال ابن عبد البر : إن صح له اسم فهو شعبة ، وهو الذى صححه أبو زرعة ومشى عليه الشاطبي ، وعاش قريبا من مائة سنة حتى كانت وفاته بعد التسعين ومائة .

وأبو عمرو بن العلاء المازني أحد أئمة القراء قيل اسمه كنيته ، وقيل بل سعى إما العريان أو زبان أو يحيى أو جزء أو غيرها على الأقوال .

وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أحد الفقهاء السبعة لما قيل من إن اسمه كنيته ولكن قد قيل في اسمه إسماعيل أو عبد الله وهو الأرجح .

وبالجملة فأمثلة هذا القسم قليلة وقل أن تخلو من خدش ، وما أظرف قول بعض هؤلاء لإبنه وقد سأله عن اسمه يا بني إن أباك ولد بعد أن قسمت الأسماء (أو) بالنقل (قد زادا) على الكنية التى هى اسمه وهو ثانى قسمي . القسم الأول - (نحو أبي بكر بن) محمد بن عمرو بن (حزم) الأنصارى (قد كنتي أبا محمد بخلف) فيها فيقال إن أبا بكر اسمه وإن أبا محمد كنية . وقيل بل اسمه كنيته وهو أبو بكر ونحوه القول بأنه لا كنية له بل اسمه وكنيته واحد ، حماد ابن الصلاح وغيره ، (فافطن) لهذا الخلاف . وأبي بكر بن عبد الرحمن

ابن الحارث بن الحارث بن هشام أحد الفقهاء السبعة اسمه أبو بكر وكنيته أبو عبد الرحمن على ما قاله ابن الصلاح ، ثم المزى ، وقيل أبو محمد ، وقيل اسمه محمد ، وقيل عمرو ، ولكن الصحيح عند النورى والمزى أن اسمه كنيته .

(و) القسم (الثانى - من يكنى ولا اسم له ندرى) فيما وقفنا عليه ، فلاندرى أكنيته اسمه كالأول أو له اسم ولم نقف عليه (نحو) أبى أناس بضم الهمزة وتخفيف النون وآخره مهملة ابن زعيم بمجمة ثم نون وآخره ميم مصغر اللثى أو الدبلى صحابى ، وأبى شاه ، وأبى شيبه بمجمة ثم مشاة تحتانية بعدها موحدة ، (وهو الخدرى) . بضم المعجمة ثم مهملة ساكنة أخو أبى سعيد الشهير ، صحابى مقل . قال أبو زرعة : وابن السكن لا نعرف إسمه ، وكذا قال ابن سعد لم يسم لنا ولم نجد اسمه ولا نسبه فى كتاب نسب الأنصار انتهى . مات فى حصار القسطنطينية ودفن هناك وأبى مويبة أو أبى موهبة أو أبى موهوبة وهو قول الواقدى مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبى حريز مهملةين وآخره معجمة ككثير الموقفى شيخ لابن وهب ، والموقف محلة لمصر .

(ثم) وهو القسم الثالث (كنى) نزله منزلة (الألقاب) لمشايتها لطافى معناها من رفعة أو ضعة ، مع أن اصحابها كنية غيرها .

(و) القسم الرابع كنى (التعدد) بأن يكون له أكثر من كنية ولكل منهما أمثلة فالأول (نحو أبى الشيخ) فهو لقب للحافظ الشهير عبد الله بن محمد بن جعفر الأصهبانى (أبى محمد) وأبى تراب لعلى بن أبى طالب وما كان له اسم أحب إليه منه كما قاله سهل ابن سعد وكنيته أبو الحسن . وأبى الزناد لعبد الله بن ذكوان وكان يغضب منه فيما قيل وكنيته أبو عبد الرحمن . وأبى الأذان بالمد لعمر بن إبراهيم الحافظ لكبر أذنيه وكنيته أبو بكر وأبى الرجان لمحمد بن عبد الرحمن لأنه كان له عشرة أولاد وكنيته أبو عبد الرحمن . ونحو (ابن جريج) بجمين مصغر عبد الملك بن عبد العزيز بكل من (أبى الوليد وأبى خالد كنى)

بالتشديد في أمثلة (للتعديد) ثاني هذين القسمين . وكان عبد الله العمرى يكنى بأبى القاسم فتركها وأكنى بأبى عبد الرحمن . وكذا كان السهيلي يكنى بأبى القاسم وأبى عبد الرحمن قال ابن الصلاح وكان لشيخنا منصور بن أبى المعالى النيسابورى حفيد الفراوى ثلاث كنى أبو بكر وأبو الفتح وأبو القاسم ، قلت ونحوه شيخنا كنيته الصحيحة أبو الفضل وكنى أيضا بأبى العباس وبأبى جعفر وربما يذكر في هذا القسم ما يكون من أمثلة الذى بعده .

(ثم) وهو الخامس (ذوو الخلف كنى) بالتثنية أى من اختلف في كنام فاجتمع له من الاختلاف كنيستان فأكثر (وعلماء) بلا خلاف (أسماءهم) كأسماء بن زيد بن حارثة الحب بن الحب مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا خلاف في اسمه ، وفي كنيته اختلاف ، ف قيل أبو خازجة أو أبو زيد أو أبو عبد الله أبو محمد . ولأبى محمد بن عبد الله بن عطاء الله الإبراهيمى الهروى من المتأخرين كما قال ابن الصلاح في هذا القسم مختصر ، قال وفي بعض أهله من هو في نفس الأمر ملتحق بالذى قبله .

(وعكسه) وهو السادس من اختلف في أسماءهم دون كنام كآبى هريرة فإنه لا خلاف في تكتيه بها ، واختلف في اسمه على نحو عشرين قولاً ف قيل عبد شمس ، وعبدنهم ، وعبد تميم ، وعبد العزى ، وعبد ياليل وهذه لا جائز أن تبقى بعد أن أسلم كما أشار إليه ابن خزيمة ، وعبيد بدون إضافة وعبيد الله ، وسكين بالتصغير ، وسكن بفتح العين ، وعمر بالتصغير وعامر ورير وبر ، ويزيد ، وسعد وسعيد وعبد الله ، وعبد الرحمن ، وجميعها محتمل في الجاهلية والإسلام إلا الآخرين فإنهما إسلاميان جزماً . وكذا مجموع ما قيل في اسم أبيه خمسة عشر قولاً بل قال القطب الجلبى إنه اجتمع من اسمه وأسم أبيه أربعة وأربعون قولاً مذكورة في الكنى للأصحاك ، والاستيعاب وتاريخ ابن عساكر لإختار ابن إسحاق أنه عبد الرحمن بن صخر وصحبه أبو أحمد الحاكم والرافعى في التذنيب والنووى ، وصحح الديماطى أنه عمير بن عامر .

وفيها أى فى الأسماء والكنى جميعا اختلاف وهو السابع كسفيينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسفيينة إنما هو لقبه وبه اشتهر ، وفى اسمه واحد وعشرون قولاً قيل عمير أو صالح أو مهران أو طهمان أو قيس ، ولا فطيل بسردها وكذا كنى بأبى عبد الرحمن أو أبى البختري .

(وعكسه) وهو الثامن من لم يختلف فى واحد من اسمه وكنيته كالأئمة الأربعة آباء عبد الله: مالك والشافعى وأحمد وأبى حنيفة النعمان بن ثابت .

(وذو اشتهار بسم) بضم السين المهملة لغة فى الاسم غير لغة القصر فيعرب بالحركات الظاهرة أى من اشتهر باسمه دون كنيته وإن كانت له كنية معينة، وهو التاسع، وهو الذى أفرده ابن الصلاح كما قدمنا بنوع كطلمحة بن عبيد الله ، وعبد الرحمن بن عوف والحسن بن على بن أبى طالب فى آخرين كنية كل منهم أبو محمد ، وكالزبير بن العوام ، والحسين بن على ، وحذيفة ، وسلمان ، وجابر فى آخرين كنوا بابى عبد الله .

(وعكسه) وهو العاشر من اشتهر بكنيته دون اسمه وإن كان اسمه معينا معروفا ومنه (أبو الضحى) بضم الضاد المعجمة ثم جاء مفتوحة كنية (الحلم) ابن صليح بضم المهملة ثم موحدة مفتوحة وآخره مهملة ، وأبو إدريس الخولاني عائد الله بن عبد الله فى آخرين .

وعما يلتحق بالكنى نوعان أهمهما ابن الصلاح واتباعه ، من وافقت كنيته لاسم أبيه كآبى إسحاق إبراهيم بن إسحاق المدنى أحد أتباع التابعين قال شيخنا ، وفائدة معرفته نبي الغلط عن نسبه إلى أبيه فقال أخبرنا ابن إسحاق لظنه أنه تصحيف وأن الصواب أبا إسحاق (١) ، أو كنيته كنية زوجته كآبى أيوب الأنصارى ، وأم أيوب صحابييان مشهوران ، وفائدته دفع توهم تصحيف أداة الكنية . وعندي فيه مصنف لأبى الحسن بن حيويه .

(١) كذلك هى بالأصل ولعلها ابن أبى إسحاق

الألقاب

واعن بالألقاب فر بما جُمِل الواحد اثنين الذى منها عَطِل
نحو الضعيف أى بحسبه ومن ضل الطريق باسم فاعل . ولن
يجوز ما يكرهه الملقَّب وربما كان لبعض سبب
كغندر محمد بن جعفر وصالح جزرة المشتهر

(الألقاب)

وكان الأنسب حيث خولف الأصل في ضم من عرف باسمه إلى أن يضم هذا إليهما ، ولعله أفرده لكثرة ما فيه من التصانيف .

(واعن) أى اجعل أيها الطالب من عنايتك الاهتمام (ب) معرفة الألقاب الماضية تعريفها في أفراد العلم قريبا للمحدثين والعلماء ومن يذكر معهم (فر بما جمل الواحد اثنين) حيث يجىء [يجىء] مره باسمه وأخرى بلقبه أو أكثر (الذى منها) أى من معرفتها (عطال) أى خلا لظنه في الألقاب انها أسامى لاسما وقد وقع ذلك لجماعة من أكابر الحفاظ كعملى ابن المدينى ، وعبد الرحمن بن يوسف بن خراش ، وأبى أحمد بن عدى ، إذ فرقوا بين عبد الله بن صالح أخى سويل وبين عباد بن صالح وجعلوا اثنين ، وليس عباد بأخ لعبد الله ، كما أشرت إليه في الإخوة والأخوات ، بل هو لقبه حسبما قاله أحمد وابن معين وأبو حاتم الرازى وأبو داود السجستانى وموسى بن هارون بن عبد الله البغدادى ومحمد وابن إسحاق السراج . وربما جهله الطالب أصلا ورأسا كما اتفق لبعض الأعيان حيث قال لشيخنا فقتشت كتب الرجال عن تمام فلم أقف عليه ، فقال له هو لقب واسمه محمد بن غالب بن حرب ترجمة الخطيب ثم الذهب وغيرهما .

وقد صنف في الألقاب جماعة من الأئمة الحفاظ ، كابي بكر أحمد بن عبد الرحمن الشيرازي وهو في مجلد مفيد كثير النفع ، واختصره أبو الفضل بن طاهر وكأبي الفضل الفلكي وأبي الوليد بن الفرغى محدث الأندلس ، وأبي الفرج بن الجوزي ، وهو أوسعها وسماه كشف النقاب ، وجمعها مع التخليص والزيادات شيخنا في مؤلف بديع سماه نزهة الألباب ، وزدت عليه زوائد كثيرة ضممتها إليه في تصنيف مستقل .

ولقب النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من أصحابه ، منهم أبو بكر بالصديق ، وعمر بالفاروق ، وعثمان بذى النورين ، وعلي بأبي تراب ، وعلاء بن الوليد سيف الله ، وأبو عبيدة ابن الجراح بأمين هذه الأمة ، وحمنة بأسد الله ، وجمهر بذى الجناحين . وصمى قبيلتي الأوس والخزرج الأنصار فغلب عليهم وعلي حلفائهم . وكان الحسن البصري يسمى محمد بن واسع سيد القراء ، وسفيان الثوري يدعو المعافى بن عمران ياقوتة العلماء . وابن المبارك يلقب محمد بن يوسف الأصمباني عروس الزهاد .

وأشرف من اشتهر باللقب الجليل إبراهيم الخليل ، وموسى الكليم ، وعيسى المسيح صلى الله عليه وسلم عليهم .

وهي تارة تكون بالفاظ الأسماء كاشبه ، وبالصنائع والحرف كالإقبال ، وبالصفات كالأعمش ، والسكنى كأبي بطن ، والأنساب إلى القبائل والبلدان وغيرها وأمثلة ذلك كثيرة ، (نحو الضعيف) لقب عبد الله بن محمد بن يحيى أبي محمد الطبري موسى (أى بجسمه) لا في حديثه ، كما قاله عبد الغنى بن سعيد المصري ونحوه قول النسائي إنه لقب به لكثرة عبادته يعنى كأن العبادة أنهكت بدنه . لكن قال ابن حبان إنه قيل له ذلك لإتقانه وضبطه يعنى من بعد الأضداد ، كما قيل لمسلم بن خالد الزنجي مع أنه كان فيما قيل أشقر كالبعلة أو أبيض مشرباً بالحمرة ، وكذا لهم يونس لقبه أحمد بالصدوق ولم يكن صدوقاً .

وإنما قيل له ذلك على سبيل التهمك كما صرح به عبد الله بن أحمد فقال لن أباه
عنى بالصدوق الكذوب مقلوب .

(و) نحو (منه ضل الطريق) وهو معاوية بن عبد الكريم لقب (ب) الضال
(اسم فاعل) من ضل لأنه كما صرح به أبو حاتم ضل في طريق مكة ، وكذا قال
الطبراني في معجمه الكبير وزاد : فأت مفقودا . قال وكذا فقد معمر بن راشد
وسلم بن أبي الديال فلم ير لها أثر . ونحوه قول الحافظ عبد الغنى رجلان نبيلان
لزمهما لقبان قبيحان معاوية الضال وإنما ضل في طريق مكة ، وعبد الله الضعيف
وإنما كان ضعيفا في جسمه .

ونحوه القوى لقب للحسن بن يزيد بن فروح أبي يونس ، لقب بذلك مع
كونه كان ثقة أيضا لقوته على العبادة والطواف ، حتى قيل إنه يكنى حتى عصى ،
وصلى حتى حذب ، وطاف حتى أقعد ، كان يطوف في كل يوم سبعين أسبوعا (١)

ثم إن الألقاب تنقسم إلى ما لا يكرهه الملقب به كأبي تراب لعلي بن أبي
طالب ، فإنه لم يكن له اسم أحب إليه منه كما قدمته ، وكعبدار [كعبدار] لمحمد بن بشير
لكونه كما قال الفيلسوف كان بشدار الحديث ، وإلى ما يكرهه كأبي الزناد ، وعلى
ابن رباح ومشككاته . فالأول جائز ذكره به في الرواية وغيرها سواء عرف
بغيره أمر [أم] لا ، ما لم يرتق إلى الإطراء المنهى عنه فليس بجائز .

(ولن يجوز) أيضا (ما يكرهه الملقب) إلا إذا لم يتوصل لتعريفه إلا به
كما أوضحناه في أواخر آداب المحدث بما أغنى من إعادته . وإنما كد التحريم
في التلقب المبتكر من الملقب .

فمن ابن عمر مرفوعا كما عند الحاكم وغيره : ما من رجل رمى رجلا بكلمة
يشبهه [يشبهه] بها إلا حسبه الله تعالى يوم القيامة في طينة الخبال حتى يخرج منها .
(و) من المهم معرفة أسبابها . (ف) ربما كان لبعض منها (سبب) يعنى ظاهر
والإفكها لا تخلو عن أسباب ويستفاد الكثير من ذلك من جزء سمعته للحافظ

(١) لعله قصد سبعين أسبعا جمع سبعة .

أبي محمد عبد الغنى بن سعيد الأزدي المصري سماه وأسباب الأسماء ، كالضعيف والصدوق ، والقوى ، والضال ، بما ذكر هنا ، وأبي الرجال وأبي الآذان ، بما ذكر في النوع قبله ، ومطين بما ذكر في متى يصح تحمل الحديث ، ومشككاته بما ذكر في أدب المحدث ، والنبيل لأبي عاصم الضحاك بن مخلد ، لكونه لما بلغه أن شعبة حلف أن لا يحدث لأمر عرض له قال له : حدث وغلاني فلان حر فقال له شعبة أنت نبيل . وقيل في سبب ذلك غير هذا . وصاعقة لمحمد بن عبد الرحيم لشدة مذكراته وحفظه . وغنجار لعيسى بن موسى أبي أحمد التيمي البخاري حمزة وجنيد وخت ليحيى بن موسى شيخ البخاري لأنها كلمة كانت تجري على لسانه ولوين لمحمد بن سليمان لكونه كما قال الطبري كان يبيع الدواب ببغداد فيقول هذا الفرس له لوين هذا الفرس له قديد ، ولكن قد نقل عنه قوله لقبنتي أي لوينا وقد رخصت به . (وكغندر) بضم المعجمة ثم نون ساكنة بعدها دال مهملة مفتوحة ثم راه (محمد بن جعفر) لكونه كان يكثر الشغب على ابن جريج حين قدم البصرة ، فقال له ابن جريج اسكت يا غندر قال عبيد الله ابن عائشة العيشي : وأهل الحجاز يسمون المشغب غندرا . وقال أبو عمر غلام ثعلب : الغندر الصيخ . وأغرب أبو جعفر النحاس فزعم في تأليفه الاشتقاق أنه من الغدر وأن نونه زائدة وداله تضم وتفتح ، على أن البلقيني قال إن التشغب في ضمنه ما يشبه الغدر ، خيفة لا يكون مخالفا . ولم ينفرد بالتلقب بذلك بل شاركه فيه شعبة عن اتفاق معه أيضا في الاسم واسم الأب واثنان عن اتفاق معه في الاسم خاصة في اثنين اسم كل منهما أحمد ، أوردتهم في تصنيفي المشار إليه والماجشون لعقوب بن أبي سلمة لأنه كان أبيض أحمر . (و) (ك) (صالح) هو ابن محمد بن عمرو بن حبيب أبي على البغدادي ثم البخاري الملقب (جزرة) بحجيم ثم زاي منقوطة ثم راه مفتوحات وهاء تأنيث ، (المشتر) بالحفظ والإنقان والضبط والثقة لكونه حكى عن نفسه بما رواه الحاكم أنه صحف خرزة في حديث عبد الله بن بسر أنه كان يرقى بخزرزة يعني بمعجمة ثم راه ثم زاه منقوطة إذ سئل من أين سمعت ؟ فقال من حديث الجزرة يعني بحجيم ثم زاه (م ١٤ فتح المغيث ج ٣)

منقوطة ثم راء ، وذلك في حديثه ، فبقيت على . وقيل في هذه الحكاية عنه وجه آخر وأنه قرأ على بعض شيوخ الشام القادمين عليهم حدثكم حريز بن عثمان قال كان لآبي أمامة خرزة يرقى بها المريض فقالها جزرة ، وقيل إنه كان يقرأ على الذهلي في الزهريات فلما بلغ حديث عائشة أنها كانت تسرق من الجزرة فقال من الجزرة فلقب به وغاظ الخطيب آخرها . وبالجملة فهي متفقة على أن السبب تصحيفه خرزة .

نعم قيل في السبب ما يخالفه ، وهو أنه لما كان في الكتاب أهدى للصبيان للؤدب هدايا فكانت هديته هو جزرة فلقبه المؤدب بها وبقيت عليه ، والأول أشهر .

واتفق أنه كان يوما يمشي مع رفيق له يلعب الجمل فن حمل [فرجل] عليه جزر فقال له رفيقه ما هذا؟ قال أنا عليك ، وكان مذكورا كما أشير إليه في التصحيف بكثرة المزاح . وفي ترجمته من ذلك ما يستظرف . وكان دقيق العيد فإن الملقب بذلك جده وهب ، لئلا يكون له خرج يوما من بلده قوص وعليه طيلسان أبيض وثوب أبيض فقال شخص بدوى كان قماش هذا يشبه دقيق العيد يعني في البياض فلزمه ذلك .

ومن ظريف هذا النوع بموت لقب لمحمد بن المزدحم ابن يموت البغدادي الاخيارى كان يقول فيما روينا عنه بليت بالاسم الذي سماني به أهلى فإني إذا عدت مريضا فاستأذنت عليه فقبل من ذا أسقط إسمي وأقول ابن المزرع .

المؤتلف والمختلف

واعن بما صوره مؤتلف
نحو سلام كله فتقيل
أبا علي فهو خف الجسد
وابن أبي الحقيق وابن مشكم
وابن محمد بن ناهض خف
قلت وللجبر ابن أخت خفف
عين أبي بن عمارة أكبر
وفي قريش أبدا حزام
في الشام عنى بنون ويا
في بصرة ومالهم من اكتى
في السفسر بالفتح ومالهم حصل
والعامري ابن علي عشاء
وزوج مسروق فمير صفروا
ابن يزيد وابن عبد الملك
ووصفوا الحال في الرواة
ووصفوا حناطاً أو خباطاً
والسلي افتح في الانصار ومن
ومن هنا لملك ولهما
ولهما سيار أي أبو الحكم

خطاً واكن لفظه مختلف
لا ابن سلام الخبر والمعتزلي
وهو الأصح في أبي البيكندی
والأشهر التشديد فيه فاعلم
أوزده هاء فكذا فيه اختلاف
كذلك جد الديدي والنسي
وفي خبزاة كرى كثر
وافتح في الانصار برا حرام
في كوفة والشين والباقى
أبا عبيدة بفتح في الكنى
إلا ابن ذكوان وعسل فجعل
وغيره قالون والإعجام
سواء ضموا ولهم مسور
وما سوى ذين فسور حكى
هارون والغير بحجم ياني
عيسى ومسلم كذا خباطاً
يكسير لامة كأصله ولحن
بشاراً أفرد اب بغداد هما
وابن سلامة وباليا قبل لجم

وابن سعيد بسر مثل المازني
 وفيه خلف وبشيراً اعجم
 يُسَير بن عمرو او أُسَير
 جد علي بن هاشم بريد
 ولهما محمد بن عرعة
 ذو كنية بمعشر والعالية
 ابن قدامة كذلك والد
 ابن العلا وابن أبي سفيان
 محمد بن خازم لانهم
 كذا حريز الرحبي وكفيه
 حُضَيْنٌ اعجمه أبو ساسانا
 كذلك حبان بن منقذ ومن
 ابن عطية مع ابن موسى
 حُيَّيا اعجم في ابن عبد الرحمن
 لابن الزبير ورياح أكرم بيا
 واضمم حُكَيَّا في ابن عبد الله قد
 وزُبيد بن الصلت واضمم واكرم
 وابن أبي سريج أحمد انقما
 عمرو مع القبيلة ابن سَلِمَه
 والد عامر كذا السلمي
 كلهم عبيدة مكبّر

وابن عبيد الله وابن الحجن
 في ابن يسار وابن كعب واضمم
 والنون في أبي قَطَن نُسَير
 وابن حفيد الأشعري بُريد
 ابن اليربند فالأمير كسره
 برام أشدد وبجيم جارية
 يزيد قلت ، وكذلك الأسود
 عمرو فجذ ذا وذا سيّان
 والد ربي حراش اهل
 قد علقت وابن حدير عده
 وافتح أبا حصين أي عثمانا
 ولده وابن هلال واكرم
 ومن رمى سعداً فنال بوسا
 وابن عدى وهو كنية كان
 أبا زياد بخلاف حُكَيَّا
 كذا رُزَيْق بن حُكَيْم وانقره
 وفي ابن حيّان سليم كبّر
 بولد النعمان وابن يونس
 واختر بعبد الخالق بن سَلَمَة
 وابن حميد وولد سفيان
 لكن عبيد عندهم مصنّف

وافتح عبادة أبا محمد	واضمم أبا قيس عبادة أفرده
وعامر بحالة ابن عبادة	كلُّ وبعض بالسكون قيده
عُـقـيل القـيـل وابن خـالـد	كذا أبو يحيى وقاف واقده
لهم كذا الأيـلـى لا الأيـلـى	قال سوى شيبان والرا فاجعله
بزارا النسب ابن صباح حسن	وابن هشام خلفا ثم النسب بن
بالتون سالما وعبد الواحد	ومالك بن الاوس نصريا يرد
والتوزى محمد بن الصلت	وفى الجريرى ضمَّ جيم يأتى
فى اثنين ؛ عباس سعيد بحا	يحيى بن بشر بن الحرير قسحا
وانسب حزاميا سوى من أبهما	فاختلفوا والجارنى لهما
وسعد الجارى فقط وفى النسب	همدان ، وهو مطلقا قدما غلب

* * *

المؤتلف والمختلف

(واعن) أى اجعل أيها الطالب من عنايتك الاهتمام (بـ) معرفة (ما صورته) من الأسماء والأنساب والألقاب ونحوها (مؤتلف = خطأ) أى متفق فى الخط ، (ولكن لفظه مختلف) فهو فن واسع من فنون الحديث المهمة الذى يحتاج إليه فى دفع معرفة التصحيح ويفتضح العاطل منه حيث لم يعدم محجلا ويكثر عنارة . ومن ثم قال على بن المدينى : أشد التصحيح ما يقع فى الأسماء ووجه بعضهم كما تقدم فى ضبط الحديث بأنه شئ لا يدخله القياس ولا قبله شئ يدل عليه ولا بعده .

والتصانيف فيه كثيرة فصنف فيه أبو أحمد العسكري لكتبه أضافه إلى كتاب التصحيح له . ثم أفرده بالتأليف عبد الغنى بن سعيد ، ولذا كان أول

من صنف فيه وله فيه كتابان أحدهما في مشتبه الأسماء والآخر في مشتبه الأنساب ثم شيخه الدارقطني وهو حافل ، واستدرك عليهما الخطيب في ذيل مفرد ، وجمعها مع زيادات الأمير أبو نصر بن ما كولا ، بحيث كان كتابه وهو في مجلدين كما تقدم في آداب طالب الحديث أكل التصانيف فيه بالنسبة لمن قبله ، بل واستدرك عليهم في كتاب آخر جمع فيه أوهاهم ويدينها ، وكتابيه في ذلك عمدة كل محدث بعده .

وقد ذيل عليه ما فاته أو تجدد بعده المعين أبو بكر بن نقطة بذيل مفيد في قدر ثلثي الأصل ، ثم ذيل على بن نقطة كل من الجلال أبي حامد بن الصابوني ، ومنصور بن سليم بالفتح ، وثانيهما أكبرهما ، وتوارد في بعض ما ذكرناه . وكذا ذيل على ابن نقطة العللاء مغلطاي جامعا بين الذيلين المذكورين مع زيادات من أسماء الشعر أو أنساب العرب ، وغير ذلك ، ولكن فيه أوهام وتكرير حيث يذكر ما هو صالح لإدخاله في الباء والتاء والسين والشين مثلا في أحدهما ويكون من قبله ذكره في الآخر .

ومن ذيل على عبد الغنى المستغفرى وصنف فيه أيضا الآمدى ، وأبو الفضل ابن ناصر ، وعبد الرزاق بن الفوطى فيما أفاده ابن الجوزى وقال إنه أجمعها وأبو العللاء محمود الفرضى البخارى ، ولتلميذه ابن رافع عليه ذيل في أوراق يسيرة لا يرد أكثره .

وكذا لأبي سعد المالىنى المؤلف والمختلف لكن في الانساب خاصة ولزغشرى والمشتبه ، وللذهبي مختصر جدا جامع لخصه من عبد الغنى وابن ما كولا وابن نقطة وشيخه الفرضى ولكنه أجمع في الاختصار بحيث لم يستوعب غالبا أحد القسمين مثلا بل يذكر من كل منهما جماعة ثم يقول وغيرهم ، فيصير من يقع له راو من لم يذكره في حيرة لأنه لا يدري بأى القسمين يلتحق ونحو ذلك ، واكتفى فيه بضبط القلم فلا يعتمد لذلك على كثير من نسخه وصار لذلك كتابه مبيانا لموضوعه لعدم الأمن من التصحيف فيه ، وفاته من أصوله أشياء . وقد

اختصره شيخنا فضبطه بالحروف على الطريقة المرضية ، وزاد ما يتعجب من كثرته مع شدة تحريره واختصاره فإنه في مجلد واحد ، ويميز في كل حرف منه الأسماء عن الأنساب ، وهو فيما أخذته عنه وحقت فيه مواضع نافعة . وقد كان شيخه المصنف اجتمع له من الزيادات في هذا النوع جملة كثيرة بحيث هزم على أفراد تصنيف فيه فما تيسر .

نعم ، لحافظ الشام ابن ناصر الدين عصرى شيخنا مصنف حافل مبسوط في توضيح المشتبه ، وجرد منه الاعلام بما وقع في مشتبه الذهبى في الأوهام . ثم هو على قسمين أحدهما ما ليس له ضابط يرجع إليه لكثرة كل من القسمين كاسد وأسيد مثلاً ، أو الأقسام كحِبان وحَبان وحيان مثلاً ، وذلك إنما يعرف بالنقل والحفظ . وثانيهما ما ينضبط لقلة أحد القسمين . ثم تارة يراد فيه التعميم بأن يقال ليس لهم كذا إلا كذا ، أو التخصيص بالصحيحين والموطأ بأن يقال ليس في الكتب الثلاثة كذا إلا كذا .

وقد ذكر ابن الصلاح من أمثلة كليهما عيوناً مفيدة وتراجم عديدة ، فن الأول وربما أدرج فيه ما هو كلى بالنسبة لقريش والأنصار (نحو سلام كله فنقل) أى شدد اللام من كله (لا) أى إلا (ابن سلام) الصحابى الإسرائيلى ثم الأنصارى (الخبر) بفتح المهملة وكسرها وهو أفصح أى العالم فقد كان أولاً من أحبار أهل الكتاب بحيث نزل فيه بعد إسلامه (قل كفى بالله شهيداً بينى وبينكم ومن عنده علم الكتاب) وقوله (وشهد شاهد من بنى إسرائيل على مثله) واسمه أولاً الحصين ، فغيرة النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله فهو بالتخفيف (و) إلا (المعزى [المعتولى] أبا على) الجبائى محمد بن عبد الوهاب بن سلام (فهو) أيضاً (خف) أى مخفف (الجدد وهو) أى التخفيف (الأصح) . وقال ابن الصلاح إنه الأثبت (فى) سلام (أبى) أى والد محمد بن سلام بن الفرج (البيكندى) بكسر الموحدة كما لاقى على الجبائى وسكون المثناة التحتانية ثم كاف مفتوحة ونون ما كتبه بعدها دال مهملة البخارى الحافظ أحد شيوخ

البخارى صاحب الصحيح ، فهو الذى نقله غنجار فى تاريخ بخارى عن أبى عصمة وسهل بن المتوكل أحد الأخذين عن محمد وأنه بالتخفيف لا بالتشديد وأقره غنجار وإليه المفرع والمرجع فهو أعلم بأهل بلاده ، ولم يذكر الخطيب وابن ماكولا غيره .

وقال ابن زبدان المسكى سألت عبد الغنى المقدسى عنه فقال إنه بالتخفيف لا غير ، كذلك قرأته على أبى الفضل أحمد بن صالح الجبلى والذى قاله أبو على الجبائى فى تقييد المهمل التشديد خاصة . وصنيع بن أبى جاتم [حاتم] فى الجرح والتعديل تقتضيه . وقال كل من صاحب المشارق المطالع إنما لاكثر . قال شيخنا ولم يتابع .

وقال المصنف وكأنه اشتبه بآخر شاركة فى الاسم واسم الأب والنسبة حدث عن الحسن بن سوار الخراسانى ، وعلى بن الجعد الجوهري ، روى عنه عبيد الله بن واصل البخارى وهو من أقرانه ، فإن ذلك بالتشديد فيما ذكره الخطيب فى التماخيص وغيره . واسم جده السكن ، وكان يقال له البيكندى الصغير ، وإلا فشيخ البخارى قد روينا من طريق أبى عصمة الماضى قريبا أنه سمعه يقول أنا محمد بن سلام بالتخفيف وهذا قاطع للنزاع . ولذا صنف فيه المنذرى ، وقد قرأه بعضهم بالتشديد فقال له المستمع سلام عليكم .

(و) إلا (ابن أبى الحقيق) بمهمل وقاف مصغرا بأبى رافع اليهودى الذى بعث إليه النبى صلى الله عليه وسلم من قتله وهو فى حصن له من أرض الحجاز فهو سلام بالتخفيف ، لقول المبرد فى الكامل إنه ليس فى العرب بالتخفيف إلا هو ووالد عبد الله الماضى أولا . ولكن الذى فى النسخة المعتمدة من سيرة ابن هشام فى هذا التشديد ، ولذا قال شيخنا فى الفتح وقال ابن إسحاق هو سلام بتشديد اللام ولم يحك غيره ، كما أن ابن الصلاح ومن تبعه لم يحك غير التخفيف وصرح شيخنا فى المشتبه بأنه من اختلف فيه ، وعلى هذا فيصح فى ابن أبى الحقيق

الجر أيضا على أنه قد قيل في اسمه أيضا إنه عبد الله وله أخوان كنانة الذي كان أولا على أم المؤمنين صفية ابنة حُسي ، والربيع الذي كان بعد وقعة بعاث رئيس بني قريظة وقتلهما النبي صلى الله عليه وسلم جميعا بعد فتح خيبر .

(و) إلا (ابن مشكم) ثلث الميم ثم شين معجمة ساكنة وفتح الكاف ثم ميم ، لقول ابن الصلاح عقب حكايته قول المبرد الماضي ، وزاد آخرون سلام بن مشكم خمارا كان في الجاهلية . قال (والأشهر) المعروف (التشديد فيه قاعلم) ذلك . قال شيخنا تبعا لغيره : وفيه نظر لأنه ورد في الشعر الذي هو ديوان العرب مخففا . فقال ابن إسحاق في السيرة وقال شمال اليهودي :

فلا تحسبني كنت مولى ابن مشكم سلام ولا مولى حُسي بن أخطبا
وقال كعب بن مالك من قصدة :

فطاح سلام وابن سعية عنوة وقيسد ذليلا المتنايا ابن أخطبا
وقال أبو سفيان بن حرب .

سقاني فرواني كميता مُدامة على ظمأ منى سلام بن مشكم
وكل هذا دال للتخفيف .

قلت : وهو الذي في الأصل المعتمد من سيرة ابن هشام . قال شيخنا وكان قول أبي سفيان هو السبب في تعريف ابن الصلاح له بكونه كان خمارا لكن قد عرفه ابن إسحاق في السيرة بأنه كان سيد بني النضير . قلت : وذلك في قصة أوردها ابن هشام في غزوة السويق من سيرته فقال : وكان أبو سفيان ابن حرب كما حدثني محمد بن جعفر بن الزبير ويزيد بن رومان ومن لا أنهم عن عبد الله بن كعب بن مالك وكان من أعلم الانصار حين رجع إلى مكة ندر أن لا يمس رأسه ماء من جنابة حتى يغزو محمد صلى الله عليه وسلم فخرج في مائتي

راكب إلى أن قال حتى أتى بني النضير تحب الليل فأتى جبي [حَبَسِي] بن أخطب فضرِب عليه بابه فأبى أن يفتح له وعاقبه ، فانصرف عنه إلى سلام بن مضحك وكان سيد بني النضير في زمانه ذلك وصاحب خبرهم فاستأذن عليه فأذن له فقرأه [فقراه] وسقاه ووطن له من أخبار الناس إلى أن ذكر خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في طلبهم ، وذكر القصيدة التي قالها أبو سفيان لما صنع له سلام ، وفيها سقاني فرواني البيت وقبله وهو أول الآيات :

إني تخيرت المدينة واحدا لحلف فلم أندم ولم أتلوم

وكذا قال أبو الفرج الأصماني صاحب الأغاني إنه كان رئيس بني النضير قال شيخنا : وأبو سفيان لا يمدح من يكون خمارا بل إنما كان أضافه فمدحه . وقال غيره : بل ذلك لا يخرج منه عن أن يكون خمارا ثم إنه لا يقال لعل تخفيفه في الشعر للضرورة فذاك خلاف الأصل .

(و) أما (ابن محمد بن ناهض) بالنون والهاء والضاد المعجمة المقدسي (خف) أي فخفف اللام من سلام اسمه أيضاً بلا خلاف واقتصر في اسمه على سلام (أو زده هاء فكذا فيه اختلف) بين الآخذين عنه ، فقال به بدونها أبو طالب أحمد بن نصر الحافظ ، وبإثباتها أبو القاسم الطبراني .

(قلت) : وعلى هؤلاء الستة أعني الصحابي الخبر وجد أبي على الجبائي والليكندي وابن أبي الحقيق وابن ششم وابن ناهض اقتصر ابن الصلاح .

(والجبر) أولهم (ابن أخت) اسمه سلام عده في الصحابة ابن فتحون في زيله على الاستيعاب ولم نقف على اسم أبيه (خفف) أي لأمه أيضاً (كذاك جد) سعد بن جعفر بن سلام أبي الخير البغدادي (السَّيِّدِي) بفتح الميملة وياء تحتانية نغيلة مكسورة لسكونه كان وكيل السيدة أخت المستنجد . روى سعد عن ابن البطي ومعمّر بن الفاخر ويحيى بن ثابت بن بدار ومات

سنة أربع عشرة وستمائة ، ذكره ابن نقطة في التكملة فيما وجد بخطه . (و)
 جد أبي نصر محمد بن يعقوب بن إسحاق بن محمد بن موسى بن سلام (النسفي)
 بفتح اللون والسين المهملة قبله بن السمعاني وغيره نسبة لنفس بكسر اللون
 وفتحته للنسب كالفري ، وينسب أيضاً للسلامي لجدّه المذكور يروى عن زاهر
 ابن أحمد وأبي سعيد عبد الله بن محمد الرازي ، مات بعد الثلاثين وأربعمائة
 ذكره الذهبي ، وكذا لهم سلمة بن سلام أخو الخبر صحابي أيضاً ذكره ابن مندة
 وكذا ابن قتيون في الذيل لكن قال إنه ابن أخي الخبر ، ومع ذلك فلم
 يسم أباه .

وكذا للخبر ولدان يوسف له رؤية ، بل وحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ومحمد ذكر في الصحابة أيضاً . ولأولهما ابن اسمه حمزة روى عن أبيه وحفد
 اسمه محمد بن حمزة ، روى عنه الوليد بن مسلم وغيره ، وإبراهيم وعبد الله أبناء
 البيهقي الكبير الماضي ، ولكن أغنى عن ضبط الآخرين ذكر أبيهما ، وعن
 الخمسة قبلهما ذكر الخبر ، نعم لهم علي بن يوسف بن سلام بن أبي دلف
 البغدادي شيخ للدمياطي وهو الذي ضبطه وكان اسم سلام عبد السلام تخفيف .
 ومن ذلك عمارة (عيين أبي) بالضم مصغر (ابن عمارة) الصحابي المخرج
 حديثه في أبي داود وابن ماجه والحاكم ، وقيل إنه صلى القبلتين خاصة
 (اكسر) على المشهور قال ابن الصلاح : ومنهم من ضمها ، ومن عداه فبالضم
 جزما . وفاته عمارة بالفتح ثم التشديد ، وهم نساء ورجال ، قال رجال جعفر بن
 أحمد بن عمارة الحربي عن سعيد بن البناء وإبناه قاسم وأحمد ومدرّك بن عبد الله
 ابن القمام بن عمارة بن مالك القضاعي ، ولي لعمر بن عبد العزيز الجزيرة ،
 وبركة بن عبد الرحمن بن أحمد بن عمارة سمع أبا المظفر بن أبي البركات قبله
 الشريف عز الدين في الوفيات ، وأبو عمر محمد بن عمر بن علي بن عمارة الحربي ،
 وأبو القاسم محمد بن عمارة الحربي البخاري [النجار] روى عن عبد الله بن أبي الحداد [المجد]
 وغيره . وبنو عمارة من منهم المجذر بالذال المعجمة واسمه عبد الله بن زياد بن عمرو

ابن أخزم بن عمرو بن عمار بن مالك البلوى ، وقريبه يزيد بن ثعلبة بن خزيمة ابن أصرم بن عمر ؛ وأخواه بحاث وعبد الله صحابة ، والنساء عمار ابنة عبد الوهاب الخصبة روى عنها ابنها أحمد بن نصر ، وعمار ابنة نافع بن عمر الجمحي وهي أم محمد بن عبد الله بن عبد الرزاق بن عمر بن عبد الله بن حميل الذي كان على بيت المال ببغداد لأمير المؤمنين المأمون وعمار عن أبي ظلال وعنها أبو يوسف محمد بن أحمد الصيدلاني الرقي وهي جدته ؛ وعمار الثقفية زوج محمد بن عبد الوهاب الثقفي ، يقول فيها ابن منادر [مناذر] من أبيات محمد زوج عمار وعمار امرأة يزيد بن منية يقول فيها عنتر بن عروس عما أنشده الأمدى :

تقول عمار لي يا عنتر

ومن ذلك كرز [كرز] كله بالضم مصغر وليس في عبد شمس بن عبد مناف كما نقله الجياني في تقييد الماهل عن محمد بن وضاح غيره .

(وفي خزاعة) بدون صرف للضرورة (كرز) يعني فقط (كبر) ومنهم طلحة بن عبيد الله بن كرز تابعي وابنه عبيد الله عن الحسن والزهرى .

قال ابن الصلاح : ولا يستدرك يعني على الحصر في خزاعة أيوب بن كرز الراوى عن عبد الرحمن بن غنم لتكون عبد الغنى ضبطه بالفتح فإنه بالضم عند الدارقطني وغيره أى كابن ماكولا .

(ومن) ذلك حزام فقل (في قريش أبدا حزام) بكسر الحاء المهملة وبالزاي منقوطة (وافتح) الحاء أبدا (في الأنصار) بالنقل مع الإتيان (برا) وبالقصر بمهملة بدال المنقوطة فقل (حرام) وليس المراد بهذا إلا ضبط ما في هاتين القبيلتين خاصة ، فلا يعترض بأنه وقع حزام بالزاي في خزاعة وبني عامر بن صعصعة وغيرهما ، وحرام بالراء في بلي وخثعم ، وحزام وتميم بن مر ، بل وفي خزاعة أيضا ، وفي عذرة وبني فزارة وهذيل وغيرهم ، فضلا عن أن يقال لهم حرام بخاء معجمة مضمومة وراء ثقيلة ، وخزام بفتح المعجمة ثم زاء ثقيلة وخزام بضم المعجمة ثم زاء خفيفة كما بين كل ذلك في محاله . نعم إدخال هذه

الترجمة في أثناء ما هو كلى ملبس لا سيما والاشتباه فيها لغير البارع باق أيضا ، فإنه قد يمر الراوى غير منسوب فلا يدري الطالب من أى القبيحتين هو .

ومن ذلك عيسى قالذى (فى الشام) بالهمزة الساكنة وتركها من لغاته كما سبق مثله فى آخر الصحابة لاسيما داريا منها (عيسى بنون) ثم سين مهملة نسبة لعيسى حى من مذحج فى اليمن ، كعمير بن هانى تابعى ومحمد بن الأسود روى عن عمر (و) عيسى (بيا) وبالقصر للضرورة بموحدة بدل النون (فى كوفة) بالصرف للضرورة نسبة فى الأكثر لعيسى غطفان ، كربيعى بن حراش وعبيد الله بن موسى (و) عيسى (بالشين) المعجمة (والباء [الياء]) وبالقصر للضرورة أيضا المثناة التحتانية نسبة لعائشة ابنة أحد العشرة طالحة ، كعبيد الله بن محمد ابن حفص وابنى عائشة ابنة تيم الله كمحمد بن بكار بن الريان ، (غلبا) الذى بالمعجمة والتحتانية أى هو الأغلب (فى بصرة) بثلاث الموحدة والكسر أصحابها وبالصرف أيضا كما تقدم فى معرفة الصحابة لا جميعهم ، بل والمذكور فى كل من الشام والكوفة هو الغالب أيضا ، كما هو مقتضى صنيع ابن الصلاح فإنه قال : ذكر أبو على البرداني أنه سمع الخطيب الحافظ يقول : العيشيون يعنى بالمعجمة بصريون ، والعيسيون يعنى بالموحدة كوفيون ، والعنسيون يعنى بالنون شاميون ، ثم قال وقد قاله قبله الحاكم . قال أعنى ابن الصلاح : وهذا يعنى فى الجميع على الغالب انتهى .

ثم إنه لا ينتقد هذا الضابط بقول ابن سعد عن الكلبي إنه ليس بالكوفة والبصرة رهاوى ولا عيسى وهم باليمن والشام كثير ، حيث اقتضى أنه بالنون فى اليمن أيضا . ونحوه قول ابن ماكولا ، وابن السمعاني فى العنسيين ، وعظم عيسى فى الشام ، وابن ماكولا فى العيشيين أنهم جماعة كثيرة عامتهم بالبصرة فالضابط إنما هو لخصوص الثلاثة كما أنه لا ينتقد بالعيسى كالثالث لكن بكسر أوله والعيسى بالكسر أيضا لكن سينه مهملة أو الغشقى بفتح المعجمة وسكون الشين المعجمة بعدها مثناة أو أنعيسى (السعيسى) بكسر المعجمة ثم تحتانية ساكنة ثم معجمة كما بين فى محاله .

نعم يقتقد بمن يكون من الكوفة وهو عيسى بالياء المشاة والمعجمة أو عيسى بالنون كهمار بن ياسر الصحابي فإن كونه معدودا في الكوفيين عيسى بالنون والظاهر أنها نسبة لعنس الذي انتسب إليه الشاميون ، فياسر والد عمار وكان صحابيا أيضا كان بمن قدم من اليمن أو بمن يكون من الشام وهو عيسى بالموحدة أو عيسى بالتحاقية والمعجمة أو من البصرة وهو عيسى بالنون أو عيسى بالموحدة ، ويأتي في كون هذه الترجمة ليست كلية ، وكذا فيمن جاء غير مذسوب ما قلناه في الترجمة قبلها .

ومن ذلك أبو عبيدة وكلهم بالضم والتصغير (وما لم) أي الرواة كما قاله الدارقطني (من أكتفى) أبا عبيدة بفتح (في أوله ثم كسر لثانيه وبالصرف للضرورة وهو كذلك كما قال شيخنا في المتقدمين فمن بعدهم من المشاركة . ووجد في المائة الخامسة من المغاربة أحمد بن عبد الصمد بن أبي عبيدة بن شيوخ القاضي أبي القاسم بن بقي ضبطه ابن عبد الملك في التكملة بفتح العين وأرخه سنة ست وثمانين وخمسمائة .

ومن ذلك السفر بالفاء . فالأسماء كلها بالسكون السفر بن نسير عن أبي هريرة وأبو الفيض يوسف بن السفر (في الكنى) في السفر بالفتح) كما قاله ابن الصلاح قال : ومن المغاربة من يسكن الفاء أي من أبي السفر سعيد بن محمد التابعي يعني والد عبد الله . قال وذلك خلاف ما حكاه الدارقطني عن أصحاب الحديث ، ووافقه المزي في هذا الضابط فقال الأسماء بالسكون والكنى بالحركة . وأما السقر بالقاف الساكنة فلهم جماعة مسمون بذلك ، ومن سقر ابن عبد الرحيم عن عمه شعبة وسقر بن عبد الرحمن أبو بهز الكوفي سبط مالك ابن مغول شيخ لابي يعلى الموصلي عن شريك والكوفيين شيخ لابي يعلى الموصلي وسقر بن حسين الخداع [الخزاعي] العقدي ، وسقر بن عداس عن سليمان بن حرب ، وسقر بن حبيب اثنان ، روى أحدهما عن عمر بن عبد العزيز . والآخر عن أبي رجاء العطارودي . وسقر بن عبد الله عن عروة . وكذا لهم في الكنى من

ذلك أيضا أبو الشقر يحيى بن يزداد عن حسين بن محمد المروزي : لكنني نقل
عن شيخنا أن كل من بالقاف يعنى من الأسماء والسكنى الأشهر فيه الصاد بدل
السين ، واقتصر في المشبهة على حكايته بدون ترجيح فقال : ويقال في هؤلاء
بالصاد ، وكذا ذكر ابن حبان سقر بن عبد الرحمن الماضي في كل من الحرفين
ولهم أيضا سقر بفتح الشين المعجمة والقاف حتى من تميم ينسب إليهم الشقريون
قال الدارقطني ومعاوية بن الحارث بن تميم سمي الشقر يعنى بفتح الشين وكسر
القاف لقوله .

وقد أحمل الرمح الأصم كعوبه به من دماء القوم كالشقرات
قال وهو أبو حن من تميم والشقر هو شقائق النعمان ، وفيه نظر معاوية
إنما هو الشقرة بهاء في آخره كما صرح به غير واحد ، وشقر بضم ثم سكون
مدينة بالأندلس ، وحيثما حصل بهذا الضابط تميز إلا في خصوص القاء .
ومن ذلك عسل (وما لهم) أي الرواة كما قاله ابن الصلاح (عَسَل) بفتح
المهملتين (إلا ابن ذكوان) بزال معجمة الإخبارى البصرى أحد من اتى
الأصمى ، ذكره الدارقطني وغيره .

(و) أما (عَسَل) بكسر أوله وسكون ثانية (بضم الجيم) بفتح
الجيم جمع جملة أي فكثير ، وهم عسل بن سفيان بن عطاء وضعف (صبيغ) بن شريك بن
المنذر بن قطن بن قشع بن عسل بن عمرو بن يربوع التميمي ، وربما نسب لجدّه
الأعلى فقييل صبيغ بن عسل . وأخوه ربيعة شهد الجمل وابن أخيهما عسل بن
عبد الله حدث عن عمه صبيغ ، بل قال ابن الصلاح إنه وجد ابن ذكوان بخط
الإمام منصور الأزهرى في تهذيب اللغة له كذلك قال : ولا أراه ضبطه .
وزعم مغطائى أنه راجع نسختين من المحكم فلم ير ذلك فيه فافقه أعلم .

ومن ذلك غنام (والعامرى) الكوفى (ابن على) بالسكون بن هجير بهاء
ثم جيم وآخره راء مصغر اسمه (غَنَام) بمهمله مفتوحة ثم مثله مشددة ،

يروى عن هشام بن عروة والأعمش وغيرهما ، وكذا حفيده الم شارك له في
اسمه واسم أبيه غنام بن علي (وأما غيره) أى غير من ذكر كغنام بن أوس
الصحابي وعبيد بن غنام الكوفي رواية أبي بكر بن أبي شيبة (فالنون والإعجام)
أى فهو غنام بالغين المعجمة والنون .

تنبية : وقع في بعض النسخ من النظم هنا قلت ابن عثام صحابي وله في
الذكر ثلاثة وأعجم أوله ، والصواب فيه كما ضبطه الأمير الإعجام والنون ،
وبه جزم شيخنا ، ولذلك لم يثبت في جميع النسخ والله أعلم .

ومن ذلك قمير (وزوج مسروق) هو ابن الأجدع اسمها (قمير) بفتح
القاف ثم ميم مكسورة ابنة عمر ، وتروى عن عائشة وعنهما الشعبي و (صفروا)
أى أهل الحديث (سواء) أى الاسم المذكور حال كونه (ضما) أى مضموما
أوله كزهير بن محمد بن قمير الشاشي عن عبد الرزاق ، ومكي بن قمير عن جعفر
ابن سليمان ، ومن ذلك مسور (ولهم مسور) بضم الميم ثم مهملة مفتوحة
بعدها واو مشددة وآخره راء اثنان ، أحدهما (ابن يزيد) الكاهلي الأسدي
ثم المالكي صحابي حديثه عند أبي داود ، روى عنه يحيى بن كثير ، (و)
ثانيهما (ابن عبد الملك) اليربوعي حدث عنه معن القزاز ، هكذا ذكرهما ابن
الصلاح ثم الذهبي .

واقصر الدارقطني ثم ابن ماكولا على أولهما ولم يستدرك ابن نفطة
ولا غيره عليهما أحد . وصنيع البخاري في تاريخه الكبير حيث ذكر ابن
عبد الملك في باب مسور بن خزيمة المخفف يشهد لهم لكنه أعاد ذكره في
المشدد مع ابن يزيد ولم يذكر غيرهما . وقول المصنف إنه ذكر مع ابن يزيد
في المشدد مسور بن مرزوق لم أره في النسخة التي عندي بتاريخ البخاري ،
بل لم أر ابن مرزوق فيه أصلا مع قول شيخنا في المشتبه إنه هو وابن عبد الملك
اختلفت نسخ التاريخ فيهما تشديدا وتخفيفا ، بل قال في الإصابه إنه أورد ابن
خزيمة فاقضى تخفيفه ، (وما سوى ذين) أى ابن يزيد وابن عبد الملك

(فسمشور) بكسر الميم ثم مهملة ساكنة فبا (حكي) عند ابن الصلاح ثم الذهبي كما تقدم .

ومن ذلك الجمال (ووصفوا) أى أهل الحديث (الجمال) بالحاء المهملة ثم الميم المشددة أى وصفوا بالجمال (فى الرواة) للحديث خاصة أو فيمن ذكر منهم فى الكتب المتداولة (هارون) بن عبد الله بن مروان البغدادى البزاز الحافظ والد موسى . قال ابن الصلاح (والغير) أى وغير هارون (بجيم) بدل الحاء (يأتى) بالإبدال كـ محمد بن مهران أبى جعفر الرازى شيخ للشيخين ، وأسيد بن زيد بن نجيم الهاشمى الكوفى شيخ للبخارى . وأيوب الجمال كان يعتقد بدمشق . قال الذهبي كنت أرى أبى يسلم عليه ، ونوزع ابن الصلاح فى الحصر فإنه وإن قيد بالوصف ليخرج من تسمى بذلك كـ جمال بن مالك أخى مسعود اللذين شهدا القادسية مع سعد وقتلاه الفيل ، وأبيض بن جمال المازنى الصحابى ، مع كون هارون مختصا عنهم بمصاحبة التعريف والاستغناء بذلك عن التقييد ، فلمهم ممن وصف بالجمال بالمهملة والتشديد رافع بن نصر الجمال الفقيه صاحب أبى إسحاق ، سمع أبى عمر بن مهدى ، وأبو القاسم مكى بن على ابن نبان الجمال أحمد [أحد] الرواة وأبو العباس أحمد بن محمد بن الدبس الجمال أحد الشيوخ أبى النوسى ، وزاهد مصر أبو الحسن الجمال واسمه نبان بن محمد بن حمدان البغدادى ، قيل أصله من واسط مات بعد الثلاثمائة وكان فاضلا ولياً له رواية عن الحسن بن عرفة وغيره ، وأيوب الجمال الزاهد ببغداد وأكثرهم وارد على الحصر .

ولذا قال شيخنا فى المشبهة تبعاً لأصله فيمن بالمهملة بعد تسمية هارون وآخرون ويمكن أن يقال ليس لهؤلاء ذكر فى الكتب المتداولة ، كما أن فى غيرها أيضاً جماعة يلقبون الجمال بالجيم والميم المخففة وفيهم كثرة وأبو الجمال جد أبى على يحيى بن على بن يحيى بن أبى الجمال الحرانى ، ذكره أبو عروبة الحرانى فى تاريخه وقال إنه مات سنة تسع وثمانين ومائتين .

وأبو الجمال الحسين بن القاسم بن غبيد الله وزير المقتدر ، وجمال ابنة قيس
ابن مخزومة ، وجمال ابنة عون بن مسلم . وجمال ابنة النعمان بن أبي حزم بن
كعب بن عتيك الأنصاري تزوجهما عبد الله بن الحارث بن عبد المطلب فهي
أم أولاده غير أنه لذلك لا يكون ضابطا كلياً .

ثم إنه قد اختلف في سبب وصف هارون بالجمال ، فقيل إنه كان بزازاً ثم
ترهد وصار يحمل الشيء بالأجرة ويأكل منها ، حكاه عبد الغني بن سعيد عن
القاضي أبي الطاهر الذهلي ، وقيل بل عكسه كان حمالاً ثم تحول إلى البز حكاه
ابن الجارود في كتابه السكفي عن ولده موسى بن هارون . وزعم الخليل وابن
الفلكي أنه لكثرة ما حمل من العلم .

قال ابن الصلاح : ولا أرى ما قاله يصح وكأنه لأن القاضي أبا الطاهر
كان صاحب موسى ولد هارون فهو أخير ، وقوله أنسب بالترهد ، ولا ينافيه
قول غيره إنه حمل رجلاً في طريق مكة على ظهره فانقطع فيما يقال به ، ومن
ذلك الخياط (ووصفوا) أي أهل الحديث (حناطاً) بالخاء المهملة ثم النون ،
(او) بالنقل (خياطاً) بالمعجمة ثم الموحدة أي بكل من الحناط والخياط
(عيسى) بن أبي عيسى ميسرة (ومسلماً) هو ابن أبي مسلم ، و (كذا) ووصفوا
كلا منهما (خياطاً) بالمعجمة ثم التحتانية أي بالخياط فبأي وصف من هذه
الثلاثة وصف به واحد من هذين كان صحيحاً ، والغلط لذلك مأمون فيهما . قاله
الدارقطني ثم ابن ما كولا لقول ابن معين كما نقله الدارقطني في مسلم إنه كان يبيع
الخبط والحنطة وكان خياطاً . وقوله أيضاً في عيسى إنه كان كوفياً وانفقت إلى
المدينة وكان خياطاً ثم ترك ذلك وصار خياطاً ثم ترك ذلك وصار يبيع
الحنط ، بل قال هو عن نفسه فيما حكاه ابن سعد أنا خياط وحباط وخباط
كلا قد عالجت ، ولكن مع هذا فاشتهره إنما هو بالمهملة والنون واشتهر
الآخر بالمعجمة والموحدة ، ولذا رجع الذهبي في كل واحد ما اشتهر به .

ومن ذلك بما أدخله ابن الصلاح في القسم بعده السلي ، (والسلي)

بالنصب مفعول مقدم (أفتح) أى أفتح السين واللام من السلى (فى الأنصار) بالنقل خاصة كآبى قتادة فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم . وجابر بن عبد الله نسبة إلى بنى سلة بن سعد بن على بن أسد بن شاردة بن يزيد بن جشم ابن الخزرج بفتح السين وكسر اللام ولكنها فتحت فى النسب كالنرى والصديق وبأبهما . قال السمعاني : وهذه النسبة عند النحويين قال وأصحاب الحديث يكسرون اللام ، وعليه اقتصر ابن باطيش فى مشقه النسبة وجعل المفتوح اللام نسبة إلى سلية من عمل حماء قال ابن الصلاح ، (ومن يكسر لامه) أى لفظ السلى وهم أكثر المحدثين (كأصله) فقد (لحن) وهذا ضابط لما فى الأنصار خاصة وإلا فلهم فى غيرها بالفتح أيضاً جماعة ممن انتسب إلى أجداده كبنى سلة بطن من لخم وغيرهم ، ويشتهر ذلك كله بالسلى بضم السين وفتح اللام نسبة إلى بنى سليم وهم خلق كعباس بن مرداس .

(ومن هنا) وهو القسم الثانى (لمالك ولها) أى البخارى ومسلم واشتمل على تراجم ، فنها يسار و (بشارا) بالنصب مفعول مقدم بوحدة ثم معجمة مشددة (أفرد) أى أفرداها الطالب بهذا الضبط بشارا (أب) أى والد (بندارهما) أى البخارى ومسلم فبندار هو لقب لمحمد بن بشار بن عثمان شيخهما بل شيخ الأئمة الستة وإنما أضافه لها الاختصاص الترجمة بهما دون مالك . قال الذهبى وبشار أى بالوحدة ثم المعجمة قليل فى التابعين مدوم فى الصحابة .

(ولها) أى البخارى ومسلم خاصة أيضاً عما قال ابن الصلاح إنه ليس على الصورة المتقدمة وإن قاربها ، بل قال شيخنا إنه لا يلتبس لتمييز ذاك عن الذى بعده بطول رأس الحرف الأول وجعله مع سنان . لكن قد أدخله الذهبى فى هذه الترجمة (سيار) بفتح السين المهملة ثم تحتانية مشددة اثنان هما ابن أبى يسار (أى) بالنقل وكنية سيار (أبو الحكم) . الواسطى يروى عن التابعين . وفى اسم أبيه اختلاف ، فقيل وردان أو ورد أو دينار (و) يسار هو (ابن سلامة) بالصرف للضرورة أبو المنهال الرياحى البصرى تابعى . (و) ما

عدى هؤلاء الثلاثة فهو يسار (بالياء) التحتانية (قبل) أى قبل السين المخففة وهو (جم) أى كثير فى السكتب الثلاثة كسليمان وعطاء ابنى يسار وسعيد ابن يسار .

ومنها بشر (وابن سعيد) المدنى مولى ابن الحضرمى وهو تابعى اسمه (بسر) يضم أوله ثم سين مهملة وبدون تنوين للضرورة (مثل) بسر بن أبى بسر (المازنى) نسبة لمازن بن منصور بن عكرمة بن حارثة بن قيس عيلان فهو أيضا بالموحدة ثم المهملة صحابى وهو والد عبد الله الصحابى أيضا . ولم يذكره ابن الصلاح فأصاب لأنه لا ذكر له فى شيء من السكتب الثلاثة وإن رقم عليه المذى علامة مسلم بحيث قلده المؤلف فهو سهو نبه عليه المصنف فى تقييده وشيخنا فى مختصر التهذيب ، بل ذكر ابن الصلاح ولده عبد الله وحديثه فى الصحيحين .

(و) مثل بسر (ابن عبيد الله) الحضرمى الشامى فهو أيضا بالموحدة والمهملة تابعى .

(و) مثل بسر (ابن محجن) بكسر الميم بعدها حاء مهملة ثم جيم ابن أبى محجن الديلى فهو أيضا بالموحدة والمهملة تابعى وحديثه فى الموطأ خاصة دون الصحيحين .

(وفيه خلف) فقال الثورى إنه بالشين المعجمة . وكذا قال ابن عبد البر إن عبد الله بن جعفر والد على بن المدنى رواه بالمعجمة عن زيد بن أسلم الراوى عنه . وقال الطحاوى سمعت إبراهيم الأبرلسى يقول سمعت أحمد بن صالح بجامع مصر يقول سمعت جماعة من ولده ورهطه لا يختلف اثنان أنه بالمعجمة لكن قال ابن الصلاح إن مالكا والأكثر على الأول ، بل قال الدارقطنى إن الثورى رجع عن الإعجام وذكره ابن حبان فى الثقات بالمهملة وقال : من قاله بالمعجمة فقد وهم .

ومن عدى هؤلاء الثلاثة أو الأربعة عما في الكتب الثلاثة فهو بكسر
الموحدة ثم شين معجمة ولا تشبه هذه الترجمة بأبي اليسر بمثناة تحتانية ثم سين
مهملة مفتوحتين المخرج حديثه في مسلم واسمه كعب بن عمرو الأنصاري
للازمة أداة التعريف له غالباً بخلاف أهل القسمين المذكورين .

ومنها بشير (وبشيراً أعجم) بالنقل أى أعجم بشيراً (في) راويين فقط
بشير (ابن يسار) فهو بموحدة ثم معجمة الحارثي المدني التابعي حديثه في
الكتب الثلاثة . (وبشير بن كعب) العدوي وقيل العامري البصري التابعي
المخرج له في الصحيحين جزءاً فأعجم هذين (واضمم) الموحدة منهما بحيث
يكونان مصغرين . وأما مقابل بن بشير فهو وإن كان مثلهما فلم يخرج له
أصحاب الكتب الثلاثة وإن زعم صاحب الكمال أن مسلماً أخرج له فهو وهم
(يسير) بالتحانية . ثم المهملة مصغر تابعي بل يقال إن له رؤية حديثه في
الصحيحين وهو يختلف في اسم أبيه ف قيل إنه (ابن عمرو) وهو الأكثر أو ابن
جابر كما يختلف في اسمه ف قيل كما تقدم (أو) بالنقل (أسير) بهمزة بدل
التحتانية . قال ابن المديني أهل البصرة يقولون أسير بن جابر وأهل الكوفة
يقولون أسير بن عمرو ، وقال بعضهم يسير بن عمرو ورجح البخاري كونه
أسير بن عمرو ، وأشار إلى تلبسين قول من قال فيه ابن جابر (والنون) بدل
التحتانية (في أبي) أى والد (قطن) بفتح القاف والطاء المهملة وآخره نون
ساكنه للوزن فاسمه (نسير) وهو قطن بن نسير بصرى يكنى أبا عباد حديثه
عند مسلم .

وما عدا هؤلاء الأربعة عما في الكتب الثلاثة فبشير بفتح الموحدة ثم
معجمة مكسورة وهو الجادة ، كبشير بن أبي مسعود الأنصاري وابن غنيك
السدوسي ، وابن المهاجر الغنوي ، وابن عقبة الناجي ، وابن سلمان الكندي .

ومنها يزيدو (جد على) بسكون آخره للوزن للضرورة (ابن هاشم برید)
بفتح الموحدة ثم راء مكسورة وآخره دال مهملة ، وينسب على لذلك البربري

يروى عن هشام بن عروة وحديثه في مسلم (وابن) عبد الله (حفيد) أبي موسى (الأشعري) بالسكون للوزن أى ولد ولده اسمه (بريد) مصغر وهو بريد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى روى له الشيخان .

وأما ما وقع في البخارى من حديث مالك بن الحويرث في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم من قوله كهلاة شيخنا أبي بريد عمرو بن سلمة بكسر اللام كما سيأتى فقد اختلف فيه فالأكثر بريد بالتصغير كحفيد أبي موسى وهو الذى رواه أبو ذر عن الحمري عن الفربرى عن البخارى ، وكذلك ذكره مسلم في الكنى ، ولكن عامة رواة البخارى قالوا يزيد كالجادة . وقال عبد الغنى إنه لم يسمعه من أحد كذلك قال ، ومسلم أعلم .

(ولهما) أى للبخارى ومسلم فيمن خرجا له مما هو مصاحب للتعريف (محمد بن عروة • ابن البرند) السامى بالممثلة نسبة لمامة بن أوى البصرى يروى عن شعبة . (فلا وير) أبو نصر بن ماكولا (كسره) أى قال فيه البرند بكسر الموحدة والراء يعنى بعدها نون ثم دال ، ولم يحك غيره ، لكن في كتاب عمدة المحدثين وغيره أنه يفتحهما ، وحكماهما أبو على الجياني عن ابن الفرضى فقال إنه يقال بالفتح والكسر قال والأشهر الكسر ، وكذا قال القاضى عياض ثم ابن الصلاح إنه أشهر ، واقتصر عليه الذهبي ثم شيخنا . وما عدا من ذكر مما في الثلاثة فيزيد بفتح المشناة التحتانية ثم زاي مكسورة وهو الجادة كيزيد بن هارون .

ومنها البراء و (ذو كنيته بمعشر وبالغالية) أى فأبو • معشر يومف بن يزيد وأبو الغالية زياد بن فيروز أو كلثوم أو غير ذلك المخرج حديثهما في الصحيحين ، كل منهما (برا اشد) الراء منهما قال ابن الصلاح : والبراء الذى يبرى العود يعنى الشباب وغيره ومن عداهما مما في الثلاثة فالبراء بالتخفيف .

ومنها حارثة (وبجيم) وتحتانية (جارية • ابن قدامة) بالصرف للضرورة

القيمي السعدي البصري صحابي على ما حققه شيخنا ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث « لا تغضب » ولم تقع روايته في شيء من الكتب الثلاثة . نعم وقع ذكره في الفتن من البخاري في أثناء قصة قال فيها : فلما كان يوم حرق ابن الحضرمي حين حرقه جارية بن قدامة . (كذاك والد يزيد) بن جارية الأنصاري المدني المذكور في الموطأ بل عنده وكذا البخاري أيضا من رواية القاسم بن محمد عن عبد الرحمن ومجمع ابن يزيد بن جارية عن خنساء ابنة خدام .

(قلت) : كذا اقتصر ابن الصلاح على هذين (و) فإنه ممن ضبط (كذاك) اثنتان (الأسود ابن الملا) بن جارية الثقفي روى له مسلم في الحدود عن أبي سلمة عن أبي هريرة حديث « البئر جبار » (وابن أبي سفيان) بن أسيد ، ككبير بن جارية الثقفي المدني حليف بني زهرة واسمه (عمرو) ، روى له البخاري ومسلم عن أبي هريرة .

فالأول قصة قتل خبيب ، والثاني حديث « لكل نبي دعوة يدعو بها ، (فجد ذا وذا) أي المذكورين كما علم (سيان) بكسر السين المهملة وتشديد المثناة التحتانية ثم نون تثنية مع أي مثلان ، فإن اسم كل منهما جارية غير أنه لثانيهما خاصه الجد الأعلى على أنه وقع في موضع آخر من البخاري عمرو بن أسيد ابن جارية ، وما عدا المذكورين مما في الثلاثة خاتمة بالخاء المهملة والمثلثة .

ومنها خازم و (محمد بن خازم) أبا معاوية الضرير (لا تهمل) أي لا تهمل ابن خازم من إعجام خاتمه وهو فرد في الكتب الثلاثة وما عداه مما فيها كتابي خازم الأعرج وجرير بن خازم فالحاء فيه مهملة .

ومنها وهو عكس الترجمة قبلها خراش و (والد ربي) وهو (حراش أهمل) أهمل بالنقل الحاء منه وهو أيضا فرد في الثلاثة وما عداه مما فيها كشماب بن خراش فالحاء فيه معجمة . ولهم خدش بالمعجمة أيضا .

اسكن بالدال المهملة بدل الراء أدخله ابن ماكولا في هذه الترجمة فقال الذهبي إنه لا يلبس .

ومنها جرير ، (وكذا) أى كوالد ربيع في إهمال الحاء (حرير) بدون ثوبين للوزن ككبير هو ابن عثمان (الرحبي) بفتح المهملتين ثم موحدة نسبة إلى رجة بطن من حمير الحمصي روى له البخارى . (و) أبو حرير (كنية) لعبد الله بن الحسين الأزدي البصري قاضى سجستان (قد علقت) روايته في البخارى وما عداهما فى الثلاثة لجرير بالجيم والرائين المهملتين .

(و) لهم (ابن حدير) بالحاء والدال المهملتين مصغر (عدة) كعمران ، روى له مسلم وزيد وزياد ابني حدير لهما ذكر خاصة في المغازى من صحيح البخارى ، ولكنه بعيد الاشتباه بل لا يلبس كما قاله الذهبي في التنبه ، ولذا لم يذكره في هذه أصلا .

ومنها حصين (وحصين أعجمه) مع التصغير وإهمال الحاء وهو ابن المنذر ابن الحارث بن ولة البصري الرقاشي يكنى أبا محمد ولقبه (أبو ساسانا) بمهملتين وآخره نون وهو تابعي صاحب علي ، روى له مسلم . وقال أبو أحمد العسكري لا أعرف بالمعجمة غيره وغير من ينسب إليه من ولده يعنى كيجي ابن حصين الذي له خبر مع الفرزدق ، وذكره في شعره . وكذا قال المزي لأنه لا يعرف في رواية العلم من ضاده معجمة سواء ، فهو بلا خلاف بين أهل العلم فرد . وما زعمه الأصميلي والقابسي من حفاظ المغرب عما حكاه صاحب المشارق وغيره من أن الحصين بن محمد الأنصاري الذي في الصحيحين في قصة عتيان بن مالك من طريق ابن شهاب أنه سأله عن حديث محمود بن الربيع فصدقه بالضاد المعجمة زاد القابسي : وليس في البخارى كذلك غيره . قال المزي : إنه وهم فاحش . وكذا قال عياض إن صوابه كما للجماعة كالجادة . ومن رد على القابسي عن المغاربة أبو علي الجبائي ، وأبو الوليد الفرغاني ، وأبو القاسم السهيلي وقالوا كلهم : كان القابسي بهم في هذا .

(وافتح أبا حصين) مع الإهمال الحرفية (أى) بالنقل (عثمنا) ابن عاصم
الأسدي بل قال أبو علي الجبائي لا أعلم في الكتابين بفتح الحاء غيره ، وحديثه
في الصحيحين ، وما عداهما لحصين بالإهمال مصغر .

وأما والد أسيد بن حضير وهو بالمهملة ثم المعجمة مصغر المخرج له في
الكتب الثلاثة فلا يلبس في الغالب كإشباهاه عما تقدم .

ومنها حيان و (كذاك) أى افتح مع الموحدة المشددة حاء (حبان بن
منقذ) بضم الميم ثم فون ساكنة ، بعدها قاف مكسورة ثم دال مهملة ابن عمرو
الأنصاري الصحابي المذكور في الموطأ وأنه كانت عنده امرأتان .

(و) افتح أيضا (من ولده) وهم ابنه واسع المخرج حديثه في الثلاثة ،
وحفيده حبان بن واسع المخرج له في مسلم وابن عمه محمد بن يحيى بن حبان
ابن منقذ المخرج له في الثلاثة .

(و) افتح من غير المذكورين حبان (ابن هلال) الباهلي البصري المخرج
له في الصحيحين ويقع كثيراً غير منسوب وضابط ذلك أنه كل ما كان في
شيوخ شيوخيها حبان غير منسوب فهو ابن هلال (واكسرن) بالنون الخفيفة
أبها الطالب (ابن عطية) بالتنوين فهو حبان بكسر الحاء السلي العلوي لسكونه
كان يفضل علياً على عثمان رضي الله عنهما ، المذكور في البخاري في حديث
سعد بن عبيدة قال تنازع أبو عبد الرحمن يعني السلي وحبان بن عطية فقال
أبو عبد الرحمن ، وكان عثماناً يفضل عثمان على علي رضي الله عنهما لحبان لقد
علمت الذي جراً صاحبك يعني علياً على الدماء قال ما هو لا أبا لك ؟ قال ثمي .
سمعتة يقول . قال ما هو ؟ قال : بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر قصة
حاطب بن أبي بلتعة التي وافقه مسلم على تخريجها خاصة دون ما ذكرناه ،
فالكسر فيه هو المعتمد الذي جزم به ابن ماكولا والمشاركة ، وصوبه صاحبا
المشارك والمطالع والجبائي وحكوا أن بعض رواة أبي ذر ضبطه بفتح أوله

ووهوه ، وبالفتح ضبطه ابن الفرضى بل قال المزي إن الجياني تبعه لكن
الذى فى تقييد المهمل للجياني ما قدمته (مع ابن موسى) بن سوار فهو حبان
أبو محمد السلى المروزى أحد شيوخ الشيخين فى صحيحهما قال كسر فيه بالإجماع
وهو حبان الآتى غير منسوب عن عبد الله بن المبارك .

(و) مع (من روى سعدا) هو ابن معاذ الأنصارى الأشئلى سيد الأوس
الذى اهتز عرش الرحمن له فهو حبان بالكسر على المشهور بل الأصح ابن
العسرة كما وقع فى الصحيحين من حديث عبد الله بن نعيم عن هشام بن عروة
عن أبيه عن عائشة قالت : أصيب سعد يوم الخندق رماء رجل من قريش
يقال له حبان بن العرة ، وقيل كما لابن عقبة فى المغازى جبار بالجيم وآخره
راء والعرة أمه فيما قاله أبو عبيد القاسم بن سلام وهى بفتح العين وكسر الراء
المهملة ثم قاف على المشهور وهاء تأنيث . وحكى ابن ماكولا عن الواقدي
فتح الراء وأن أهل مكة يقولون ذلك . وصحح ابن ماكولا الكسر وقيل لها
ذلك لطيب راحتها . واختلف فى اسمها فقيل كما لابن الكلبي قلابة بكسر القاف
ابنة سعيد مصغر ابن سهم وتكنى أم فاطمة واسم والد حبان قيس أو أبوقيس
ابن عاتمة بن عبد مناف بن الحارث بن منقذ بن عمرو بن معيص بفتح الميم
وكسر المهملة ثم تحتانية ساكنة ثم مهملة بن عامر بن لؤى ، بل قيل إن الذى
روى سعدا هو أبو أسامة الجشمى والصحيح أنه ابن العرة .

(فـ) لسبب ذلك (قال بؤسا) بضم الواو والموحدة ثم واو مهموزة وسين مهملة
أى عذاباً شديداً ولقد قال له المرمى حين قال له الراى خذها أى الرمية وأنا
ابن العرة ، عرق الله وجهك فى النار .

وما عدا من ذكرنا فى الثلاثة خيان بفتح المهملة بعدها مشناة تحتانية ،
وأما جبار بفتح الجيم وتشديد الواو وآخره راء وهو ابن صخر المذكور
فى صحيح مسلم وخيار بكسر المعجمة ثم مشناة تحتانية وآخره راء وهو جد
عبيد الله بن عدي بن الخيار المخرج له فى الصحيحين فقد لا يلتبس أحدهما بالآخر

لمصاحبة التعريف لثانيهما ولأن آخرهما راه والأول نون .

ومنها خبيب و (خبيبا اعجم) أى ابنم [اعجم] خاهه (فى ابن عبد الرحمن)
الأنصارى المخرج حديثه فى الثلاثة فهو وجده خبيب بن يساف بالمعجمة
والتصغير . ويرد خبيب غير منسوب فى الصحيحين عن حفص بن عاصم . وفى
صحيح مسلم وحده عن عبد الله بن محمد بن معن وهو هذا .

(و) كذا الإعجام فى خبيب (ابن عدى) المذكور فى البخارى فى حديث
أبى هريرة فى سرية عاصم بن ثابت الأنصارى وقتل خبيب ، وهو القائل :

ولست أبالى حين أقتل مسلما على أى جنب كان فى الله مهترعى

(وهو) أى خبيب بالإعجام والتصغير (كنية كان) أى كان أبو خبيب
كنية (لابن الزبير) عبد الله كنى باسم ولده خبيب الذى لا ذكر له الثلاثة .
وما عدا هؤلاء الثلاثة فى الكتب الثلاثة لخبيب بفتح المهملة ككبير ومنها رياح
(ورياح) بالنصب مفعول مقدم (اكسر) مع الإتيان (بياه) مشاة تحماتية وبالقهـر
(أبابـز) أى اكسر الراء من رياح والد زياد القيسى البصرى ، ويقال المدنى
التابعى المروى له فى مسلم حديثان والمكنى عند الشبختين وابن أبى حاتم والنسائى
وأبى أحمد الحاكم والدارقطنى وابن حبان والخطيب وابن ماكولا وغيرهم بأبى
قيس بل وقع مكنيا بها فى المغازى من أصل صحيح مسلم . وشذ صاحب الكمال
وتبعه المزي فى تهذيبه فكناه أبابرياح كاسم أبيه ، بل هو المصدر به عند المزي
ثم قال ويقال أبو قيس وهو مما أخذ عليهما .

والظاهر أن صاحب الكمال انتقل بصره إلى الراوى الآخر المشارك له
فى اسمه واسم أبيه فذلك هو المكنى بأبى رياح كاسم أبيه ولكن القيسى أقدم وإن
اندرج الثانى فى التابعين لرؤيته أنسأ . ثم إن ما تقدم فى ضبط والد زياد
(بخلاف) فيه (حكيا) عن تاريخ البخارى حيث ذكر فيه مع ما تقدم فتح الراء
والموحدة أيضا كالجادة . وحكى ثانيهما صاحب المشارق عن الجارود ولكن

الأول هو قول الأكثرين ، وبه جزم عبد المغنى ، ثم ابن ماكولا وما عداه
في الثلاثة فهو رباح بالفتح والموحدة جزما .

ومنها حكيم (واضمم حكيميا في ابن عبد الله) بن قيس بن محرم بن المطلب
ابن عبد مناف المطلبى القرشى التابعى المخرج له ثلاثة أحاديث فى مسلم فهو حكيم
بالضم (قد) أى ليس فى ضبطه إلا الضم حسب وهى بمعنى قط أيضا ، ويسمى
الحكيم بالتعريف أيضا كما فى بعض طرق حديثه و (كذا) بالضم (رزق
ابن حكيم) أبو حكيم بالضم أيضا الأيلى واليهما العمر بن عبد العزيز الذى روى
مالك فى الحدود من الموطأ عنه أن رجلا يقال له مصباح فذكر شيئا ، وله ذكر
فى البخارى فى باب الجمعة فى القرى والمدن . قال يونس هو ابن يزيد الأيلى
كتب رزق بن حكيم إلى ابن شهاب وأنا معه يومئذ بوادى القرى : هل ترى
أن أجمع ورزق يومئذ على آيلة ، فذكر القصة ، وهو أعنى تصغيره وتصغير
أبيه وكنيته مع تقديم الراء على الزاى فيه هو المشهور ، بل الصواب كما قال على
ابن المدينى . وحكى صاحب تقييد المهمل عنه أن ابن عيينة كثيرا ما كان يقوله
بفتح الحاء وكذا قيل فى رزق تقديم الزاى ، وذكره ابن حبان كذلك ولكنه
وم (و) على المعتمد فيه وفى أبيه وكنيته فقد (انفرد) لأنه ليس فى الرواة
على هذه الهيئة سواه ، بل لرزق بن اسمه حكيم أيضا كجده . وما عداهما فى
الثلاثة فحكيم بفتح المهملة وكسر الكاف .

ومنها زيد (وزيد) وهو بالثنايتين التحتانيتين وآخره مهملة (ابن الصلت)
ابن معديكرب السكندى التابعى والد الصلت شيخ مالك المنفرد عن الصحيحين
بوقوع ذلك عنده ، (واضمم واكسر) الزاى منه فقيه الوجهان . وزعم ابن
الحذا أنه كان قاضى المدينة فى زمن هشام بن عبد الملك وهو بعيد . قال شيخنا
وأظن ذلك والده الصلت ، وجزم شيخه المصنف بتوهم ابن الحذا فى ذلك
وبكون الصلت هو القاضى وما عداه فى الثلاثة فزيد بالضم والموحدة .

ومنها سليم (وفى ابن حبان) بفتح المهملة وتشديد المثناة التحتانية ابن

يسطام الهذلي البصري (سليم) المخرج له في الصحيحين (كبير) خاصة وصغر ما عداها عما فيها .

ومنها شريح (وابن أبي شريح) واسمه (أحمد) بن عمر بن أبي شريح الصباح من روى عنه البخاري في صحيحه (أنسا) أى له أسوة (-) شريح (ولد النعمان) بن مروان الجوهري اللؤلؤي البغدادي الذي روى عنه البخاري أيضا ، بل ذكر الجبائي مما انفرد به أن مسلما روى عن رجل عنه . (و) بشريح (ابن يونس) بثلاث النون مع الهمز وتركه والفصح الضم بلا همز ابن إبراهيم البغدادي المخرج حديثه في الصحيحين ، واختص مسلم عن البخاري بالسماع منه في كونه مضبوطا كهما بهضم السين المهملة وآخره جيم . وما عدا الثلاثة مما في الثلاثة فشرح بالمعجمة أوله وآخره مهملة .

ومنها سلمة وعمرو الجرمي لإمام قومه حال صغره في عهد النبي صلى الله عليه وسلم والمختلف في صحبته ، (مع القبيلة) التي هي الواحدة من قبائل العرب الذين هم بنو أب واحد في الأنصار (ابن عليه) أى أن إلا كل من عمرو والقبيلة سلمة بكسر اللام (واختر) كلا من الكسر والفتح (بعد) أى في عبد (الخالق بن سلمة) الشيباني المصري أحد من أخرج له مسلم حديث قدوم وقد [وفد] عبد القيس فيهما ، ضبطه ابن ما كولا لأن يزيد بن هارون قاله بالفتح وابن عدي بالكسر وهما ضابطان ، وما عدا ذلك في الثلاثة فبالفتح خاصة .

ومنها عبيدة و (والد عامر) الباهلي البصري قاضيها التابعي المذكور في البخاري في جملة من شاهده معاوية بن عبد الكريم القرشي الضال يميز كتب القضاة بغير محضر من الشهود .

و (كذا) ابن عمرو أو ابن قيس بن عمرو (السلماني) يسكون اللام أو فتحها وهو الذي لأصحاب الحديث نسبة إلى سلمان بطن من مراد وهو ابن يشكر بن ناجية بن مراد التابعي المخضرم المخرج له في الصحيحين .

(و) كذا (ابن حميد) هو ابن صهيب الكوفي المعروف بالخذاء المخرج له في البخارى .

(و) كذا (ولد) ياسكان الدال للوزن (سفيان) بن الحارث بن الحضرمى المدنى التابعى المخرج له فى الموطأ ومسلم حديث أبى هريرة فى تحرير كل ذى نائب من السباع ، (كلهم) بضم الميم (عبدة) بالتنوين للضرورة وبالفتح (مكبر) وماعدا هؤلاء الأربعة فى الثلاثة فبالصغير ، وما حكاها الحميدى عن البخارى من كون عبدة بن سعيد بن العاص الواقع بيد فى المغازى من صحيح البخارى من حديث هشام بن عروة عن أبيه قال قال الزبير لقيت يوم بدر عبدة بالفتح فوم ، فالذى ذكره صاحب المشارق عن البخارى الضم كالجادة وهو المعروف .

ومنها عبدة بدون هاء تأنيث فبالفتح جماعة فى الجملة . (لكن عبدة عندهم) أى الثلاثة حيث ما وقع بالضم (مضمر) كما قاله صاحب المشارق . ثم ابن الصلاح وليس عندهم من هو بالفتح أحد .

ومنها عبادة (وافتح عبادة) بالتنوين للضرورة (أبا) أى والد (محمد) الواسطى شيخ البخارى ، وماعدا فى الثلاثة فبالضم .

ومنها وهو عكسه عباد . واضمم مع التخفيف (أبا) أى والد (قيس) القيسى الضبعى البصرى المخرج حديثه فى الصحيحين ، (عباداً) و (أفرد) المذكور عن سائر من فى الكتب الثلاثة بذلك ، إذ ما عداها فيها فبالفتح والتشديد . وأما ما وقع عند أبى عبد الله محمد بن مطرف بن المرباط فى الموطأ من عباد ابن الوليد بن عبادة فقال صاحب المشارق بعد حكايته إنه خطأ أو إنما هو عبادة بهاء التأنيث كجده .

ومنها عبدة (وعامر) أبو لإس الكوفى البجلي نسبة إلى بجيلة [بجيلة] حتى من الذين المخرج له فى مقدمة مسلم عن ابن مسعود قوله : إن الشيطان ليتمثل فى

صورة رجل فبأنى القوم فيحدثهم ، الحديث . (وبجالة) بفتح الموحدة والجيم التيمى ثم الغبرى [الغبرى] البصرى المروذى له فى الجزية من البخارى قوله ، كنى كاتبا لجزء بن معاوية فجاءنا كتاب عمر قبل موته بسنة الحديث (ابن عبدة . كل) أى كل من المذكورين اسم أبيه عبدة بفتح تين كما ذكره فى الأول ابن المدينى وأحمد والجيانى والتيمى والصدفى وابن الحذا ، وبه صدر الدارقطنى وابن ماكولا كلامهما .

وفى الثانى الدارقطنى وابن ماكولا والجيانى ، وحكاه صاحب المشارق عن تاريخ البخارى وأصحاب الضبط . (وبعض) من المحدثين (بالسكون) فى كل واحد من الاسمين (قيده) فحكاه فى الأول عباس الدورى عن ابن معين ، وكذا حكاه فيه بعد البداية بما تقدم كل من الدارقطنى وابن ماكولا ، بل حكى صاحب المشارق عن بعض شيوخه عبد بدون هاه . قال وهو وم ، وكذا وقع فى بعض النسخ من الكنى للنسائى عبدا لله ، والذي فى عدة نسخ على الصواب ، وحكاه فى الثانى صاحب المشارق عن البخارى أيضا وأنه يقال فيه أيضا عبد بدون هاه .

ولكن لم يتعرض شيخنا فى المشتبه تبعا لأصله لحكاية الخلاف فى الثانى ، وما عداها فى الكتب الثلاثة فعبد بالسكون ويشتهر بمن بالسكون عامر بن عبدة شيخ ثابى أسامة لموافقته لأول المفتوحين فى الاسم . وصورة اسم الأب ولكن لا رواية لهذا فى الثلاثة بل ولا فى سائر الستة .

قال المصنف : وقول الذهبى فى المشتبه عند إنه يشتهر بعامر بن عبدة الباهلى وم ، قال باهلى إنما هو ابن عبيدة بزيادة مشاة تحتانية بعد الموحدة كما تقدم فى أثناء هذه الضوابط انتهى . والذي فى المشتبه لشيخنا تبعا لأصله . وأما الباهلى عامر بن عبيدة الذى فى طبقة مسعر فهو بالكسر وزيادة ياء . ومنها وعقيل (عَقِيل) بضم العين وهغراً (القبيل) أى القبيلة المعروفة المذكورة فى حديث عمران بن حصين عند مسلم حيث قال ، كانت ثقيف حلفاء

لبنى عقيل ، ثم ذكر حديث المضياء وأنها كانت لرجل من بني عقيل . (و)
 كذا عقيل (ابن خالد) الأيلي المخرج له في الصحيحين و (كذا أبو) أي والله
 (يحيى) الخزاعي البصري المخرج له في مسلم ، ومن عد الثلاثة في الثلاثة فعقيل
 بالفتح مكبر .

ومنها واقد (وقاف واقد لهم) أي للثلاثة ليس عندهم أحد ممن هو بالفاء
 كما قاله صاحب المشارق وتبعه ابن الصلاح .

ومنها الأيلي وكذا لهم (الأيلي) بفتح الهمزة وسكون الميم المثناة التحتانية نسبة
 إلى أيلة التي هي على بحر القلزم (لا الأيل) بضم الهمزة والموحدة ثم لام مشددة
 إلى الأيلة بالقرب من البصرة فليس فيها كما قال صاحب المشارق أحد وقع
 منسوباً كذلك ، ولكن (قال) ابن الصلاح (سوى شيان) بن فروخ شيخ
 مسلم فهو أبلي ، قال لكن إذا لم يكن في شيء من ذلك منسوباً لم يلحق صاحب
 المشارق منه تخطئه .

ومنها البزار (والرا) وبالقصر للوزن المهمة التالية للزاي المعجمة ،
 (فاجعل بزاراً) بها أمم لمن يخرج الدهن من البزر ويبيعه [يبيعه] . (وانسب)
 كذلك (ابن صباح) المسمى (حسن) أحد شيوخ البخاري (و) كذا أنسب (ابن
 هشام) المقرئ المسمى (خلفاً) بفتح المعجمة واللام بعدها فاء من شيوخ مسلم
 قال ابن الصلاح ولا نعلم في الصحيحين بالراء المهمة غيرهما يعني ممن يقع منسوباً
 وإلا فيحيى بن محمد بن السكن أحد شيوخ البخاري ، وبشر بن ثابت الذي
 استشهد به البخاري قد نسباً كذلك ، ولكن لم يقع في البخاري منسوبين
 وما عدا المذكورين في الصحيحين فبالراء بين المنقوطتين .

ومنها في الأنساب البصري (ثم انسبن) بتخفيف النون (بالنون) مع الصاد
 المهمة (سالماً) هو ابن عبد الله أبو عبد الله أحد التابعين المخرج له في مسلم ،
 (وعبد الواحد) هو ابن عبد الله بن كعب المخرج له البخاري حديثه عن وائلة
 في أعظم التمرى (ومالك بن الأوس) ابن الحدادان بن سعد بن يربوع المخضرم

المختلف في صحبته والمخرج حديثه في الثلاثة فكل منهم (نصريا) نسبة إلى أبي القبيلة نصر بن معاوية بن بكر بن هوازن ، حسبنا (يرد) في الرواية . وأوس بن الحدثان الصخاني والد مالك المذكور وإن كان نصريا ووقع ذكره في الصيام من صحيح مسلم فهو غير منسوب ، والأول من هؤلاء الثلاثة مولى للثلاث وما عداهم في الثلاثة فبصري بالوحدة الثلاثة والكسر أفصحهما كما تقدم في معرفة الصحابة .

ومنها الثوري (والتوزي) بفتح المثناة والفوقانية والواو المشددة على المعتمد ثم زاي مكسورة نسبة إلى توز ، ويقال بجيم بدل الزاي ، بلدة بفارس هو (محمد بن الصلت) أبو يعلى البصري المشهور الذي روى عنه البخاري في الردة حديث العرنيين لكون أصله منها ، وما عداه فبالثلثة والواو ساكنة ثم زاء .

ومنها عما هو في الصحيحين أبو يعلى منذر بن يعلى ويشهد التباسه بالأول لاشتراكهما في الكنية وفي صورة النسبة لاسميا إن جاء غير مسمى .

ومنها الحريري (وفي الحريري) بسكون آخره (ضم جيم) منه مصغر نسبة لجرير بن [الجرير بن] عُبَّاد بضم العين وتخفيف الموحدة (يأتي) في الصحيحين ، (في اثنين) فقط من البصريين في (عباس) هو ابن فروخ أبو محمد ، وفي (سعيد) هو ابن إلياس أبو مسعود المخرج حديث لكل منهما في الصحيحين ، ويرد ثانيهما مقتصر على النسبة في مسلم من رواية عن أبي نذرة وعن حيان بن عمير وغيرهما . وأما حيان هذا وأبان بن تغلب فهما وإن نسبوا كذلك وخرج لهما مسلم فلم يرد واحد منهما فيه منسوبا (وبحا) مهملة مع القصر (يجي ابن بشر) هو ابن كثير أبو زكريا الأسدي الكوفي (الحريري) بسكون آخره أيضا (فتحا) أي الحاء منه وهو من انفرد مسلم بالرواية عنه وقول ابن الصلاح إنه شيخ البخاري أيضا قلده فيه عياضا وهو قلده شيخه الجبائي في تقييده وسبقهم الحاكم والكلابادي خطأ ، فشيوخ البخاري إنما هو البلخي الفلاس الزاهد ، وقد فرق بينهما ابن أبي حاتم والخطيب ثم المزى وشيخنا (١٦٢ فتح المنبج ٣)

وآخرون ، ولهم يحيى بن أيوب الجريري بفتح الجيم وكسر الراء نسبة لجدّه جرير البجلي وهو وإن استشهد به البخاري في أول كتاب الأدب من صحيحه فلم يقع منسوباً .

ومنها الحزامي (وانسب حزامياً) بكسر الحاء المهملة وبالزاي المنقوطة كل من في الكتب الثلاثة وهو وإن عمه ابن الصلاح فذاك (سوى من أهما) اسمه في حديث أبي اليسر من صحيح مسلم واقتصر فيه على قوله : كان لي علي فلان ابن فلان الحزامي (فاختلفوا) في ضبطه ، فالأكثر كما قال عياض ضبطوه بفتح الحاء والراء المهملتين ، والطبري بكسرهما وبالزاي ، وابن ماهان بجيم مضمومة وذال معجمة ، ولكن اعتذر ابن الصلاح في حاشية أملاها على كتابه عن عدم ذكره بأنه إنما ذكر في هذا الفصل من وقع في أنساب الرواة دون من ليس له إلا مجرد ذكر ، وليس كذلك ، وإن تبعه النووي عليه في الإرشاد ، مع أنه قد استثناء في مقدمة شرح مسلم .

نعم عد الجياني في هذا القسم من ينسب إلى بني حرام من الأنصار ، وتوقف المصنف في ذلك لأنه لا يعلم في واحد من الصحيحين ورود أحد منهم منسوباً وكذا ذكر عياض فيمن يشقه بهذه الترجمة فروة بن نعامه الجذامي بضم الجيم وبالدال المعجمة الذي أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم بغلة وهو يعيد الالتباس .

ومنها الحارثي (والحارثي) بالحاء وكسر الراء المهملتين بعدها مثلثة (لها) أي للبخاري ومسلم ليس فيهما غير ذلك (وسعد) هو ابن نوفل أبو عبد الله (الجاري) بجيم ثم ياء نسبة بعد الراء مولى عمر بن الخطاب وعامله على الجار مرفأ السفن بساحل المدينة النبوية فيما قاله ابن الصلاح ، ونحوه قول الذهبي لأنه موضع بالمدينة ، وكذا قال شيخنا هو ساحل المدينة للوطأ (فقط) من رواية مالك عن زيد بن أسلم عنه .

ومنها همدان (وفي النسب) إلى القبيلة (همدان) بإسكان الميم وإهمال الدال

وممنهم أبو أحمد مرار بمهملتين كعباد بن حموية الثقفي الذي روى عنه البخاري مقتصرًا على كنيته لم ينسبه في جميع الروايات بل ولا سماه في أكثرها إنما قال في الشروط حدثنا أبو أحمد حدثنا أبو غسان محمد بن يحيى ، ولذا اختلف في تعيينه ورجح كونه المراد برواية موسى بن هارون والحال عن المرار عن أبي غسان للحديث المخرج عند البخاري كما نبه عليه المزي ، وعلى كل حال فالذي بالسكون والاحمال هو جميع ما في الثلاثة كما صرح به ابن الصلاح ، وإن كان فيما كما لعباض من هو من مدينة همدان بالتحريك والإعجام ببلاد الجبل ، فلم ينسب كذلك في شيء منها . نعم في البخاري عند ذكر إبراهيم من كتاب الأنبياء أبو فروة مسلم بن سالم الهمداني وجدته في بعض النسخ للنسفي مضبوطا كذلك وهو وهم ، والصحيح أي من حيث الرواية عن البخاري كما كتبه الأصيلي بخطه بل وفي نفس الأمر الإهمال والسكون انتهى بمعناه . وأبو فروة الهمداني إنما اسمه عروة بن الحارث . وأما أبو فروة المسمى مسلم ابن سالم فهو زهدي ، قاله الإمام أحمد . قال : وكان ابن مهدي لا يفصل بينهما وإلى ذلك أشار الجبائي فنبه على أن أبا فروة الواقع في الصحيح اسمه عروة لا مسلم وإن وقع كذلك مسمى فيه إذ مسلم إنما هو نهدى يعرف بالجهني لا همداني . وقد ذكره ابن أبي خيثمة على الصواب .

وبالجملة فهذه النسبة وقعت في البخاري فضبطها متعين وإن تبين الوهم فيها ، وهو بالمهمل والسكون (وهو) في سائر الرواة (مطلقا) لا بقيد الكتب الثلاثة (قدما) أي قديما (غلب) كما قاله ابن ماكولا وعبارته والهمداني في المتقدمين بسكون الميم أكثر وبفتحها في المتأخرين أكثر .

قال ابن الصلاح : وهو كما قال . ونحوه قول الذهبي في المشتبه : والصحابة والتابعون وتابعوهم من القبيلة وأكثر المتأخرين من المدينة قال : ولا يمكن استيعاب واحد من الفريقين انتهى .

وسياتى فى آخر النوع بعده أن شهر دار خلط فأدخل فى تاريخ همدان
جمعا من الحمدانيون .

ومن خرج عن الغالب وسكن من المتأخرين أبو إسحاق إبراهيم بن أبي
الدم الفقيه قاضى حماه ، وأبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الحافظ ،
وجعفر بن على ، وعبد الحكم بن حاتم ، وعبد المعطى بن فتوح ، وعلى بن
عبد الصمد السخاوى ، والأربعة من أصحاب السلفى ، وأبو الفضل محمد بن
محمد بن عطاء ، ومنصور بن سليم الحافظ ، وآخرون فكلهم همدانيون
بالسكون والإهمال . وما ذكره ابن الصلاح من الأسماء فى هذا النوع
وأعرض المصنف عن ذكره بعدم الاشتباه فيه سلم مع سالم ، وسلمان مع
سليمان ، وسنان مع شيدان .

المتفق والمفترق

ولهم المتفق - المفترق ما لفظه وخطه متفق
 لكن مسمياته لعده نحو ابن أحمد الخليل ستة
 وأحمد بن جعفر وجده حمدان ثم أربعة بعده
 وله هم الجوني أبو عمراة إثنان والآخر من بغدادا
 كذا محمد بن عبيد الله هما من الأنصار ذو اشتباه
 ثم أبو بكر بن عباس لهم ثلاثة قد ينسوا محلهم
 وصالح أربعة كلهم ابن أبي صالح أتباعهم
 ومنه في إسم فقط ويشكل كنعو حماد إذا ما يهمل
 فإن يك ابن حرب أو عارم قد أطلقه فهو ابن زيد أو ورد
 عن التبوذكي أو عفان أو ابن منهال فذاك الثاني
 ومنه ما في نسب كالحنف قبلا أو مذهبها أو باليا صف

المتفق والمفترق

وهي نوع جليل يعظم الانتفاع به ، صنف فيه الخطيب كتابا نفيسا شرع
 شيخنا في تلخيصه فكتب منه حسبا وقفت عليه يسيرا مع قوله في شرح
 النخبة إنه لخصه وزاد عليه أشياء كثيرة . وقد شرعت في تكملة مع استدراك
 أشياء فاتته . وقائدة ضبطه الأمن من اللبس ، فربما ظن الأشخاص شخصا
 واحدا عكس المذكور بنعوت متعددة الماضي شرحه وإن للخطيب فيه الموضح
 لأوهام الجمع والتفريق وربما يكون أحدا المشتركين ثقة والآخر ضعيفا فيضعف
 ما هو صحيح أو يصحح ما هو ضعيف .

(ولم) أى للمحدثين (المتفق والمفترق) من الأسماء والانساب ونحوها وهو (ما لفظه وخطه متفق) لكن (مفترق إذ كانت) مسمياته لعدة ، وهو من قبيل ما يسمية الأصوليون المشترك أعني اللفظي لا المعنوي ، بل لهم في البلدان المشترك وضعاً والمفترق صقعا . وقد زل فيه جماعة من الكبار كما هو شأن المشترك اللفظي في كل علم والمهم منه من يكون في مظنة الاشتباه لأجل التعاصر أو الاشتراك في بعض الشيوخ أو في الرواة ، وينقسم إلى ثمانية أقسام .

الأول : أن تتفق أسماء وأسماء آبائهم خاصة نحو خالد بن الوليد إثنان في الصحابة أشهرهما القرشي الخزومي الملقب سيف الله ، والآخر أنصاري شهد صفين على وأبلى فيها بلاء شديداً . وكذا فيمن اسمه خالد بن الوليد من أدرك الجاهلية وذكر لذلك في الصحابة ، ولكن الصحيح أنه تابعي وآخر متأخر عنهم ولكن الوليد جده إلا أنه وقع في بعض الروايات منسوباً إليه ، وليست هذه الترجمة بكاملها عند الخطيب .

ومالك بن أنس إثنان ، إمام المذهب وآخر كوفي مقل قريب الطبقة منه لا يؤمن التباسه به على من لا خبرة له بالرجال . ومن العجيب أن الإمام سمع منه شيخه الزهري حديث الفريضة ورواه عنه قائلا حدثني فتى يقال له مالك ابن أنس ، فقال بعض المتأخرين إنه من رأى مالك أنس وهو غير متبحر في هذا الشأن جزم بأنه الإمام وليس كذلك .

(ونحو ابن أحمد الخليل سنة) حسبما ذكرهم ابن الصلاح ، اقتصر منهم الخطيب على الأوائل فالأول إسم جده عمرو بن تميم أبو عبد الرحمن الأزدي الفراهيدي البصري النحوي صاحب العروض وأول من استخرجه ، وكتاب العين في اللغة وشيخ سيدييه ، كان مولده في سنة مائة ، يروى عن عاصم الأحوال وآخرين ، ذكره ابن حبان في الثقات ، ومات سنة ستين وبضع وستين أو سبعين أو خمس وسبعين ومائة ، وكان أبوه أول من تسمى في

الإسلام أحمد فيما قاله أبو بكر بن أبي خيثمة والمبرد ، وعزاه شيخنا كما سيأتي قريبا لاتفاق المحدثين وتعقبه بأحمد بن حفص بن المغيرة المخزومي زوج قاطمة ابنة قيس والمسكنى بأبي عمرو ، فقد سماه كذلك النسائي عن إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني أنه سأل أبا هشام المخزومي وكان علامة بأنسابهم عنه ، وتبعه الذهبي ، إلا أنه بكنيته أشهر بحيث ذكره البخاري فيمن لا يعرف إسمه وبأحمد بن جرير بن شهاب الأوسي ، سمع منه الحسن البصري حديثا في السجود وبأحمد أبي محمد الذي كان يزعم أن الوتر واجب فيما حكاه ابن حبان ، ولكن المشهور أنه مسعود بن زيد بن شبيب لا أحمد وبأحمد بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي ذكره الواقدي فيمن ولدته أسماء لجعفر كما حكاه أبو القاسم بن منده واستدركه ابن فتحون . وقال الذهبي إن الواقدي انفرد به وفيه أن أسماء وادته بالحيشة . وبأحمد والد أبي السفر سعيد فيما سماه ابن معين لكن الأكثر فيه يحمل بالمشاة التحتانية بدل الهمزة ، والثاني بصرى أيضا إمام جده بشر بن المستنير أبو بشر المزني ويقال السلمي ، روى عنه محمد بن يحيى بن أبي سمينة وعبد الله بن محمد المسندي والعباس بن عبد العظيم العنبري ، ذكره ابن حبان أيضا في الثقات ، ومن فرق بينهما غيره النسائي في الكنى وابن أبي حاتم والخطيب وهو الظاهر كما قاله المؤلف وقال شيخنا إنه الصواب قال . وقول الخطيب إن للمسندي ما أدرك الأول هو ظاهر بالنسبة إلى ما أرخ به وفاة الأول لأن مقتضاه أن يكون أقدم شيخ للمسندي وهو فضيل بن عياض مات بعد الخليل بمدة طويلة تزيد على عشر سنين لكن البخاري أعلم بشيخه المسندي من غيره وقد أثبتته في الرواة عن الأول . هذا مع أن شيخنا جنح إلى الافتراق لكون اشتراك في الرواية عنهما لا يمنع . ويتأيد بافتراقهما في اسم الجد .

والثالث بصرى أيضا يروى عن عكرمة ، ذكره أبو الفضل الهروي الحافظ في كتابه مشقبه أسماء المحدثين فيما حكاه ابن الجوزي في نلقيحه عن خط شيخه عبد الوهاب الأنماطي عنه . قال المصنف وأخشى أن يكون الأول فإنه روى عن غير واحد من التابعين ، بل قال شيخنا أخلق به أن يكون غلطاً ، فإن

أقدم من يقال له الخليل بن أحمد الأول ، ولم يذكر أحد في ترجمته أنه لقي
عكرمة بل ذكروا أنه لقي أصحاب عكرمة كأيوب المختاراني فلعل الراوى عنه
أسقط الواسطة بينه وبين عكرمة فظانه أبو الفضل آخر غير الأول وليس كما
ظن لأن أصحاب الحديث اتفقوا على أنه لم يوجد أحد تسمى أحدهم بعد قرن
النبي صلى الله عليه وسلم إلا والد الأول يعنى كما تقدم مع ما فيه .

والرابع لإسم جده محمد بن الخليل أبو سعيد السجزي الفقيه الحنفى قاضى
سمرقند ، حدث عن ابن خزيمة وابن صاعد والبقوى وغيرهم سمع منه الحاكم
وذكره فى تاريخ نيسابور مات بسمرقند سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة .

والخامس لإسم جده أيضا محمد بن أحمد ويكنى أيضا أبا سعيد البستي المهلبى
الشافعى القاضى ذكر ابن الصلاح أنه سمع من الذى قبله ومن أحمد بن المظفر
البكرى وغيرهما حدث عنه البيهقى .

والسادس لإسم جده عبد الله بن أحمد ويكنى أيضا أبا سعيد وهو أيضا بستي
فقيه شافعى ، فاشترك مع الذى قبله فى أشياء ، ولذا جوز المصنف أن يكون
هو آياه ، ولكن ابن الصلاح قد فرق بينهما وقد ذكره الحميدى فى تاريخ
الاندلس المسمى بالجدوة ، وابن بشكوال فى الصلة وقال إنه قدم الاندلس من
العراق فى سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة . وروى عن أبى محمد بن النحاس
بمصر وأبى سعد المالينى وأبى حامد الاسفرائينى وغيرهم وحكى عن أبى محمد بن
خزرج أن مولده سنة ستين وثلاثمائة . وروى عنه أبو العباس أحمد بن عمر
الغذرى وكان أديبا نبىلا متصرفا فى علوم .

هكذا اقتصر ابن الصلاح على ستة ، ولكن الراوى عن عكرمة السابق
التردد فيه لم يقع عنده وإنما عنده بدله أخو أصبهانى روى عن روح بن عبادة
وهو هم تبع فيه ابن الجوزى ، وهو تبع أبا الفضل الهروى والصواب فى إسم
أبيه محمد لا أحمد فكذلك هو فى تاريخي أصبهان لأبى الشيخ وأبى نعم وهو
أبو العباس العجلي .

وروى ابن حبان في النوع التاسع والمائة من القسم الثاني من صحيحه عن الخليل بن أحمد بواسطة عن جابر بن السكردى حديثا قال المصنف والظاهر أنه ابن محمد أيضا فإنه سمع منه بواسطة أحاديث أوردها مفرقة في كتابه على الصواب فلا يفتر [يفتر] بما وقع له في هذا الموضع .

وزاد المصنف سابقا هو بغدادى روى عن سيار بن حاتم ذكره ابن النجار في الذيل .

وثامنا وهو أبو القاسم المصرى الشاعر روى عنه أبو القاسم بن العلاء الحافظ ، وذكره في ذيله لتاريخ مصر ، وقال : مات سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة .

وتاسعا اسم جده على ويكنى أبا طاهر الجوسقى المصرى الخطيب بها سمع من أبيه وابن البطى وشهدة وغيرهم ، روى عنه ابن النجار وابن الديبى وذكراه في ذيلهما ومات في سنة أربع وثلاثين وستمائة .

ووجدت من نط من ذكرهم المؤلف جماعة ؛ واحد اسم جده روزبه حنفى تفقه بأبي عبد الله الدامغانى وسمع بأصبهان من أبى القاسم المظفر بن أحمد الخوارزمى روى عنه السافى ، وآخر شيبانى أنشد الباخرزى فى دمية القصر لولده الموفق قصيدة مدح بها نظام الملك ويحرد كونه غير المتقدمين ، وآخر سكوفى لبلى مغربى مات سنة خمسين وخمسمائة ، وآخر اسم جده خليل بن بادر ابن عمرو ويكنى أبا الصفا من شيوخ الديماطلى مات سنة خمس وخمسين وستمائة ، فى آخرين ممن عاصرناهم ، كابن الغرز الشاعر المسمى جده خليل أيضا ، وابن جمعة الحسينى العدل ، وابن عيسى الفهرى ، وقد كتب السكالى ابن البارزى على ديوان صاحب حصن كيفا العادل خليل بن الأشرف أحمد بن العادل سليمان الأيوبى أبحر الشعر :

إن غدت منك فى قبضة اليد غير بدع فإنها للخليل بن أحمد

وبالجملة فتتبع المتباعدين في الطبقة ليس فيه كبير طائل

وقد قال شيخنا في مختصر التهذيب : وأما من يقال له الخليل بن أحمد غير العروضي والمزني ومن قرب من عصرها لوصح لجماعة تزيد عدتهم على العشرة ، قد ذكرتهم فيما كتبت على علوم الحديث لابن الصلاح ، سبقني شيخنا في النسكت إلى نحو النصف انتهى .

وما وقفت من النسكت المشار إليها إلا إلى المقلوب خاصة ، ومن أمثلته أيوب بن سليمان ستة عشر ، وإبراهيم بن يزيد ثلاثة عشر ، وإبراهيم بن موسى اثنا عشر ، وعلي بن أبي طالب تسعة ، وإبراهيم بن مسلم ثمانية ، وعمر بن الخطاب سبعة ، وأنس بن مالك ستة ، وأبان بن عثمان خمسة ، ويحيى بن يحيى أربعة ، وإبراهيم بن بشار ثلاثة ، وعثمان بن عفان إثنان .

(و) الثاني أن يتفق أسماء وأبائهم وأجدادهم ، فنه (أحمد بن جعفر وجده . حمدان م أربعة) متعاصرون من طبقة واحدة (تعده) أي المسمى كذلك ، أشهرهم أمم جد أبيه مالك بن شبيب ويكنى أبا بكر البغدادي القطيعي ، لسكناه قطيعة الدقيق كان مسند العراق في زمنه ، روى عن عبد الله ابن أحمد بن حنبل المسند والتاريخ والزهد والمسائل كلها لأبيه ، وأخذ عنه الحفاظ كالدارقطني وابن شاهين والحاكم والبرقاني وأبي نعيم ومات في ذي الحجة سنة ثمان وستين وثلاثمائة من أربع وتسعين سنة .

وثانيهم اسم جد أبيه عيسى ويكنى أيضا أبا بكر السقطي البصري ، وروى عن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي والحسن بن المثنى العنبري ، وعنه أيضا أبو نعيم الحافظ ، وآخرون مات سنة أربع وستين وقد جاز المائة وقد تجيء روايته عن الدورقي غير منسوب فيشتد اشتباهه بالأول .

وثالثهم يكنى أبا الحسن الطرسومي ، روى عن عبد الله بن جابر ومحمد بن

حسن الطرسوسيين ، وعنه القاضي أبو الحسن الخصب بن عبد الله بن محمد
ابن جعفر الخصبى المصرى وغيره .

ورابعهم الدينورى حدث عن عبد الله بن محمد بن سنان الروحى نسبة
لشيخه روح لا كشاره عنه ، وعنه على بن القاسم بن شاذان الرامزى
[الرامهرمزى] وغيره ، ومنه محمد بن جعفر بن محمد ثلاثة متعاصرون ماتوا فى سنة
ستين وثلاثمائة وهم فى عشر المائة .

أولهم اسم جد أبيه الهيثم بن عمران أبو بكر الأنبارى النبدار [البندار]
من شيوخ أبي نعيم .

وثانيهم اسم جد أبيه كنانة ويكنى أبا بكر أيضا البغدady المؤدب شيخ
لبشرى بن عبد الله الفاتى .

وثالثهم اسم جد أبيه هطر ويكنى أبا عمرو بن هطر النيسابورى الحافظ
من شيوخ الحاكم .

وفى الحفاظ اثنان من المائة الرابعة أيضا ممن شاركهم فى الاسم والأب
والجد وماتا فى سنة سبع وعشرين أولهما وأشهرهما اسم جد أبيه سهل بن
شاكر أبو بكر الخرائطى المصنف الشهير ، والآخر اسم جد أبيه نوح
أبو نعيم البغدady .

وقريب من طبقتهما آخر اسم جد أبيه هشام بن قسيم بن هلاس أبو العباس
النيرى الدمشقى المحدث صاحب الجزء الشهير مات فى سنة ثمان وعشرين .

وقبلهما يسير آخر اسم جد أبيه خازم ويكنى أبا جعفر الخازمى الجرجانى
أحد أئمة الشافعية من أصحاب ابن سريج مات سنة أربع وعشرين .

وكذا فى الرواة آخر اسم جد أبيه كامل أبو العباس الحضرمى مات
سنة إحدى وأربعين .

وآخر اسم جد أبيه جعفر بن الحسن أبو الحسن العلوي ويعرف بأبي
قيراط مات سنة خمس وأربعين .

وآخر اسم جد أبيه فضالة بن عبد الملك أبو بكر البغدادي الفاري . مات
في سنة ثمان وأربعين .

وآخران في حدود الأربعين اسم جد أبي أحدهما عصام الأنصاري
النسفي ، والآخر المستفاض أبو الحسن الفريابي ، في آخرين بعد ذلك وقبله
من كلهم من المائة الرابعة لا نطيل بهم .

والثالث أن يتفق الكنية والنسبة معا (ولهم) أي المحدثين في أمثله
(الجوني) بفتح الجيم ثم (واو) ساكنة ثم نون ، (أبو عمران اثنان)
كل منهما بصرى أحدهما اسمه عبد الملك بن حبيب تابعي شهير مات قبل
الثلاثين ومائة ، (والآخر من بغدانا) بنون بعد معجمة على إحدى اللغات
في بغداد مدينة السلام وقبة الإسلام ودار الإمام فيما مضى من الأيام واسمه
مرسي بن سهل بن عبد الحميد روى عن الربيع بن سليمان وطبقته . وعند
الإسماعيلي والطبراني في آخرين لكنهما مع تباعدهما نسبتهما مختلفة ، فالأول
للجون بطن من الأزدد والآخر ووروده كذلك قليل تخفيفا وإلا فالأكثر فيه
الجويني بالتصغير نسبة إلى ناحية .

وكذا من أمثله أبو سليمان الداراني الدمشقي العنسي اثنان أقدمهما
عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجون بقى إلى قريب التسعين ومائة ، والآخر
وهو الزاهد الشهير اسمه أيضا عبد الرحمن بن أحمد بن عطية تعاصر مع الأول ،
فإن مولده في حدود الأربعين ومائة أو قبل ذلك ، ومات سنة
اثنى عشرة ومائتين .

وكذا من أمثله أبو عمر الحوضي اثنان ذكرهما الخطيب

والرابع أن يتفق الاسم واسم الأب والجد والنسبة جميعا ، كمحمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري ، اثنان في عصر واحد يروى الحاكم ، عنهما أحدهما أبو العباس الأصم ، والآخر أبو عبد الله بن الأخرم الشيباني الحافظ ، ومحمد بن أحمد بن عمر السعودي اثنان أحدهما شافعي أخذت عنه ، والآخر حنفي أخذ عنه الفقه بعض من أخذت عنه ، وهو أقدم وفاة من الأول ، ومع ذلك فقد أدخل بعض أصحابنا شيئا من مسوعه في سماعات الأول ، ونهت على ذلك في ترجمته .

(كذا) لكن بدون اتفاق في الجدة (محمد بن عبد الله هـ هما من الأنصار) أحدهما بالنسب واسم جده المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك أبو عبد الله القاضي الثقة صاحب الجزء العالي الشهير وشيخ البخاري مات سنة خمس عشرة ومائتين عن سبع وتسعين سنة ، والآخر بالولاء واسم جده زياد أبو سلة ضعيف جدا مقل يقال إنه جاز المائة . وهما لا تنسابهما كذلك بل ولكونهما من البصرة واشتركا في الرواية عن حميد الطويل وسليمان التيمي ومالك بن دينار وقرة بن خالد ، (ذو اشتباه) ، ومن أجل ذلك اقتصر ابن الصلاح تبعاً للخطيب عليهما ، وإلا فلا ، ولهما قريب شاركة في الاسم والأب والنسبة وفي كونه بصريا غير أنه ممن روى عنه فهو متأخر ، واسم جده حفص ابن هشام بن زيد بن أنس بن مالك ، روى عنه ابن ماجه وابن صاعد وآخرون ووثقه ابن حبان ، وكذا في الرواة آخر إلا أنه متقدم على الأولين ، فضلا عن الثالث تابعي مدني اسم جده زيد بن عبد ربه حديثه عند مسلم ووثقه ابن حبان والمجلى .

والخامس ولم يفرده ابن الصلاح بل درجته في الثالث لسكونه كما قال بما يفاربه أن تتفق كنيته وأسماء آبائهم كإبي بكر بن عبد الله جماعة (ثم أبو بكر بن عياش) بالمشناه التحتانية والشين المعجمة (لهم) أى للمحدثين من الرواة كذلك (ثلاثة) فقط لا رابع لهم (قد بينوا محلهم) أى في محلهم ، أولهم الكوفي

القارى الشهير راوى قراءة عاضم وامم جده سالم الذى أسلفت فى السكتى
الخلاف فى اسمه وكون الصحيح أن اسمه كنيته وأنه عمر نحو مائة سنة .
وثانيهم حمصى روى عن عثمان بن شباك الشامى ، وعنه جعفر بن
عبد الواحد الهاشمى ، وقال الخطيب أنه هو وشيخه مجهولان والراوى عنه
كان غير ثقة .

وثالثهم سلى مولا م باجد أى حسين له مصنف فى الغريب كما أسلفته فيه ،
روى عن جعفر بن برقان ، وعنه على بن جميل الرقى وغيره . قال الخطيب وكان
فاضلا أديبا مات سنة أربع ومائتين بياجدا قاله هلال بن العلاء .

والسادس ضد ما قبله وهو أن يتفق أسماءهم كنى آبائهم .

(و) منه (صالح أربعة كلهم ابن) أى كل منهم ولد (أبى صالح أنباغ)
بالنقل (هم) فأولهم أبو محمد المدنى مولى التوأمة ابنة أمية بن خلف الجهمى ،
وامم أبى صالح نيهان ، وقيل إن نيهان جده . فعن أبى زرعة قال هو صالح بن
صالح بن نيهان ونيهان يكنى أبا صالح ، وكذا قال ابن أبى حاتم نيهان أبو صالح
مولى التوأمة هو جد صالح مولى التوأمة لأنه صالح بن صالح بن أبى صالح . قال
شيخنا ولم أر هذا لغيره ، وكذا قال : يروى عن جماعة من الصحابة ، واختلف
فى الاحتجاج به مات سنة خمس وعشرين ومائة .

وثانيهم أبو عبد الرحمن المدنى السمان ، واسم أبى صالح ذكوان يروى
عن أنس وحديثه عند مسلم والترمذى .

وثالثهم السدوسى يروى عن على وعائشة ، وعنه خلاد بن عمر ، ذكره
البخارى فى تاريخه وابن حبان فى ثقاته .

ورابعهم الكوفى مولى عمرو بن حريث المخزومى واسم أبى صالح مهران ،
يروى عن أبى هريرة وعنه أبو بكر بن عياش وحديثه عند الترمذى . ذكره
البخارى فى تاريخه وابن حبان فى ثقاته وضعفه ابن معين ، وجهله النسائى ،
ولم يذكره الخطيب . وفيمن بعد هؤلاء الأربعة آخر أسدى يروى عن الشعبي ،
وعنه زكريا ابن أبى زائدة حديثه فى النسائى ، وذكره البخارى فى تاريخه ،

وترك ابن الصلاح تبعاً للخطيب لتأخره لاسياً وبعضهم سمى والده صالحاً لكن قال البخاري إن الأول أصح .

وكذا بعدم آخر . روى عن عبد خير وعنه عطاء بن مسلم الخفاف ، ذكره ابن أبي حاتم . وابن حبان في الثقات ، وفرق بينه وبين الذي قبله وهو الظاهر كما قال شيخنا (ومنه) أي هذا النوع وهو سابع الأقسام (ما) الاتفاق فيه (في اسم) أو في كنية أو في نسبة (فقط) ويقع في السند منهم واحد باسمه أو بكنية أو بنسبته خاصة مهملاً من ذكر أبيه أو غيره مما يتميز به عن المشارك له فيما ورد به فيلتبس (ويشكل) الأمر فيه وللخطيب فيه بخصوصه كتاب مفيد سماه المكمل في بيان المهمل ، ولذا كان حقه أن يفرد بنوع مستقل خصوصاً وقد قال شيخنا إنه عكس المتفق والمفترق في كونه يخشى منه ظن الواحدئين ، وهو (كنحو حماد إذا ما بهمل) من نسبة أو غيرها ، ولكن ذلك يتميز عند أهل الحديث بحسب من أطلقه (فإن يك ابن حرب) هو سليمان (أو عارم) بمهملتين ، وهو لقب لمحمد بن الفضل السدوسي شيخ البخاري (قد أطلقه) أي مهملاً (فهو) كما قال محمد بن يحيى الذهلي والرامهرمزي ثم المزي (ابن زيد) حماد (أو ورد) مطلقاً أيضاً (عن) واحد من أبي سلمة موسى بن إسماعيل (التبوذكي) بفتح المثناة فوقانية وضم الواحدة وفتح الذال المعجمة نسبة في البصرة لبيع السباز بفتح المهملة وآخره معجمة وهو السرجين والرماد تسمد به الأرض ، وقال ابن ناصر وهو عندنا الذي يبيع مافي بطون الدجاج من الكبد القلب والقانصة ، وكان يقول لاجُوزي خيراً من ينسني ، كذلك أنا مولى لبني منة - وإنما نزل دارى قوم من أهلها فنسبت كذلك . وقال ابن أبي حاتم إنه اشترى بها داراً فنسبت إليه .

(أو) عن (عفان أو) حجاج هو (ابن منهل) أو هدية بن خالد ولكن لم يذكره ابن الصلاح ولا نظمه المؤلف (فذاك الثاني) أي حماد بن سلمة المطوى في الذكر وصف بالتأخر لتأخره عن ابن زيد بالإشارة وإلا فابن سلمة أقدم وفاة منه .

وعن نص على أنه المراد من التبوذكى الراهمرزى ، وكذا ابن الجوزى ،
وزاوانى [ذاذان] التبوذكى لا يروى إلا عنه خاصة . ومن ابن منال الذهلى
والراهمرزى والمزى ، ومن عفان هو نفسه كما رواه الذهلى عنه ومثى عليه
المزى وقال المصنف إنه الصواب . وقول الراهمرزى إنه يمكن أن يكون
أحدهما وإن كان صحيحا فى حد ذاته لا يجى . بعد نصه على اصطلاحه وإن مثى
عليه ابن الصلاح بحكاية قولين .

ومن هبة المزى وقد نظمها البرهان الحلبي تلميذ الناطم فقال .

كذا إذا أطلقه هدا ب هو ابن خالد فلا يرتاب

ومن أمثلة ذلك كما عند ابن الصلاح إطلاق عبد الله ، وحكى عن سلمة بن
سليمان أنه حدث يوما فقال أخبرنا عبد الله فقل له ابن من ؟ فقال يا سبحان
الله ، أما ترضون فى كل حديث حتى أقول حدثنا عبد الله بن المبارك أبو
عبد الرحمن الحنفلى الذى منزله فى سكة صغدة ثم قال سلمة إنه إذا قيل عبد الله
بعكة فهو ابن الزبير ، أو بالمدينة فابن عمر ، أو بالكوفة فابن مسعود ،
أو بالبصرة فابن عباس ، أو بخراسان فابن المبارك . قال ابن الصلاح وقال
الحافظ أبو يعلى الخليلى القزوينى إذا قاله البصرى فابن عمرو بن العاص ،
أو المكي فابن عباس انتهى .

فاختلف القولان فى إطلاق البصرى والمكي . وقال النضر بن شميل إذا
قاله الشامى فابن عمرو بن العاص ، أو المدنى فابن عمر . قال الخطيب وهذا
القول صحيح . قال وكذلك يفعل بعض المصريين فى إطلاق عبد الله وإرادته
فابن عمرو بن العاص ، وإطلاق شعبة أبا جرة عن ابن عباس فإنه يريد نصر
ابن عمران الضبعى وهو بالجيم والراء . وإن كان يروى عن سبعة ممن يروى عن
ابن عباس كلهم بالحاء المهملة والراء لأنه إذا أراد واحدا منهم بينه ونسبه ،
كما نقله ابن الصلاح عن بعض الحفاظ ، ويتبين المهمل ويذول الإشكال عند

أهل المعرفة بالنظر في الروايات ، فكثيرا ما يأتى ميرا في بعضها ، أو باختصاص الراوى بأحدهما إما بأن لم يرو إلا عنه فقط كأحمد بن عبدة الضبي ، وقتيبة ، ومسدد ، وأبي الربيع الزهراني ، فإنهم لم يرووا إلا عن حماد بن زيد خاصة وبهر بن أسد ، فإنه لم يرو إلا عن ابن سلمة خاصة ، أو بأن يكون من المكثرين عنه الملازمين له دون الآخر .

وقد حدث القاسم المطرز يوما بحديث عن حمام أو غيره عن الوليد بن مسلم عن سفيان فقال له أبو طالب بن نصر الحافظ من سفيان هذا فقال؟ الثوري ، فقال له أبو طالب بل هو ابن عيينة ، فقال له المطرز من أين قلت ؟ فقال لأن الوليد قد روى عن الثوري أحاديث معدودة محفوظة وهو ملي بابن عيينة أو بكونه كما أشير إليه في معرفة أوطان الرواة بلدى شيخه أو الراوى عنه إن لم يعرف بالرحلة فإن بذلك وبالذى قبله يغاب على الظن بتبين الماهل ، ومتى لم يتبين ذلك بواحد منها أو كان مختصا بهما معا فإشكاله شديد فيرجع فيه إلى القرائن والظن الغالب . قال ابن الصلاح : وقد يدرك بالنظر في حال الراوى والمروى عنه ، وربما قالوا في ذلك بظن لا يقوى .

وبما اختلف فيه رواية البخارى عن أحمد ، غير منسوب عن ابن وهب ، فإنه إما أحمد بن صالح أو أحمد بن عيسى ، وكذا روايته عن محمد غير منسوب أيضا عن أهل العراق ، فإنه إما محمد بن سلام البيهكندي ، أو محمد بن يحيى الذهلي ، أو عن عبد الله غير منسوب تارة . عن يحيى بن معين ، وتارة عن سليمان بن عبد الرحمن ، فإنه إما عبد الله ابن حماد الأملى كما قاله الكللاباذي ، أو عبد الله بن أبي الخوارزمي القاضي ، وهو كما قال المصنف الظاهر لروايته في كتابه في الضعفاء عنه صريحا عدة أحاديث عن سليمان المذكور وغيره ، أو عن أبي أحمد غير مسمى عن محمد بن يحيى ، فإنه إما مراد بن حموية أو محمد بن عبد الوهاب الفراء ، أو محمد بن يوسف البيهكندي .

(ومنه) أى هذا النوع ، وهو ثامن الأقسام (ما) يحصل الاتفاق فيه
 (فى) لفظ (نسب) فقط والافتراق فى أن ما نسب إليه أحدهما غير ما نسب
 إليه الآخر ، ولأبى الفضل بن طاهر الحافظ فيه لخصوصه تصنيف حسن ،
 (كالحنفى) حيث يكون المنسوب إليه (قبيلة) أى قبيلة ، وهم بنو حنيفة منهم
 أبو بكر عبدالكبير وأبو على عبيد الله ابنا عبد الحميد المنفى أخرج لهما الشيخان
 (أو) بالنقل يكون (مذهبا) وهم خلق يدينون مذهب أبى حنيفة النعمان بن
 ثابت الكوفى أفردوا بالتصنيف من غير واحد ، وأنت فيمن ينسب للمذهب
 بالخيارين أن يقول حنفى بلا ياء (أو) بالنقل (بالياء) المثناة التحتانية وبالقصر
 كما ذهب إليه جماعة من المحدثين منهم ابن طاهر المذكور (صف) ليسكون
 إنباتها ميمزأ لهم عن الآخرين ، لكن قال ابن الصلاح إنه لم يجد ذلك عن أحد
 من النحويين إلا عن أبى بكر بن الأنبارى الإمام ، قاله فى السكاكى انتهى .

وقد اشتبه جماعة ممن نسب إلى القبيلة على بعض من صنف طبقات الحنفية
 فأدخلهم فيها ، وربما كان فيهم من تقدم على إمام المذهب ، كما اتفق لشهر دار
 الدبلى صاحب الفردوس ، فإنه أدخل فى تاريخه لهذان ، كما قال الذهبى خلقا
 من الهذائيين المنسوبين إلى القبيلة وكالأملى فهو موضوعان [وضعان] أمل طبرستان
 قال السمعاني : وأكثر أهل العلم من أهل طبرستان منه ، وأمل جيحون ، ومنهم
 عبد الله بن حماد الأملى أحد شيوخ البخارى ، وقد جمعه الحافظان أبو على
 الغسانى ثم عياض من الأولى . قال ابن الصلاح وهو خطأ .

ومنه أن يتفق اسم أب الراوى واسم شيخه مع مجيئهما معا . هملين من
 نسبة يتميز أحدهما بها عن الآخر ، كالربيع بن أنس عن أنس هكذا يأتى فى
 الروايات فيظن أنه يروى عن أبيه ، كما وقع فى الصحيح عن عامر بن سعد عن
 سعد وهو أبوه ، وليس أنس شيخ الربيع والده بل أبوه بكرى وشيخه
 أنصارى وهو أنس بن مالك الصحابى الشهير وليس الربيع المذكور من أولان .

تلخيص المتشابه

ولهم قسم من النوعين مركب متفق اللفظين
في الاسم لكن أباه اختلقا أو عكسه أو نحوه وصنفا
فيه الخطيب نحو موسى بن علي وابن عيسى وحنان الأسدي

تلخيص المتشابه

(ولهم) أى المحدثين (قسم) آخر (من النوعين) السابقين ، (مركب)
وهو إما (متفق اللفظين) أى نطقا وخطا (في الاسم) خاصة مفترق في
المسمين (لكن) بالتشديد (أباه) أى المتفق أسماؤهما (اختلقا) نطقا مع
الابتلاف خطا (أو عكسه) بأن يأتلف الإسمان خطا ويختلفا لفظا ويتفق
أسماء أبويهما لفظا (أو نحوه) أى المذكور بأن يتفق الإسمان أو الكنيتان
لفظا ويختلف نسبتهما نطقا أو تتفق النسبة لفظا ويختلف الإسمان أو الكنيتان
لفظا وما أشبه ذلك . (و) قد (صنفا فيه) الحافظ. (الخطيب) السابق إلى
غالب ما صنفه في أنواع هذا الشأن كتابا جابلا سماه تلخيص المتشابه ،
ثم ذيل عليه أيضا بما فانه أولا وهو كثير الفائدة ، بل قال ابن الصلاح إنه من
أحسن كتبه ، لكن لم يعرب باسمه الذى سماه به عن موضوعه كما أعربنا عنه انتهى
وهو كذلك ، فإنه لا نعلم حقيقة من مجرد التسمية وفائدة ضبطه الأمن من
التصحيف وظن الاثنين واحد .

ولكل من هذه الأقسام أمثلة أدخل فيها الخطيب ثم ابن الصلاح وما لا يشبهه
غالبا ، كثور اثنان ، ابن زيد وابن يزيد ، وابن زرارة اثنان عمر وعمر ،
وابن أبى عبد الله اثنان ، عبيد الله وعبد الله ، مع اعتراف ابن الصلاح فى أولها
بأنه مما يتقارب ويشبهه مع الاختلاف فى الصورة . فالأول وهو ما حصل

الاتفاق فيه في الاسم والاختلاف في الأب (نحو موسى بن علي) بفتح العين
مكبر كالجادة (وابن علي) بالضم مصغر موسى أيضا .

والأول جماعة منهم من اسم جده عبد الله ويكنى أبا عيسى الختلى الذي روى
عنه أبو بكر بن مقسم المقرئ ، وأبو علي بن الصواف وغيرهما ومات بعد
الثلاثمائة ، وكلهم متأخرون ليس في الكتب الستة ولا في تاريخ البخاري
ولا الجراح لابن أبي حاتم منهم أحدا .

والثاني فرد اسم جده رباح اللخمي المصري أمير مصر المخرج له عند مسلم
بل والبخاري لكن في الأدب المفرد وأصحاب السنن الأربعة ، والضم فيه
المشهور وعليه أهل العراق ، ولكن الذي صححه البخاري وصاحب المشرق
الفتح وعليه أهل مصر ، وتوسط بعض الحفاظ فجعله بالفتح إملا له وبالضم
لقبا ، وكان هو وأبوه يكرهان الضم ويقول كل منهما لا أجعل قائله في حل .
واختلف في سببه فقال أبو عبد الرحمن المقرئ لأن بني أمية كانت إذا سمعت
لمولود اسمه علي يعنى بالفتح قتلوه فقال أبوه هو علي يعنى بالضم . وقال ابن
حبان في ثقافته كان أهل الشام يجعلون كل علي عندهم عليا لبعضهم عليا
رضي الله عنه .

ومحمد بن عقيل بفتح العين ومحمد بن عقيل بضمها ، الأول نيسابوري والثاني
فرياني ، وهما مشهوران وطبقتهما متقاربة .

والقسم الثاني وهو منه الأول ما حصل الافتراق فيه في الاسم والاتفاق
في الأب ، نحو عباس بالموحدة والمهملة وعياش بالمشاة التختانية والمعجمة ،
كل منهما ابن الوليد وبصري أيضا وفي عصر واحد بحيث أشارا في بعض
الشيوخ ، وأخذ البخاري عن كل منهما ، فالأول جماعة منهم هذا واسم جده
نصر ويكنى أبا الفضل نرسی ، والآخر فرد وهو الرقام يكنى أبا الوليد .

وسريج بالمهملة والجيم وشريح بالمعجمة والمهملة كل منهما ابن النعمان ،
فالأول شيخ البخاري وهو بغدادى لولوى اسم جده مروان ، والآخر من
التابعين حديثه في السنن الأربعة وهو صائدي كوفي .

والقسم الثالث وهو ما حصل فيه الاتفاق في الاسم واسم الأب والافتراق نطقاً في النسبة ، كـ محمد بن عبد الله اثنان ، أحدهما مخرّمي بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وكسر الراء المشددة نسبة إلى المخرم من بغداد ، واسم جده المبارك ويكنى أبا جعفر قرشي بغدادى قاضى حلوان وأحد شيوخ البخارى الحفاظ ، والآخر مخرّمي بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء . قال ابن ماكولا لعنه من ولد مخزّمة بن نوفل وهو مكى يروى عن الشافعى وعنه عبد العزيز بن محمد بن الحسن بن زبالة ليس بالمشهور .

والرابع وهو ما حصل فيه الاتفاق في الكنية والافتراق نطقاً في النسبة كـ أبى عمرو الشيبانى بفتح الشين المعجمة وسكون المثناة التحتانية ثم موحدة ، والشيبانى مثله لكن بمهملة ، فالأول جماعة كوفيون أشهرهم سعد بن لباس تابعى مخضرم حديثه فى الستة . وهارون بن عشرة بن عبد الرحمن من أتباع التابعين حديثه عند أبى داود والنسائى ، ووهب المزى فكناه أبا عبد الرحمن . وإسحاق بن مراد بكسر الميم وتخفيف الراء كما لعبد الغنى بن سعيد ، أو كهمار كما للدارقطنى نحوى لغوى نزل بغداد له ذكر فى صحيح مسلم بكنيته فقط ، والآخر شامى تابعى مخضرم اسمه زرعة وهو عم الأوزاعى ووالد يحيى حديثه عند البخارى فى الأدب المفرد .

والخامس ما حصل فيه الاتفاق فى النسبة والاختلاف فى الاسم ، نحو (حنان) بفتح المهملة والنون المخففة وبترك الهمزة وفتح المهملة وتشديد المثناة التحتانية (الأسدى) كل منهما ، فالأول نسبة لبني أسد بن شريك بضم المعجمة بهرى يروى عن أبى عثمان النهدى ، وعنه حجاج الصواف ، والآخر اثنان تابعيان أحدهما كوفى يكنى أبا الهياج واسم أبيه حصين حديثه فى مسلم ، وثانيهما شامى ويعرف بحبان أبى النضر له فى صحيح ابن حبان عن وثالة حديث .

والسادس ما حصل فيه الاتفاق فى النسبة والاختلاف فى الكنية ، نحو

أبى الرجال بكسر الراء وتخفيف الجيم ، وأبى الرجال بفتح الراء وتشديد الحاء
المهملة الأنصارى كل منهما ، فالأول اسمه محمد بن عبد الرحمن مدني يروى عن
أمه عمرة ابنة عبد الرحمن وغيرها حديثه في الصحيحين ، والآخر اسمه محمد
ابن خالد أو خالد بن محمد ، وبه جزم الدارقطني تابعي ضعيف حديثه في الترمذي .

ونحوه ابن عفير بالمهملة وابن عفير بالمعجمة وهما بالتصغير مصريان
أولهما سعيد بن كثير بن عفير ، وقد ينسب إلى جده يكنى أبا عثمان من شيوخ
البخاري ، والآخر اسمه الحسن بن عفير . قال الدارقطني مرة متروك ومرة
منكر الحديث ، في أقسام آخر يطول الأمر فيها .

ومنها وهو أهمها مما حققه شيخنا أن يحصل الاتفاق أو الاشتباه في الاسم
واسم الأب مثلا إلا في حرف أو حرفين فأكثر من أحدهما أو منهما ، وهي
على قسمين ، إما بأن يكون الاختلاف بالتغيير مع أن عدد الحروف سواء
في الجهتين ، أو يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان بعض الأسماء عن بعض
فن أمثلته الأول محمد بن سنان بكسر السين المهملة ونونين بينهما ألف ، وهم
جماعة منهم العوفي بفتح العين والواو ثم القاف شيخ البخاري ، ومحمد بن سيار
بفتح المهملة وتشديد الياء التحتانية وبعد الألف راه ، وهم أيضا جماعة ، منهم
اليامي شيخ عمر بن يونس ، ومحمد بن حنين بضم الماهلة ونونين الأولى مفتوحة
بينهما ياء تحتانية تابعي يروى عن ابن عباس وغيره ، ومحمد بن جبير بجيم
بعدها موحدة وآخره راه وهو محمد بن جبير بن مطعم تابعي مشهور أيضا ،
وعبد الله بن منين بنونين مصغر ، وعبد الله بن منير آخره راه ككبير ، ونحوه
أبو بكر بن أبي خيشمة وأبو بكر بن أبي حشمة .

ومن ذلك معرف بن واصل كوفي مشهور ، ومطرف بن واصل بالطاء
بدل العين شيخ آخر يروى عنه أبو حذيفة النهدي .

ومنها أيضا أحمد بن الحسين صاحب إبراهيم بن سعد وآخرون ، وأحمد
ابن الحسين مثله ، لكن بدل الميم ياء تحتانية وهو شيخ بخاري يروى عنه
عبد الله بن محمد البيهقي .

ومن امثله الثاني مما أسلفنا أول أنه لا يشتمه غالبا أبو بكر بن أبي
 خيثمة وأبو بكر بن أبي خثمة ، وحفص بن ميسرة شيخ مشهور من طبقة
 مالك ، وجمفر بن ميسرة شيخ لعبيد الله بن موسى الكوفي الأول بالخاء المهملة
 والفاء بعدها صاد مهملة ، والثاني بالجيم والعين المهملة بعدها فاء ثم راء ،
 وعبد الله بن زيد جماعة منهم في الصحابة صاحب الأذان واسم جده عبد ربه ،
 وراوى حديث الوضوء واسم جده عاصم وهما أنصاريان ، وعبد الله بن يزيد
 بزيادة ياء في أول اسم الأب والزاي مكسورة ، وهم أيضا جماعة منهم في الصحابة
 الخطمي يكنى أبا موسى وحديثه في الصحيحين ، والقارى له ذكر في حديث
 عائشة ، وقد زعم بعضهم أنه الخطمي ، وفيه نظر . وأحمد بن سليمان بن سالم
 وأحمد بن سليمان بن سالم ، وكل منهما قد سمع من ابن خطيب المزه ، فأولهما
 الحوراني واسم جد أبيه عبدان ، وثانيهما ابن المطوع وهو أسنهما . وعبد الله
 ابن يحيى وهم جماعة ، وعبد الله بن يحيى بضم النون وفتح الجيم وتشديد الياء
 تابعي مشهور بروى عن علي .

المشتبه المقلوب

ولهم المشتبه المقلوب صنف فيه الحافظ الخطيب
كان يزيد الأسود الرباني وكان الأسود يزيد اثنان

المشتبه المقلوب

(ولهم) أى المحدثين ما يحصل الاتفاق فيه لرايين فى اسمين لفظا وخطا ،
لكن يصل الاختلاف والاشتباه بالتقديم والتأخير بأن يكون أحد الاسمين
فى أحدهما للراوى وفى الآخر لآييه ، وهذا هو (المشتبه المقلوب) وأفرد عن
المركب النوع قبله وإن كان أيضا مركبا من متفق ومختلف لأن ما فيه من
الاختلاف ليس من نوع المؤلف وقد (صنف فيه الحافظ الخطيب) رافع
الارتباب فى المقلوب من الاسماء والانساب ، وهو فى مجلد ضخيم . وقائدة
ضبطه الأمن من توهم القلب ، خصوصا وقد انقلب على بعض المحدثين بل
نسب شئ من ذلك لإمام الصنعة البخارى . وأمثله كثيرة كسلم بن الوليد
المدنى والوليد بن مسلم الدمشقى الشهير الذى نبه ابن أبى حاتم فى كتاب أفرد
لخطأ البخارى فى تاريخه حكاية عن أبيه على أن البخارى جعل أولهما الثانى
ولكن هذه الترجمة لا توجد فى بعض نسخ التاريخ .

وكعب الله بن يزيد ويزيد بن عبد الله .

(وكان يزيد الأسود) أى كالأسود بن يزيد النخعى الزاهد الفقيه المفتى
(الربانى) أى العالم الراسخ فى العلم والدين أو الطالب بعلمه وجه الله أو المزي
المتعلمين بصغار العلوم قبل كبارها وكان جديرا بالانصاف بذلك فإنه كان مع
كونه من كبار التابعين وعلمائهم بل ذكره جماعة من صنف فى الصحابة لإدراكه
فى الجملة وخالف إبراهيم النخعى يصلى كل يوم سبعمائة ركعة ويصوم الدهر حتى

ذهبت إحدى عينيه من الصوم ، وسافر ثمانين حجة وعمره من الكوفة لم
يجمع بينهما .

(وكان الأسود يزيد) أى يزيد بن الأسود (اثنان) أحدهما الخزاعى
الجزائى المكي ، وقيل المدنى الصحابى المخرج حديثه فى السنن ، والآخر
الجرشى تابعى مخضرم يكنى أبا الأسود سكن الشام وأقعدته معاوية وهو استسقى
على المنبر عند رجله وأمره أن يرفع يديه ففعل وفعل الناس مثله ، وقال معاوية
اللهم إنا نستشفع إليك ، يزيد بن الأسود الجرشى فسقوا للوقت حتى كادوا
لا يبلغون منازلهم . وقد يقع التقديم والتأخير مع ذلك فى بعض حروف
الإسم المشتبه كأيوب بن يسار ويسار بن أيوب .

من نسب من غير أبيه

ونسبوا إلى سوى الآباء إما لام كنى عفرأه
وحدة نحو ابن منية وجد كائن جريج وجماعات، وقد
ينسب كالمقـداد بالتبني فليس للأسود أصلاً بان

من نسب إلى غير أبيه

وهي نوع مهم ، وقائدة ضبطه دفع توهم التعدد عند نسبته لأبيه أو دفع
ظن الاثنين واحداً عند موافقة أسميهما واسم أبي أحدهما اسم الجد الذي نسب
إليه الآخر ، كعبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك شيخ للزهرى ، نسبته
ابن وهب عبد الرحمن بن كعب ، وهو كذلك اسم راو آخر هو عم للأول ،
لكن لم يرو عنه الزهرى شيئاً وكخالد بن إسماعيل بن الوليد المخزومي راو
ضعيف جداً يروى عن هشام بن عروة ، فإنه قد ينسب إلى جده فيظن أنه الصحابي
الشهير أو غيره من قدمنا في المتفق .

(ونسبوا) أى أهل الحديث (إلى سوى الآباء) وذلك (إما لام كنه اذ)
ومعوذ وعوذ أو عوف بالفاء في الأكثر كما قال ابن عبد البر ، (بنى عفرأه)
فعفرأه أمهم وهي بفتح العين المهملة ثم فاء ما كنة بعدها راه وهمزة ابنة عبيد
ابن ثعلبة من بنى النجار ، واسم أبيهم الحارث بن رفاعة [بن] الحارث من بنى النجار
أيضاً وثلاثهم من شهد بدراً وقتل من عدا أولهم بها وتأخر أولهم إلى زمن
عثمان أو على بل قيل إنه جرح أيضاً بيد وإنه مات بعد رجوعه منها بالمدينة .

وكبلال بن حمالة نخامة وهي بفتح المهملة أمه ، واسم أبيه رباح . والحارث
ابن برصا فالبرصا وهي بفتح الموحدة وآخره صاد مهملة أمه أو أم أبيه ، واسم
أبيه ملك بن قيس .

وسعد بن حبيته لحبته هي بفتح المهملة وسكون الموحدة بعدها مشناة فوقانية وهاء تأنيث ابنة مالك ، من بني عمرو بن حوف أمه ، واسم أبيه بحير ككبير ابن معاوية بن قحاة بن نفيل بن سدوس البجلي حليف الأنصاري بايع تحت الشجرة ؛ ومن ذريته القاضي أبو يوسف صاحب أبي حنيفة وسهل وسهل وصفوان بن بيضاء ، فيبضا أمهم وأسماء وعد [دعد] واسم أبيهم ودب بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن ربيعة بن ملال بن مالك بن الحارث ابن فهر القرشي .
وشرحيل بن حسننة وهي بفتحات أمه كما جزم به غير واحد خلافا لابن عبد البر فإنه قال إنها تبنته ، واسم أبيه عبد الله بن المطاع الكندي .

وابن أم مكتوم فأم مكتوم هي أمه واسمها عاتكة ابنة عبد الله واسم أبيه إما زائدة أو قيس بن زائدة وأما اسمه هو فقييل عبد الله أو عمرو أو غيرها .
وعبد الله بن بجينة وهي بموحدة ثم مهملة ثم مشناة تحتانية بعدها نون وهاء تأنيث مصغر أمه ، واسم أبيه مالك ابن الغضب الأزدي الأسدی ، وربما يقع في بعض الروايات عبد الله بن مالك بن بجينة ، وحينئذ فيقال عبد الله بن مالك بالجر منونا ويكون بجينة صفة لعبد الله لا لمالك فيرفع إن كان عبد الله مرفوعا ويجر إن كان مجرورا وينصب إن كان منصوبا وتكتب ابن بالالف لأنه ابن بين عليين فإنه صفة وكذلك ما أشبهه من عبد الله بن أبي بن سلول لأن سلول أم عبد الله .

ومثله محمد بن حبيب لا ينون حبيب لأنه اسم أمه فيه التأنيث والعلمية .

وكذلك محمد بن شرف القيرواني الأديب فإن شرف اسم أمه ، وغير ذلك في آخرين من الصحابة فن بعدم ، كمحمد بن الحنفية فهي أمه وإسمها خولة وأبوه علي بن أبي طالب ، ومنصور بن صفية فهي أمه وهي ابنة شيبة واسم أبيه عبد الرحمن بن طلحة وإسماعيل بن علي هي أمه وأبوه إبراهيم بن هراة

(١) كذا في الأصل وهو حليف بن الطالب وأبوه مالك بن الغضب وليس أزديا لأنما هو أسدي مضري عدناني .

هي أمية [أمه] وأبوه سلمة وللعلاء مغاطائي في ذلك تصنيف حسن حصلت جله من خطه وعليه فيه مفاخرات .

(وإما لجدة) ، سواء كانت ديناً أو علياً (نحو ابن مثنوية) يعلى الصحابي الشهير ، فنيته وهي بضم الميم ثم فون ساكنة بعدها منناه تحتانية وهاء تأنيث وبالصرف للضرورة أم أبيه فيما قاله الزبير بن بكار ، ثم ابن ما كولا ولم يصوبه ابن عبد البر وقيل إنها أمه فيما قاله الطبري والجمهور ورجحه المزي . ثم إن في نسبها خلاف ، فقبل ابنة الحارث بن جابر قاله ابن ما كولا ، وقيل بدون الحارث وأنها عمة عتبة بن غزوان ، قاله الطبري ، وقيل ابنة غزوان وأنها أخت عتبة وهو الذي حكاه الدارقطني عن أصحاب الحديث والتاريخ ورجحه المزي واسم أبي يعلى أمية بن أبي عبيدة وقول ابن وضاح إن مثنوية أبوه وم . حكاه صاحب المشارق .

وكثير بن الخصاصة السدوسي الصحابي الشهير فالخصاصة وهي بفتح المعجمة وتخفيف المهملة إما أمه فيما حكاه ابن الجوزي في التلخيص ومن قبله ابن عبد البر ، أو أم الثالث من أجداده فيما قاله ابن الصلاح أو أم جد أعلى له فيما قاله غيرهم ، واسمها كبشة أو معنوية ابنة عمرو بن الحارث بن الغطريف ، واسم أبي بشير معبد أو نذير أو يزيد أو مرثد أو شراحيل على الأقوال .

وكان سكنة المسند الشهير في المتأخرين . فسكنة وهي بمهملة ثم كان مصغر أم أبيه وهو عبد الوهاب بن علي بن علي .

وابن تيمية مجد الدين صاحب المنتقى فهي جدته ، ويقال إنها من وادي التيم في آخرين .

(و) (إما) (لجد) ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب ، وقول الأعرابي أيكم ابن عبد المطلب وأمثلته كثيرة كأبي عبيدة فن الجراح ، فهو عامر بن عبد الله بن الجراح وحمل ابن النابغة فهو ابن مالك

ابن النابغة . ونجم بن جارية فهو ابن يزيد بن جارية . وأحمد بن جزء فهو ابن
سواء بن جزء وكاهم صحابة .

(وكان جريج) بجيمين بينهما راه مصغر فهو عبد الملك بن عبد العزيز بن
جريج ، (وجماعات) منهم ابن الماجشون وابن أبي ذئب وابن أبي ليلى وابن
أبي مليكة ، وأحمد بن حنبل وأبو بكر ، وعثمان ، والقاسم بنو أبي شيبة ،
وابن يونس صاحب تاريخ مصر وابن مسكين من بيوت المصريين اشتهرا
بيني مسكين من زمن النسائي وإلى وقتنا ، وجدهم الحارث بن مسكين أحد
شيوخ النسائي .

(وقد ينسب كالمقداد) بن الأسود الصحابي إلى رجل (بالتبني فليس)
المقداد (للأسود) وهو ابن عبد يغوث الزهري (أصلاً بابن) إنما كان في
حجره فنسب إليه ، واسم أبيه عمرو بن ثعلبة الكندي . وكثر حبل بن حسنة
على القول المرجوح كذا ذكر قرياني أن حسنة ليست أمه وإنما نفيه [تبنته] وكالحسن
ابن دينار أحد الضعفاء ، فدينار إنما هو زوج أمه ، واسم أبيه وأصله ، قاله
ابن معين والعلاس والجوزجاني وابن حبان وغيرهم . قال ابن الصلاح :
وكانه خفي على ابن أبي حاتم فإنه قال فيه الحسن بن دينار بن وأصله فجعل
وأصله جده انتهى وجعل يحيى بن سلام المصنف الشهير صاحب التفسير ديناراً جده
حيث قال الحسن بن وأصله بن دينار وكالحافظ أبي بكر محمد بن عبد الغني بن أبي
بكر بن نقطة ، فنقطة وهي بضم النون ثم قاف بعدها طاء مهملة وهاء تأنيث
امراة ربت جده . وفي المتأخرين ابن الملقن لم يكن أبوه ملقناً وإنما نسب لزوج
أمه الذي كان يلقن القرآن بجامع عمرو بمصر لكونه رباه وهو صغير وبلغني
أن الشيخ كان يغضب منها .

المنسوبون إلى خلاف الظاهر

ونسبوا لعارض كالبدري نزل بداراً عقبة بن عمرو
كذلك التيمي سليمان نزل تيماً وخالد بجذاه اجمل
جلوسه ومقسم لما لزم مجلس عبيد الله مولاه وسم

المنسوبون إلى خلاف الظاهر

وأفرد عما قبله لكونه في الأنساب خاصة وذاك في الأعلام وإن تشابها
في المعنى .

(ونسبوا) أى المحدثين بعض الرواة إلى مكان كانت به وقعة أو إلى بلد أو
قبيلة أو صنعة أو صفة أو ولاء أو غير ذلك مما ليس ظاهره الذى يسبق إلى
الفهم منه مراداً بل النسبة لذلك (لعارض) عرض وأمثلة ذلك كثيرة .

فالأول (كالبدري) لمن (نزل) أى سكن (بداراً عقبة) أى كعقبة بضم
المهملة ثم قاف بعدها موحدة بن عمرو أبى مسعود الأنصارى الخوارجى
الصحابى فإنه فيما قال إبراهيم الحربى إنما سكنها خاصة . ونحوه قول ابن سعد عن
الواقدي إنه نزل ما (١) يدر فنسب إليه إذ ليس بين أصحابنا اختلاف فى أنه
لم يشهد الوقعة الشهيرة بها وكذا قال موسى بن عقبة عن ابن شهاب إنه لم يشهد بها
وعو قول ابن إسحاق وابن معين ثم ابن عبد البر وعبارته لا يصح شهوده بداراً
وبه جزم ابن السمعاني . ومشى عليه ابن الصلاح وأتباعه، فإنه قال لم يشهد بداراً
فى قول الأكثر ولكن نزل بداراً فنسب إليها انتهى .

(١) الظاهر أن ما زائدة وأن ما بعدها هى « يدر »

وعده البخارى في البدرين كما في صحيحه ، واستدل بأحاديث في بعضها التصريح بأنه شهدا ، منها حديث عروة بن الزبير أنه قال أخر المغيرة بن شعبة العصر وهو أمير الكوفة فدخل عليه أبو مسعود عقبة بن عمرو جد زيد بن حسن وكان قد شهد بدرا فقال يا مغيرة فذكر الحديث ، سمعه عروة من بشير ابن أبي مسعود عن أبيه . وكذا قال مسلم في الكنى أنه شهدا ، ونحوه قول شعبة عن الحكم إنه كان بدريا . وقال أبو القاسم البغوي حديثي عمي يعني علي بن عبد العزيز عن أبي عبيد يعني القاسم بن سلام إنه شهدا ، وقال ابن البرقي لم يذكره ابن إسحاق في أهل بدر ، وفي غير حديث إنه ممن شهدا . وقال أبو القاسم الطبراني أهل الكوفة يقولون إنه شهدا ، ولم يذكره أهل المدينة فيهم وذكره عروة بن الزبير فيمن شهد العقبة انتهى .

وبالجملة فالمثبت مقدم وفيهم البخارى ومسلم . وقد استظهر له شيخنا بانفاقهم على شهوده العقبة ، وأن من شهدا لا مانع من شهوده بدرا . قال الواقدي : ولو قبلنا قوله في المغازي مع ضعفه لآزده به الأحاديث الصحيحة انتهى .

ثم إن أبا مسعود لم ينفر بذلك فقد ذكر ابن السمعاني في الأنساب عن نسب بدرى لا لشهودها بل لنزوله آبار بدر أبو حنة أو حبة ثابت بن النعمان بن أمية ابن امرئ القيس صحابي

والثاني كإسماعيل بن محمد المكي نسب كذلك لإكثاره التوجه إليها للحج والمجاورة لا أنه منها . قاله ابن معين . ومحمد بن سنان العوفي يفتح المهمة والواو ثم قاف لنزوله العوفة [العوفة] وإلا فهو بصرى .

والثالث كإبي خالد الدالاني نسب كذلك لنزوله في بني دالان ولم يكن منهم وعبد الملك بن أبي سليمان العذري [العرزي] نسب كذلك لنزوله حبانة [جبانة] عرزم بالكوفة ولم يكن من القبيلة .

و (كذلك التيمي) بالإسكان للوزن (سليمان) بن طرخان أبو المعتمر

نسب تيميا لكن (نزل ه تيميا) بالفصر للوزن لا أنه بنى تيم بل هو مولى لبني مرة قاله البخارى فى تاريخه . ونحوه مارواه ابن السمعاني من وجهين عن ولده المعتمر أنه قال لأبيه إنك تكتب التيمى ولست تيميا فقال إنما تيمى الدار ، لكن قد روى الأصمعى عن المعتمر أيضا أنه قال : قال أبى إذا كتبت فلا تكتب التيمى ولا تكتب المرى بل اكتب القيسى فإن أبى كان مكانا لبجير بن حمران وإن أمى كانت مولاة لبني سليم ، فإن كان أبى أدنى الكتابة . قالوا لبني مرة وهو مرة بن عباد بن ضبيعة بن قيس ، وإن لم يكن أداها قالوا لبني سليم وهو من قيس عيلان فعلى كل الأمرين أنا قيسى .

والرابع (و) منه (خالد) هو ابن مهران البصرى نسب حذاء بالحاء المهملة المفتوحة والذال المعجمة المشددة مع المد (بـ) سبب رجل (حذاء) أى يحذو النعال لكونه (جعل ه جلوسه) عنده فى دكانه كما قاله يزيد بن هارون فيما حكاه البخارى فى تاريخه وأنه ما حذا نعلا قط .

وكذا قاله الترمذى فى جامعه عن البخارى . وقال ابن سعد إنه لم يكن بحذاء ولكنه كان يجلس إليهم . وعن خالد بن عبد الله الواسطى أنه سمعه يقول ما حذوت نعلا قط ولا بعثتها ولكن تزوجت امرأة فى بنى مجاشع فنزلت عليها فى الحذائين فنسبت إليهم . رواه ابن السمعاني . وهذا قد لا ينافى الأول ، لكن قد حكى ابن سعد أيضا عن فهد بن حبان أنه قال لم يحذ خالد قط وإنما كان يقول أخذ على هذا النحو فلقب الحذاء .

وكذا كان أبو عبد الرحمن عبيدة بن حميد السكونى يعرف بالحذاء فقال ابن حبان إنه لم يكن حذاء إنما كان يجالس الحذائين فنسب إليهم . والخامس كيزيد الفقير أحد التابعين لم يكن فقيرا وإنما أصيب فى فقار ظهره فكان يتألم منه حتى ينحنى له .

والسادس (و) منه (مقسم) بكسر الميم وفتح السين المهملة بينهما قاف وآخره ميم مع كونه مولى لعبد الله بن الحارث بن نوفل فيما قاله البخارى وغيره (لما لزم •

لمجاس عبد الله (بن عباس (مولاه وسم) أى عرف ، ووصف بأنه مولى ابن
ابن عباس .

واعلم أن مما كثر الاشتباه فيه وعم الضرر به من ينسب حسينا لسكناه محلا
من القاهرة أو بلد أو غيرهما فيتوهم أنها نسبة للحسين بن علي . ويوصف بالشرف
ولذا كان بعض متقني العلماء ممن ينسب كذلك يقيد بقوله للسكنى . أوزييرا [زبيريا] لمحلة
بنو احمى الغربية فيتوهم أنها للزبير بن العوام حوارى رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، أو جعفر با [جعفر يا] لمحلة أيضا ، فيتوهم أنها الجعفر بن أبي طالب ، أو
قرشيا لمحلة تسمى القرشية فيتوهم أنها لقريش أو جراحيا لمحلة أخرى فيتوهم
أنها لأبي عبيدة بن الجراح ، أو عباسيا للعباسية من الشرقية فيظن أنه من ذرية
العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم ، فى أشباه لذلك عم الضرر بها .

المبهمات

ومهمهم الرواة مالم يُسمى كأمراة في الحبض وهي أسما
ومن رقى سبيد ذاك الحى راق أبو سبيد الخدرى
ومنهم نحو ابن فلان عمه عمته زوجته ابن أمه

(المبهمات)

(وممنهم الرواة) من الرجال والنساء (مالم يسمى) بإسكان ثانيه في بعض الروايات أو جميعها إما اختصاراً وشكاً أو نحو ذلك وهو مهم . وفائدة البحث عنه زوال الجهالة التي يرد الخبر معها حيث يكون الإبهام في أصل الإسناد ، كأن يقال أخبرنى رجل أو شيخ أو فلان أو بعضهم ، لأن شرط قبول الخبر كما علم عدالة راويه ، ومن أبهم اسمه لاتعرف عينه فكيف عدالته ، بل ولو فرض تعديل الراوى عنه له مع إبهامه إياه لا يكتفى على الأصح كما تقرر في بابه . وما عداه مما يقع في أصل المتن ونحوه قال فيه ابن كثير : إنه قليل الجدوى بالنسبة إلى معرفة الحكم من الحديث ، واسكنه شيء يتحلى به كثير من المحدثين وغيرهم ، كذا قال بل من فوائده أن يكون المبهم سائلاً عن حكم عارضه حديث آخر فيستفاد بمعرفة النسخ وعدمه إن عرف زمن إسلام ذلك الصحابى وكان قد أخبر عن قصة قد شاهدها وهو مسلم .

وقد صنف فيه عبد الغنى بن سعيد ثم الخطيب مرتباً له على الحروف في المهم ثم ابن بشكوال في القوامض والمبهمات بدون ترتيب وهو أجمعها . وقد اختصر النووى كتاب الخطيب مع نقائس ضمها إليه مذهباً حسناً ، لاسيما في ترتيبه على الحروف في راوى الخبر مما سهل به الكشف منه بالنسبة لأصله ، وسماه الإشارات إلى المبهمات .

واختصر أبو الحسن علي بن السراج بن الملقن والبرهان الحلبي كتاب ابن بشكوال بحذف الأسانيد ، وأتى أولها فيه بزيادات .

وكذا صنف فيه أبو الفضل بن طاهر ، واعتنى ابن الأثير في أواخر كتابه جامع الأصول بتحريرها . وكذا أورد ابن الجوزي في تلقيحه منها جملة .

وللقطب القسطلاني والإيضاح عن المعجم من الغامض والمبهم ، وللولى العراقي المستفاد من مهمات المتن والإسناد ورتبه على الأبواب . واعتنى شيخنا بذلك لكن بالنسبة لتصحيح البخاري فأدبني فيه على من سبقه ، بحيث كان معول القاضي جلال الدين البلقيني في تصنيفه المفرد في ذلك عليه .

والأصل فيه قول ابن عباس : لم أزل حريصا على أن أسأل عمر عن المرأتين اللتين قال الله لهما إن تتوبا إلى الله إلى أن خرج حاجا فخرجت معه فلما رجعنا وكنا ببعض الطريق عدل إلى الأراك لحاجة له فوقف له حتى فرغ ثم سرت معه فقلت ديا أمير المؤمنين من اللتان تظاهرتا على النبي صلى الله عليه وسلم من أزواجه قال هما حفصة وعائشة .

ويعرف تعيين المبهمة برواية أخرى مصرحة به أو بالتخصيص من أهل السير ونحوهم إن اتفقت الطرق على الإبهام وربما استدل له بورود تلك القصة المبهمة صاحبها لمعين مع احتمال تعددها كما سيأتي بعد . وأمثله في المتن والإسناد كثيرة .

ففي المتن (كأمراة) مآلت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسلها (في الجبض) فقال لها دخذي فرصة ممسكة ، الحديث متفق عليه من رواية منصور بن صفية عن أمه عن عائشة . (وهي) كما أخرجه مسلم من رواية شعبة عن إبراهيم بن مهاجر عن صفية عن عائشة (أسما) لكنها مهمة من نسبة تتميز بها ولذا اختلف الحفاظ في تعيينها فقال الخطيب هي ابنة يزيد بن السكن الأنصارية ، وقال بشكوال هي ابنة شكل وصوب لثبوته في مسلم أيضا من حديث أبي الأحوص

عن ابن مهاجر ، ولكن قال النووي يجوز أن تكون القصة وقعت لها معا في مجلس أو مجلسين ، ومال إليه شيخنا فإنه بعد أن حكى أن الدمياطى يعنى في حاشية نسخته لصحيح مسلم ادعى في رواية مسلم المعينة التصحيح وأن الصواب السكن بالمهملة وآخره نون كما جزم به ابن الجوزى في تلقينه تبعاً للخطيب وأنها نسبت لجدها فهى ابنة يزيد بن السكن ، قال إنه رد للأخبار الصحيحة بمجرد التوهم وإلا فما المانع أن يكونا امرأتين ، خصوصاً ، وقد وقع في مصنف ابن أبي شيبة كما في مسلم فالتقى عنه التوهم ، وبذلك جزم ابن طاهر وأبو موسى المدينى وأبو على الجياني ، وكقول ابن عباس إن رجلاً قال « يا رسول الله الحج كل عام ، فالرجل هو الأقرع بن حابس .

(و) منها (من رقى سيد ذاك الحى) من العرب الذين مر بهم أناس من الصحابة حين أصيب أو لسع بعد سؤال الحى لإيام : أفيمكم من يرقى سيدنا ؟ فامتنعوا إلا بجعل لكونهم استضافوهم فلم يضيفوهم (راق) أى فاعل الرقة الذى لم يسم في رواية الشيخين وسائر الستة .

قال الخطيب : هو (أبو سعيد الخدرى) راوى القصة يعنى كما رواه الترمذى والنسائى وأحمد وعبدوغيرهم ما صححه ابن حبان وغيره كلهم من حديث الأعمش عن جعفر بن إياس عن أبي نضرة عن أبي سعيد ، ولفظ أحدهم « قلت نعم أنا ولكن لا أرقيه حتى تعطونا غنما ، وفيه أيضاً « إن عدتها ثلاثون شاة وعدة السرية كذلك ، وفي رواية عند أحمد والدارقطنى من حديث سليمان بن قسمة بفتح القاف وتشديد المثناة عن أبي سعيد « فأتيته قريبته [فرقيته] بفاتحة الكتاب . ولا يخدش في ذلك ما عند البزار من حديث جابر « فقال رجل من الأنصار أنا أرقيه .

وكذا ما عند الشيخين من حديث معبد بن سيرين عن أبي سعيد حيث قال « فقام معهما أى مع المرأة التى أنت [أنت] تسأل في ذلك رجل ما كنا نأبى به ، وهى بكرم الموحدة وضمها أى تنهمه برقية . وفي لفظ لمسلم « رجل منا ما كنا نظنه يحسن

رقية ، ثم انفقا واللفظ للبخارى ، أنه لما رجع فلما له أكنف تحسن رقية أو كنت ترقى ؟ فقال لا ما رقيته إلا بفاتحة الكتاب ، لأنه لا مانع من أن يكنى الرجل عن نفسه وأبو سعيد أنصارى وحينئذ فلعله صرح تارة وكنى أخرى . وأما احتمال التعدد فقال شيخنا فى الفتح : إنه بعيد جداً لاسيما مع اتحاد المخرج والسياق والسبب وكون الأصل عدمه ، لكنه مع استبعاد له جوزه فى المقدمة فقال مع هذا الاستبعاد وجاء فى رواية أخرى وعنى التى أوردتها أن الراوى غير أبى سعيد فيحتمل التعدد . واعلم أن أكثر نسخ النظم أبى سعيد بالجر ويظهر فى إعرابه أن راق عطف على كاسرة وأبى سعيد يبان منه وقوله ومن رقا خبر لمبتدأ محذوف أى هو من رقا إلى آخره .

وما تقدم وقع فى بعض النسخ وهو أظهر وإن اختلف الراوى فيه فهو جائز .

(ومنه) أى المبهم (نحو ابن فلان) كحديث دانت إحدى بنات النبى صلى الله عليه وسلم ، فهى زينب زوجة أبى العاص بن الربيع . وكان مرءس ابن قيسى بن عمرو بن زيد بن خيثم بن خازنة بن الحارث بن عمرو بن مالك بن أويس الأنصارى ، وهو بكسر الميم وسكون الراء وفتح الموحدة وآخره عين مهملة قيل اسمه زيد أو عبدالله أو يزيد وكان اللبثية أو اللبثية بضم أوله على الروايتين فاحمه فيما قال ابن سعد عبدالله .

ونحو (عمه) كرواية خارجة بن الصلت عن عمه علاقة بن صحر . وكرافع بن خديج بن رافع عن بعض عمومتة هو ظهير بن رافع وكزياد بن علاقة عن عمه هو قطبة بن مالك . وكبيح بن خلاد ابن رافع لحديث المعنى صلته عن عم له بدرى ، فالعم هو رفاع بن رافع الزرقى .

ونحو (عمته) كحسين بن عاصى الأنصارى عن عمه له فهى أسماء فيما قاله

غير واحد وكقول جابر فجعلت عمى تبكيه يعنى أباه فهى فاطمة أو هند ابنة عمرو بن حرام .

ونحو (زوجته) كقول عقبة بن الحارث تزوجت امرأة فهى أم يحيى غنية أو زينب ابنة أبي إهاب بن عزيز بن قيس . وكحديث جاءت امرأة رفاة القرظى ، فهى تميمه بالتكبير أو تميمه بالتصغير أو سميمه كذلك ابنة وهب أو زوجها ، كقول سبيعة الأسلمية أنها ولدت بعد وفاة زوجها بليال فزوجها هو سعد بن خولة ونحو (ابن أمه) كقول أم هانىء زعم ابن أمى أنه قاتل رجلا أجزته ، الحديث فابن أمها هو أخوها على بن أبي طالب .

ونحو ابن أم مكتوم فهو إما عبد الله أو عمرو كما تقدم فيمن نسب إلى أمه .

هذا كله فيما يكون الراوى عن المبهمة معينا . وقد يكون مبهما أيضا كحديث ربى بن حراش عن امرأته عن أخت حذيفة . فأخت حذيفة هى فاطمة أو خولة ابنة اليان وامرأة ربى لم تسم . وكإبراهيم بن ميسرة عن خالته عن امرأة مصدقة ، فالمرأة هى ميمونة ابنة كزوم ، والخاللة لم تسم . وكهنييدة ابن خالد الخزاعى عن امرأته ، وقبل أمه عن بعض أزواج النبى صلى الله عليه وسلم بحديث : أنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم تسع ذى الحجة فالزوجة أم سلبه والآخرى لم تسم ، وبسط ذلك له غير هذا المحل .

ومن النكت ما روينا فى خاتم عشر المجالسة من جهة سعيد بن عثمان قال : مر على الشعبي حمال على ظهره دن يحمله ، فلما رأى الشعبي وضعه فقال له : ما اسم امرأة إبليس ، فقال الشعبي : ذاك نكاح لم يشهده .

تواريخ الرواة والوفيات

ووضعوا التاريخ لما كذبا
 فاستكمل النبي والصدِّيق
 ثلاثة الأعوام والستين
 سنة إحدى عشرة وقبلها
 وثلاث بعد عشرين عمر
 عاد عثمان كذاك بعلي
 وطاعة مع الزبير مجما
 وعام خمسة وخمسين قضي
 سنة إحدى بعد خمسين وفي
 قضي ابن عوف والأمين سبقه
 وعاش حسان كذا حكيم
 ستون في الإسلام ثم حضرت
 وفوق حسان ثلاثة كذا
 قلت حوِطِب بن عبد العزى
 هذان مع حمَّان وابن نوفل
 وفي الصحاب ستة قد عَمَّروا
 وقبض الثوري عام إحدى
 وبعد في تسع تلى سبعينا
 ومائة أبو حنيفة قضي

ذروه حتى بان لما حُسبا
 كذا على وكذا الفاروق
 وفي ربيع قد كُضى يقينا
 عام ثلاث عشر التالى الرضى
 وخمسة بعد ثلاثين غدر
 في الأربعين ذو الشقاء الأزل
 سنة ست وثلاثين معا
 سعد وقبله سعيد فضى
 عام اثنتين وثلاثين تنى
 عام ثمانى عشرة عققسه
 عشرين بعد مائة تقوم
 سنة أربع وخمسين خلت
 عاشوا وما لغيرهم يعرف ذا
 مع ابن يربوع سعيد يعزى
 كل إلى وصف حكيم فاجمل
 لذلك في المعمرين ذكروا
 من بعد ستين وقرن عدا
 وفاة مالك وفي الحسينا
 والشامي بعد قرنين مضى

لأربع ثم قضى مأمونا
 ثم البخارى ليلة الفطر لدى
 ومسلم سنة إحدى في رجب
 ثم لخمس بعد سبعين أبو
 سنة تسع بعدها وذر نسا
 ثم لخمس وثمانين توفى
 خامس قرن عام خمسة فنى
 ففى الثلاثين أبو نعيم
 من بعد خمسين وبعد خمسة
 أحمد فى إحدى وأربعين
 ست وخمسين بخسرتك ردى
 من بعد قرنين وستين ذهب
 داود ثم الترمذى يعقب
 رابع قرن ثلاث رفا
 الدارقطنى ثممت الحاكم فى
 وبعد بأربع عبد الغنى
 ولثمان يسبق القوم
 خطيبهم والقرى فى سنة

* * *

تواريخ الرواة والوفيات

وحقيقة التاريخ التعريف بالوقت التى تضبط به الأحوال فى المواليد والوفيات . ويلتحق به ما يتفق من الحوادث والوقائع التى ينشأ عنها معان حسنة مع تعديل وتجريح ونحو ذلك . وحينئذ فالعطف بالوفيات من عطف الأخص على الأعم ، يقال تاريخ وتواريخ ، وأرخت الكتاب وورخته بمعنى .

وقال الصولى : تاريخ كل شئ غاية ووقته الذى ينتهى إليه زمنه ، ومنه قيل لفلان تاريخ قومه أى إليه المنتهى فى شرف قومه ، كما قاله المطرزي أولكونه ذاكر لأخبار وما شاكلها .

ومن لقب بذلك أبو البركات محمد بن سعد بن سعيد البغدادى الحمال المقرئ الحنبلى المتوفى سنة تسع وخمسمائة .

وأول من أمر به عمر بن الخطاب وذلك فى سنة ست عشرة من الهجرة

النبوة من مكة إلى المدينة، واختير لا بدئانه أول سفنها بعد أن جمع المهاجرين واستشارهم فيه لأنها قيل غير محتاف فيها بخلاف وقت كل من البعثة والولادة . وأما وقت الوفاة فهو وإن لم يختلف فيه فالابتداء به وجعله أصلا غير مستحسن عقلا لتبهيجه للحرز والأسف . وأيضا فوقت الهجرة مما يتبرك به لكونه وقت استقامة ملة الإسلام وتوالي الفتوح وترادف الوفود واستيلاء المسلمين .

ثم اختير أن تكون السنة مفتوحة من شهورها بالحرم لكونه شهر الله ، وفيه يكسى البيت ، ويضرب الورق ، وفيه يوم تاب فيه قوم فتىب عليهم . وكان السبب فيه كما رواه ابن جرير من طريق الشعبي أن أبا موسى الأشعري كتب إلى عمر أنه يأتينا منك كتب ليس فيها تاريخ فأرخ .

بل روى أيضا من طريق ابن شهاب أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة وقدمها في شهر ربيع الأول أمر بالتاريخ .

ومن طريق عمرو بن دينار أول من أرخ يعلى بن أمية وهو باليمن ، ولكن المعتمد الأول .

وهو فن عظيم الوقع من الدين ، قديم النفع به للمسلمين ، لا يستغنى عنه ، ولا يعتنى بأعم منه خصوصا ما هو القصد الأعظم منه . وهو البحث عن الرواة والفحص عن أحوالهم في ابتدائهم وحالهم واستنقيابهم ، لأن الأحكام الاعتقادية والمسائل الفقهية [الفقهية] مأخوذة من كلام الهادى من الضلالة والمبصر من العمى والجهالة ، والنفلة لذلك هم الوسائط بيننا وبينه ، والروابط في تحقيق ما أوجبه وسنه ، فكان التعريف بهم من الواجبات ، والتشريف بتراجمهم من المهمات ، ولذا قام به في القديم والحديث أهل الحديث ، بل نجوم الهدى ورجوم العدى (ووضعو التاريخ) المشتمل على ما ذكرناه مع ضمهم له الضبط لوقت كل من السماع ، وقدم المحدث البلد الفلانى في رحلة الطالب

وما أشبهه كما تقدم شيء من تصانيفهم في آداب طالب الحديث ليختبروا بذلك من جهلوا حاله في الصدق والعدالة ، (لما كذبا ه ذروه) ذو الكذب (حتى بان) أى ظهر به كذبهم وبطلان قولهم الذى يرجون به على من أعقله (لما حسبا) منهم ومن زعموا لقيهم [لقيام] إياه ، واقتضوا بذلك وأمثله كثيرة كما اتفق الإسماعيل بن عياش أنه سأل رجلا اختباراً: أى سنة كتبت عن خالد بن معدان؟ فقال سنة ثلاث عشرة يعنى ومائة ، فقال له أنت تزعم أنك سمعت من خالد بعد موته بسبع سنين ، وهذا على أحد الأقوال في وقت وفاة خالد ، وإلا فقد قال الخطيب جاء عن عمران بن موسى أنه قال أخبرنا شيخكم الصالح وأكثر من ذلك فقيلاً له من هو؟ فقال خالد بن معدان ، فقيلاً له فى أى سنة لقيته؟ قال سنة ثمان ومائة فى غزاة أرمينية ، فقيلاً له اتق الله يا شيخ ولا تكذب ، مات خالد سنة أربع ولم يغز أرمينية . وكذا قال عفير بن معدان لمن زعم أنه سمع من خالد أيضاً أنه مات فى سنة أربع ، وهو قول رحيم وسليمان الخباري ومعاوية بن صالح ، وبزيد بن عبد ربه ، وقال إنه قرأه كذلك فى ديوان العطاء ورجحه ابن حبان ، وبه جزم الذهبي فى العبر .

وفىها من الأقوال أيضاً سنة ثمان ، ورجحه ابن قانع أو خمس أو ثلاث ، وقال ابن سعد إنهم مجمعون عليه ، وهو قول الهيثم بن عدى والمدائنى والفلاس وابن معين ، ويعقوب بن شعبة فى آخرين .

وكذا اتفق للحاكم مع محمد بن حاتم الكشي حين حدث عن عبد بن حميد فسأله عن مولده فقال له فى سنة ستين ومائتين ، فقال إن هذا سمع من عبد بعد موته بثلاث عشرة سنة .

وقال المعلى بن عوفان كما فى مقدمة مسلم حدثنا أبو وائل قال خرج علينا ابن مسعود بصفين فقال أبو نعيم أنراه بعث بعد الموت .

وكذا أرخ أبو المظفر محمد بن على الطبرى الشيبانى سماع ابن عينة من

عمرو بن دينار في سنة ثلاثين ومائة فانتضح ، إذ موت عمرو قبل ذلك إجماعا
كما قدمته في المسلسل .

ومن ثم قال الثوري لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ
أو كما قال .

ونحوه قول حسان بن يزيد كما رواه الخطيب في تاريخه لم يستمن على
الكذابين بمثل التاريخ ، يقال للشيخ سنة كم ولدت ؟ فإذا أقر بمولده عرف
صدقه من كذبه وقول حفص بن غياث القاضي إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه
بالسنين يعني بفتح النون المشددة تثنية سن وهو العمر ، يريد احسبوا سنه
وسن من كتب عنه ، إلى غير ذلك .

وكذا يتبين به ما في السند من انقطاع أو عضل أو تدليس أو إرسال ظاهر
أو خفي للوقوف به على أن الراوى مثلا لم يعاصر من روى عنه أو عاصره
ولكن لم يلقه لكونه في غير بلده وهو لم يرحل إليها مع كونه ليست له منه
إجازة أو نحوها . وكون الراوى عن بعض المختلط سمع منه قبل اختلاطه .
ونحو ذلك ، وربما يتبين به التصحيف في الأنساب كما أسلفته في التصحيف ،
وهو أيضا أحد الطرق التي يتميز بها الناسخ والمنسوخ كما سلف في بابيه ، وربما
يستدل به لضبط الراوى حيث يقول في المروى وهو أول شيء سمعته منه أو
رأيته في يوم الخميس يفعل كذا ، أو كان فلان آخر من روى عن فلان ، أو
سمعت من فلان قبل أن يحدث ما حدث أو قبل أن يختلط وفي المعتمد أيضا من
ذلك الكثير كـ : أول ما بدى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا
الصادقة ، وأول ما نزل من القرآن كذا . وكقوله عن يوم الإثنين : ذاك يوم
ولدت فيه ، الحديث ، وكان آخر الأمرين من النبي صلى الله عليه وسلم ترك
الوضوء مما مست النار ، وقول عائشة : إنه صلى الله عليه وسلم كان قبل فتح مكة
إذا لم ينزل لم يغتسل ثم اغتسل بعد وأمر به ، ورأيته قبل أن يموت بعام أو قبل
أن يقبض بشهر وكنا نفعل كذا حتى قدمنا الحبشة . ونهى يوم خيبر عن كذا

وما أشبه ذلك ، بحيث أفرد جماعة من القدماء فن بعدم الأوائل بالتصنيف فأجمعها لشيخنا . وكذا أفرد أبو زكريا بن مندة آخر الصحابة كما سلف هناك بل أفرد الأواخر مطلقا بعض المتأخرين . ولكثرة ما وقع في المتن من ذلك أفرده البلقيني بنوع مستقل ولو ضمه بهذا ويكون على قسمين سندی ومتنى ، وقد يشتركان في بعض الصور كما في كثير من الأنواع لكان حسنا .

وكان لحيار الملوك والأمراء بأهله أتم اعتناء ، حتى إن الأمير سنجر الدوادارى سأل الدمايطى وناهيك بجلالته عن سنة وفاة البخارى فلم يتفق له المبادرة لاستحضارها ، ثم دخل عليه ابن سيد الناس فسأله عنها فبادر بذكرها فحظي عنده بذلك جدا وزاد في إكرامه وتقريبه .

وفنونه متشعبة جدا والمرغوب عنه منها ما لا نفع فيه ، وإنما وضع للتفريغ ، ولذا قال الغزالي في الإحياء وتبعه النووي في قسم الصدقات من الروضة الكتاب يحتاج إليه لثلاثة أغراض التعليم والتفريغ بالمطالعة والاستفادة ، فالتفريغ لا يعد حاجة كإقتناء كتب الشعر والتواريخ ونحوها عما لا ينفع في الآخرة ولا في الدنيا ، فهذا يباع في الكفارة وزكاة الفطر ويمنع إسم المسكنة انتهى . وصرح الغزالي في موضع آخر من الإحياء بكون ذلك من العلم المباح ، فإنه قال ، وأما المباح منه فالعلم بالأشعار التي لا نسخ فيها وتواريخ الأخبار وما يجري مجراه . وولع بعض الفساق بهذا الكلام في ذم مطلق التاريخ فاختطأ ، بل هو واجب إذا تعين طريقا للوقوف على اتصال الخبر وشبهه .

وقد قال الذهبي فيما قرأته بخطه : فنون التواريخ التي تدخل في تاريخي البحر المحيط ومردها فكانت أمرا عجباً ، ولم أنض له ، ولو عملته لجاء في ستانة مجلد ، ولذا قال مغلطاني كما قرأته بخطه أيضا : إن شخصا واحداً حاز نحواً من ألف تصنيف فيه ، ومع ذلك فليس في الوفيات بخصوصها كتاب مستوفى كما صرح به الحافظ أبو عبد الله الحميدى مؤلف الجمع بين الصحيحين ، وأنه دام

يجمع ذلك فقال له الأمير أبو نصر بن ماكولا :رتبه على الحروف بعد أن ترتبه على السنين ، يعنى فى تصنيفين مستقلين يستوفى الغرض فى كل منهما أو فى واحد فقط ، ويكون على قسمين ، أحدهما مستوفيا والآخر حوالة بأن يقول فى حرف العين مثلا عكرمة مولى ابن عباس فى الطبقة الفلانية من التابعين ليقسم بذلك للطالب الإحاطة بالرأى ، سواء عرف طبقته أو إسمه ، وإن كان صنيع لذهي يشعر بأن المراد أن يجعل كل طبقة على قسمين قسم فيه الأسماء مرتبة على الحروف ، والآخر فيه الحوادث ، وذلك أنه قال عقب كلام الحميدى فى ترجمته من تاريخ الإسلام له ما نصه قد فتح الله بكتابنا هذا انتهى . فإن الظاهر ما قدمته ، هذا مع أن تاريخ الإسلام قد فاته فيه من الخلق من لا يحصى كثرة ، وقد رتبته على حروف المعجم وزدت فيه قدره أو أكثر وصار الآن كتابا حافلا بديعا مع أنى لم أبلغ فيه غرضى .

وقد صنف فى الوفيات القاضيان أبو الحسين عبد الباقي بن قانع البغدادى الحافظ المتوفى فى سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة ، وآخر وفياته عند سنة ست وأربعين وثلاثمائة ، وأبو محمد عبد الله بن أحمد بن ربيعة بن زبر البغدادى الدمشقى قاضى مصر والمتوفى فى سنة تسع وعشرين وثلاثمائة ، وكلاهما ممن تسكلم فيه فأولهما الخطئه وإصراره على الخطأ مع ثقته فى نفسه ، وثانيهما قال الخطيب إنه غير ثقة ، وذيل على وفياته أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الكتانى ثم أبو محمد هبة الله بن أحمد الأكفانى فعمل نحو عشرين سنة . ثم الحافظ أبو الحسن على بن المفضل ثم الحافظ الذكى عبد العظيم المنذرى ، وهو كبير كثير الإنفاق والفائدة ثم الشريف عز الدين أبو القاسم أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الحسينى ، ثم المحدث الشاماب أبو الحسين بن أبيك الدمياطى وانتهى إلى سنة تسع وأربعين وسبعمائة ، فذيل عليه من ثم الحافظ المصنف إلى سنة اثنتين وستين ، فذيل عليه ولده الولى العراقى إلى أن مات سنة ست وعشرين وثمان مائة . ولكن الذى وقفت عليه منه إلى سنة سبع وثمانين وسبعمائة .

للحافظ التقي بن رافع في الوفيات كتاب كثير الفائدة ذيل به على تاريخ العلم البرزالي الذي ابتدأ به من سنة مولده وجعله ذيلًا على تاريخ أبي شامة .
وانتهت وفيات ابن رافع إلى أول سنة ثلاث وسبعين ، ولذا قال شيخنا إن تاريخه أبناء الغمر يصلح من جهة الوفيات أن يكون ذيلًا عليه فإنه من هذه السنة وقد شرعت في ذيل عليه يسر الله إكماله وتحريره .

وبالجملة فالذي يول المتأخرة أبسط من المتقدمة وأكثر فوائد ، وأصلها وهو كتاب ابن زبهر أشدها إجحافًا حتى إنه في كل من سنة خمس وست وسبع وثلاث وثلاثمائة لم يكتب غير رجل واحد ، بل في سنة أربعين والتين بعدها ، وكذا في سنة خمس وأربعين واثنين بعدها ، وغير ذلك من السنين لم يؤرخ أحدًا ولا جل إجحافها قال الحميدى ما أسلفناه .

ومن صنف في الوفيات أيضًا أبو القاسم بن منده . قال الذهبي : ولم أر أكثر استيعابًا منه .

وقد ذكر ابن الصلاح من الوفيات عيونًا مفيدة تحسن المذاكرة بها ويفتح [ويصح] بالطالب جهلها مع مقدار سن جماعة ، وبيان عدة من المعمرين .

فأما الثاني (فاستكمل النبي) سيد العالمين طرا ، وسند المؤمنين ذخرا ، صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم . (و) كذا خليفته وصاحبه (الصديق) أبو بكر ، و (كذا) ابن عمه وزوج ابنته (علي) هو ابن أبي طالب و (كذا) الفاروق) هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب المسمى قديما بذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ليكونه كما في مرفوع مرسل عند ابن سعد : فرق الله به بين الحق والباطل . . والمتأخر هنا في الذكر عن الذي قبله للضرورة (ثلاثة الأعمام والستينا) أي ثلاثة وستين سنة مع اختلاف بين الأئمة في ذلك بالنظر إلى كل منهم ، لكن القول به في النبي صلى الله عليه وسلم جاء عن أنس وابن عباس ومعاوية رضي الله عنهم كما في الصحيحين .

وعن عائشة وجرير البجلي رضي الله عنهما مع يحيى خلافة أيضا عنهم

إلا معاوية فلم يجيء عنه سواء . وبه جزم سعيد بن المسيب والشعبي ومجاهد ، وكذا قال به القاسم وأبو إسحاق السبيعي وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين وابن إسحاق والبخاري وآخرون . وصححه ابن عبد البر والجمهور . وقال أحمد وابن سعد : هو الثبت عندنا ، بل حكى فيه الحاكم الإجماع ، وكذا قال النورى : اتفق العلماء على أنه أصح الأقوال ، وتأولوا الباقي عليه . وقيل ستون كائنت في صحيح مسلم عن أنس وعن فاطمة ابنة النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو قول عروة بن الزبير ومالك ، وأورده الحاكم في الإكليل ، وصححه ابن حبان في تاريخه ، وهو يخرج على أن العرب قد تنفي الكسور وتقتصر على الأعداد الصحيحة . وقيل خمس وستون ، روى عن ابن عباس وأنس أيضا ودعقل [دغفل] بن حنظلة وقيل اثنتان وستون ، قاله قتادة كما رواه ابن أبي خيثمة عنه ونحوه ما في تاريخ ابن عساکر بسنده إلى أنس قال اثنتان وستون ونصف . وفي كتاب ابن شبه إحدى أو اثنتان لا أراه بلغ ثلاثا وستون وهو شاذ ، والذي قبله إنما يصح على القول بأنه ولد في رمضان وهو شاذ أيضا .

ثم إن الروايات تختلف في مقدار إقامته بمكة بعد البعثة ، فالذى ذهب إليه ابن عباس أنه ثلاث عشرة سنة ، وهو محمول على أنه عد من وقت مجيء الملك إليه بالنبوة . وقال غيره : إنه عشر فقط وهو محمول على أنه عد من بعد فترة الوحي ومجيء الملك بها إليها المدثر .

والقول به في الصديق صح أيضا عن أنس ومعاوية ، ورواه ابن أبي الدنيا في الخلفاء ، له من جهة عروة عن عائشة وهو قول الأكثرين ، وبه جزم ابن قانع والمزني والذهبي ، وقال مبالغا في أصحيته قول واحد . وقيل خمس وستون قاله قتادة وحكاه ابن الجوزي وهو شاذ . وقيل اثنتان وستون وثلاثة أشهر واثنتان وعشرون يوما . قاله ابن حبان في الثقات .

والقول به في الفاروق صح عن أنس ومعاوية ، وهو قول الجمهور ، وبه

جزم ابن إسحاق وصححه من المتأخرين المزى ، واستدل له المصنف بكونه
 [بكونه] ولد بعد الفيل بثلاث عشرة سنة يعني فإن مولده صلى الله عليه وسلم كان فيه ،
 وهو تأخر عنه المدة التي سبقه بها . وقيل أربع وخمسون ، قاله بعضهم .
 وقيل خمس وخمسون رواه البخارى في تاريخه عن ابن عمر وبه جزم ابن
 -جبان في الخلفاء له . وقيل ست وخمسون أو سبع وخمسون أو تسع وخمسون
 ورويت هذه الأقوال الثلاثة عن نافع مولى ابن عمر وقيل ستون ، وبه جزم ابن
 قانع في الوفيات . وقيل إحدى وستون ، قاله قتادة . وقيل خمس وستون ،
 قاله ابن عبد الله والزهرى فيما حكاه ابن الجوزى عنهما . وقيل ست وستون ،
 قاله ابن عباس وتوقف شيخنا في تصحيح الأول فقال: وفيه نظر ، فهو وإن
 ثبت في الصحيح من حديث جرير عن معاوية أن عمر قتل وهو ابن ثلاث
 وستين فقد عارضه ما هو المهر [أظهر] منه فرأيت في أخبار البصرة لعمر بن شبة حدثنا
 أبو عاصم حدثنا حنظلة بن أبي سفيان سمعت سالم بن عبد الله يحدث عن ابن
 عمر سمعت عمر يقول قبل أن يموت بهام : أنا ابن سبع وخمسين أو ثمان
 وخمسين وإنما أنا في الشيب من قبل إخوانى بنى المغيرة . قال فعلى هذا يكون
 يوم مات ابن ثمان وخمسين أو تسع وخمسين ، وهذا الإسناد على شرط
 الصحيح وهو يرجح على الأول بأنه عن عمر نفسه ، وهو أخبر بنفسه من
 غيره وبأنه عن آل بيته ، وآل الرجل أنفق لأمرة من غيرهم .

والقول به في على مروي عن ولده محمد بن الحنفية وابن عمر وهو قول ابن
 إسحاق وأبي بكر بن عياش وأبي نعيم الفضل بن دكين وآخرين ، وصححه ابن
 عبد البر وهو أحد الأقوال المروية عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ،
 وبه صدر ابن الصلاح كلامه . وقال محمد بن عمر بن علي : إنه توفي لثلاث
 أو أربع وستين . وقيل سبع وخمسون ، قاله الهيثم وأبو بكر بن البرقي .
 وبه صدر ابن قانع كلامه ، وقدمه ابن الجوزى والنزى (١) حين حكاية الأقوال
 وقيل ثمان وخمسون وهو المذكور في تاريخ البخارى عن أبي جعفر الماضي .

وقيل اثنان وستون ، وبه جزم ابن حبان في الخلاف له ، وقيل أربع وستون أو خمس وستون ، روي عن أبي جعفر أيضاً .

(و) أما الوفيات واقتصر منها على الوفاة النبوية والعشرة المشهور لهم بالجنة والفقهاء الخمسة الثوري ثم الأربعة المشهورين والحفاظ الخمسة أصحاب أصول الإسلام وسبعة حفاظ بعدهم انتفع بتصانيفهم الحسنة من زمنهم وهلم جرا أوردف العشرة بجماعة من الصحابة معمر بن (نفي) شهر (ربيع) هو الأول (قد قضى) أى مات النبي صلى الله عليه وسلم (يقينا) أى بلا خلاف فإنه كاد أن يكون إجماعاً ، لكن في حديث لابن مسعود عند البرار أنه كان في حادى عشر شهر رمضان انتهى ، وذلك (سنة إحدى عشرة) بسكون المعجمة على إحدى لغاتها من الهجرة . وكذا لاخلاف في كونه دفن في بيت عائشة ، وأنه كان في يوم الإثنين .

ومن صرح باليوم من الصحابة عائشة وابن عباس وأنس ، ومن التابعين أبو سلمة بن عبد الرحمن والزهري وجعفر الصادق في آخرين .

والخلاف إنما هو في ضبطه من الشهر بعدد معين ، فجزم ابن إسحاق وابن سعد وسعيد بن عفير وابن حبان وابن عبد البر بأنه كان لاثنتى عشرة ليلة خلت منه ، وبه جزم من المتأخرين ابن الصلاح والنووى في شرح مسلم والروضة وغيرهما من تصانيفهم ، والذهبي في العبد [العبر] ، وصححه ابن الجوزى وبه صدر المازى كلامه ، وعند موسى بن عقبة وابن شهاب والليث والخوارزمى أنه في مستهلها ، وبه جزم ابن زبر في الوفيات . وعن سليمان التيمي ومحمد بن قيس كما سيأتى عنهما أنه لليلتين خلتا منه ، بل يروى ذلك عن ابن عمر كما أخرجه الخطيب في الرواة عن مالك من رواية سعيد بن سلم بن قتيبة الباهلى حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال : لما قبض النبي صلى الله عليه وسلم مرض ثمانية فمات في الليلتين خلتا من ربيع .

ونحوه ما نقله الطبري عن ابن الكلبي وأبي مخنف أنه في ثانيه ، وعلى القولين يتنزل ما نقله الرافعي أنه عاش بعد حجته ثمانين يوماً وقيل أحداً وثمانين يوماً . وأما على ما جزم به في الروضة وعليه الجمهور فيكون عاش بعد حجته تسعين يوماً أو أحداً وتسعين . وقد استشكل السهيلي ومن تبعه ما ذهب إليه الجمهور من أجل أنهم اتفقوا على أن ذاك الحجة كان أوله يوم الخميس فمهما فرضت الشهور الثلاثة توأم أو نواقص أو بعضها لم يصح ، وهو ظاهر لمن تأمله .

وأجاب الشرف ابن البارزي ثم ابن كثير باحتمال وقوع الأشهر الثلاثة كوامل ، وكان أهل مكة والمدينة اختلفوا في رؤية هلال ذي الحجة فرآه أهل مكة ليلة الخميس ولم يره أهل المدن إلا ليلة الجمعة فحصلت الوقفة برؤية أهل مكة ثم رجعوا إلى المدينة فأرخوا برؤية أهلها فكان أول ذي الحجة الجمعة وآخره السبت وأول المحرم الأحد وآخره الإثنين ، وأول صفر الثلاثاء وآخره الأربعاء ، وأول ربيع الأول الخميس فيكون ثاني عشرة الإثنين . وأجاب البدر بن جماعة بجواب آخر فقال يحمل قول الجمهور لاثني عشرة خلت أي بأيامها فيكون موته في اليوم الثالث عشر . وتفرض الجمهور كوامل فيصح قول الجمهور .

واستبعدهما شيخنا لمخالفة الثاني اصطلاح أهل اللسان في قولهم لاثني عشرة فإنهم لا يفهمون منها إلا مضي الليالي ، ويكون ما أرخ بذلك واقعاً في اليوم الثاني عشر ولاستلزامهما معا توالي أربعة أشهر كوامل مع جزم سليمان التيمي أحد الثقات كما رواه البيهقي في الدلائل بسند صحيح: بأن ابتداء مرض النبي صلى الله عليه وسلم كان يوم السبت الثاني والعشرين من صفر ومات يوم الإثنين لليلمتين خلتا من ربيع ، وذلك يقتضي أن صفر كان ناقصاً وأن أوله كان يوم السبت ونحوه في تضمن كون أوله السبت ما في المغازي لأبي معشر عن محمد ابن قيس أنه قال واشتكي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأربعاء لإحدى

عشرة بقيت من صفر إلى أن قال إنه اشتكى ثلاثة عشر يوماً وتوفي يوم الإثنين لليلةٍ خلتا من شهر ربيع الأول . ولا يمكن أن يكون أوله السبت إلا إن كان ذى الحجة والمحرم ناقصين ، وذلك يستلزم نقص ثلاثة أشهر متوالية . قال والمعتمد ما قاله أبو مخنف .

ومن وافقه ما رجحه السهيلي أنه في ثاني شهر ربيع الأول وكان لفظ شهر غير من أول قال بعشر فصارت ثاني عشر واستمر الوهم بذلك لانتفاء المتأخر المتقدم بدون تأمل . قلت : وهو وإن سبقه شيخه المصنف إلى الميل إليه وظن الغلط لكن من جهة أخرى فإنه قال وعندي أن من قال ثاني عشر غلط من المولد إلى الوفاة وإلا فهو متعذر من حيث التاريخ إلا على المحمل الماضي له مع خدشه مستلزم التوالى الأشهر الثلاثة في النقص ، وكلامه أولاً مشعر بالتوقف في ذلك .

وأما ما رواه ابن سعد من طريق عمر بن علي بن أبي طالب قال : داشتكى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأربعاء ليلة بقيت من صفر فاشتكى ثلاث عشرة ليلة ومات يوم الإثنين لا تبقى عشرة مضت من ربيع الأول فشكل لاستلزامه أن يكون أول صفر الأربعاء ، وذلك غير مطابق لكون أول ذى الحجة الخميس مهما فرضت الأشهر الثلاثة وكذا قول ابن حبان وابن عبد البر ثم بدأ به مرضه الذي مات منه يوم الأربعاء لليلتين بقيتا من صفر يقتضى أن أول صفر الخميس وهو غير مطابق أيضاً .

وكذا اختلاف في ابتداء مرضه ، ثم مدته ، ثم وقت وفاته ودفنه صلى الله عليه وسلم .

فأما الأول فقال الخطابي إنه يوم الإثنين أو يوم السبت ، وقال أبو أحمد الحاكم إنه يوم الأربعاء .

وأما الثاني فالأكثر أنها ثلاثة عشر يوماً ؛ وقيل بزياده يوم ، وقيل بنقص ، والقولان في الروضة ، وصدر الثاني وقيل عشرة أيام ، وبه جزم سليمان التيمي في مغازيه وأخرجه البيهقي بإسناد صحيح .

وأما الثالث فقال ابن الصلاح إنه ضحى ، وفي الصحيحين من حديث أنس آخر نظرة نظرتهما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه : فألق السجف . وتوفي من آخر ذلك اليوم ، وهو دال على أنه تأخر بعد الضحى ، ويجمع بينهما بأن المراد أول النصف الثاني فهو آخر وقت الضحى وهو من آخر النهار باعتبار أنه من النصف الثاني . وإلى ذلك أشارت عائشة كما رواه ابن عبد البر من حديثها فقالت : مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنا لله وإنا إليه راجعون ارتفاع الضحى وانتصاف النهار .

ونحوه قول موسى بن عقبة في معاذيه عن ابن شهاب : توفي يوم الإثنين حين زاغت الشمس .

وكذا أخرج ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ له على مثله .

وأما الرابع فقليل إنه ساعة وفاته وهي حين زاغت الشمس يوم الإثنين وقال الحاكم في الإكليل : إنها أصح الأقوال وأثبتها . وقيل ليلة الثلاثاء رواه سيف عن هشام عن أبيه ، وحكاها الحاكم . وقيل عند الزوال من يوم الثلاثاء ، رواه البيهقي عن ابن عباس وابن شاهين في الناسخ عن علي ولفظه : أنه دفن يوم الثلاثاء حين زاغت الشمس وصدر به الحاكم وابن عبد البر كلامهما .

ونحوه قول الأوزاعي كما عند البيهقي توفي يوم الإثنين في ربيع الأول قبل أن ينتصف النهار ودفن يوم الثلاثاء وقول ابن جريج كما عند أحمد والبيهقي : أخبرت أن النبي صلى الله عليه وسلم مات في الضحى يوم الإثنين ودفن الغد في الضحى . وقيل ليلة الأربعاء كما في خبر عند ابن إسحاق والبيهقي من طريقه بسنده عن عائشة قالت : ما علمنا بدفن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى سمعنا صوت المساحي من جوف الليل ليلة الأربعاء ، وكذا رواه أحمد من وجه آخر عن عائشة قالت توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الإثنين ودفن ليلة الأربعاء ، وعند البيهقي من مرسل أبي جعفر أنه صلى الله عليه وسلم

توفي يوم الإثنين فلبث ذلك اليوم وتلك الليلة ويوم الثلاثاء إلى آخر النهار .
وكذا ذكر ابن سعد عن عكرمة أنه توفي يوم الإثنين فخبس بقبه يومه ولبسته
ومن الغد حتى دفن من الليل .

وحكاية الحاكم وهو المشهور الذي نص عليه غير واحد من الأئمة سلفا
وخلفا ، منهم سليمان التيمي وجعفر الصادق وابن إسحاق وموسى بن عقبة
وصحبه من المتأخرين ابن كثير . وقيل يوم الأربعاء كما أسنده ابن سعد أيضا
عن عباس بن سهل عن أبيه عن جده قال : « توفي النبي صلى الله عليه وسلم يوم
الاثنين فسكك يوم الإثنين والثلاثاء حتى دفن يوم الأربعاء » . وهكذا هو عند
البيهقي من طريق معتمد بن سليمان التيمي عن أبيه قال : « لما فرغوا من غسله
صلى الله عليه وسلم وتكفينه وضعوه حيث توفي فصلى عليه الناس يوم الإثنين
والثلاثاء ودفن يوم الأربعاء » .

وقيل كما رواه البيهقي من مرسل مكحول وفيه : « ثم توفي فسكك ثلاثة أيام
لا يدفن ، يدخل عليه الناس أرسالا أرسالا يصلون عليه ، تدخل العصابة تصلى
وتسلم لا يصفون ولا يصل بين يديهم مصل ، حتى فرغ من يريد ذلك ثم دفن » ،
وهو غريب . وقيل إنه إنما أخر للاشتغال بأمر البيعة ليكون لهم إمام
يرجعون إلى قوله لئلا يؤدي إلى نزاع واختلاف ، لاسيما في محل دفنه وهل
يكون لحدا أو شقا .

(وقبضا) أى مات (عام ثلاث عشرة) بسكون ثانيه أيضا وبالتنوين
هناك ودونه هنا من الهجرة أبو بكر الصديق (التالى) للنبي صلى الله عليه وسلم
بالاستخلاف والوفاة (الرضى) أى المرضى عند الله ورسوله وصالح المؤمنين
بلا خلاف أيضا فى السنة . قيل فى جمادى الأولى منها وهو قول الواقدى
والفلاس ، وبه جزم ابن الصلاح والمزى ، وقيل فى جمادى الآخرة ، وبه
جزم ابن إسحاق وابن زبر وابن قانع وابن حبان وابن عبد البر وابن الجوزى
والذهبي فى العبر ، وقيل فى ربيع الأول لليلة خلت منه ، رواه البغوى من

طريق الليث . والقائلون بالأول اختلفوا في اليوم ، فقليل يوم الإثنين ، وقيل ليلة الثلاثاء . ثمان بقين منه رواه ابن أبي الدنيا في الخلفاء له من طريق عروة عن عائشة . بل رويت وفاته في مساء ليلة الثلاثاء في صحيح البخاري ، وأنه دفن قبل أن يصبح من حديث وهيب عن هشام عن أبيه . وقيل لثلاث بقين منه . والقائلون بالثاني اختلفوا أيضا ، فقال ابن حبان في ليلة الإثنين لسبع عشرة مضت منه ، وقال ابن إسحاق يوم الجمعة لسبع ليال تعين [بقين] منه ، وقال الباقر ثمان بقين منه ، وحكاه ابن عبد البر عن أكثر أهل السير ، لكن منهم من قال عشية يوم الاثنين أو يوم الثلاثاء أو عشية ليلة الثلاثاء ، زاد ابن الجوزي بين المغرب والعشاء من ليلة الثلاثاء .

وقيل يوم الإثنين ، وقيل لثلاث بقين منه . شهيداً لقول ابن سعد عن ابن شهاب الزهري أن أبا بكر والحارث بن كلدة أو كلا خريزة أهديت لأبي بكر ، فقال الحارث وكان طبيبا أرفع يدك والله إن فيها السم سنة ، فلم يزالا عليين حتى ماتا عند انقضاء السنة في يوم واحد ودفن مع صاحبه بيت عائشة .

(و) مات (ثلاث) من السنين (بعد عشرين) سنة في آخر يوم من ذى الحجة الفاروق (عمر) بلا خلاف في ذلك أيضا ، ودفن في مستهل المحرم سنة أربع وعشرين ، ولذا أرخ الفلاس موته في غرة المحرم . وأما قول المزي وتبعه الذهبي إنه قتل لأربع أو ثلاث بقين من ذى الحجة فأراوا (فأرادوا) بذلك حين طعن أبي لؤلؤة له فإنه كان عند صلاة الصبح من يوم الأربعاء وقيل لثلاث بقين منه ، وعاش بعد ذلك ثلاثة أيام ، وعليه يحمل ما رواه ابن أبي الدنيا من حديث سهل بن سعد الساعدي قال : توفي عمر يوم الأربعاء لأربع ليال بقين من ذى الحجة . وأما قول بعضهم إنه مات في يوم الأربعاء لثمان ليال بقين من ذى الحجة فغلط . ودفن مع صاحبيه في بيت عائشة رضي الله عنهم .

(و) عام (خمسة بعد ثلاثين) عاما في ذى الحجة أيضا (غدر) بمعجزة ثم مهملتين أي ترك الوفاء بعهد الإسلام (عاد) مهملتين بينهما ألف حيث

تجاوز الحد في الظلم قيل إنه جيلة بن الأيهم أو سودان بن حمران أو رومان اليماني أو رومان رجل من بني أسد بن خزيمة أو غير ذلك (بعثان) بن عفان رضي الله عنه فقتله ، وكونه جيلة رواه ابن سعد عن كنانة مولى صفية قال رأيت قاتل عثمان في الدار رجل أسود من أهل مصر يقال له جيلة باسط يده أو رافع يده يقول : أنا قاتل نعتل يعني عثمان رضي الله عنه .

وعنده أيضاً عن المسيب بن دارم قال إن الذي قتل عثمان قام في قتال العدو سبع عشرة كرة يقتل من حوله ولا يصيب شيء حتى مات على فراشه .

وأما ما ذكر في وقت قتله فهو الأشهر ، وقيل إنه في سنة ست وثلاثين قال بعضهم في أولها وعند ابن سعد أنه لعثمان عشرة ليلة خلت من ذى الحجة أو سبع عشرة منه أول ليلة نفيته (بقيت) منه كل ذلك منها . وقيل كما في تاريخ البخاري سنة أربع وثلاثين . ولكن قال ابن ناصر إنه خطأ من رواه :

ثم على الأشهر اختلفوا في وقته من الشهر ، فقيل في يوم الجمعة الثامن عشر منه كما أورده عبد الله بن أحمد في فضائل عثمان عن أبيه عن إسحاق بن الطباع عن أبي معمر ، وكذا قاله الزبير بن بكار وزاد أن ذلك بعد العصر ، وهذا القول هو المشهور ، بل ادعى ابن ناصر الإجماع عليه والخلاف موجود ، فقيل إنه يوم التروية لثمان خلت منه . قاله الواقدي ، وادعى أيضاً الإجماع عليه عندهم . وعن ابن إسحاق أنه قتل على رأس إحدى عشرة سنة وأحد عشر شهراً واثنتين وعشرين يوماً من خلافته ، فيكون ذلك في ثاني عشر من ذى الحجة ، وقيل لسبع عشرة منه ، وقيل لثلاثين نفيته (بقيت) منه .

وقيل كما لأبي عثمان النهدي في وسط أيام التشريق . وقيل كما لليث بن ابن سعد لثقتي عشرة خلت منه . وقيل لثلاث عشرة خلت منه ، وبه صدر ابن الجوزي كلامه . وكذا اختلف في اليوم فقيل ليلة الجمعة ، وقيل يومها ، وقيل ليلة الأربعاء . ودفع كما قاله الزبير بن بكار في ليلة السبت بين المغرب والعشاء

في جيش (١) كوكب كان عثمان اشتراه فوسع به البقيع . وكذا اختلف في مقدار عمره ، فقيل كما لابن إسحاق ثمانون وقيل اثنتان وثمانون قاله أبو اليقظان يعني وأشهرها وهو الصحيح المشهور ، وادعى الواقدي إتفاق أهل اليسر (اليسير) عليه وقيل ست وثمانون قاله قتادة ومعاذ بن هشام عن أبيه . وقيل ثمان وثمانون ، وقيل تسعون ، وزعم أبو محمد بن حزم أنه لم يبلغ الثمانين .

(كذاك) غدر (بعلى) هو ابن أبي طالب فقتله غيلة (في) شهر رمضان من العام (الأربعين) من الهجرة عبد الرحمن بن ملجم المرادي أحد الخوارج ممن كان من أهل القرآن والفقه وفرسان قومه الممدودين بمهر وكونه عابدا قائما لله من شيعة علي ، لمكنه بفتقه في الإسلام هذا الفتق العظيم الذي زعم به التقرب إلى الله ختم له بشر ، وهو (ذو الشقاء الأزلي) أي القديم الذي لم يزل بل هو أشقى هذه الأمة بالنص الثابت عن الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم من حديث عمار بن ياسر بقوله مخاطبا لعلي : أشقى الناس الذي عقر الناقة ، والذي يضربك على هذا ، ووضع يده على رأسه حتى تخضب هذه يعني لحيته ، وروى نحوه عن صهيب بل يروى أنه حين دعى على الناس إلى البيعة جاء ليبيع فردّه علي ، ثم جاء فردّه ، ثم جاء فبايعه فقال علي ما تحبس أشقاها أما والذي نفسى بيده لتخاطبن (لتخضبن) هذه وأخذ بالحيتة من هذه وأخذ برأسه . واختلف في أي وقت كان قتله من الشهر المذكور ، فقيل لإحدى عشرة خلت منه . حكاه ابن عبد البر وقيل في ليلة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت منه وبه صدر ابن عسك كلامه وقال ابن إسحاق في يوم الجمعة لسبع عشرة خلت منه وقال ابن حبان في ليلة الجمعة المذكورة فمات غداة اليوم ، وبه جزم الذهبي في العبر . وقال ابن الجوزي ضرب يوم الجمعة لثلاث عشرة بقيت منه وقال أبو الطفيل والشعبي وزيد بن ثابت إنه ضرب لثمان عشرة ليلة خلت منه ، وقبض في أول ليلة من العشر الأواخر منه . وقال الفلاس لإحدى عشرة بقيت منه . وقال ابن أبي شيبه قتل ليلة إحدى وعشرين فبقي الجمعة والسبت

(١) كذا هي مصحفة بالأصل وأصلها حش كوكب بفتح الحاء وهوستان بظاهر المدينة خارج البقيع ، ذكره في النهاية .

ومات ليلة الأحد . وقيل مات يوم الأحد . وشذ ابن زبر فقال إنه قتل ليلة الجمعة لسبع عشرة مضت منه سنة تسع وثلاثين ، ولذا قال المصنف إنه رم لأحد من تابعه عليه . وكذا اختلف في محل دفنه فقيل في قصر الإمارة أو في رحبة الكوفة ، أو بنجف الحيرة ، أو غير ذلك . وجزم الصغاني ومن تبعه بأنه قتل بالكوفة ودفن عند مسجد الجماعة عند باب كندة في الرحبة ، بل قيل إن قبره جهل موضعه . وقتل أولاده بعد ذلك قاتله في شهر رمضان سنة أربع وأربعين فقطعت أربعته ولسانه وصمات عيناه ثم أحرق .

(وطلحة) بالتثوين للضرورة هو ابن عبيد الله (مع الزبير) بن العوام وكلاهما من العشرة (جمعا) قتلا في وقعة الجمل (سنة ست وثلاثين) من الهجرة بل قيل في شهر واحد ويوم واحد (مما) واختلف في شهر وقعة الجمل التي كانت بناحية الطف ، فقيل كانت لعشر خلون من جمادى الآخرة ، وبه جزم خليفة بن خياط والواقدي وابن سعد وابن زبر وابن الجوزي وآخرون ، وهو المشهور المعروف . ثم اختلفوا فقال خليفة يوم الجمعة ، وقال ابن سعد واللذان بعده والجمهور يوم الخميس ، وقيل كالليث بن سعد إنها كانت في جمادى الأولى ، واقتصر عليه ابن الصلاح حيث أرخ وفاتهم به ، وعينه ابن حبان بعشر ليال خلون منه ، وحكى القولين ابن عبد البر لكن في موضعين ، فإنه اقتصر في ترجمة طلحة على الأول وفي الزبير على الثاني ، وتبعه في ذلك المزي . وكذا قيل في قتل طلحة كما لسليمان بن حرب إنه في ربيع أو نحوه ، وكلائي نعيم إنه في رجب ، بل قاله في الزبير أيضاً البخاري ، وكذا ابن حبان ، لكن قال آخر يوم من صبيحة الجمل ، وهذا يقتضي أنه في حادى عشر جمادى الآخرة . وقاتل طلحة هو مروان بن الحكم بن أبي العاص . قال ابن عبد البر بلا خلاف أخذا بثأره منه ، لكونه فيما قيل أعان على قتل ابن عمه عثمان بن عفان بن أبي العاص ، فبادر حين نظر إليه في اليوم المذكور وقال لا أطلب ثأري بعد اليوم ، ثم نزع له بسهم فوقع في عين ركبته ، فا زال الدم يسبح إلى أن مات .

هذا مع أن كلا من مروان وطلحة كانا مع عائشة ، فهما في حرب . وعد قتل طلحة من موبات مروان ، وقاتل الزبير عمرو بن جرموز غدرا .

وقيل إن ذلك بما رواه من فضالة بن حابس ونفيح بمكان يقال له وادي السباع بعد انصرافه من الجبل ، فإنه كما رواه أبو يعلى توفي في اليوم المذكور هو وعلى فقال له على : دأشرك الله أسحمت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إنك تقاثل علياً وأنت ظالم له فقال الزبير نعم ولكن لم أذكر ذلك إلى الآن وانصرف . زاد بعضهم : وبلغ الأحثف فقال حمل مع المسلمين حتى إذا ضرب بعضهم حواجب بعض بالسيف أراد أن يلحق بيته ، فسمعها عمرو فانطلق فاتاه من خلفه وأعانه من ذكرنا فقتلوه ، وأتى عمرو بعد ذلك مصعب بن الزبير فوضع يده في يده فقتله في السجن ، فمكتب إليه أخوه عبد الله بن الزبير أظننت أني أقاتل أعرايباً من بني تميم بالزبير خل سبيله . وكان مبلغ سنهما فيما قاله ابن حبان والحاكم أربعة وستين سنة ، وهو قول الواقدي ، ثم ابن سعد في طلحة خاصة ، وفيه أقوال آخر فبالنسبة لطلحة قيل ستون قاله المدائني وصدر به ابن عبد البر كلامه ، وقيل اثنتان وستون ، قاله عيسى بن طلحة ، وقيل ثلاث وستون قاله أبو نعيم ، وقيل خمس وسبعون حكاه ابن عبد البر ، وقال ما أظن ذلك ، ودفن بالبصرة . وبالنسبة للزبير قيل بضعة وخمسون ، وقيل ست وستون ، وقيل سبع وستون ، قالها الزبير بن بكار ، وبالثاني منهما صدر ابن عبد البر كلامه ، وقيل خمس وسبعون .

(وعام خمسة وخمسين) من الهجرة على المشهور (قضى) أى مات سعد هو ابن أبى وقاص أحد العشرة وآخرهم كما تقدم موتاً ، وقيل خمسين أو إحدى أو أربع أو ست أو سبع أو ثمان كلما بعد الخمسين . والاول قول الواقدي وابن سعد والهيثم بن عدى وابن تميم وأبو موسى الزمن والمدائني ، وحكاه ابن زبر عن الفلاس ورجحه ابن حبان . وقال المزني إنه المشهور ، والثاني قول إبراهيم بن المنذر وأبي بكر بن حفص بن عمر بن سعد ، وحكاه ابن سعد . والثالث حكاه ابن عبد البر عن الفلاس أيضاً ، والزبير بن بكار ، والحسن بن عثمان . والرابع حكى عن الفلاس أيضاً وغيره والآخر قاله أبو نعيم . وذلك في قصره بالعقيق ، وحمل على أعناق الرجال إلى المدينة حتى دفن بالعقيق سنة قيل ثلاث وسبعون ، وعليه اقتصر ابن الصلاح ، وقيل

أربع نوبة جزم الفلاس وابن زبر وابن قانع وابن حبان ، وقيل اثنان أو ثلاث
وثمانون . وثانيهما قول أحمد .

(وقبله سعيد) هو ابن زيد أحد العشرة (فإيه مضى) أى مات على
المشهور (سنة إحدى بعد خمسين) سنة من الهجرة ، قاله الواقدي والهيثم
ابن نمير والمدائني ويحيى بن بكير وخليفة ، وقيل سنة وخمسين أو التي بعدها ،
قاله ابن عبد البر ، وكذا حكاه الواقدي عن بعض ولد سعيد . وقيل سنة اثنتين
قاله عبيد بن سعد الزهرى ، وقيل ثمان ، قاله البخارى فى تاريخه الكبير ولا يصح
فإن سعداً الذى قبله فى الذكر شهده ونزل حفرته ووفاته على الصحيح كما تقدم
قبل ذلك . وكانت وفاته كما قاله الواقدي بالعقيق أيضاً وحمل إلى المدينة فدفن
بها . وقال الهيثم إنها بالكوفة ، وصلى عليه المغيرة بن شعبة ودفن بها
ولا يصح وسنه بضع وسبعون إما ثلاث فيما قاله المدائني والهيثم أو أربع فيما
قاله الفلاس .

(وفى ه عام اثنتين وثلاثين) من الهجرة (نفى) أى تم وتمكل (قضى)
أى مات هو عبد الرحمن (ابن عوف) أحد العشرة على المشهور الذى قاله
عروة بن الزبير والواقدي والهيثم والفلاس والزمن والمدائني وخليفة ويحيى بن
بكير فى رواية وابن قانع وابن الجوزى ، وقيل إحدى وبه صدر ابن عبد البر
كلامه ، وقيل إحدى أو اثنتين ، قاله أبو نعيم الأصبهاني وابن بكير فى إحدى
الروايتين عنه ، وقيل ثلاث ، ودفن بالبقيع . ومبلغ سنه قيل اثنتان وسبعون ،
روى ذلك عن ولده أبى سلمة ، وقيل خمس ، قاله يعقوب بن إبراهيم بن سعد
والواقدي وابن زبر وابن قانع وابن حبان وأبو نعيم ، وبه صدر ابن عبد البر
كلامه ، واقتصر عليه ابن الصلاح وهو الأشهر .

وقيل ثمان قاله إبراهيم بن سعد وأوصى لكل من شهد بدرا بأربعمائة
دينار وكانوا مائة نفس ، ووصلحت إحدى زوجاته عن ربع الثمن
بثمانين ألفاً .

(والأمين) للامة وأحد العشرة أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن الجراح (سبقة) أى سبق ابن عوف بالوفاة فإنه مات (عام ثمانى) بالسكون للوزن (عشرة) بإسكان المعجمة لغة وبالتنوين للضرورة من الهجرة كما جزم به ابن الصلاح حال كون وفاته فى هذا الوقت على ما زاده المصنف (حققه) لكونه هو المشهور الذى قال به الواقدى وابن سعد والفلاس وابن قانع وابن حبان وابن عبد البر وغيرهم فى طاعون عمّراس بفتحات وآخره مهمة وقد تسكن الميم اسم موضع بالشام . وأرخها ابن مندة وإسحاق القراب سنة سبع عشرة ، وقبره بيسان (١) ، وقيل بالعادية قريبا (٢) من عمتاعن بلسان بأكثر من نصف يوم وقال ابن الجوزى فى التلخيص قبر بعمواس فلعله الاسم القديم للعادية ، قالعادية بلا ريب اسم محدث .

ولما تم ذكر وفيات العشرة أردف بالمعمرين من الصحابة رضى الله عنهم .
(وعاش حسان) بن ثابت بن المنذر بن حرام الأنصارى شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم ، و (كذا حكيم) بن حزام بن خويلد بن أخ أم المؤمنين خديجة الصحابيـان الشهيران (عشرين) سنة (بعد مائة) من السنين (لقوم) [تقوم] بدون نقص وتفصيلها (ستون) فى الجاهلية ومثلها (فى الإسلام) . ثم حضرت (بالمدينة الشريفة وفاة كل منهما) سنة أربع وخمسين خلت (أى مضت من الهجرة كما قال به فى مبلغ سن أولها على هذا التفصيل ابن عبد البر بل حكى الاتفاق عليه فإنه قال لم يختلفوا أنه عاش مائة وعشرين سنة منها ستون فى الجاهلية وستون فى الإسلام ، وكذا قال ابن سعد عاش فى الجاهلية ستين وفى الإسلام ستين ، ومات وهو فى مائة ابن [و] عشرين . ومن قال به فى مطلق كونه عاش مائة وعشرين الجمهور ، منهم الواقدى ، وحكاه ابن حبان عمرضا وفى مبلغ سن ثانيهما على التفصيل أيضا إبراهيم بن المنذر فيما حكاه البخارى عنه ومصعب بن عبد الله الزبيرى وابن حبان وابن عبد البر ، وكما قال به فى سنة وفاة أولها أبو عبيد القاسم بن سلام وابن البرقي وحكاه عن ابن هشام وجزم

(١) كذا هو بالأصل وبها تصحيف وصحتها بيسان .

(٢) بالسياق اضطراب وتصحيف وأصل صوابه «قرية تبعد عن»

به الذهبي في العبر ، وفي وفاة ثانيهما الواقدي والهيثم وابن نمير والمدائني ومصعب الزبيري وإبراهيم بن المنذر الحزامي وخليفة بن خياط وأبو عبيد ويحيى بن بكير وابن قانع ، وقال ابن حبان إنه الصحيح ، وبه جزم ابن عبد البر وكذا جزم ابن الصلاح بكلا الأمرين في كل منهما إلا حسان غشكي في وفاته قولاً آخر فقال وقيل مات سنة خمسين انتهى .

وحكاة ابن عبد البر أيضاً . وقيل قبل الأربعين في خلافة علي قاله خليفة وبه صدر ابن عبد البر كلامه . وقيل في سنة أربعين ، قاله الهيثم والمدائني والزمن وابن قانع . ونحوه قول ابن حبان مات أيام قتل علي بل اختلف في مبلغ سنه أيضاً فقليل مائة وأربع سنين ، وبه جزم ابن أبي خزيمة عن المدائني . وكذا قال ابن حبان . وقال ابن البرقي مائة وعشرون أو نحوها . كما أنه اختلف في سنة وفاة ثانيهما فقليل سنة خمسين ، وقيل ثمان وخمسين وقيل وهو للبخاري سنة ستين . وعلى كل حال فالتحديد بالسنتين في الزمنين لكل منهما فيه نظر ، أما حسان فلأنه روى أنه لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة كان ابن ستين سنة ، وهو غير ملتئم بذلك مع كل من الأقوال في وفاته ، لأنه على القول بأنها سنة أربعين يكون قد بلغ مائة أودونها أو سنة خمسين يكون باخ مائة وعشرة أو سنة أربع وخمسين يكون باخ مائة وأربع عشرة وهو أقرب ما فإنه يتمشى على طريقة جبر السكسر ، ويستأنس له بقول ابن البرقي كما تقدم وهو ابن عشرين ومائة سنة أو نحوها . وأما حكيم فلأنه كان مولده كما رواه موسى بن عقبة عن أبي حبيبة مولى الزبير عنه قبل عام الفيل بثلاث عشرة سنة . وحكى الواقدي نحوه وزاد : وذلك قبل مولد النبي صلى الله عليه وسلم بخمس سنين ، وكان كما حكاة الزبير بن بكار في جوف الكعبة ، وهو غير ملتئم أيضاً بذلك تحديداً مع أقوال وفاته كما لا يخفى . وتحديد أن مولده قبل النبي بخمس لا يلائم مع كونه قبل الفيل بثلاثة عشرة مع القول بأن مولده الشريف عام الفيل (وفوق حسان) بالتنوين للضرورة المذكور أولاً من آبائه ثلاثة في نسق وهم أبوه ثابت وأبوه المنذر وأبوه حرام ، (كذا عاشوا) ، أي مائة وعشرين كما أورده ابن سعد عن حفيد حسان سعيد بن عبد الرحمن ،

وفي آخره قال : وكان عبد الرحمن ولد حسان إذا ذكر هذا استلقى على فراشه وضحك وتمدد كما [كأنه] لسروره يأمل حياته كذلك . فأتى وهو ابن ثمان وأربعين سنة ، لكن قد روينا في الزهد للبيهقي من طريق ابن إسحاق عن سعيد فقال إن كلام الأربعة عاش مائة وأربع سنين . قال سعيد وكان عبد الرحمن إذا حدثنا هذا الحديث اشرأب لهذا وثني رجله على مثلها فأتى وهو ابن ثمان وأربعين سنة . وكان هذا هو سلف بن حبان في اقتصاره على هذا القدر في أسنانهم ثم قال : وقد قيل لكل واحد منهم عشرون ومائة سنة ، ولم يحك ابن الصلاح غيره قال أبو نعيم الأصبهاني (وما لغيرهم) أي الأربعة من العرب (يعرف) مثل (ذا) متواليا .

(قلت) : لكن في الصحابة (حويطب) بممليتين الثانية مكسورة مصغر (ابن عبد العزى) العامري (مع ابن يربوع) كينبوع (سعيد يعزى) أي ينسب (هذان مع) بإسكان العين (حمنا) بفتح المهملة ثم ميم ساكنة بعدها نون مفتوحة ثم أخرى للضرورة بدون تنوين كما للزبير في النسب والأمير وغيرهما وهو المعتمد وخطبه الوزير المغربي بزاي بدلها ، وقال هو مشتق من الخير وهي الصعوبة قال واثقه زائدة ابن عوف أخى عبد الرحمن بن عوف . ومع مخزمة (ابن نوفل) والد المسود (كل) من هؤلاء الأربعة وهم قرشيون (إلى وصف) حسان وحكيم في كون كل منهم صحابيا وعاش مائة وعشرين سنة نصفها في الجاهلية ونصفها في الإسلام ، كما رواه الواقدي في أولهم عن إبراهيم بن جعفر بن محمود عن أبيه وبه جزم ابن حبان .

ونحوه قول ابن عبد البر أدركه الإسلام وهو ابن ستين أو نحوها ، أو كما قاله الواقدي وخليفة وابن حبان في ثانیهم . وكما قاله الزبير والدارقطني وابن عبد البر في ثالثهم وأنه بعد إسلامه لم يهاجر إلى المدينة ، وكما قاله في الرابع الواقدي فقال يقال أنه كان له حين مات مائة وعشرون سنة ، وبه جزم أبو زكريا ابن مندة في جزء له سمعته فيمن عاش هذه المدة من الصحابة

(فأجل) عددهم سنة ، غير أن مدة الزمنين ليست في الأولين من هؤلاء الأربعة وكذا الأخير على السواء لأن وفاتهم كانت في سنة أربع وخمسين وإسلامهم كان في فتح مكة فسواء اعتبرنا زمن الإسلام به أو بالهجرة أو البعثة لا يلتزم التحديد بذلك . ولذا قيل في ثنائهم أيضا إنه بلغ مائة وأربعا وعشرين سنة وبه صدر ابن عبد البر كلامه .

ومن قال بوقاة الأربعة في سنة أربع ابن حبان ، وبها في الأول والثالث فقط الهيثم وابن قانع ، وفي الأولين فقط ابن خليفة وأبو عبيد القاسم وابن عبد البر ، وفي الأول فقط الزمن ويحيى بن بكير وفي الثاني فقط الواقدي ، وفي الثالث فقط ابن نير والمدائني ، ولم نجد عن أحد خلافة فيهم إلا الأول فقبل فيه أيضا لأنها في سنة اثنتين وخمسين . وكانت وفاتهم بالمدينة إلا الثالث فبمكة ، بل قيل في الثاني أيضا إنه توفي بها ، وكذا قيل في نوفل بن معاوية الديلمي الصحابي إنه عاش في الجاهلية ميتين وفي الإسلام ميتين وعن جزم بذلك الواقدي ثم ابن عبد البر ، وكانت وفاته بالمدينة في خلافة معاوية .

(وفي الصحاب) بالفتح والكسر جمع صاحب كما تقدم في كتابة الحديث أيضا (سنة قد عمروا) هذا السن ، ولكن لم يعلم كون نصفه في الجاهلية ونصفه في الإسلام لتقدم وفاتهم على المذكورين أو تأخرها أو لعدم معرفة تاريخها ذكرهم إلا الثالث أبو زكريا بن مندة في الجزء المشار إليه ، وهم سعد بن جنادة العوفي الأنصاري والد عطية ذكره أبو عبد الله بن مندة في الصحابة ، ولكن لم يذكر عمره ، وعاصم بن عدي بن الجعد العجلاني صاحب عويمر العجلاني في قصة الأمان ، حكى ابن عبد البر عن عبد العزيز بن عمران عن أبيه عن جده عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف أنه عاش مائة وعشرين سنة ، وكذا ذكر أبو زكريا ، وأما ابن عبد البر فقال إنه توفي سنة خمس وأربعين وقد بلغ قريبا من عشرين ومائة سنة . وقال الواقدي وابن حبان إنه بلغ مائة وخمس عشرة سنة ، وعدي بن حاتم الطائي توفي سنة ثمان وستين عن مائة وعشرين

سنة ، قاله ابن سعد وخليفة ، وقيل سنة ست وقيل سبع وستين ، والجلاج العامري ، ذكر ابن جميع وابن حبان أنه عاش مائة وعشرين سنة ، وكذا حكاه ابن عبد البر عن بعض بني اللجاج ، والمنتجع جد فاجية ، ذكره العسكري في الصحابة وقال كان له مائة وعشرون سنة ولا يصح حديثه ، ونافع أبو سليمان العبدى روى إسحاق بن راهويه عن ولده سليمان قال : مات أبى وله عشرون ومائة سنة ، وكذا ذكر ابن قانع . (لذلك في المعمرين ذكروا) بل نظمهم البرهان الحلبي في بيت واحد فقال :

منتجع ونافع مع عاصم وسعد للجلاج مع ابن حاتم
قال وإن شئت قلت وهو أحسن وسعد للجلاج وابن حاتم .

وفي المعمرين جماعة من الصحابة ممن زاد سنهم على القدر المذكور ، منهم سلمان الفارسي ، فروى أبو الشيخ في طبقات الأصهبانيين من طريق العباس ابن يزيد . قال أهل العلم يقولون إنه عاش ثلاثمائة وخمسين سنة ، فأما مائتين وخمسين فلا يشكون فيها . وقال الذهبي : وجدت الأقوال في سنة كلها دالة على أنه جاوز المائتين وخمسين . والاختلاف إنما هو في الزائد ، قال ثم رجعت عن ذلك وظهر لي أنه ما زاد على الثمانين كذا قال . وقرودة أو فروة ابن نفثة السلولى . قال أبو حاتم السجستاني في المعمرين : قالوا إنه عاش مائة وأربعين سنة وأدرك الإسلام فأسلم ، وكذا رويناه في الزهد للبيهقي من جهة هشام بن محمد قال : عاش فروة بن نفثة أربعين ومائة سنة وأدرك الإسلام فأسلم وأنشد أبياتا ، والناطقة الجمعدى الشاعر الشهير قال عمر بن شبة عن أشياخه إنه عمر مائة وثمانين سنة وعن ابن قتيبة إنه مات وله مائتان وعشرون سنة وعن الأصمعي إنه عاش مائتين وثلاثين ، أو في المخضرمين الربيع بن صبيح بن وهب الفزاري جاهلي أدرك الإسلام ، ويقال إنه عاش ثلاثمائة سنة منها ستون في الإسلام ، بل يقال إنه لم يسلم والمعتمد خلفه وأنه قال عاشت مائتى سنة في فترة عيسى وستين في الجاهلية وستين في الإسلام ، وهو القائل :

إذا جاء الشتاء فادفئوني فإن الشيخ يهدمه الشتاء
وأما حـين يذهب كل قر فسربال خفيف أو رداء
وفي استيفاء ذلك طول
ولما تم ذكر المعمرين أردف بأصحاب المذاهب .

(وقبض) أى مات أبو عبد الله سفيان بن سعيد (الثوري) نسبة لثور بن عبد مناه بن أد بن طابخة على الصحيح ، وقيل لثور همدان السكوفي أحد الأئمة من الحفاظ والفقهاء المتبوعين إلى [ما] بعد الخمسمائة حسبا ذكره فيهم الغزالي في الإحياء (عام إحدى هـ من بعد ستين وقرن عدا) أى سنة إحدى وستين ومائة بالإجماع كما قاله ابن سعد. ومن أرخه كذلك أبو داود الطيالسي وابن معين وابن حبان وزاد: في شعبان في دار عبد الرحمن بن مهدي يعنى بالبصرة ، ويحيى بن سعيد وزاد في أولها: واختلف في مولده . فقال العجلي وابن سعد وغيرهما سنة سبع وتسعين ، وقال ابن حبان سنة خمس وتسعين (وبعد) أى بعد الثوري وذلك (في) سنة (تسع) بتقديم المثناة الفوقانية (تلى سبعين) بتقديم السين المهملة من بعد مائة كانت (وفاة) لإمام دار الهجرة وأحد المقلدين أبي عبد الله (مالك) هو ابن أنس فيما قاله الواقدي وأحمد وعبيد الله بن عمر القواريري والقعنبي وأبو بكر بن أبي الأسود وعلى بن المديني وعبد الله بن نافع الصائغ وأصبح بن الفرج وأبو مصعب والمدائني وأبو نعيم ومصعب بن عبد الله ، وزاد في صفر وإسماعيل بن أبي أوليس [أويس] ، وقال في صبيحة أربع عشرة من شهر ربيع الأول وأبو الطاهر بن السرج . وقال في يوم الأحد لثلاث عشرة خلت منه ، ويحيى ابن بكير ، فقال لعشر مضين منه ، وهى في هذه السنة باتفاق ، وبه جزم الذهبي في العبر ، وشذ هقل بن زياد فيما رواه ابن فهر من جهته فقال سنة ثمان وهو ابن خمس وثمانين أو سبع أو تسع أو [وتسعين] بالمدينة في خلافة هارون ، ودفن بالبقيع ، وقبره هناك عايه قبة . واختلف في مولده فقل سنة تسع وثمانين قاله الواقدي وهو غريب ، وقيل تسعين وبه جزم أبو مسهر ، وقيل إحدى

وقيل اثنتان قاله أبو داود (١) السجستاني. وقيل ثلاث وهو أشهر الأقوال ونسب
 لأبي داود أيضا وبه جزم يحيى بن بكير وأنه سمعه كذلك من مالك نفسه، وادعى
 ابن جزم الإجماع عليه وهو مردود. وقيل سنة أربع قاله محمد بن عبد الحكم
 وإسماعيل بن أبي أوليس [أويس]، وزاد في خلافة الوليد، وزاد غيره في ربيع الأول
 وبهذه السنة جزم الذهبي، ويروى عن ابن عبد الحكم أيضا أنه في سنة ثلاث أو
 أربع وقيل سنة خمس قاله الشيخ أبو إسحاق ويروى عن ابن المديني وقيل سنة
 ست فيما قاله أبو مسهر أيضا. وقيل سنة سبع ومكث حملا في بطن أمه ثلاث
 سنين في الأكثر. وقيل أكثر منها وقيل سنتان وكان موضع مولده بذي المروة
 فيما قاله يحيى بن بكير [بكير].

(وفي الحسينا ومائة) من السنين الإمام المقلد أحد من عد في التابعين
 (أبو حنيفة) الثعالب بن ثابت الكوفي (قضى) أى مات وهذا هو المحفوظ كما
 قاله روح بن عبادة والهيثم وقعن بن الحر وأبو نعيم الفضل بن دكين وسعيد
 ابن كثير بن عفير، وزاد في رجب، وكذا قال ابن حبان، وقال أبو بكر بن
 أبي خيثمة عن ابن معين سنة إحدى، وقال مكى بن إبراهيم البخاري سنة
 ثلاث وذلك ببغداد وقبره هناك ظاهر يزار، ومولده فيما قاله حفيده إسماعيل
 ابن حماد سنة ثمانين.

(و) إمامنا الأعظم أبو عبد الله محمد بن إدريس (الشافعي بعد قرنين)
 كاملين (مضى) أى مات (لأربع) من السنين بعدهما، قاله الفلاس ويوسف
 القراطيسي ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وزاد في آخر يوم من شهر رجب
 وقال ابن يونس في ليلة الخميس آخر ليلة منه. وقال الربيع بن سليمان في ليلة
 الجمعة بعد العصر آخر يوم منه وأشرفنا من جنازته فرأينا هلال شعبان، وفي
 رواية عنه ليلة الجمعة بعد عشاء الآخرة، وكان قد صلى المغرب.

وأما ابن حبان فقال في شهر ربيع الأول ودفن عند مغربان الشمس
 بالفسطاط ورجعوا فرأوا هلال شهر ربيع الآخر والأول أشهر. وقال

(١) الظاهر أن الواو زائدة.

ابن عدى إنه قرأه على لوح عند قبره وقبره ظاهر يزار، ورأوا تحويله فيما قيل
بعد إلى بغداد وشرعوا في الحفر حين عجز المصريون عن الدفع، فلما وصلوا
لقرب اللحد الشريف فاح منه ريح طيب ماشموا مثله بحيث سكروا من طيب
رائحته وما تمكنوا معه من التوصل فكفوا، وصار ذلك معدودا في مناقبه .
ومولده سنة خمسين ومائة فعاش أربعاً وخمسين، قاله ابن عبد الحكم والفلاس
وابن حبان وهو أشهر وأصح، وقيل كما لابن زبر اثنتين وخمسين .

(ثم قضى) أى مات (مأمونا) من محنة السلطان وفتنة الشيطان الإمام
المقلد أبو عبد الله (أحمد) بن محمد بن حنبل (فى) سنة (إحدى وأربعين) بعد
المائتين على الصحيح المشهور .

واختلفوا فى كل من الشهر واليوم، فقال ابنه عبد الله يوم الجمعة ضحوة
ودفناه بعد العصر لاثنتى عشرة ليلة خلت من ربيع الآخر، وهكذا قال الفضل
ابن زياد . وقال نصر بن القاسم الفرائضى يوم الجمعة لثلاث عشرة بقين منه .
وقال ابن عمه حنبل بن إسحاق بن حنبل مات يوم الجمعة فى شهر ربيع الأول
وقال عباس الدورى وهطين لاثنتى عشرة ليلة خلت منه ، زاد عباس يوم الجمعة
ببغداد وقبره ظاهر يزار ، ومولده فيما قاله ابنه عبد الله وصالح عنه فى شهر
ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة، وكشف قبره حين دفن الشريف أبو جعفر
ابن أبي موسى إلى جانبه فوجد كفننه صحيحا لم يبل وجثته لم تتغير وذلك بعد
موته بمائتين وثلاثين سنة . قلت وقد كان أهل الشام على مذهب الأوزاعى
نحو من مائتى سنة . وكانت وفاته سنة سبع وخمسين ومائة، وقيل خمسين،
أو إحدى أو ست بيروت من ساحل الشام ومولده سنة ثمان وثمانين .

وكذلك إسحاق بن راهويه قد كان إماما متبعاله طائفة يقلدونه ويجهدون
على مسلكه يقال لهم الإسحاقية، وكانت وفاته فيما أرخه البخارى ليلة السبت
لأربع عشرة خلت من شعبان سنة ثمان وثلاثين ومائتين عن سبع وسبعين
سنة، وفى ذلك يقول الشاعر :

يا هدة ما هددنا ليلة الأحد في نصف شعبان لا تنسى مدى الأبد
وقيل في سنة سبع .

وكذلك الليث بن سعد ، وسفيان بن عيينة ، وداؤد بن علي إمام أهل
الظاهر ، وغيرهم ممن قلد وقتا ، ولكن لا نطيل بوفياتهم .

ولما أتم أصحاب المذاهب المتبوعة أردف بأصحاب الكتب الخمسة مع
ما أضيف إليها .

(ثم الإمام صاحب الصحيح أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (البخاري)
بالإسكان للوزن نسبة لبخاري بدمعروف بما وراء النهر عمل غنجار له تاريخا
(ليلة) عيد (الفطر) وهي ليلة السبت وقت صلاة العشاء (لدى) بالمهمل
أي عند منتهى (ست وخمسين) ومائتين (نحر تنك) بفتح المعجمة كما للسمعي
وهو المعروفة أو كسرهما كما لابن دقيق العيد ثم سكون الراء المهمل بعدها مشاة
فوقانية مشروحة ثم نون ساكنة وكاف قرية من قرى سمرقند عند أقرباء له فيها
كان الذي نزل عند منتهى منهم غالب بن جبريل وقيل بمصر كما ذكره ابن يونس
في تاريخ الغرباء له وهو شاذ وبالأول جزم السمعي وغيره . (ردى) بفتح
الهمزة المهمل أي خضب بالوقاة إلى رحمه الله تعالى . كذا أرخه مهيب بن سليم
والحصن بن الحسين البزار وفي السنة أبو الحسين بن نافع وابن المنادي وأبو سليمان
ابن زبويه وأخرون . قال الحسن وكان مدة عمره اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر
يوما كلك مولده كان في يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال
أيضا سنة أربع وثلاثين ومائة . وقد نظم البرهان الحلبي وفاته فقال .

ثم البخاري في يوم خميس الفطر سنة خمسين وموت قادر

(والإمام) التالي له أبو الحسين (مسلم) هو ابن الحجاج القشيري
النيسابوري صاحب الصحيح أيضا (سنة أهدى في) عشية يوم الأحد لأربع
بقيت من شهر (رجب * من بعد فرقين) أي مائتين (وستين) سنة (ذهب)
بالوقاة ودقن يوم الاثنين بخمسين بقيت منه نيسابور وقبره مشهور بزار ، أرخه

الحافظ . وقال أبو علي الغساني ليلة الاثنين ، وقال الدارقطني في شعبان كما حكاها ابن مندة عن مشايخه أعنى الرفس بالأرجل في حصنيه [حصنيه] أى جانبيه من أهل دمشق حين أجابهم لما سألوه عن معاوية وما روى من فضائله ، كأنهم ليرجعوه بها على علي رضي الله عنهما بقوله لا يرضى معاوية رأساً برأس حتى يفضل ، وما زالوا كذلك حتى أخرج من المسجد ثم حمل إلى مكة فمات بها مقتولاً شهيداً . وقال الدارقطني إن ذلك كان بالرملة ، وكذا قال العبدري إنه مات بالرملة بمدينة فلسطين ودفن ببيت المقدس سنة ثمانية وثمانون سنة فيما قاله الذهبي ومن تبعه ، وكأنه بناه على قوله عن نفسه يشبه أن يكون مولدى في سنة خمس عشرة ومائتين .

وأبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزوينى صاحب السنن التى كمل بها الكتب الستة والسنن الأربعة بعد الصحيحين التى اعتنى بأطرافها الحافظ ابن عساكر ثم المزي مع رجالها ، وهو كما قال ابن كثير كتاب مفيد قوى التبويب فى الفقه ، لكن قال ابن الصلاح والعلائي إنه لو جعل مسند الدارمي بدله كان أولى . وكانت وفاة ابن ماجه فيما قاله جعفر بن إدريس ثم الخليلي فى الإرشاد فى سنة ثلاث وسبعين ومائتين ، زاد أولها فى يوم الثلاثاء لثمان بقين من شهر رمضان . قال وسميته يقول ولدت سنة تسع ومائتين ، وقيل إنه مات سنة خمس وسبعين ، وقد نظمه البرهان الحلبي فقال .

قلت ومات الحافظ ابن ماجه من قبل حبر ترمذ بسنة

قال وتجوزت فى إطلاق العام على بعضه لأنه خمسة أشهر وشئ انتهى .
وكان يمكنه أن يقول من قبل ترمذ بنصف سنة .

ولما تم أصحاب الكتب أصول الإسلام أردف بأئمة انتفع بتصانيفهم مع ما أضيف إليهم من نظمهم (ثم ا) مضى (خمس وثمانين) عاماً من القرن الرابع (تفى) بدون نقص وذلك فى يوم الأربعاء لثمان خلون من ذى القعدة

مات (الدارقطني) بفتح الراء وإسكان آخره نسبة لدار القطن وكانت محلة كبيرة ببغداد البغدادي الشافعي ، وهو الحافظ الفقيه أبو الحسن علي بن عمر صاحب السنن والعلل وغيرها أرخه عبد العزيز الأزجي ودفن قريبا من قبر معروف الكرخي ، ومولده كما قاله عبد الملك بن بشران في سنة ست وثلاثمائة ، زاد غيره في ذى القعدة أيضا فعاش تسعا وسبعين سنة .

(تم) أى ثم لغة فيها الحافظ . (الحاكم) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري المعروف بابن البيع صاحب المستدرک والتاريخ وعلوم الحديث وغيرها (فى) خامس قرن عام خمسة) تمضى منه أى سنة خمس وأربعمائة (فنى) أى مات بنيسابور ، فيما قاله الأزهرى وعبد الغافر فى السياق ومحمد ابن يحيى المزكى ، وزاد فى صفر . ومولده أيضا نيسابور فى شهر ربيع الاول سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة .

(وبعده) أى بعد الحاكم (بأربع) من السنين مات الحافظ أبو محمد (عبد الغنى) بن سعيد بن على الأزدي المهرى صاحب المؤلف وغيره ، وذلك لسبع خلون من صفر سنة تسع وأربعمائة فيما قاله أبو الحسن أحمد بن محمد العتيق بمصر عن سبع وسبعين سنة .

(ف) بعده (فى الثلاثين) من السنين بعد الأربعمائة أيضا وذلك فى بكرة يوم الإثنين العشرين من المحرم مات الحافظ . (أبو نعيم) أحمد بن عبد الله الأصبهاني مؤلف معرفة الصحابة ، وتاريخ أصبهان ، وعلوم الحديث ، وغيرها فيما أرخه يحيى بن عبد الوهاب بن مندة بها ، وسئل عن مولده فقال فى شهر رجب سنة ست وثلاثين وثلاثمائة .

(وا) مضى (ثمان) من السنين مات من طبقة أخرى تلى هذه فى الزمن الحافظ الفقيه أبو بكر أحمد بن الحسين الشافعي (يهتق القوم) أى الحفاظ وأئمة الشافعية لاحتياجهم لتصانيفه الشهيرة وانتفاعهم بها ، ونسب ليهتق بفتح

الموحدة وسكون المشاة التحتانية بعدها هاء مفتوحة ثم قاف وهي قرى مجتمعة بنواحي نيسابور على عشرين فرسخا منها ، وكانت قصبها خسر وجرد (من بعد) مضى (خمسين) وأربعمائة وذلك في عاشر جمادى الأولى من سنة ثمان وخمسين بنيسابور ، وحمل تابوته إلى بيهق ، قاله السمعاني قال وكان مولده سنة أربع وثمانين وثلاثمائة .

(وبعد) مضى (خمسة) من وفاة الذي قبله مات (خطيبهم) أى الحفاظ والمسلمين الحفاظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي الشافعي ، (و) كذا (النمرى) بفتح النون والميم وإسكان آخره نسبة إلى النمر بكسر الميم وهي من شواذ النسب التي تحفظ. ولا يقاس عليها كالنسبة إلى أمية بضم الهمزة أموى بفتحها وأبى سلمة تكسر اللام سلى بفتحها كما تقدم الحفاظ أبو عمر يوسف ابن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي المالكي مؤلف الاستيعاب وجملة كلامها (في سنة) واحدة وهي كما علمته سنة ثلاث وستين وأربعمائة ، فالخطيب في ذى الحجة منها ببغداد أرخه ابن شافع ، وزاد غيره في سابعه وأن مولده في جمادى الآخرة سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة ، وقيل سنة اثنتين وهو المحكى عن الخطيب نفسه ، والآخر في سلخ شهر ربيع الآخر منها بشاطبة من الأندلس عن خمسة وتسعين سنة وخمسة أيام . فإن مولده فيما حكاه عنه طاهر بن مفلح يوم الجمعة والإمام يخطب لخمس بقين من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وستين وثلاثمائة . قال ابن كثير : وقد كان ينبغي لابن الصلاح أن يذكر مع هؤلاء جماعة من الحفاظ اشتهرت أيضا تصانيفهم بين الناس ولا سيما عند أهل الحديث ، كآبى بكر البزار ، وآبى يعلى الموصلى ، وإمام الأئمة محمد بن إسحاق ابن خزيمة صاحب الصحيح ، وتلميذه أبى حاتم محمد بن حبان البستي صاحب الصحيح أيضا ، والطبرانى صاحب المعاجم الثلاثة وغيرها ، وآبى أحمد بن عدى صاحب الكامل .

قلت : والظاهر أن ابن الصلاح لم يقصر المكثرين خاصة وإنما أراد مع

انضمام تصانيف في بعض أنواع علوم الحديث اشتهرت وعم الانتفاع بها،
وبنحو ذلك يعتذر عن عدم ذكره لابن ماجه وهو كونه سادجا عما حرص
عليه أصحاب الكتب الخمسة من المقاصد التي يتدبرها يتمرن المحدث خصوصا
وفيه احاديث ضعيفة جدا بل منسكرة بل قال الحافظ المزي فيما نقل عنه أن
الغالب فيما انفرد به الضعيف، ولذا لم يصفه غير واحد كرزين السرقسطي وابن
الاثير وغيرهما إلى الخمسة .

« تنمة ، يقع في كلامهم فلان المتوفى ، وأنت في فتح الغاء وكسرها بالخيار
والكسر موجه بالمستوفى لمدة حياته ، ويشهد له قوله تعالى ﴿ والذين يتوفون
منكم ﴾ على قراءة على في فتح الياء أى يستوفون آجالهم . وإن حكى أن
أبا الأسود الدؤى [الدؤلى] كان مع جنازة فقال له رجل من المتوفى؟ بكسر الغاء
فقال ابنه . وأنها كانت أحد الأسباب الباعثة لأمري على له بالنحو ، فقد قيل يعنى
على تقدير صحة الحكاية إنه اقتصر على ما يحتمله فهمه ويتعقله خصوصا وهو القائل
حدثوا الناس بما يعرفون .

دقيق

ع . طلبة قفنتها بفتح الهمزة

... سادجا انما ، حقيقة لان

... بفتح الهمزة بفتح الهمزة بفتح الهمزة بفتح الهمزة

معرفة الثقات والضعفاء

واعنَ بعلم الجرح والتعديل فإنه المرقاة للتفصيل
 بين الصحيح والسقيم واحذر من غرض فالجرح أى خطر
 ومسع ذا فالنصح حق ولقد أحسن يحيى فى جوابه وسد
 لأن يكونوا خصماء لى أحب من كون خصمى المصطفى إذ لم أذنب
 وربما رد كلام الجراح كالنسانى فى أحمد بن صالح
 فربما كان الجرح مخرج غطى عليه السخط حين يخرج

* * *

معرفة الثقات والضعفاء

وكان الانسب أن يضم لمراتب الجرح والتعديل مع القول فى اشتراط بيان سببها أو احدهما ، وكون المعتمد عدمه من العالم بأسبابهما ، وفى التعديل على الإبهام والبدعة التى يخرج بها ، وما أشبه ذلك مما تقدم فى موضع واحد .

(واعن) أى اجعل أيها الطالب من عنايتك الاهتمام (بعلم الجرح) أى التجريح (والتعديل) فى الرواة فهو من أهم أنواع الحديث وأعلامها وأنفعها (فإنه المرقاة) بكسر الميم تشبيها له بالآلة التى يعمل بها وبفتحها الدرجة (للتفصيل بين الصحيح) من الحديث (والسقيم) ، وفى كل منهما تصانيف كثيرة ، فى الضعفاء ليحيى بن معين وأبى زرعة الرازى وللبخارى فى كبير وصغير ، والنسائى وأبى حفص الفلاس ولأبى أحمد بن عدى فى كامله وهو أكل الكتب المصنفة قبله وأجلها ولكنه توسع لذكره كل من تكلم فيه وإن كان ثقة ، ولذا لا يحسن أن يقال الكامل للناقصين ، وذيل عليه أبو الفضل ابن طاهر فى تكملة الكامل ولأبى جعفر العقيلي وهو مفيد وأبى حاتم بن حبان

وأن الحسن الدارقطني ، وأبي زكريا الساجي ، وأبي عبد الله الحاكم وأبي الفتح الأزدي ، وأبي علي بن السكن ، وأبي الفرج بن الجوزي واختصره الذهبي ، بل وذيل عليه في تصنيفين وجمع معظمها في ميزانه فجاء كتابا نفيسا عليه مغول [مغول] من جاء بعده ، مع أنه تبع ابن عدى في إيراد كل من تكلم فيه ولو كان ثقة ، ولكنه التزم أن لا يذكر أحدا من الصحابة ولا الأئمة المتبوعين ، وقد ذيل عليه المصنف في مجلد ، والتقط شيخنا منه من ليس في تهذيب الكمال وضم إليه ما فاته من الرواة والتمتات ، مع انتقاد وتحقيق في كتاب سماه لسان الميزان ما كتبه وأخذته عنه وعم النفع به بل له كتابان آخران هما تقويم اللسان وتحرير الميزان ، كما أن للذهبي في الضعفاء مختصرا سماه المغني ، وآخره سماه الضعفاء والمتروكين ، وذيل عليه والتقط بعضهم من الضعفاء الرضاعين فقط

وبعضهم المدلسين كما مضى في بابيهما وبعضهم المختلطين كما سيأتي بعد . وفي الثقات لأبي حاتم بن حبان وهو أحفظها لكنه يدرج فيهم من زالت جهالة عنه بل ومن لم يرو عنه إلا واحد ، ولم يظهر فيه جرح كما سلف في الصحيح الزائد على الصحيحين وفي محمول العين أيضا وذلك غير كاف في التوثيق عند الجمهور ، وربما يذكر فيهم من أدخله في الضعفاء إما مهوا أو غير ذلك ونحوه تخريج الحاكم في مستدركة جماعة وحكمه على الأسانيد الذين هم فيها بالصحة ، مع ذكره إياهم في كتابه في الضعفاء ، وقطع بترك الرواية عنهم والمنع من الاحتجاج بهم لأنه ثبت عنده جرحهم ، وللعجلي ، وابن شاهين ، وأبي العرب التميمي . ومن المتأخرين الشمس محمد بن أبيك السروجي لكنه لم يكمل ، وجد منه الأحمدون فقط في مجلد وأفرد شيخنا الثقات من ليس في التهذيب وما كل أيضا وللذهبي معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد إلى غيرها من الكتب المشتملة على الثقات والضعفاء جميعا ، كتاريخ أبي بكر بن أبي خيشمة ، وهو كثير الفوائد ، والطبقات لابن سعد . والفيض للنسائي ، وغيرها بما ذكر بعضه في آداب الطالب وللعقاد بن كثير التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل ، جمع فيه بين

تَهْدِيبُ الْمُزْنِيِّ وَمِيزَانُ الذَّهَبِيِّ مَعَ زِيَادَاتٍ وَقَالَ إِنَّهُ مِنْ أَنْفَعِ شَيْءٍ لِلْفَقِيهِ الْبَارِعِ وَكَذَا الْمَحْدُثِ . فَمِنْهُ مِظَانُ الثَّقَاتِ وَالضَّعَفَاءِ غَالِبًا .

ومن مظان الثقات التصانيف في الصحيح بعد الشيخين ، وكذا من خرج على كتابيهما فإنه يستفاد منها الكثير مما لم يذكر في الكتب المشار إليها ، وربما يستفاد مما يوجد في بعض الأسانيد وثيق بعض الرواة كان لقول الراوى المعتمد حدثني فلان وكان ثقة يعنى وما أشبهه . أشار إلى ذلك ابن دقيق العيد .

(واحذر) أيها المتصدي لذلك المقتني فيه أثر من تقدم (من غرض) أو هوى يملك كل منها على التحامل والانحراف وترك الإنصاف أو الإطراء والافتراء ، فذلك شر الأمور التي تدخل على القائم بذلك الآفة منها ، والمتقدمون سامون منه غالباً منزهون عنه لوفور ديانتهم ، بخلاف المتأخرين فإنه ربما يقع ذلك في تواريتهم وهو محاب لأهل الدين وطرائقهم .

[illegible]

في صورة مستغنين فضر به ضرباً مبرحاً إلى أن عيل صبره ولم يغته أحد .

ونحوه ما اتفق لبعض العصريين من لم يبلغ في العلم مبلغ الذي قبله ييقن [ييقن] فإنه أكثر الوقيعة في الناس بدون تدبر ولا قياس ، فأبعد عن البلد وتزايد به الآم والنكد ، ومع ذلك فما كف حتى ثقل على الكفاة وما خف ، وارتقى لحجة الإسلام فضلا عن يليه من الإئمة الأعلام ، فلم نلبث أن مات وما اشتق من تلك النكبات . والله تعالى يقينا شرور أنفسنا وحصاد ألسنتنا .

ولما في الجرح من الخطر ؛ لما جرى للثقي بن دقيق العيد بالمحضر المكتتب في الثقي بن بنت الأغر ليكتب فيه امتنع منها أشد امتناع مع ما كان بينهما من العداوة الشديدة ، بل وأغلظ عليهم في الكلام ، وقال ما يحل له أن يكتب فيه ورده ، فزادت جلالاته بذلك وعد في وفور دياقته وأمانته ، وانتفع ابن بنت الأغر بذلك ، وكيف لا والثقي هو القائل بما أحسن فيه : أعراض المسلمين حفرة من حفر النار وقف على شفيرها طائفتان من الناس المحدثون والحكام . ونحوه قول بعضهم : من أراد بي سوءاً جعله الله محدثاً أو قاضياً .

(ومع ذا) أي كون الجرح والتعديل خطراً فلا بد منه . (فالنصح) في الدين لله ولرسوله ولكتاباه وللمؤمنين (حق) واجب ثياب (يثاب) متعاطيه إذا قصد به ذلك سواء كانت النصيحة خاصة أو عامة . وهذا منه لقول الإمام أحمد لأبي تراب النخشي حين عزله عن ذلك بقوله : لا تغتب الناس ، ويحك هذه نصيحة وليست غيبة ، وقد قال الله تعالى ﴿وقل الحق من ربكم﴾ وأوجب الله الكشف والتبيين عند خبر الفاسق بقوله ﴿إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾ وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الجرح «بش أخو العشرة» وفي التعديل «إن عبد الله رجل صالح ، إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة في الطرفين .

ولذا استفتنوا [استثنوا] هذا من الغيبة المحرمة . وأجمع المسلمون على جوازه بل عد

من الواجبات للحاجة إليه . ومن صرح بذلك النووى ، والعز بن عبد السلام
ولفظه فى قواعده: القدح فى الرواة واجب لما فيه من إثبات الشرع ، ولما على
الناس فى ترك ذلك من الضرر فى التحريم والتحليل وغيرهما من الأحكام ،
وكذلك كل خبر يجوز الشرع الاعتماد عليه والرجوع إليه ، وجرح الشهود
واجب عند الأحكام عند المصلحة لحفظ الحقوق من الدماء والأموال
والأعراض والأبضاع والأنساب وسائر الحقوق .

وتكلم فى الرجال كما قاله الذهبى ، جماعة من الصحابة ، ثم من التابعين ،
كالشعبي وابن سيرين ، ولكنه فى التابعين بقلة لقلة الضعف فى متبوعهم إذ
أكثرهم صحابة عدول ، وغير الصحابة من المتبوعين أكثرهم ثقات . ولا يكاد
يوجد فى القرن الأول الذى انقضى فى الصحابة وكبار التابعين ضعيف إلا
الواحد بعد الواحد ، كالحارث الأعور ، والمختار الكذاب . فلما مضى القرن
الأول ودخل الثانى كان فى أوائله من أوساط التابعين جماعة من الضعفاء ،
الذين ضعفوا غالباً من قبل تحملهم وضبطهم للحديث ، فتراهم يرفعون الموقوف
ويرسلون كثيراً ولهم غلط ، كأبى هارون العبدى فلما كان عند آخر عصر التابعين
وهو حدود الحسنين ومائة تكلم فى التوثيق والتضعيف طائفة من الأئمة ،
فقال أبو حنيفة : ما رأيت أكذب من جابر الجعفى . وضعف الأعمش
جماعة ووثق آخرون . ونظر فى الرجال شعبة وكان متشككاً لا يكاد يروى
إلا عن ثقة ، وكذا كان مالك .

ومن إذا قال [سمع منه] فى هذا العصر قبل قوله معمر ، وهشام الدستواى ،
والأوزاعى ، والثورى ، وابن الماجشون ، وحماد بن سلمة ، والليث ، وغيرهم .

ثم طبقة أخرى بعدهؤلاء ، كابن المبارك ، وهشيم ، وأبى إسحاق الفزارى ،
والمعافى بن عمران الموصلى وبشر بن المفضل ، وابن عيينة وغيرهم .

ثم طبقة أخرى فى زمانهم كابن علية ، وابن وهب ، ووكيع .

ثم انتدب في زمانهم أيضاً لنقد الرجال الحفاظان الحجةان يحيى بن سعيد القطان، وابن مهدي، فمن جرحاه لا يكاد يندمل جرحه، ومن وثقاه فهم المقبول، ومن اختلفا فيه وذلك قليل اجتهد في أمره.

ثم كان بعدهم من إذا قال سمع منه إمامنا الشافعي، ويزيد بن هارن، وأبو داود الطيالسي، وعبد الرزاق، والفريابي، وأبو عاصم النبيل.

وبعدهم طبقة أخرى كالحميدي، والقعنبي، وأبي عبيد، ويحيى بن يحيى، وأبي الوليد الطيالسي.

ثم صنفت الكتب ودونت في الجرح والتعديل والعمل، وبين من هو في الثقة والثبت كالمسارية، ومن هو في الثقة كالشاذب الصحيح الجسم، ومن هو لين كمن توجهه رأسه وهو متماسك يعد من أهل العافية، ومن صفته كحموم ترجع إلى السلامة، ومن صفته كمرير بن شعبان من المرضى، وآخر كمن سقط قواه وأشرف على التلف وهو الذي يسقط حديثه.

وولاة الجرح والتعديل بعد من ذكرنا يحيى بن معين، وقد سأله عن الرجال غير واحد من الحفاظ، ومن ثم اختلفت آراؤه وعباراته في بعض الرجال.

كما اختلف اجتهد الفقهاء وصارت لهم الأقوال والوجوه، فاجتمعوا في المسائل كما اجتهد ابن معين في الرجال، ومن طبقته أحمد بن حنبل، سأله جماعة من تلامذته عن الرجال وكلامه فيهم باعتدال وإنصاف وأدب وورع.

وكذا تكلم في الجرح والتعديل أبو عبد الله محمد بن سعد كاتب الواقدي في طبقاته بكلام جيد مقبول. وأبو خيثمة زهير بن حرب له كلام كثير رواه عنه ابنه أحمد وغيره وأبو جعفر عبيد الله بن محمد النبيل حافظ الجزيرة الذي قال فيه أبو داود: لم أر أحفظ منه. وعلى بن المديني وله التصانيف الكثيرة في العلل والرجال. ومحمد بن عبد الله بن نمير الذي قال فيه أحمد: هو درة العراق. وأبو بكر بن أبي شيبة صاحب المسند وكان آية في الحفظ يشبه بأحمد في المعرفة.

وعبيد الله بن عمر القواريري الذي قال فيه صالح جزرة: هو أعلم من رأيت
بحديث أهل البصرة، وإسحاق بن راهويه إمام خراسان. وأبو جعفر محمد بن
عبد الله بن عمار الموصل الحافظ وله كلام جيد في الجرح والتعديل وأحمد بن
صالح الطبري حافظ مصر وكان قليل المثل، وهارون بن عبد الله الحمال،
وكلمهم من أئمة الجرح والتعديل.

ثم خلفهم طبقة أخرى متصلة بهم، منهم إسحاق الكوسج، والداري،
والذهلي والبخاري، والمجلى الحافظ نزيل المغرب.

ثم من بعدهم أبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان، ومسلم، وأبو داود السجستاني،
وبقي بن مخلد، وأبو زرعة الدمشقي وغيرهم.

ثم من بعدهم عبد الرحمن بن يوسف بن خراش البغدادي له مصنف في
الجرح والتعديل قوى النفس كآبي حاتم وإبراهيم بن إسحاق الحرابي، ومحمد
ابن وضاح الأندلسي حافظ قرطبة، وأبو بكر بن أبي عاصم، وعبد الله بن أحمد،
وصالح جزرة وأبو بكر البزار، وأبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة وهو
ضعيف لكنه من أئمة هذا الشأن، ومحمد بن نصر المروزي.

ثم من بعدهم أبو بكر الفريابي، والبرديجي، والنسائي، وأبو يعلى، والحسن
ابن سفيان، وابن خزيمة، وابن جرير الطبري، والدولابي، وأبو عروبة
الحرابي، وأبو الحسن أحمد بن عمير بن جوصا وأبو جعفر العقيلي.

ثم طبقة أخرى منهم ابن أبي حاتم، وأبو طالب أحمد بن نصر البغدادي
الحافظ شيخ الدار قطن، وابن عقدة، وعبد الباقي بن قانع.

ثم من بعدهم أبو سعيد بن يونس، وابن حبان البستي، والطبراني، وابن
عدي الجرجاني، ومصنفه في الرجال إليه المنتهى في الجرح كما تقدم.

ثم بعدهم أبو علي الحسين بن محمد المامرسجي النيسابوري وله مسند معلل
في ألف وثلاثمائة جزء، وأبو الفتح بن حبان، وأبو بكر الإسماعيلي
وأبو أحمد الحاكم والدارقطني، وبه ختم معرفة العلل.

ثم بعدهم أبو عبد الله بن مندة، وأبو عبد الله الحاكم، أبو نصر الكلاباذي،
وأبو المطرف عبد الرحمن بن فطيس قاضي قرطبة، وله دلائل السنة في خمس
مجلدات، وفضائل الصحابة كما أسلفته هناك، وعبد الغني بن سعيد، وأبو بكر
ابن مردويه الاصبهاني وتمام الرازي.

ثم بعدهم أبو الفتح محمد بن أبي الفوارس البغدادي، وأبو بكر البرقاني،
وأبو حازم العبدوي، وقد كتب عنه عشرة أنفس عشرة آلاف جزء،
وخلف بن محمد الواسطي، وأبو مسعود الدمشقي وأبو الفضل الفلكي، وله
كتاب الطبقات في ألف جزء، وأبو القاسم حمزة السهمي، وأبو يعقوب
القراب، وأبو ذر الهروبان [الهرويان].

ثم بعدهم أبو محمد الحسن بن محمد الخليل البغدادي وأبو عبد الله الصوري
وأبو سعد السمان وأبو يعلى الخليلي.

ثم بعدهم ابن عبد البر وابن حزم الاندلسيان والبيهقي، والخطيب. ثم
أبو القاسم سعد بن محمد الزنجاني، وشيخ الإسلام الأنصاري، وأبو صالح
المؤذن وابن ماكولا وأبو الوليد الباجي، وقد صنف في الجرح والتعديل وكان
علامة حجة، وأبو عبد الله الحميدي، وابن مفلح المعافري الشاطبي. ثم أبو الفضل
ابن طاهر المقدسي، وشجاع بن فارس الذهلي، والمؤتمن بن أحمد بن علي الساجي
وشيرويه الديلمي الهروي مصنف تاريخ هراة وأبو علي الغساني.

ثم بعدهم أبو الفضل بن ناصر السلمي، والقاضي عياض، والسلفي
وأبو موسى المديني وأبو القاسم بن عساكر، وابن بشكوال.

ثم بعدهم عبد الحق الإشبيلي، وابن الجوزي، وأبو عبد الله بن الفخار المالقي
وأبو القاسم السبيلي.

ثم أبو بكر الحازمي، وعبد الغني المقدسي، والرهاوي، وابن
مفضل المقدسي.

ثم بعدهم أبو الحسن بن القطان وابن الأنماطي ، وابن نقطة ، وابن الديلمي
 وابن خليل الدمشقي ، وأبو بكر بن خلفون الأزدي ، وابن النجار . ثم الزكي
 المنذري ، والبرزالي ، والصريفي والرشيد العطار ، وابن الصلاح ،
 وابن الأبار . وابن العديم ، وأبو شامة ، وأبو البقاء خالد بن يوسف النابلسي
 وابن الصابوني .

ثم بعدهم الدمياطي ، وابن الظاهري ، والميدوي والد الصدر ، وابن دقيق
 العيد ، وابن فرج . وعبيد الأسمردي .

ثم بعدهم سعد الدين الحارثي ، والمزي ، وابن أبي عمير ، والذهبي ، وصفي الدين
 القرافي ، وابن البرزالي ، والقطب الحلبي ، وابن سيد الناس . في آخرين من كل
 طبقة ، منهم من شيوخ شيوخنا المصنف ، ثم تلميذه شيخنا ، وفاق في ذلك على
 جميع من أدركه ، وطوى البساط بعده إلا لمن شاء الله ختم لنا بخير ، فعدلوا
 وجرحوا ، ووهنوا ، وصححوا ولم يحابوا أباً ولا ابناً ولا أخاً ، حتى إن ابن
 المديني سئل عن أبيه فقال سلوا عنه غيره ، فأعادوا فأطرق ثم رفع رأسه فقال
 هو الدين ؛ لأنه ضعيف .

وكان وكيع بن الجراح ليكون والده كان على بيت المال يقرن معه آخر
 إذا روى عنه .

وقال أبو داود صاحب السنن ابن أبي عبد الله كذاب ، ونحوه قول الذهبي
 في ولده أبي هريرة إنه حفظ القرآن ثم تشاغل عنه حتى نسيه . وقال زيد بن
 أبي أنيسة كما في مقدمة مسلم : لا تأخذوا عن أخي يعني يحيى المذكور بالكذب .

نعم في الخلفاء وآبائهم وأهليهم كما قاله الذهبي في ترجمة داود بن علي بن
 عبد الله بن عباس من تاريخ الإسلام له قوم أعرض أهل الجرح والتعديل عن
 كلف حاطم خوفاً من السيف والضرب . قال وما زال هذا في كل دولة قائمة
 يصف المؤرخ محاسنها وبغضى عن مساوئها ، هذا إذا كان ذا دين وخير ، فإن

كان مداحا مذهبنا لم يلتفت إلى الورع بل ربما أخرج مساويء الكبير وهناته في هيئته المدح والمكارم والعظمة فلا قوة إلا باقته.

ولا شك أن في المتكلمين في ذلك من المتأخرين من كان من الورع بمكان كالحافظ عبد الغنى صاحب الكمال في معرفة الرجال المخرج لهم في الكتب الستة الذي هذبه المزى وصار كتابا حافلا ، عليه معول من جاء بعده ، واختصره شيخنا وغيره ، ومن المتقدمين من لم يشك في ورعه كالإمام أحمد بل قال إنه أفضل من الصوم والصلاة . وابن المبارك فإنه قال لو خيرت بين أن أدخل الجنة وبين أن ألقى عبد الله بن الحر لاخترت أن ألقاه ثم أدخل الجنة فلما رأيته كانت بكرة أحب إلى منه .

وابن معين مع تصريحه بقوله إنا لتتكلم في أناس قد خطوا وأرحاهم في الجنة . والبخارى القائل : ما اغتبت أحدا مذ هلبت أن الغيبة حرام .

وحجتهم التوصل بذلك لآصون الشريعة وأن حق الله ورسوله هو المقدم .

(ولقد أحسن) الإمام (يحيى) ابن سعيد القطان (في جوابه) لآبي بكر ابن خلداه حين قال له : أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة ؟ (وسد) بمهملتين أولاهما مفتوحة أى وفق للسداد وهو الصواب والقصد من القول والعمل حيث قال (لأن يكونوا) أى المتركون (خصماء لى أحب) إلى (ن كون خصمى المصطفى) صلى الله عليه وسلم (إذ لم أذب) بفتح الهمزة وضم النال المعجمة ثم موحدة أى أمتنع الكذب عن حديثه وشريعته . ولذا رأى رجل عند موت ابن معين النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه مجتمعين فسألهم عن سبب اجتماعهم ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : جئت لأصلى على هذا الرجل فإنه كان يذب الكذب عن حديثى . ونوى [نودى] بن يدي لغشه [نعشه] هذا الذى كان ينفي الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم روى في الفوم

فقيل له ما فعل الله بك ؟ قال غفر لي وأعطاني وحياني وزوجني ثلاث مائة حوراء وأدخلني عليه مرتين . وقيل فيه :

ذهب العليم بعيب كل محدث وبكل مختلف وفي الإسناد
وبكل وهم في الحديث وشكل يعني به علماء كل بلاد
فإن قيل : قد شغف جماعة من المتأخرين القائلين بالتاريخ وما أشبهه
كالذهبي ثم شيخنا بذكر المعائب ولو لم يكن المغاب [المعاب] من أهل الرواية، وذلك
غيبة محضة ، ولذا تعقب ابن دقيق العيد ابن السمعاني في ذكره بعض الشعراء
وقدح فيه بقوله إذا لم يضطر إلى القدح فيه للرواية لم يجز . ونحوه قول ابن
المرايط : قد دوت الأخبار وما بقى للتجريح فائدة بل انقطعت من رأس
الاربعمائة ، ودندن هو وغيره ممن لم يتدبره قاله بعيب المحدثين بذلك :

قلت : الملاحظ في تسويغ ذلك كونه نصيحة ولا انحصار لها في الرواية
فقد ذكروا من الأماكن التي يجوز فيها ذكر المرء بما يكره ولا يعد ذلك غيبة
بل هو نصيحة واجبة أن تكون للمذكور ولاية لا يقوم بها على وجهها ، إما بأن
لا يكون صالحا لها ، وإما بأن يكون فاسقا أو مغفلا أو نحو ذلك ، فيذكر ليزال
بغيره ممن يصلح . أو يكون مبتدعا أو فاسقا ويرى من يتردد إليه للعلم ويخاف
عليه عود الضرر من قبله فيعلمه ببيان حاله .

ويلتحق بذلك المتساهل في الفتوى أو التصنيف أو الأحكام أو الشهادات
أو النقل أو المتساهل في ذكر العلماء أو في الرشاء والارتشاء ، إما بتعاطيه [بتعاطيه]
له أو بإقراره عليه مع قدرته على منعه ، أو أكل أموال الناس بالحيل والافتراء
أو الغاصب لكتب العلم من أربابها أو المساجد بحيث تصير ملكا أو غير ذلك من
المحرمات . فكل ذلك جائز أو واجب ذكره ليحذر ضرره .

وكذا يجب ذكر المتجاهد [المتجاهر] بشيء مما ذكر ونحوه من باب أولى . قال
شيخنا ويتأكد الذكر لكل هذا في حق المحدث ، لأن أصل وضع فقه بيان الجرح

والتعديل، فمن عابه بذكره لعيب المجاهد [المجاهر] بالفسق أو المتصف بشيء مما ذكر.
فهو جاهل أو ملبس أو مشارك له في صفته فيخشى أن يسرى إليه الوصف.

نعم لا يجوز التجريح بشيئين إذا حصل بواحد، فقد قال العز بن
عبد السلام في قواعده: إنه لا يجوز للشاهد أن يجرّح بذنبتين مهما أمكن
الاكتفاء بأحدهما فإن القدح إنما يجوز للضرورة فليقدر بقدرها، ووافقه
عليه القرافي، وهو ظاهر.

وقد قسم الذهبي من تكلم في الرجال أقساماً، فقسم تكلموا في سائر الرواة
كأبن معين وأبي حاتم، وقسم تكلموا في كثير من الرواة كمالك وشعبة، وقسم
تكلموا في الرجل بعد الرجل كأبن عينة والشافعي.

قال وهم السكل على ثلاثة أقسام أيضاً. قسم منهم متعنت في التوثيق مثبت
في التعديل يغمز الراوى بالغلطتين والثلاث، فهذا إذا وثق شخصاً فرفض على
قوله بنواجذك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه
غيره على تضعيفه، فإن وافقه ولم يوثق ذلك الرجل أحد من الخذاق فهو
ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا هو الذي قالوا لا يقبل فيه الجرح إلا مفسراً
يعنى لا يمكن فيه قول معين مثلاً هو ضعيف ولم يبين سبب ضعفه، ثم يحىء
البخارى وغيره يوثقه، ومثل هذا يختلف في تصحيح حديثه وتضعيفه.

ومن ثم قال الذهبي وهو من أهل الاستقرار التام في نقد الرجال: لم يجتمع
اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة انتهى.
ولهذا كان مذهب النسائي أن لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه كما
تقدم مع توجيهه بما يحسن استحضاره هنا. وقسم منهم مسموح [مدمامح] كالثوري
والحاكم. قلت: وكأبن حزم فإنه قال في كل من أبي عيسى الترمذي وأبي القاسم
البغوي وإسماعيل بن محمد الصفار وأبي العباس الأصم وغيرهم من المشهورين إنه
مجهول، وقسم معتدل كأحمد والدارقطني وابن عدي.

(و) لوجود المتشدد ومقابله نشأ التوقف في أشياء من الطرفين ، بل (ربما رد كلام) كل من المعدل و (الجارح) مع جلالته وإمامته ونقده وديانته ، إما لانفراده عن أئمة الجرح والتعديل كالشافعي رحمه الله في إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، فإنه كما قال النووي لم يوثقه غيره ، وهو ضعيف باتفاق المحدثين ، لكن قد اعتذر الساجي عن الشافعي بأنه لم يخرج عنه إلا في الفضائل يتسامحون فيها . وتعقب بأن الماوجود خلافه . وابن حبان بأن جماعته لإبراهيم كانت في حدائته .

وعلى كل حال فقد اختار ابن الصلاح كما مضى في محله أن الإمام الذي له أتباع يقلدونه فيما يذهب إليه إذا احتج براو ضعفه غيره كان ذلك الراوى حجة في حق من قلد ذلك الإمام . أو لتجاهله (كالنسائي) بالإسكان للوزن صاحب السنن (في أحمد بن صالح) أبي جعفر المصري الحافظ المعروف بابن الطبري حيث جرحه فيما نقله عنه ابنه عبد الكريم بقوله ليس بثقة ولا مؤمن تركه محمد بن يحيى ورماه يحيى بالكذب .

وقال في موضع آخر حدثنا معاوية ابن صالح سمعت ابن معين يقول أحمد ابن صالح كذاب يتفلسف انتهى . فإنه كما قال أبو يعلى الخليلي عن اتفاق الحفاظ على أن كلامه فيه فيه تحامل . قال ولا يقدح كلام أمثاله فيه .

وقال الذهبي في الميزان : إنه آذى نفسه بكلامه فيه والناس كلهم متفقون على إمامته وثقته ، واحتج به البخاري في صحيحه وقال إنه ثقة صدوق ما رأيت أحدا يتكلم فيه بحجة ، كان أحمد وابن نمير وغيرهما يشبهونه . وكان يحيى يعني ابن معين يقول سلوه فإنه ثبت . وعن وثقه العجلي وقال : صاحب سنة ، وأبو حاتم ، وقال ابن يونس لم يكن عندنا كما قال النسائي لم تكن له آفة غير الكبير . والسبب في كلام النسائي فيه ما ذكره أبو جعفر العقيلي أن أحمد لم يكن يحدث أحدا حتى يسأل عنه فجاءه النسائي وقد صحب قوما من أصحاب الحديث ليسوا هناك فأبى أحمد أن ياذن له ، فعمد النسائي إلى جمع أحاديث قد غلط

فيها ابن صالح فشنع بها ولم يضره ذلك . وكذا قال ابن عدى سمعت محمد بن هارون الرقي يقول إنه حضر مجلسه فطرده منه فعمله ذلك على التكلم فيه .

وأما ما رواه من كلام ابن معين فيه فجزم ابن حبان بأنه اشتبه عليه . فالذي تكلم فيه ابن معين إنما هو أحمد بن صالح الشعمي المصري شيخ بمكة كان يضع الحديث ، سأل معاوية عنه يحيى فأما هذا فهو يقارن ابن معين في الحفظ والإتقان ، وقواه شيخنا بنقل البخاري في هذا عن ابن معين كما حكيناه أنه ثبت على أن ابن يونس ودو [قدرد] قول ابن معين أن لو [الذي] كان في أبي جعفر بقوله لعل ابن معين لا يدري ما الفلسفة فإنه ليس من أهلها ولذا كان الجهل بالعلوم ومراتبها والحق والباطل منها أحد الأوجه الخمسة التي تدخل الآفة منها في ذلك كما ذكره ابن دقيق العيد ، وقال إنه محتاج إليه في المتأخرين أكثر لأن الناس انتشرت بينهم أنواع من العلوم المتقدمة والمتأخرة حتى علوم الأوائل . وقد علم أن علوم الأوائل قد انقسمت إلى حق وباطل ، فمن الحق علم الحساب والهندسة والطب ، ومن الباطل ما يقولونه في الطبيعيات وكثير من الإلهيات وأحكام النجوم ، وقد تحدث في هذه الأمور أقوام ، فيحتاج القادح بسبب ذلك أن يكون بمزا بين الحق والباطل لئلا يكفر من ليس بكافر أو يقبل رواية الكافر .

والمقدمون قد استراحوا من هذا لعدم شيوع هذه الأمور في زمانهم . ونحوه قول غيره إنه : مما ينبغي اعتياده في الجراح والمعدل أن يكون عالماً باختلاف المذاهب ، فيجرح عند المالكي مثلاً بشرب النبيذ متأولاً لأنه يراه قادحاً دون غيره إذ لو لم نعتبر ذلك لكان للجراح أو المعدل غاراً لبعض الحكماء حتى يحكم بقول من لا يرى قبول قوله وهو نوع من الغش .

وهنا لطيفة معترضة وهي أن أحمد بن صالح هذا تكلم في حرمة صاحب الشافعي ، فقال ابن عدى إنه تحامل عليه ، وسببه أن أحمد سمع في كتب حرمة من ابن وهب فأعطاه نصف سمائه ومنعه النصف ، فتولدت بينهما العداوة

من هذا ، وكان من يبدأ بحملة إذا دخل مصر لم يحذنه أحمد بن صالح
قال وما رأينا أحداً جمع بينهما ، وكان مراده من الغرباء ، وإلا فقد جمع بينهما
أحمد بن ورشد بن شيخ الطبراني ، فجوزى أحمد بن صالح بما تقدم

ولنرجع لما نحن فيه . ولذا قيل في كل من الجرح والتعديل إنه لا يقبل
إلا مفسراً لاسيما وقد استفسر جماعة ممن جرح أو عدل فذكروا ما لا يقتضي
واحداً منهما كما تقرر في معرفة من تقبل روايته مع فوائد مهمة ، وأن المعتمد
قبولهما من العارف بأسبابهما بدون تفسير في آخرين غير النسائي من الحفاظ
المتقدمين وغيرهم . أورد ابن عبد البر في جامع العلم له عنهم أموراً كثيرة
وحكم بأنه لا يلتفت إليهما ، وحمل بعضها على أنها خرجت عن غضب وحر جرح
من قائلها ونحو ذلك .

(فرما كان اجرح مخرج) أى مخلص صحيح يزول به ، ولكن (غطى عليه
السنخ) وحجب عنه الفكر (حين يخرج) بجاء مهمة ثم راه مفتوحة وجيم
أى يضيق صدره بسبب ما قال لأن الفلتان من الأنفس لا يدعى العصمة منها
فإنه ربما حصل غضب لمن هو من أهل التقوى فبدرت منه بادرة لفظ ، فحبك
الشيء يعنى ويصم ، لا أنهم مع جلالهم ووفور ديانتهم تعمدوا القبح بما
يعلمون بطلانه ، حاشاهم وكل تقى من ذلك .

ثم إن أكثر ما يكون هذا الداء في المتعاصرين ، وسببه غالباً ما هو في
المتأخرين أكثر المناقصة في المراتب ، ولكن قد عقد ابن عبد البر في جامعه
باباً للكلام الأقران المتعاصرين بعضهم في بعض ، ورأى أن أهل العلم لا يقبل
الجرح فيهم إلا ببيان واضح ، فإن انضم لذلك عداوة فهو أولى بعدم القبول ،
ولو كان سبب تلك العداوة الاختلاف في الاعتقاد ، فإن الحاذق إذا تأصل [تأمل]
ثلب أبى إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب ، وذلك لشدة انحرافه
في النصب وشهرة أهلها بالتشيع ، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم
بلسان ذلق وعبارة طليقة ، حتى إنه أخذ يلين مثل الأعمش وأبى نعيم وعبد الله

ابن مرسى وأساطين الحديث وأركان الرواية ، فهذا إذا عارضه مثله أو أكثر منه فوثق رجلا بمن ضعفه هو قبل التوثيق . ويلتحق به عبد الرحمن بن يوسف ابن خراش المحدث الحافظ فإنه من غلاة الشيعة بل نسب إلى الرفض ، فيتأني في جرحه لأهل الشام للعداوة البينة في الاعتقاد . وكذا كان ابن عقدة شيعياً فلا يستغرب منه أن يتعصب لأهل الرفض . ولذا كانت المخالفة في العقائد أحد الأوجه الخمسة التي تدخل الآفة منها ، فإنها كما قال ابن دقيق العيد أوجب تكفير الناس بعضهم لبعض أو تبديعهم^(١) ، وأوجب عصية اعتقدها ديناً يتدينون ويتقربون به إلى الله تعالى ، ونشأ من ذلك الطعن بالتكفير أو التبديع . قال وهذا موجود كثيراً في الطبقة المتوسطة من المتقدمين ، بل قال شيخنا إنه موجود كثيراً قديماً وحديثاً ، ولا ينبغي إطلاق الجرح بذلك ، فقد قدمنا تحقيق الحال في العمل برواية المبتدعة وحكيها كلام المغامى للبناء آخر المسألة .

ويلتحق بهذا مما جعله ابن دقيق العيد وجهاً مستقلاً لاختلاف الواقع بين المتصوفة وأصحاب العلوم الظاهرة ، فقد وقع بينهم تنافر أوجب كلام بعضهم في بعض . قال وهذه غمرة لا يخلص منها إلا العالم الوافي بشواهد الشريعة . ولا أحصر ذلك في العلم بالفروع المذهبية ، فإن كثيراً من أحوال المحققين من الصوفية لا يفي بتمييز حقه من باطله علم الفروع ، بل لا بد مع ذلك من معرفة القواعد الأصولية ، والتمييز بين الواجب والجائز ، والمستحيل العقلي والمستحيل العادي ، فقد يكون المتميز في الفقه جاهلاً بذلك حتى يعد المستحيل عادة مستحيلاً عقلاً ، وهذا المقام خطر شديد ، فإن الفادح في الحق من الصوفية معاد لأولياء الله ، وقد قال فيها [فيما] أخبر عنه نبيه صلى الله عليه وسلم . من عادي لي وليا فقد بارزني بالمحاربة ، والتارك لإنكار الباطل ما يسمعه عن بعضهم تارك للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عاص لله تعالى بذلك . فإن لم ينكر بقلبه فقد دخل تحت قوله صلى الله عليه وسلم . وإيس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل . فإذا انضما أعنى الاختلاف بين المتصوفة وأهل علم الظاهر والمخالفة في العقائد مع الوجهين الماضيين وهما الجمل بمراتب العلوم والفروض

(١) أي نسبهم إلى البهيم .

والهوى وانضاف إليها عدم الورع والأخذ بالتورم والقرائن التي تتخلف
كافت الخمسة الأوجه التي ذكر ابن دقيق في الاقتراح أنها التي تدخل الآفة في
هذا الباب منها .

وقال في خامسها : إن من فعل ذلك أى أخذ بالتورم والقرائن فقد دخل
تحت قوله صلى الله عليه وسلم : إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث . .
قلت : لاسيما وقد جاء عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه : أن أحمل أمر أخيك
على أحسنه ولا تظن بكلمة خرجت منه شرا وانت تجد لها في الخير محملا ، انتهى
وهذا ضرره عظيم فيما إذا كان الجارح معروفا بالعلم وكان قليل التقوى ، فإن
عليه يقتضى أن يجعل أهلا لسماع قوله وجرحه ، فيقع الخطأ بسبب قلة ورعه
وأخذه بالتورم . قال واقد رأيت رجلا لا يختلف أهل عصرنا في سماع قوله
إن جرح ذكر له إنسان أنه سمع من شيخ ، فقال له ابن سمعت منه ؟ فقال بكم
أوقريبا من هذا ، وقد كان جاء إلى مصر يفتى في طريقه للحج فأنكر ذلك
وقال إنه كان صاحبى ولو جاء إلى مصر لاجتمع به أو كما قال . فانظر إلى هذا
التعلق بهذا الوهم البعيد والخيال الضعيف فيما أنكره . وقد أشار المصنف إلى
حاصلها وقال إنه واضح جلى .

معرفة من اختلط من الثقات

وفي الثقات من أخيراً اختلط	فما روى فيه أو أهم سقط
نحو عطاء وهو ابن السائب	وكالجريري وسعيد وأبي
إسحاق ثم ابن أبي عروبة	ثم الرقاشي أبي قلابة
كذا حصين السلي الكوفي	وعادم محمد والثقفى
كذا ابن همام بصنعاً إذ عوى	والرأى فيما زعموا والتوأى
وابن عيينة مع المسعودى	وأخيراً حكوه في الحفيدة
ابن خزيمة مع الخطيريفى	مع القطيعي أحمد المعروف

(معرفة من اختلط من الثقات)

وكان الأنسب ذكره في من تقبل روايته ومن ترد كما في الذى قبله ، وهو فن عزيز مهم . وقائدة ضبطهم تمييز المقبول من غيره ، ولذا لم يذكر الضعفاء منهم كإبى معشر نجيح بن عبد الرحمن السندى المدنى لأنهم غير مقبولين بدونه .

(وفي الثقات) من الرواة (من أخيراً اختلط) أى من اختلط آخر عمره يعنى غالباً وإلا فليس قيماً فيه ، وكذا قول مالك إنما يحذف الكذابون ، وقول القاضى أبى الطيب الطبرى لمن تعجب من صحة حواشيه بعد الزيادة على المائة : ما عصيت الله واحد منها أو كما قال محمولا على الغالب . وحقيقته فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال إما بخرف أو ضرر أو مرض أو عرض من موت ابن وسرقة مال ، كالمسعودى ، أو ذهاب كتب كإبى طهيرة أو احراقها كإبى الملقن .

(فأروى) المتصف بذلك (فيه) أى فى حال اختلاطه (أو أبهم) بنقل
 الحمزة مبدا للفاعل الأمر فيه وأشكل بحيث لم يعلم أروايته صدرت فى حال
 اتصافه به أو قبله (سقط) حديثه فى الصورتين بخلاف ما رواه قبل الاختلاط
 لنفسه ، هكذا أطلقوه . ومذهب وكيع حسبا نقله عنه ابن معين كما سياتى فى
 سعيد بن أبى هريرة قريبا أنه إذا حدث فى حال اختلاطه بحديث وانفق أنه
 كان حديث [حدث] به فى حال صحته فلم يخالفه أنه يقبل فليحمل [إطلاقهم عليه] ،
 ويتميز ذلك بالراوى عنه ، فإنه تارة يكون سمع منه قبله فقط أو بعده فقط
 أو فيهما مع التميز وعدمه

وما يقع فى الصحيحين أو أحدهما من التخريج لمن وصف بالاختلاط
 من طريق من لم يسمع منه إلا بعده فإننا نعرف على الجلة أن ذلك مما ثبت عند
 المخرج أنه من قديم حديثه ، ولولم يكن من سمعه منه قبل الاختلاط على شرطه
 ولو ضعيفا يعتبر بحديثه فضلا عن غيره لحصول الأمن به من التغير ، كما تقدم
 مثله فيما يقع عندهما اجتماعا وانفرادا من حديث المدلسين بالعنعنة .
 ومن المستخرجات غالبا يستفاد التصريح .

ومن سمع قديما من اختلط وأفرد للمختلطين كتابا الحافظ أبو بكر الخازمي
 حسبا ذكره فى تصنيفه تحفة المستفيد ، ولم يقف عليه ابن الصلاح فإنه قال
 ولم أعلم أحد أفرد بالتصنيف واعتنى به مع كونه حقيقا بذلك جدا ، والعلاقى
 مرتبا لهم أعلى حروف المعجم باختصار ، وذيل عليه شيخنا . وللهامنى الحلبي
 ، الاحتياط بمن روى بالاختلاط ، وأمثله كثيرة .

(نحو عطاء وهو) بضم الهاء (ابن السائب) الثقفى الكوفى أحد التابعين ،
 فقد صرح جماعة من الأئمة باختلاطه كابن معين ووصفه بالاختلاط الشديد ،
 لكن قال ابن حبان إنه اختلط بآخره ولم يفحش حتى يستحق أن يعدل به
 عن مسلك العدول انتهى .

ولمن سمع منه قبل الاختلاط فقط أيوب ، وحماد بن زيد ، وزائدة ،
 وزهير ، وابن عيينة ، والثوري ، وشعبة ، وهيب ، كما صرح به في الأول
 والآخر الدارقطني . وفي الثاني ابن المديني ، ويحيى بن سعيد القطان ، والنسائي
 والعقيلي . وفي الثالث والرابع الطبراني . وفي الخامس الحميدي . وفي السادس
 والسابع أحمد ، وابن معين ، وأبو حاتم ، والنسائي والطبراني ، وكذا يحيى
 القطان ، ولكنه استثنى حديثين سمعهما منه شعبة بأخرة عن زاذان . ومنهم
 حماد بن سلمة فيما قاله العقيلي والدارقطني وابن الجارود . وقال بعضهم بعده ،
 فالظاهر أنه سمع منه في الوقتين معا ، وكذا سمع منه في الوقتين معا أبو عوانة
 فيما قاله ابن المديني وابن معين وزاد أنه لا يحتاج بحديث أبي عوانة عنه . ومن
 سمع منه بعده فقط إسماعيل بن علي ، وجريز بن عبد الحميد ، وخالد بن عبد الله
 الواسطي ، وابن جريج ، وعلي بن عاصم ، ومحمد بن فضيل بن غزوان ، وهشيم
 وسائر من سمع منه من البصريين في قدمته الثانية لها دون الأولى . وقد خرج
 البخاري في تفسير سورة الكوثر من صحيحه من رواية هشيم عنه حديثا واحدا
 لكنه مقروفا بأبي بشر جعفر بن أبي وحشية أحد الأثبات ، لم يخرج له
 في الأصول شيئا .

(وكالجزيري) بضم الجيم وتشديد آخره مصنف أبي سعيد (سعيد) وهو
 ابن إياس البصري الثقة فإنه اختلط كما قاله ابن حبان قبل موته بثلاث سنين .
 قال ورآه يحيى القطان وهو مختلط ولكن لم يكن اختلاطه فاشيا ، ولذا قال ابن
 علي : لم يختلط إنما كبر فرق . وقال أبو حاتم تغير حفظه قبل موته ، فن كتب
 عنه قديما فهو صالح . وقال يحيى القطان فيما رواه ابن سعد عن كهمس عنه
 أنكرناه أيام الطاعون ، وكذا قال النسائي ثقة أنكر أيام الطاعون انتهى .

ومن سمع منه قبل تغييره إسماعيل بن علي ، والحداد ، والثوري ، وشعبة
 وعبد الأعلى بن عبد الأعلى ، وسماعه منه قبل تغييره ثمان سنين ، ولذلك قال
 العجلي إنه من أصحهم عنه حديثا ، وعبد الوارث بن سعيد ، وعبد الوهاب الثقفي ،

ومعمر ، ووهيب بن خالد ، ويزيد بن زريع بقول أبي عبيد الأجرى عن
 أبي داود : كل من أدرك أيوب السخيتاني فسماعه من الجريري جيد ، وكل
 هؤلاء سمعوا من أيوب ، وبعد تغيره إسحاق الأزرق كما سبق في قريبنا ، وابن
 المبارك ، ومحمد بن أبي عدي . وقال : لا نكذب الله سمعنا منه وهو محتاط ؛
 ويحيى بن سعيد القطان ؛ ولذلك لم يحدث عنه شيئا ويزيد بن هارون ، وقال كما رواه
 ابن سعد عنه سمعت منه في سنة اثنتين وأربعين ومائة وهي أول سنة دخلت
 فيها البصرة ولم تذكر منه شيئا ، وكان قيل لنا إنه قد اختلط ، وسمع منه
 إسحاق الأزرق بعدنا ، وحديثه عند الشيخين من حديث بشر بن المفضل ،
 وخاتم بن عبد الله ، وعبد الأعلى ، وعبد الوارث عنه ، وعند البخاري فقط
 من حديث محمد بن عبد الله الأنصاري عنه ، وعند مسلم فقط من حديث ابن
 هاجبة ، وبشر بن منصور ، وجعفر بن سليمان الضبعي ، وأبي أسامة حماد بن أسامة
 وحامد بن سلمة ، وسالم بن نوح ، والثوري ، وسليمان بن المغيرة ، وشعبة ، وابن
 المبارك ، وعبد الواحد بن زياد ، والثقفى ، وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف ،
 ووهيب ، وابن زريع ؛ ويزيد بن هارون عنه ، وفي هؤلاء جماعة ممن لم يترأه
 على (١) كون سماعهم منه قبله أو بعده .

(و) كتابي (إسحاق) عمرو بن عبد الله السبيعي الكوفي التابعي أحد
 الأعلام الأثبات ، فإنه فيما قاله الخطيب اختلط ، وكذا نقله الفسوي عن بعض
 أهل العلم ، وأشار إلى أن سماع ابن عيينة منه بعد اختلاطه . ونحوه قول ابن
 معين : إن ابن عيينة سمع منه بعد ما تغير ، وإنكر الذهبي اختلاطه ، وقال بل
 شاخ ونفى يعني فإنه قارب المائة . قال وسمع منه ابن عيينة وقد تغير قليلا ؛
 وقال أحمد ثقة ، ولكن هؤلاء حملوا عنه بآخره .

وقد اتفق الفيحان على التخريج له لا من جهة متأخرى أصحابه كابن عيينة
 ونحوه ؛ بل عن قدمائهم ؛ حفيديه إسرائيل بن يونس ، ويوسف بن إسحاق ،
 وزكرياء ، وعمر ابني أبي زائدة ، وزهير بن معاوية ، والثوري وهو أثبت

(١) بالأصل في هاتين الكلمتين « يترأه على » اضطراب في السياق ولعلهما تصحيف
 من فعل « يترأى » .

الناس فيه ، وأبي الأحوص سلام بن سليم ، وشريك ، وشعبة . وأخرج له البخاري فقط من حديث جرير بن حازم عنه ، ومسلم فقط من حديث إسماعيل ابن أبي خالد ، ورقية بن مصقلة ، والأعمش ، وسليمان بن معاذ ، وعمار بن زريق ومالك بن مقول [مغول] ، ومسلم عنه . واختلف في وفاته ، فقبل سنة ست أو سبع أو ثمان أو تسع وعشرين ومائة .

ومن التابعين أيضا سعيد بن أبي سعيد المقبري . قال الواقدي إنه اختلط قبل موته أربع سنين ، ونحوه قول يعقوب بن شعبة إنه تغير وكبر واختلط قبل موته يقال بأربع سنين . وكان شعبة يقول : حدثنا سعيد بعد ما كبر . وسماك بن حرب بن أوس الكوفي تغير قبل موته ، فقال جرير بن عبد الحميد أنيته فرأيته يبول قائما فرجعت ولم أسأله عن شيء وقلت قد خرف .

(ثم) بعدم جماعة (كابن أبي عسروبة) بفتح العين وضم الراء المهملةتين وبعد الواو موحدة ثم هاء تأنيث مكسورة مع اترانه (١) وما بعده بالإسكان أيضا مما هو أولى لعدم ارتكاب ضرورة المصرف [الصرف] فيه ، هو سعيد بن مهران العدوي البصري ويكنى أبا النضر أحد كبار الأئمة وثقاتهم فإنه من اختلط قال أبو الفتح الأزدي : اختلطا فيهما وطالت مدة اختلاطه . واختلف في ابتدائها فقبل كما له حيم وابن حبان إنه كان في سنة خمس وأربعين ومائة ، وقال ابن معين بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب سنة اثنتين وأربعين ، وهو غير ملتئم ، إذ هزيمة إبراهيم كانت في سنة خمس وأربعين ، بل وقتل في أواخر ذي القعدة منها ، وحينئذ فهو موافق للأول . لكن حكى الذهلي عن عبد الوهاب الخفاف أن اختلاطه كان في سنة ثمان وأربعين . وقال يزيد بن زريع أول ما أنكرناه يوم مات سليمان التيمي ، جئنا من جنازته فقال من أين جئتم ؟ قلنا من جنازة سليمان التيمي فقال ومن سليمان التيمي . وكانت وفاة سليمان سنة ثلاثة وأربعين . ويتأيد بما حكاه ابن عدي في الكامل عن ابن معين أنه قال من سمع منه سنة اثنتين وأربعين

(١) بالأصل كذلك والظاهر أن صحتها «أترانه» .

فهو صحيح السماع أو بعد ما فليس بشيء. وقال ابن السكّين كان يزيد بن زريع يقول إن اختلاطه كان في الطاعون يعني سنة اثنتين وثلاثين ومائة ، وكان القطان ينكره ويقول إنما اختلط قبل الهزيمة ، ويجمع بينهما بما قاله البزار إنه ابتداء به الاختلاط سنة ثلاث وثلاثين ولم يستحكم ولم يطبق به واستمر على ذلك إلى أن استحكم به أخيراً . وعامة الرواة عنه سمعوا منه قبل الاستحكام ، وإنما اعتبر الناس اختلاطه بما قاله القطان .

ومن سمع منه في حال الصحة خالد بن الحارث ، وروح بن عباد ، وسرار ابن بجشر ، وشعيب بن إسحاق ، وعبد الأعلى السامي ، وعبد الله بن المبارك . وعبد الوهاب الثقفي ، وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف ، وعبد بن سليمان ، ويحيى القطان ، ويزيد بن زريع ، ويزيد بن هارون كما قال به في الأول والعاشر والحادي عشر ابن عدى وأنهم أثبت الناس فيه وفي الثاني أبو داود فيما حكاه أبو عبيد الأجرى عنه بقوله كان سماعه منه قبل الهزيمة وفي الثالث النسائي فيما أشار إليه في سننه الكبرى .

وقال أبو عبيد عن أبي داود إن ابن مهدي كان يقدمه على يزيد بن زريع وهو من قدماء أصحاب سعيد ، وفي الرابع ابن حبان فقال إنه سمع منه سنة أربع وأربعين قبل اختلاطه بسنة . وكذا قال ابن عدى إنه هو والسابع والتاسع أروام عنه بعد عبد الأعلى . وفي الخامس ابن عدى وقال إنه أروام عنه وابن المواق ورد قول أبي الحسن بن القطان إنه مشتبّه لا يدري قبل الاختلاط أو بعده ، فأجاد في الرد . وفي السادس وكذا في الحادي عشر أيضا ابن حبان وفي الثامن ابن سعد فقال سمعته يقول جالست سعيداً سنة ست وثلاثين . وفي التاسع ابن معين وقال إنه أثبت الناس فيه .

ولذا قال في الأخير إنه صحيح السماع منه سمع منه بواسط وهو يريد الكوفة وقول التاسع عن نفسه إنه سمع منه في الاختلاط يحتمل أنه يريد به بيان اختلاطه وأنه لم يحدث بما سمعه منه فيه .

ومن سمع منه في الاختلاط روح بن عبادة فيما قاله شيخنا في المقدمة وقد قدمت خلافه ، وابن مهدي فإن أبا داود فيما نقله الآجري عنه قال إن سماء ، منه بعد الهزيمة . وأبو نعيم الفضل بن دكين فإنه قال كتبت عنه بعد ما اختلط حديثين ومحمد بن جعفر ، ومحمد بن أبي عدي ، والمعاوي بن عمران الموصلي ، ووکیع لقول ابن عمار الموصلي الحافظ ليست روايتهما عنه بشيء إنما سمعتهما بعدما اختلط .

وقد قال ابن معين لثانيهما تحدث عن سعيد وإنما سمعت منه الاختلاط فقال هل رأيتني حدثت عنه إلا بحديث مستور . حكى ذلك ابن الصلاح وعن وكيع أنه قال كنا ندخل عليه بعد الهزيمة فنسمع فما كان من صحيح حديثه أخذناه وما لا طرحناه . وخرج له الشيخان من رواية خالد وروح وعبد الأعلى وابن زريع المذكورين وعبد الرحمن بن عثمان البكر أوى ومحمد بن سراء السدوسي ومحمد بن أبي عدي ويحيى بن سعيد القطان عنه ، والبخاري فقط من حديث بشر بن المفضل ومهل بن يوسف وابن المبارك وعبد الوارث بن سعيد وكهمس ابن المنهال ومحمد بن عبد الله الأنصاري عنه ، ومسلم فقط من حديث ابن علية وأبي أسامة حماد بن أسامة وسالم بن نوح وسعيد بن عامر الضبي وأبي خالد سليمان بن حيان الأحمر وعبد الوهاب الحفاف وعبيدة وعلى بن مسهر وعيسى ابن يونس ومحمد بن بشر العبدي ومحمد بن بكر البرساني وغندر .

واختلف في موته فقيل سنة خمسين أو خمس أو ست أو سبع وخمسين ومائة .

(ثم) بعده جماعة ك(الرقاشي) بفتح الراء المهملة وتخفيف القاف المفتوحة ثم شين معجمة وتشديد ياء النسبة نسبة إلى امرأة اسمها رقاش ابنة قيس (أبي قلابة) بكسر القاف وتخفيف اللام ثم موحدة ثم هاء تأنيث . ويمكن أيضا أبا محمد لكتبا أغلب ، واسمه عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الملك

ابن مسلم البصري الحافظ ، روى عنه من أصحاب الكتب الستة ابن ماجه ومن غيرهم خلق منهم ابن جرير وابن جرير وهو الذي وصفه بالاختلاط . فقال حدثنا أبو قلابة بالبصرة قبل أن يختلط ويخرج إلى بغداد انتهى .

ومن سمع منه أخيرا ببغداد أبو عمرو عثمان بن أحمد السبك وأبو بكر محمد بن عبد الله الشافعي وغيرهما . فعلى قول ابن خزيمة سمعهم منه بعد الاختلاط وكانت وفاته في شوال سنة ست وسبعين ومائتين .

و (كذا) ممن كان قبل الاثنين المذكورين قبله من المختلطين (حُصَيْن) بمهملتين مصغراً ابن عبد الرحمن أبو الهذيل (السُّلَمِيّ) بضم المهملة وتشديد آخره (الكوفي) ابن عم منصور بن المعتمر ، وبنسبته سليماً يتميز عن جماعة اسم كل منهم حصين بن عبد الرحمن الكوفي ، مع أن ابن الصلاح لم يذكرها ، وهو أحد الثقات الأثبات المتفق على الاحتجاج بهم . فقد قال أبو حاتم إنه ساء حفظه في الآخر ، ونحوه قول النسائي إنه تغير .

وقال الحسن الحلواني عن يزيد بن هارون إنه اختلط ولذا جزم ابن الصلاح بأنه اختلط وتغير ، وقال ذكره النسائي وغيره ولكن قد أنكر ابن المديني اختلاطه ، وكذا قال علي بن عاصم إنه لم يختلط ، وهو ممن خرج له الشيخان من رواية خالد بن عبد الله الواسطي والثوري وشعبة وأبي زيد عيسى بن القاسم ومحمد بن فضيل وهشيم وأبي عوانة الوضاح عنه ، والبخاري فقط من رواية حصين بن نمير وزائدة بن قدامة وسليمان بن كثير العبدى وعبد العزيز بن عبد الصمد العمى وعبد العزيز بن مسلم وأبي كدينة يحيى بن المهلب وأبي بكر ابن عياش عنه ، ومسلم فقط من رواية جرير بن حازم وزيد بن عبد الله البكائي وأبي الأحوص سلام بن سليم وعباد بن العوام وعبد الله بن إدريس عنه ، وفي هؤلاء من سمع منه قبل الاختلاط كالواسطي وزائدة والثوري وشعبة ، ومن سمع منه بعده كحصين . وكانت وفاته في سنة ست وثلاثين ومائة من ثلاث وتسعين سنة .

(ر) گذا من المختلطين (عارم) بمهملتين ثابتهما مكسورة بينهما ألف
وآخره ميم لقب لأحد الثقات الأثبات واسمه (محمد) هو ابن الفضل ويكنى
أبا النعمان السدوسي البصري ، فقد قال البخاري إنه تغير في آخر عمره ونحوه
قول أبي داود إنه قد زال عقله . وقال النسائي كان أحد الثقات قبل أن يختلط
وقال أبو حاتم اختلط في آخر عمره وزال عقله .

فمن سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح ، وقد كتبت عنه قبله سنة
أربع عشرة ولم أسمع منه بعده . ومن سمع منه قبل سنة عشرين فسماعه جيد
وأبو زرعة لقيه سنة اثنتين وعشرين . وقال ابن حبان إنه اختلط في آخر
عمره وتغير حتى كان لا يدري ما يحدث به فوقع في حديثه المناكير البكيرة ،
فيجب التنسكب عن حديثه فيما رواه المتأخرون ، فإذا لم يعلم هذا من هذا ترك
الكل . وأنكر الذهبي قوله ووصفه بالتخفيف والتهوير وقال إنه لم يقدر أن
يسوق له حديثا منكرا . والقول ما قال الدارقطني إنه تغير بآخره وما ظهر له
بعد اختلاطه حديث منكرو وهو ثقة .

ثم إن قول أبي حاتم الماضى يخالفه قول الحسين بن عبد الله الذارع عن أبي داود
بلغنا أنه أنكر سنة ثلاث عشرة ثم راجعه فحفظه [عقله] واستحكم به الاختلاط سنة
ست عشرة . ونحوه قول العقيلي إن سماع علي البغوي منه سنة سبع عشرة يعني
بعد اختلاطه .

ومن سمع منه قبل الاختلاط أحمد بن حنبل وعبد الله بن محمد المسندي
وأبو علي محمد بن أحمد خالد الزريق فإنه قال حدثنا قبل أن يختلط وأبو حاتم
محمد بن إدريس الرازي كما تقدم ، والبخاري فإنه إنما سمع منه في سنة ثلاث
عشرة قبل اختلاطه بمدة ، ولذا اعتمده في عدة أحاديث . بل روى له أيضا
بواسطة المسندي فقط ومحمد بن يحيى الذهلي فإنه قال حدثنا عارم وكان بعيدا
من العمارة صحيح الكتاب وكان ثقة ، ومحمد بن يونس الكديمي كما قاله الخطيب

وقد قال ابن الصلاح ما رواه عنه البخاري والذهلي وغيرهما من الحفاظ ينبغي أن يكون مأخوذاً عنه قبل اختلاطه .

ومن سمع منه بعده أبو زرعة الرازي وعلي بن عبد العزيز البغوي كما تقدم عنهما وحديثه عند مسلم أيضا بواسطة أحمد بن سعيد الدارمي وحباج بن الشاعر وأبي داود سليمان بن معبد السنجي وعبد بن حميد وهارون بن عبد الله الخمال . وكانت وفاته في سنة ثلاث أو في صفر سنة أربع وعشرين ومائتين ، والثاني أكثر .

(و) كذا من المختلطين عبد الوهاب بن عبد المجيد أبو محمد (الشَّافِعِيُّ) بفتح المثلثة والقاف ثم فاء نسبة إل ثقيف البصري أحد الثقات لقول عباس الدوري عن ابن معين إنه اختلط بآخره وكذا وصفه بالاختلاط عقبة بن مكرم العمي وأنه كان قبل موته بثلاث سنين أو أربع ، لكن قال الذهبي في الميزان إنه ماضر تغيره حديثه فإنه ما حدث في زمنه بحديث ، واستدل لذلك بقول أبي داود تغير جرير بن حازم وعبد الوهاب الثقيفي فحجب الناس عنهما ، وكذا قاله المعبلي . ويخشد فيه قول الفلاس إنه اختلط حتى كان لا يعقل وسميته وهو مختلط يقول حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان باختلاط شديد ، ولعل هذا كان قبل حججه .

وقد اتفق الشيخان عليه من جهة محمد بن بشار بن دار ومحمد بن المثنى عنه ، والبخاري فقط من جهة أزهر بن حميل وعمرو بن علي الفلاس وقتيبة ومحمد بن سلام ومحمد بن عبد الله بن حوشب عنه ومسلم فقط من جهة إبراهيم بن محمد بن عرعة وإسحاق بن راهويه وسويد بن سعيد وأبي بكر بن أبي شبة وعبد الله ابن عمر القواريري وأبي غسان مالك بن عبد الواحد المعمر ومحمد بن عبد الله الرزي ، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر العدني ، ويحيى بن حبيب بن عربي عنه .

(و) كذا من المختلطين (ابن همام) بفتح أوله ثم تشديد كهامد بن نافع

هو عبد الرزاق أبو بكر الحيرى أحد الحفاظ الأثبات (بصنعنا) بفتح المهملة ثم نون ساكنة مقصورة للضرورة مدينة بالين شهيرة (اذعى) لقول أحمد فيما رواه أبو زرعة الدمشقى عنه أتينا قبل المائتين وهو صحيح البصر ، ومن سمع منه بعد ذهاب بصره فهو ضعيف السماع . وقال الأثرم عن أحمد أيضا من سمع منه بعد ما عمى فليس لشيء ، وما كان فى كتبه فهو صحيح ، وما ليس فى كتبه فإنه كان يلحن فيتلقن . وحكى حنبل عن أحمد نحوه . وكذا قال النسائى فيه نظر لمن كتب عنه بآخرة كتبوا عنه أحاديث مناكير .

ومن سمع منه قبل ذلك أحمد وإسحاق بن راهويه وعلى بن المدينى ووكيع وابن معين . والضابط لمن سمع منه قبل الاختلاط أن يكون سماعه قبل المائتين كما تقدم .

ومن سمع منه بعد ذلك إبراهيم بن منصور الرمادى وأحمد بن محمد بن شوية وإسحاق بن إبراهيم الدبرى ومحمد بن حماد الظهرانى . قال إبراهيم الحربى : مات عبد الرزاق والدبرى ست أو سبع سنين ، وكذا قال الذهبى اعتنى به أبوه فأسمعه من عبد الرزاق تصانيفه وله سبع سنين ونحوه قول ابن عدى إنه استصغر فيه ، وقال ابن الصلاح : وقد وجدت فيما روى عن الدبرى عن عبد الرزاق أحاديث استنكرتها جداً فأحلت أمرها على الدبرى لأن سماعه منه متأخر جدا ، ومع ذلك فقد احتج به أبو عوانة فى صحيحه ، وكذا كان العقيلي يصحح روايته وأدخله فى الصحيح الذى ألفه ، وأكثر عنه الطبرانى ، وقال الحاكم : قلت للدارقطنى أيدخل فى الصحيح ؟ قال أى والله ، وكأنهم لم يبالوا بتغير عبد الرزاق لسكونه إنما حدثه من كتبه لا من حفظه . قاله المصنف : ونحوه قول ابن كثير كما قدمته فى أدب المحدث : من يكون اعتياده فى حديثه على حفظه وضبطه ينبغى الاحتراز من اختلاطه إذا طعن فى السن أولا بل الاعتماد على كتابه أو الضابط له فلا .

وقال شيخنا المناكير الواقعة فى حديث الدبرى إنما سبها أنه سمع من

عبد الرزاق ، قد اختلأطه فما يوجد من حديث الدبري عن عبد الرزاق في
صنفات عبد الرزاق فلا يالحق الدبري منه تبعة إلا إن صحف وحرف .

وقد جمع القاضي محمد بن أحمد بن مفرج القرطبي الحروف التي أخطأ فيها
الدبري وصحفها في مصنف عبد الرزاق . وإنما الكلام في الأحاديث التي عند
الدبري في غير التصانيف فهي التي فيها المناكير ، وذلك لأجل سماعه منه في
حال اختلأطه . ثم إن حديث عبد الرزاق عند المهينين من جهة إسحاق ابن
راهويه وإسحاق بن منصور الكوسج ومحمود بن غيلان عنه وعند البخاري
فقط من جهة إسحاق بن إبراهيم بن نهر السعدي وعبد الله بن محمد المسندي
والذهلي ويحيى بن جعفر البيهقي ويحيى بن موسى البلخي خت عنه : وعند
مسلم فقط من جهة أحمد بن حنبل وأحمد بن يوسف السلي وحجاج بن يوسف
الشاعر والحسن بن علي الحلال وسلمة بن شبيب وعبد بن حميد وعمر بن الناقد
ومحمد بن رافع ومحمد بن مهران ومحمد بن يحيى بن أبي عمر العدني . وكانت وفاته
في شوال سنة إحدى عشرة ومائتين .

(و) كذا عده فيهم شيخ مالك وأحد الأئمة الأثبات ربيعة بن أبي عبيد الرحمن
فروخ المدني (الرأي) بتهديد الراي ثم حمزة لأنه كان مع معرفته بالسنة
قائلاً به (فما زعموا) حسباً حكاها ابن الصلاح ، فقال قيل إنه تغير في آخر
عمره وترك الاعتماد عليه لذلك ولم أقف عليه لغيره . وقال الناظم : لا أعلم
أحداً لتكلم فيه بالاختلأط انتهى .

وإنما قال الواقدي كانوا يتقونه لموضع الرأي . على أن عبد العزيز بن
أبي سلمة قال : قلت لربيعة في مرضه الذي مات فيه إنا قد تعلمنا منك وربما جاءنا من
سنتينا [يستفتينا] في الشيء لم نسمع فيه شيئاً فنرى أن رأينا خيراً له من رأيه لنفسه
فنفقته ، قال : فقال أفعدوني ، ثم قال : ويحك يا عبد العزيز لأن تموت جاهلاً
خير من أن تموت في شيء بغير علم لا ثلاث مرات . وكانت وفاته في سنة
اثنتين أو ست وثلاثين أو اثنتين وأربعين ومائة بالمدينة .

(و) كذا (التوأى) بفتح المثناة الفوقانية ثم واو ساكنة وهمزة يلها ميم وهو صالح بن أبي صالح زهران المدني مولى أم سلمة تابعى ثقة ، ونسب كذلك لأنه يعرف بمولى التوأمة وهى ابنة أمية بن خلف الجحى صحابية سميت بذلك لأنها كانت هى وأخت لها فى بطن واحد فسميت تلك بأسم وهذه بالتوأمة فإنه اختلط فيما قاله أحمد ونحوه قول ابن معين: خرف قبل أن يموت، وكذا قال ابن المدينى خرف وكبر . وقال ابن حبان : تغير فى سنة خمس وعشرين ومائة وجعل يأتى لما يشبهه والموضوعات عن الثقات فاختلف حديثه الأخير بحديثه القديم ولم يتميز فاستحق الترك واقتصر ابن الصلاح على حكاية كلامه ، مع أنه ليس الأمر كذلك ، فقد ميز الأئمة بعض من سمع منه قديما ممن سمع منه بعد التغير ، فمن سمع منه قديما زياد بن سعد وابن جريج ومحمد ابن عبد الرحمن بن أبي ذئب حسبما قاله ابن عدى فيهم وابن معين وابن المدينى والجوزجاني فى الأخير فقط ، ولكن قال الترمذى فيما حكاه ابن القطان عنه عن البخارى عن أحمد بن حنبل: إن ابن أبي ذئب سمع منه أخيراً وروى عنه منكراً فافقه أعلم .

ومن سمع منه بعد الاختلاط السفيانان ومالك ، فقال ابن عيينة سمعت منه ولعابه يسيل يعنى من الكبر . وما علمت أحداً من أصحابنا يحدث عنه لا مالك ولا غيره . وقال الحيدى عن ابن عيينة أيضاً لقيته سنة خمس أو ست وعشرين ومائة أونحوها وقد تغير ولقيه الثورى بعدى . وقال أحمد كان مالك أدركه وقد اختلط فن سمع منه فذاك .

ومن نص على أن مالك والثورى إنما سمعا منه بعد أن كبر وخرف ابن معين . وكذا فى الثورى خاصة الجوزجاني .

(و) كذا (ابن عيينة) بتحتايتين مع التصغير وبالصرف للضرورة هو سفيان أبو محمد الهلالى الكوفى نزيل مكة وأحد الأئمة الأثبات ، فقد قال

يحيى بن سعيد القطان فيما حكاه محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي عنه اشهدوا
أنه اختلط سنة سبع وتسعين ، فن سمع منه فيها وبعدها فسماعه لا شيء .

قال الذهبي وأنا استعبدته وأعدته غلطاً من ابن عمار ، قال قطان مات في الكوفة
أول سنة ثمان وتسعين عند رجوع الحاج ونجدتهم بأخبار الحجاز ، فتي تمكن
من سماعه باختلاط سفيان حتى تمياً له أن يشهد عليه بذلك والموت قد نزل به
ثم قال فلعله بلغه في ذلك أثناء سنة سبع .

قال شيخنا: وهذا الذي لا يتجه غيره لأن ابن عمار من الأثبات المتقنين ، ثم
ما المانع أن يكون القطان سمعه من جماعة ممن حج في تلك السنة فاعتمد قولهم
وكانوا كثيراً فشهد على استفاضتهم وأخبر به قبل موته ولو بيوم فضلاً عن أكثر
منه . وقد وجدت عن القطان ما يصلح أن يكون سبباً لما نقله عنه ابن عمار ،
وهو ما أورده أبو سعد بن السمعاني في ترجمته لإسماعيل بن أبي صالح المؤذن
من ذيل تاريخ بغداد له بسنده إلى عبد الرحمن بن بشر بن الحكم قال سمعت يحيى
ابن سعيد يقول : قلت لابن عيينة كنت تكتب الحديث وتحدث القوم وتزيد
في إسناده أو تنقص منه ؟ فقال عليك بالسمع الأول فأني سئمت . بل قال ذلك
غير القطان ، فذكر أبو معين الرازي في زيادة كتاب الإيمان لأحمد بن هارون
ابن معروف قال له إن ابن عيينة تغير أمره بآخرة وإن سليمان بن حرب قال له
إن ابن عيينة أخطأ في عامة حديثه عن أيوب .

وقد اتفق الشيخان على التخريج له من جهة إسحاق بن راهويه وبشر بن
الحكم النيسابوري وولده عبد الرحمن بن بشر وقتيبة ومحمد بن عباد المكي
وأبي موسى محمد بن المثنى عنه والبخاري فقط من جهة حجاج بن منهال وصدة
ابن الفضل المروزي والحيدى وعبد الله بن محمد المسندي وعبد الله بن محمد النفيلي
وعبيد الله بن موسى وعلي بن المديني وأبي نعيم الفضل بن دكين . ومالك بن
إسماعيل النهدى ومحمد بن سلام ومحمد بن يوسف ويحيى بن جعفر البسكنديين ،
وأبي الوليد الطيالسي عنه ، ومسلم فقط من جهة إبراهيم بن دينار وأحمد

ابن حنبل وأبي معمر إسماعيل بن إبراهيم الهذلي وأبي خزيمة زهير بن حرب
وسعيد بن عمرو الأشعثي وسعيد بن منصور وسويد بن سعيد وعبد الله بن محمد
الزهرى وعبد الأعلى بن حماد القدسي وعبد الجبار بن العلاء وأبي قدامة عبيد الله
ابن سعيد السرخسي وعبيد الله بن عمر القواريري وعلي بن حجر وعلي بن خشرم
وعمر بن محمد الناقد ومحمد بن حاتم بن ميمون ومحمد بن عبد الله بن نمير
وأبي كريب محمد بن العلاء ومحمد بن يحيى بن أبي عمر العدني ومحمد بن خالد
الشعيري ونصر بن علي الجمضمي وهارون بن معروف ويحيى بن يحيى
النيسابوري عنه .

قال الذهبي : وبغلب على ظني أن سائر شيوخ الأئمة الستة سمعوا منه قبل
سنة سبع ، فأما سنة ثمان ففيها مات ولم يلق أحدا فيها فإنه توفي قبل قدوم الحاج
بأربعة أشهر ، بل هو في الحقيقة نحو خمسة أشهر لأنه مات بمكة في يوم السبت أول
شهر رجب كما قاله ابن سعد وابن زبر . وقال ابن حبان : في آخر يوم من جمادى
الآخرة منها . وجزم ابن الصلاح بأن وفاته في سنة تسع . والمعروف ثمان .
وكان انتقاله من الكوفة إلى مكة سنة ثلاث وستين فاستمر بها حتى مات .

قال الذهبي : ومحمد بن عاصم صاحب ذلك الجزء العالي سمع منه في سنة
سبع . وقال ابن الصلاح : إنه يحصل نظر في كثير من العوالي الواقعة عن تأخر
سماعه من ابن عيينة وأشباذه يعني عن تغير .

وكذا عن اختلط عبد الله بن لهيعة لقول أبي جعفر الطبري في تهذيب
الأنار إنه اختلط عقله في آخر عمره .

(مع) عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الهذلي
(المسعودي) نسبة لجدّه أحد الثقات المشهورين والكبار من المحدثين فقد
صرح باختلاطه غير واحد كمحمد بن عبد الله بن نمير وأبي بكر بن أبي شيبة
والعجلي وابن سعد وأنها في آخر عمره وأبي حاتم وقال قبل موته بسنة أو سنتين
واحد وقال إنما اختلط ببغداد ، فمن سمع منه بالكوفة والبصرة فسماعه جيد .

وكذا قال ابن معين كان نزل بغداد وتغير ، فمن سمع منه زمان أبي جعفر يعني المنصور فهو صحيح السماع أو زمن المهدي فلا ، وهو قريب من قول أبي حاتم : إذا قمينا على أن وفاة المسعودي سنة ستين ومائة ، لأن وفاة المنصور كانت بمكة في ذي الحجة سنة ثمان وخمسين ، أما على القول بأن وفاة المسعودي سنة خمسة وستين فلا .

وقال ابن حبان : اختلط حديثه فلم يتميز فاستحق الترك . وكذا قال أبو الحسن بن القطان إنه لا يتميز في الأغلب ما رواه قبل اختلاطه مما رواه بعده وهو منتقض لتمييز جماعة من الفريقين .

فمن سمع منه قديماً أبو فعيم الفضيل بن دكين ووکیع فيما قاله أحمد ، وحديثاً أبو داؤد الطيالسي وعاصم بن علي وابن مهدي وأبو النضر هاشم بن القاسم ويبريد بن هارون كما صرح به في الأول سلم بن قتيبة ، وفي الثاني والرابع أحمد وفي الآخر من ابن نمير . وقال أبو النضر أحدهم إنى لأعرف اليوم الذى اختلط فيه ، كنا عنده وهو يعزى في ابن له فجاءه إنسان فقال له إن غلامك أخذ من ملكك عشرة آلاف وهرب ففرع [ففرع] وقام ودخل إلى منزله ثم خرج إلينا وقد اختلط . وقد وقع حديثه في البخارى لا بقصد التخريج له فيما ظهر لشيخنا كما قرره في مختصر التهذيب والمقدمة وإنما وقع اتفاقاً ، ولم يرو له مسلم شيئاً .

(وآخرأ حكوه) أى وفي المتأخرين حكى أهل الحديث كتابى على البرذعى ثم السمرقندى في معجمه بلاغا ومن تبعهما الاختلاط آخر العمر (في الخفيد ابن خزيمه) بمعجمتين مصغر نسبة لجدّه الأعلى فهو أبو الطاهر محمد بن الفضل بن الحافظ الشهير إمام الأئمة أبى بكر محمد بن إسحاق بن خزيمه ابن المغيرة السلى .

(مع الغطريف) بكسر المعجمة وإسكان المهملة ثم راء مكسورة بعدها هشة تحتانية ثم فاء نعمة لجدّ جدّه ، وهو للغة الثبت أحد أكابر الحفاظ في وقته

أبو أحمد محمد بن أحمد بن الحسين بن القاسم بن الغطريف بن الحكم الرباطي
الغطريف الجرجاني العبدى مصنف المستخرج على البخارى والأبواب وصاحب
الخراج ، وشيخ القاضى أبى الطيب الطبرى .

وكذا صرح به فى أولها الحاكم فقال إنه مرض فى الآخر وتغير بزوال
عقله فى ذى الحجة سنة أربع وثمانين وثلاثمائة وعاش بعد ثلاث سنين وقصدته
فيها فوجدته لا يعقل . وكل من أخذ عنه بعد ذلك فلعله مبالاة بالدين ، ومات
فى جمادى الأولى سنة سبع وثمانين انتهى .

وعلى هذا فدة اختلاطه كما قال المصنف فى التقييد سفتان ونصف سنة
تنقص أياما وتجوز الذهبى فقال فى العبر وتبعه المصنف فى الشرح اختلط قبل
موته بثلاثة أعوام فتجنّبوه ، بل صرح فى الميزان بقوله : ما عرفت أحدا سمع
منه فى أيام عدم عقله . وكذا قال فى تاريخ الإسلام وما أعتقه أنهم سمعوا
منه إلا فى صحة عقله ، فإن من لا يعقل كيف سمع عليه ، وهو متعقب بكلام
الحاكم على أن الحاكم لينه بخلاف هذا فإنه قال عقدت له مجلس التحديث سنة
ثمان وستين ، ودخلت بيت كتب جده وأخرجت له مائتين وخمسين جزءاً
من سماعاته الصحيحة وانتقيت له عشرة أجزاء . وقات وع [دع] الأصول شدى
صيانة لها فأخذها وفرقها على الناس وذهبت ومديده إلى كتب غيره فقرأ
منها ثم إنه مرض ، إلى آخر كلامه .

وأما ثانيهما فقال المصنف فى التقييد لم أر من ذكره فيمن اختلط إلا أبا على
المذكور ، وقد ترجمه حمزة السهمى فى تاريخ جرجان فلم يذكر شيئاً من ذلك
ودو أعرف به من شيوخه ، ويشهد له رواية رفيقه الحافظ أبى بكر الإسماعيلى
عنه فى صحيحه لا أكثر من مائة حديث لكنه يدلّسه ، فرة يقول حدثنا محمد بن
أحمد العبدى ومرة محمد بن أبى حامد النيسابورى والعبقسي والثغرى ، لكن
لا مانع أن يكون تغيره إن صح بعد أخذ الإسماعيلى عنه وكانت وفاته فى رجب
سنة سبع وسبعين وثلاثمائة ، قال المصنف : وثم آخر يوافق الغطريفى [الغطريفى]

في اسمه واسم أبيه وبلده ويقاربه في اسم الجد وهما متعاضدان وهو محمد بن أحمد
ابن الحسن بالتسكير الجرجاني وهو ممن ذكر الحاكم أنه تغير واختلط فيجتمل
أن يكون اشتبه بالخطيب .

وكذا ممن اختلط من المتأخرين أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم
صاحب الربيع ، فقال القراب إنه حجب عن الناس في سنة أربع وأربعين
وثلاثمائة فلم يؤذن لأحد عليه حتى مات لأنه ذهب عيناه واختلط عقله .

وأبو الحسين زيد بن محمد بن جعفر بن المبارك العامري الكوفي المعروف
بأبي أبي اليايس أحد شيوخ ابن شاهين وغيره كان السمعاني فإنه ترجمه
في الياء التحتانية من الأنداب ، وقال إنه كان قد اختلط عقله في آخر عمره
وسوس كتبت عنه يسيراً .

(مع القطيعي) بفتح القاف وكسر المهملة ثم مشاة تحتانية بعدها عين
مهملة نسبة لقطيعة الدقيق ببغداد أبي بكر (أحمد) بن جعفر بن حمدان بن
مالك (المعروف) بالثقة بحيث قال الحاكم إنه ثقة مأمون .

وقال الخطيب : لا أعلم أحداً ترك الاحتجاج به .

وقال الذهبي إنه صدوق في نفسه مقبول وهو صاحب الأجزاء القطيعيات
الخمسة النهاية في العلو لأصحاب الفخر بينهم وبينه في مدة أربعمائة سنة ونيف
أربعة أنفس لا غير والراوى لسند أحمد والزهد الكبير له المتفرد بهما ، فقد
قال ابن الصلاح إنه اختل في آخر عمره وخرف حتى كان لا يعرف شيئاً مما
يقرأ عليه ، وحكاه الذهبي في الميزان وقال ذكر هذا أبو الحسن بن الفرات
يعني كما نقله الخطيب عنه ، ثم قال الذهبي وهذا القول غلو وإسراف ، وقد
كان أبو بكر أسند أهل زمانه انتهى

وإنكاره علي ابن الفرات كما قال شيخنا عجيب فإنه لم ينفرد بذلك ، فقد
حكى الخطيب في ترجمة يحيى بن أحمد البسي أنه قال قدمت بغداد وأبو بكر بن

مالك حتى ، وكان مقصودنا درس الفقه والفرائض ، فقال لنا ابن اللبان
الفرضي لاتذهبوا إلى ابن مالك فإنه قد ضعف واختل ومنعت ابني السماع منه
قال فلم نذهب إليه انتهى .

ويجوز أن يكون الذي أنكره الذهبي من كلام ابن الفرات قوله كان
لايعرف شيئاً عما يقرأ للاختلاط ، ولكن قد قال الذهبي في ترجمة أبي
علي بن المذهب الراوى عن القطيعي : هذا من الميزان أيضاً مانصه : الظاهر من
ابن المذهب أنه شيخ ليس بمحقق وكذلك شيخه ابن مالك ومن ثم وقع في المسند
أشياء غير محكمة المأخذ والإسناد انتهى . وبالجمله فسماع أبي علي للمسند منه
قبل اختلاطه كما نقله شيخنا عن شيخه المصنف .

ومن اختلاط من المتأخرين المصدر سليمان الأبهسي . قال شيخنا وهو أحد من
أخذ عنه إنه حصص له غفلة استحكمت في آخر عمره وتغير قبل موته قليلا .

وعبد الرحمن بن أحمد بن المبارك الغزي ابن الشيخة شيخ شيوخنا قبل
موته بنحو أربعة أشهر ، وغيرهما ممن قبلهما كسليمان بن حسن بن أحمد بن
عمرو بن أحمد البعلبي . قال المصنف . يقال إنه اختلط . وعبد الحق بن محمد بن
محمود المنبجي . وعبد الرحيم بن عبد المحسن السكالم الدمشاوى . وعبد الله بن
محمد بن هارون الطائى الأندلسي . والموفق عبد العزيز بن علي بن محمد
ابن عبد الله اللخمي بن سميط القاضي بباب زويلة ممن أخذ عنه أبو حيان
نسأل الله العفو والعافية .

تمة : ربما يتفق عروض ما يشبه الاختلاط ثم يحصل الشفاء منه كما حكاه
أبو داود في سننه عن معمر أنه قال احتجمت فذهب عقلى حتى كنت ألقن
فاتحة الكتاب في صلاتي قال وكان احتجم على هامته . وبلغنى أن البرهان الحلبي
عرض له الفالاج فأنسى كل شيء حتى الفاتحة ثم عوفى ، وكان يحكى عن نفسه
أنه صار يتراجع إليه محفوظه الأول كالطفل شيئاً فشيئاً .

وأعجب من هذا ما ذكره الفاضل عياض أن إبراهيم بن محمد الحضرمي المعروف بابن الشرفي المتوفى في سنة ست وتسعين وثلاثمائة . كان قد حصل له قبل موته بثلاثين شهراً فالج فلم يكن ينطق بغير لا إله إلا الله ولا يكتب غير بسم الله الرحمن الرحيم ، فكان ذلك من آيات الله . ونحوه ما قال محمد بن إسماعيل الصائغ : كان أحمد بن عمير الوادي يعني شيخه يحدث عن عمرو بن حكام والنضر بن محمد فأنهدمت داره وتقطعت الكتب فاختلط عليه حديث عمرو في حديث النضر لأنهما جميعا يحدثان عن شعبة ، وليس مراده الاختلاط المذكور وإن قال شيخنا إنه يلحق في المختلطين .

وقد يتغير الحافظ لكبره ويكون مقبولا في بعض شيوخه لكثرة ملازمته له وطول صحبته إياه بحيث يصير حديثه على ذكره وحفظه بعد الاختلاط والتغير كما كان قبله كحماد بن سلمة أحد أئمة المسلمين في ثابت البناني ، ولذا أخرج له مسلم كما قدمته في مراتب الصحيح . على أن البيهقي قال إن مسلما اجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت بخصوصه ما سمع منه قبل تغيره فأنه أعلم .

طبقات الرواة

والرواة طبقات تعرف بالن والخذ وكم مصنف
ينظر فيها وابن سعد صنفا فيها ولكن كم روى عن ضعفا

(طبقات الرواة)

وهو من المهمات وفائدته الأمن من تداخل المشتهين كالمثقفين في اسم
أو كسنية أو نحو ذلك كما بيناه في المتفق والمفترق وإمكان الاطلاع على تبين
التدليس والوقوف على حقيقة المراد من العنينة ، وبينه وبين التاريخ عموم
وخصوص وجهى فتجمعان في التعريف بالرواة وينفرد التاريخ بالحوادث
والطبقات بما إذا كان في البدرين مثلاً من تأخرت وقته عن لم يشهدا
لاستلزامه تقديم المتأخر الوفاة .

وقد فرق بينهما المتأخرين بأن التاريخ ينظر فيه بالذات إلى المواليد
والوفيات . وبالعرض إلى الأحوال ، والطبقات ينظر فيها بالذات إلى الأحوال
وبالعرض إلى المواليد والوفيات ولكن الأول أشبه .

(والرواة طبقات) أى مراتب مفترقة وأصناف مختلفة جمع طبقة وهى
فى اللغة القوم المتشابهون (وتعرف) فى الإصطلاح (بالسن) أى باشتراك
المتعاصرين فى السن ولو تقريباً (و) بـ (الخذ) عن المشايخ وربما اكتفوا
بالاشتراك فى التلاقى وهو غالباً ملازم للاشتراك فى السن قال ابن الصلاح :
والباحث الناظر فى هذا الفن يحتاج إلى معرفة المواليد والوفيات ومن أخذوا
عنه ومن أخذ عنهم ونحو ذلك ورب شخصين يكونان من طبقة واحدة لتشابههما
بالنسبة إلى جهة ، ومن طبقتين بالنسبة إلى جهة أخرى لا يتشابهان فيها فأنسى

ابن مالك الأنصارى وغيره من أصاغر الصحابة مع العشرة وغيرهم من أغاير الصحابة من طبقة واحدة إذا نظرنا إلى تشابههم فى أصل صفة الصحبة ، فعلى هذا فالصحابة بأسرهم طبقة أولى والتابعون طبقة ثانية وأتباع التابعين طبقة ثالثة ، وهلم جرا ، يعنى كما صنع ابن حبان وغيره .

وإذا نظرنا إلى تفاوت الصحابة فى سوابقهم ومراتبهم كانوا على ما سبق ذكره يعنى فى الصحابة بضع عشرة طبقة ، ولا يكون عند هذا أنس وغيره من أصاغر الصحابة من طبقة العشرة من الصحابة ، بل دونهم بطبقات يعنى كما فعل ابن سعد فى الصحابة ومن بعدهم حيث عدد فى كل الطبايق منهم . قال شيخنا ولكل منهما وجه ، ومنهم من يجعل كما قال ابن كثير كل طبقة أربعين سنة .

وقد يستشهد له بما يروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله : طبقات أمتى خمس طبقات كل طبقة منهما أربعون سنة فطبقتى وطبقة أصحاب أهل العلم والإيمان ، والذين يلونهم إلى الثمانين أهل البر والتقوى ، والذين يلونهم إلى العشرين ومائه أهل التراحم والتواصل ، والذين يلونهم إلى الستين يعنى ومائة أهل التقاطع والتدابير ، والذين يلونهم إلى المائتين أهل المرح والخراب . رواه يزيد الرفائى وأبو معن وكلاهما فى ابن ماجه ، وعباد بن عبد الصمد أبو معمر كما فى نسخة كامل بن طامعة ، ومن طريقه الهذلى فى مسنده ثلاثتهم وهم ضعفاء عن أنس ، وكذلك شواهد كلها ضعاف ، منها أن على بن حجر رواه عن إبراهيم بن مطهر الفهرى وليس بعمدة عن أبي المليح ابن أسامة الهذلى عن أبيه ، ومنها ما رواه يحيى بن عنبسة القرشى وهو نألف عن الثورى عن محمد بن المنكدر عن ابن عباس نحوه . وإنما أوردته لكونه فى إحدى السنن . وكذا يستشهد لهذا النوع فى الجملة بقوله صلى الله عليه وسلم : خير الناس قرنى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، فذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة .

(وكم) مرة أو وقتا (مصنف) من حفاظ الأئمة (يغلط) أو كم يغلط

مصنف (فيها) لسبب الاشتباه في المتفقين حيث يظن أحدهما الآخر أو بسبب أن الشايح روايته عن أهل طبقة ربما يروى عن أقدم منها كما تقدم في آخر التابعين ، أو لعدم تحقق طبقة فيذكره تخميناً على وجه التقريب ، كما اتفق للمتقيدون في إدخال من ليس من الشافعية مثلاً كابن هبيرة [هبيرة] الحنبلي وأبي بكر الطرسوسي المالكي وكذا من الظن الغالب كونه مجتهداً كالبخاري فيهم وفي إدخال مصنف طبقات الحنفية الفخر الرازي الشافعي فيهم ، ولذا قال ابن الصلاح : إنه اقتضح [اقتضح] بسبب الجهل بها غير واحد من المصنفين . وفيها تصانيف كثيرة لأبي عبيد القاسم بن سلام ، وعلي بن المديني ، وإبراهيم بن المنذر الحزامي وخليفة ابن خياط ، ومسلم ، وأبي الحسن محمود بن إبراهيم بن سميع الدمشقي ، وأبي بكر أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن البرقي ، وأبي عروبة الخرائي ، وأبي الشيخ بن حيان ، وأبي عبد الله بن مندة ، وأبي بكر بن مردويه ، وأبي مسعود أحمد بن الفرات الرازي ، وأبي الفضل الفيلسفي ، وأبي بكر عبد الله بن أحمد بن اشكاب ، وأبي عبد الله محمد بن جعفر بن محمد بن غالب الوراق ، وأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم المستمل البليخي ، في آخرين منهم من طول . ومنهم من اختصر غير متقيدين أو متقيدين بالفقهاء إما مطلقاً كالشيخ أبي إسحاق الشيرازي ، أو مقيداً بمذهب كالمدارك للقاضي عياض ، والحنابلة للقاضي أبي يعلى ثم ابن رجب والشافعية لخلق أو بالحفاظ أو بالقراء كالذهبي في كل منهما . وللداني ثم ابن الجزري في القراء أيضاً ، أو بالنحاة كالقنطري وابن مكتوم ، أو بالبلاد كطبقات المسكين المتأخرين للقاضي بن مفرج ، أو النيسابوريين للحاكم ، أو بغير ذلك كله بما بسطته في غير هذا المحل .

(وابن سعد) بن منيع ، هو أبو عبد الله محمد الهاشمي مولاهم البصري الحافظ نزيل بغداد وكاتب محمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي أيضاً . (صنفاً فيها) أي في الطبقات ثلاثة تصانيف ، والكبير منها كتاب حنبل جليل كثير الفائدة أثنى عليه وعلى مصنفه الخطيب فقال : كان من أهل العلم والفضل ، صنف

كتابا كبيرا في طبقات الصحابة والتابعين إلى وقته فأجاد فيه وأحسن انتهى
وهو في نفسه ثقة . (ولكن كم روى) في كتابه المذكور عن أناس (ضعفا)
منهم شيخه الواقدي مقتصرأ كثيرا على اسمه واسم أبيه من غير تميز بنسبته
ولا غيرها . ومنهم هشام بن محمد بن السائب فأكثر عنهما ، ومنهم نصر بن
باب أبو سهل الخرساني مع قوله فيه إنه نزل بغداد فسمعوا منه ورووا عنه ،
ثم حدث عن إبراهيم الصايغ فاتهموه فتركوا حديثه ، والمرء قد يضعف بالرواية
عن الضعفاء مثل هؤلاء لاسيما مع عدم تمييزهم ومع الاستغناء عنهم بمن عندهم من
الثقات الأئمة . ولا شك أن من شيوخ ابن سعد هشيم والوليد بن مسلم وابن عيينة
وابن علية وابن أبي فديك وأبو ضمرة انس بن عياض ويزيد بن هارون ومعن بن
عيسى وأبو الوليد الطيالسي ووكيع وأبو أحمد الزبيري وغيرهم ، وكتب عن
أقرانه ومن هو أصغر منه على أن أحمد بن كامل قال سمعت الحسين بن فهم يقول
كنت عند مصعب الزبيري فر بنا ابن معين ، فقال له مصعب يا أبا زكريا
حدثنا محمد بن سعد الكاتب بكذا وكذا فقال يحيى كذب ، ولكن قد قال
الخطيب أظن الحديث الذي ذكره مصعب عنه لابن معين من المناكير التي يرويها
الواقدي ، وإلا فقد قال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه فقال يصدق ، رأيت به جاء
إلى القواريري وسأله عن أحاديث حدثه . قال الخطيب : وهو عندنا من أهل
العدالة وحديثه يدل على صدقه فإنه يتحرى في كثير من رواياته . وقال ابن فهم
كان كثير العلم والكتب والحديث والغريب والفقه . وقال الذهبي ظهرت
فضائله ومعرفة الواسعة . وقد أخرج له أبو داود في سننه عن واحد عنه حكاية
مات ببغداد في جمادى الآخرة سنة ثلاثين ومائتين وهو ابن اثنتين وستين سنة .
تنبيه : كذا وقع في النسخ المتداولة من النظم ، وكم مصنف بالرفع فخر جناه
على إحدى الروايات في :

كم عمة لك يا جرير وغالة قد عاقدت [حلبت على عشاري
وعلى أنه فاعل لعلط قدم ولصيق للنظم والجملة خبرية ، ولكن قد عزي
للبرهان الحلبي لحظ الناظم مالا يحتاج معه إلى مزيد تكلف فقال :
وللرواة طبقات فاعرف بالنسب والاختد وكم مصنف

الموالى من العلماء والرواة

وربما إلى القبيل ينسب مولى عتاقة وهذا الأغلب
أو لولاء الحلف كالتيمنى مالك أو للدين كالجعمي
وربما ينسب مولى المولى نحو سعيد بن يسار أصلا

(الموالى من العلماء والرواة)

وهو من المهمات لاسيما (وربما إلى القبيل) أى القبيلة لإحدى القبائل
وهى البطون التى هى الأصل فى النسبة (ينسب مولى عتاقة) كآبى العالية رفيع
الرياحى التيمى التابعى كان مولى امرأة من بنى رياح ، ومكحول الشامى كان
كما قال الزهرى عبدا نوبيا أعتقته امرأة من هذيل ، وأبى البخترى سعيد بن
فيروز الطائى ، وعبد الله بن المبارك الحنظلى ، وعبد الله بن صالح الجهمى كاتب
الليث ، وغيرهم مع إطلاق النسبة فى كل منهم بحيث يظن أنه من نسب كذلك
صلبية أى من ولد الصلب .

(وهذا) وإن كان قليلا بالنسبة لما بعده فإن النسبة إذا مرجت عن الأصل
إما أن تكون للعتاقة كما قدمنا وهو (الأغلب أو لولاء الحلف) الذى أصله
المعاقدة والمعاهدة على التعاضد والتساعد والاتفاق . وأبطل الإسلام منه
ما كان فى الجاهلية على الفتن والقتال بين القبائل أو الغارات دون نصر المظلوم
وصلة الأرحام وهم جماعة (كالتيمنى) بالتشديد هو وما بعده (مالك) هو
ابن أنس إمام دار الهجرة فهو حميدى أصبحى صلبية ولكن لكون نفيه أصبح
حلفاء عثمان بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة
القرشى التيمى أخى طلحة نسيب تيميا أو لولاء المصاحبة بإجارة أو تعلم
أو نحو ذلك كذلك أيضا ، فإن قيل إنما انتسب تيميا لكون جده مالك بن

أبي عامر كان عسيفا أى أجيرا لطلحة بن عبيد الله المذكور حين كان طلحة يختلف في التجارة . وكقسم قيل له مولى ابن عباس لملازمته له كما سلف في المنسوبين إلى خلاف الظاهر .

وعند الطبراني مرفوعا من علم عبد آية من كتاب الله فهو مولاه ، الحديث . ونحوه قول شعبة : من كتبت عنه حديثا فأنا له عبدا . وللدیوان كاليت بن سعد الفهمى فإنه مولى قریش ولكن لكونهم افترضوا في فهم نسب إليهم ، أو الاسترضاع كعبد الله بن السعدى الصحابى ، فقد قال ابن عبد البر في الاستيعاب إنه إنما قيل لأبيه السعدى لكونه استرضع له في بنى سعد بن بكر أو المجاورة .

(أو ا) ولاء (الدين) والإسلام (كالجعفى) بضم الجيم ثم مهملة ساكنة وفاء إمام الصنعة أبى عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخارى فإنه انتسب كذلك لأن جد أبيه المغيرة كان بجوسيا فأسلم على يد اليمان بن أخنس الجعفى والد جد عبد الله بن محمد بن جعفر بن يمان المسندى الجعفى شيخ البخارى ، وكأبى على الحسن بن عيسى بن مامر جس المامر جس بفتح السين المهملة وكسر الجيم فإنه كان نصرانيا وأسلم على يد ابن المبارك ف قيل له مولى ابن المبارك . وكإبراهيم بن داود الأمدى أحد شيوخ شيخنا فإنه أسلم على يد التقى ابن تيمية ف عرف به ، أو لغير ذلك مما لا نطيل به مما أشار البخارى في تفسير النساء في صحيحه لبعضه وقال أبو إسحاق الزجاج : كل من يليك أولاك فهو مولى .

(وربما) توسع حيث (ينسب) للقبيلة من يكون (مولى المولى) لها (نحو سعيد بن يسار) بتحتانية مثناة ثم مهملة خفيفة أبى الحباب الهاشمى فإنه لكونه مولى شقران مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم نسب (أصلا) أى للأصل بنى هاشم ، وعلى هذا اقتصر ابن الصلاح . وقيل إنه مولى الحسن بن على ، وقيل مولى أم المؤمنين ميمونة ، وقيل مولى بنى النجار . وعليهما فليس بمولى لبنى هاشم ، وكعبد الله بن وهب القرشى الفهرى المصرى فإنه مولى يزيد

ابن رمانة ، ويزيد مولى يزيد بن أنيس الفهرى . وفى وقتنا أحمد بن محمد بن
بركوت المكيى نسب لمكينة الدين اليمنى لكونه معتق سعيد معتق بركوت .
وقد أفرد الموالى لكن من المصريين خاصة أبو عمر محمد بن يوسف بن
يعقوب الكندى .

وأفردت موالى النبى صلى الله عليه وسلم خاصة فى كرامة ، ولا يعرف
تميز كل هذا إلا بالتنصيص عليه ، وهو من الضرورات لاشتراطه حقيقة
النسب فى الإمامة العظمى والكفاءة فى النكاح والتوارث وغيرها من الأحكام
الشرعية ، ولا مستحباب التقديم به فى الصلاة وغيرها ، وإن كان قد ورد فى
الحديث الصحيح : مولى القوم من أنفسهم ، وقال أبو داود فى سننه عن أبي
جعفر محمد بن عيسى بن الطباع : كنا نقول إنه يعنى عنبسة بن عبد الواحد
القرشى من الأبدال قبل أن نسمع أن الأبدال من الموالى . وكان جماعة من
سادات العلماء فى زمن السلف من الموالى فروى مسلم فى صحيحه أن عمر بن
الخطاب لما تلقاه نائب مكة إلى أثناء الطريق فى حج أو عمرة قال له من
استخلفت على أهل الوادى ؟ قال ابن أبى ، قال ومن أبى ؟ قال رجل من
الموالى ، فقال أما إني سمعت نبيكم صلى الله عليه وسلم يقول : إن الله يرفع بهذا
العلم أقواما ويضع به آخرين ، وذكر الزهرى أن هشام بن عبد الملك قال له :
من يسود أهل مكة ؟ فقلت عطاء قال : فأهل اليمن ؟ قلت : طاوس ، قال :
فأهل الشام ؟ قلت : مكحول ، قال : فأهل مصر ؟ فقلت : يزيد بن أبى حبيب ،
قال : فأهل الجزيرة ؟ فقلت : ميمون بن مهران ، قال فأهل خراسان ؟ قلت :
الضحاك بن مزاحم ، قال فأهل البصرة ؟ فقلت الحسن بن أبى الحسن ، قال
فأهل الكوفة ؟ فقلت إبراهيم النخعى . وذكر أنه يقول له عند كل واحد
أمن العرب أم من الموالى ؟ فيقول من الموالى إلا النخعى فإنه من العرب ، فقال له
ويلك يا زهرى فرجت عنى ، يعنى لذكره عربيا ، ثم قال والله لتسودن الموالى
على العرب حتى يخطب لها على المنابر والعرب تحتها ، فقلت يا أمير المؤمنين
إنما هو أمر الله ودينه فمن حفظه ساء ومن ضيعه سقط .

قال المصنف : وهذا من عبد الملك إما فإسالة أو بلغه من أهل العلم أو أهل الكتاب . قال ابن الصلاح : وفيما نرويه عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال : لما مات العبادلة صار الفقه في جميع البلدان إلى الموالى إلا المدينة فإن الله نفعها بقرشى فكان فقيهاً بغير مدافع سعيد بن المسيب ثم قال ابن الصلاح : وفي هذا بعض الميل ، فقد كان حينئذ من العرب غير ابن المسيب فقهاء أئمة مشاهير ، منهم الشعبي والنخعي بل جميع فقهاء المدينة السبعة الذين منهم ابن المسيب عرب سوى سليمان بن يسار قال البلقيني : ويمكن أن يقال إن الشعبي والنخعي لم يكونا حين موت العبادلة في طبقة سعيد وما عداهما فهم بالمدينة .

وسأل بعض الأعراب رجلاً من أهل البصرة من سيد هذه البلدة قال الحسن ابن أبي الحسن البصري قال : أمولى هو ؟ قال نعم ، قال فبم سادهم ؟ فقال بحاجتهم إلى علمه وعدم احتياجه إلى دنياهم ، فقال الأعرابي : هذا لعمر أليك هو السؤدد . ونحوه قول عبد الملك للزهرى في القصة الماضية وبم سادهم عطاء ؟ قلت بالديانة والرواية ، قال إن أهل الديانة والرواية لينبغي أن يسودوا .

وقد قال الشاطبي :

أبو عمرهم واليحيى بن عامر صريح وباقيهم أخاط به الولا

واعلم أن المولى من الأسماء المشتركة بالاشتراك اللفظي الموضوع لكل واحد من الضدين إذ هي موضوعة للمولى من أعلى وهو المنعم المعتقد بكرمه المثناة والمولى من أسفل وهو المعتقد بفتورها ، ومعرفة كل منهما مهمة ، ولذلك قال شيخنا في النخبة : ومعرفة المولى من أعلى ومن أسفل . وعقل [غفل] الكمال الشمى في شرح هذا الموضع منها عن مراده فجعل مولى المولى هو الأسفل وما عداه الأعلى ، وتبعه ولده رحمهما الله .

أوطان الرواة وبلدانهم

وضاعت الأنساب في البلدان فنسب الأكثر للأوطان
وأن يكن في بلدين سكنا فأبدأ بالأولى وثم حسنا
ومن يكن من قرية من بلدة ينسب لكل وإلى الناحية
وكلت بطيبة الميمونة فبرزت من خدرها مصونة
فربنا المحمود والمشكور إليه منا ترجع الأمور
وأفضل الصلاة والسلام على النبي سيد الأنام

(أوطان الرواة وبلدانهم)

وهو مهم جليل يعتنى به كثير من علماء الحديث ، لاسيما وربما يقبىن منه الراوى المدلس وما فى السند من إرسال خفى ، ويحول به توهم ذلك .

وقد استشكل بعض الحفاظ رواية يونس بن محمد المؤدب عن الليث لاختلاف بلديهما ، وسأل المزي أين جمع منه ؟ فقال لعله فى الحج ثم قال بل فى بغداد حين دخول الليث لها فى الرسالة .

ويتميز به أحد المتفقين من الآخر كما تقدم فى سابع أقسام المتفق والمفترق . ومن مظان الطبقات لابن سعد كما قال ابن الصلاح ، وتواريخ البلدان . وأحسن ما ألف فيه وأجمعه الأنساب لابن السمعاني . وفى مختصره لابن الأثير فوائد مهمة . وكذا للرشاطى الأنساب ، واختصره المجد الحنفى .

(و) قد كانت العرب إنما ينسبون إلى الشعوب والقبائل والعمائر والعشائر واليهود . قال الله تعالى : ﴿ وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ﴾ .

والعجم إلى رسانيقها وهي القرى وبلدانها . وبنو إسرائيل إلى أسباطها .
فلما جاء الإسلام وانتشر الناس في الأقاليم والمدن والقرى (ضاعت) كثيراً
(الأنساب) العربية المشار إليها (في البلدان) المتفرقة (فنسب الأكثر)
من المتأخرين منهم كما كانت العجم تنسب (للأوطان) جمع وطن وهو محل
الإنسان من بلدة أو ضيعة أو سكة وهي الرقاق أو نحوها .

وهذا وإن وقع في المتقدمين أيضاً فهو قليل ، كما أنه يقع في المتأخرين
أيضاً النسبة إلى القبائل بقلة .

(وإن يكن في بلدين سكنا) بأن انتقل من الشام إلى العراق أو من دمشق
إلى مصر وأردت نسبته إليهما (فابدأ بـ) البلدة (الأولى) بالنقل منها (وبثم)
في الثانية المنتقل إليها (حسناً) أى حسن الإتيان فيها بـ ثم ، فيقال الشامي ثم
العراقي أو الدمشقي ثم المصري ، وجمعهما أحسن بما لو اقتصر على أحدهما .

(ومن يكن) من الرواة (من قرية) كـ دارياً (من) قرى (بلدة) كـ دمشق
(ينسب) جوازاً (لكل) من القرية والبلدة بل (وإلى الناحية) التي منها
تلك البلدة ، وتسمى الإقليم أيضاً كالشام ، فيقال فيه الداري أو الدمشقي
أو الشامي ، لكن خصه بالقبلي بما إذا كان اسم المدينة يطلق على الكل وأنه
إذا لم يكن كذلك فالأقرب منه ، فإن الانسحاب إنما وضع للتعريف
وإزالة الإلباس .

وإن أريد الجمع بين الثلاثة فهو مخير بين الابتداء بالأعم فيقول الشامي
الدمشقي الداري ، أو بالقرية التي هو منها ، فيقول الداري الدمشقي الشامي ،
إذا المقصود التعريف والتمييز وهو حاصل بكل منهما . نعم إن كان أحدهما
أوضح في ذلك فهو أولى ثم إنه ربما تقع الزيادة على الثلاثة فيقال لمن مسكن
الخصوص مثلاً قرية من قرى منية بنى خصيب الخصوصى المناوى الصعبيدى
المصري ، وإنما كان كذلك باعتبار أن الناحية قد تكون فوقها ناحية أخرى

أوسع دائرة منها بأن تقنارل تلك الناحية المخصوصة وغيرها من الذواحي .
وباعتبار ذلك يقع التعدد لأزيد من هذا أيضاً .

إذا علم هذا فقد تقع النسبة أيضاً إلى الصنابع كالخياط ، وإلى الحرف
كالبراز ، ونقع ألقابا كخالد بن مخلد الكوفي القطواني ، وكان يفضب منها .
ويقع في كلها الاتفاق والاشتباه كالأسماء .

فائدة الشعوب القبائل العظام ، وقيل الجماع الذي يجمع متفرقات البطون ،
واحدها شعب ، والقبائل البطون ، وهي كما قال الزجاج للعرب كالأسباط
لبني إسرائيل ، بل يقال لكل ما جمع على شيء واحد قبيل أخذاً من قبائل
الشجرة وهو غصونها أو من قبائل الرأس وهو أعضاؤها صميت بذلك
لاجتماعها . والعماز جمع عمارة بالكسر والفتح ، قيل حي العظيم يمكنه الانفراد
بنفسه وهي فوق البطن والبيوت جمع بيت ، ومنه قول العباس في النبي صلى
الله عليه وسلم :

حتى احتوى بيتك المهيمن من خندف عليها تحتها النطق

أراد شرفه فجعله في أعلى خندف بيتاً . ولحم الأسرة ، والبطن ، والجذم ،
والجماع ، والجمهور ، والحي ، والرط ، والذرية ، والعرة والعشرة ، والفخذ
والفصيلة ، مما لشرحه [الشرح] بيان مراتبه غير هذا المحل .

(وكلمت) بثلاث الميم والفتح أفصح أى المنظومة في يوم الخميس ثالث
جمادى الآخرة سنة ثمان وستين وسبع مائة (بطيية) بفتح الميملة وتحتانية بعد
باء موحدة اسم للمدينة النبوية على ساكنها أفضل الصلوات والسلام . ومن
أسمائها طاب ، وهما من الطيب بمعنى الراحة الحسنة لما فيها من طيب تربتها
الخ : قال بعض العلماء وفي طلب توليها وهو أنها داليل شاهد على صحة هذه
التسمية لأن من أدام بها جدم تربتها وحيطانها رائحة طيبة لا تكاد توجد في غيرها
زاد غيره : بطيها لساكنها أو لطيب العيش بها . والحاصل أن كل ما بها من تراب

وجدر أو عيش ومنزل وسائر ما يضاف إليها طيب لأهل السنة لله رب العالمين . أو من الطيب بالتشديد الطاهر بالمهملة بخلوصها من الشرك أو طهارتها (الميمونة) يعنى المباركة بدعائه صلى الله عليه وسلم لها بالبركة ، حتى كان من جملة ما هو مشاهد ما يحمله الحجيح خصوصا زمن المومم من تمرها إلى جميع الآفاق ، بحيث يفوق غلات الأمصار ، ويفضل لأهلها بعد ذلك ما يقوم بهم قوتا وبيعا وإهداء إلى زمن التمر وزيادة .

(فبرزت) أى خرجت المنظومة إلى الناس بالمدينة الشريفة (من خدرها) بكسر المعجمة ثم مهملةين أولها ساكنة والثانية مكسورة أى سترها (مصونة) بفتح الميم وضم المهملة لم تزل صيانتها ببروزها . وكذا برز شرح الناظم عليها بعد فراغه من تصنيفه في يوم السبت تاسع عشر شهر رمضان سنة إحدى وسبعين وسبعمائة بالخانقاة الطشهرية خارج القاهرة ، وانتفع الناس بهما ، وسارا لأكثر الأقطار ، مع كونه غير واف بتمام الغرض ، كما العادة جارية به لشارحى تصانيفهم غالبا ، وذلك غير خادش في جلالته . واختصره مع ذلك الغمس بن عماد المالكي ، وما علمت عليها لسواه شرحا ولذا ابتدئ بشرحى هذا وجاء بحمد الله تعالى كما أسلفته في آداب طالب الحديث وكل سائلا من الله دوام النفع به إحدى عشرة في شهر رمضان أيضا من سنة اثنتين وثمانين وثمانى مائة فبينهما مائة وإحدى عشرة سنة . (فربنا) سبحانه وتعالى (المحمود والمشكور) على ذلك كله (إليه منا ترجع الأمور) كلها كما نطق الكتاب والسنة .

(وأفضل الصلوة والسلام على النبي) المخبر عن الله عز وجل بالوحي وغيره ولا ينطق عن الهوى سيدنا محمد (سيد الأنام) كلهم ، ووسيلتنا وسندنا وذخرنا في الشدائد والنوازل صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا آمين آمين آمين .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

خاتمة الطبع

حامداً ومصلحاً ومسلماً وبعد ، فإن علم أصول الحديث لا يخفى فضله وشرفه وإن من حرم عنه حرم عن الخير كله وقد صنف فيه دنانير مبسوطة . وزُيِّنَ مبسوطة ومن أجل المختصرات المؤلفة فيه ألفية العراقي . وقد توجه إلى حلها جمع من الفضلاء وأكبر عليها تدريساً وتعليقاً جمع من النبلاء كالسخاوي والسيوطي والزين زكريا الأنصاري وغيرهم .

وأجل جميع شروحها شرح السخاوي فإنه فاق على غيره من شروحها حتى شرح مؤلف الألفية بنفسه بكسرة التحقيقات وتضمن كثير من الفروع والقوائد البديعات .

ولما كانت طبائع الطلبة والكلمة متشوقة إلى مطالعته والاستفادة باطائفه وكانت نسخة نادرة الوجود وأخذت حكم العنقاء في الوجود ؛ وتوجه مخدوم الأنام في النشأتين الجنتاب المولوى غادم حسين العظيم آبادى سلمه الله ذوالأيادي إلى طبعه لنزول ندرته ويكثر نفعه ، فنقلت نسخة من نسخة مكتوبة ومصححة لا يوجد نظيرها في حسن الكتابة والصحة كيف لا وقد كتبها في حياة الشارح السخاوي تلميذه أبو المكارم محمد جمال الدين بن أبي القاسم الشهير بالرافعي بن أبي السادات بن ظهيرة القرشي الخزومي المكي بمكة المعظمة في جمادى الآخرة عام ست وثمانين وثمانمائة . وقرأها بحضرة مؤلفه من أولها إلى آخرها وصححها بقلبه ، وكتب السخاوي في آخرها بخطه إجازة له . وكتب عليها بخطه في مواضع منها ما يؤذن بقرائه وسماع غيره معه .

وطبعت تلك النسخة بأمر المخدوم الممدوح في مطبع أنوار محمدى باهتمام

المثنى محمد نبيغ بهادر اللكنوى واهتم بمقابلتها مع أصلها بعض الفضلاء
المبصرين في فن التصحيح بدقة النظر والتنقيح . وكان ذلك في شهر ربيع الأول
من شهور سنة ثلاث بعد ثلاث مائة وألف من الهجرة النبوية على صاحبها
أفضل الصلوات وأزكى تحية .

وأنبهك على فوائد مفيدة مأخوذة من تصانيف الأستاذ العلامة البحر
الفهامة رئيس كلاء وهرة رأس علماء عصره ، مولانا الحاج الحافظ محمد
عبد الحى اللكنوى حفظه الله عن شر أرباب الحى والحق ، كالتعليقات السنية
على الفوائد البهية ، و د إراز الحى الواقع في شفاء الحى ، و تذكرة الراشد برد
تبصرة الناقد ، و د فرحة المدرسين بذكر المؤلفات والمؤلفين ، و تنبيه
أرباب الخبرة ، . وغيرها من تصانيفه البهية ، وتأليفه العالية حفظا للأنام من
مزلة الأقدام .

الفائدة الأولى - مؤلف الألفية هو الحافظ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم
ابن الحسين بن عبد الرحمن الأثرى المصرى المشتهر بالعراقى نسبة إلى عراق
العرب ليكون أصل أجداده منه ولد بمهراتى بين مصر والقاهرة في جمادى أولى سنة
خمس وعشرين وسبعمائة ، وعنى بالفقه والحديث وبرع في جميع الفنون المتعلقة
بهما حتى أن شيوخ عصره كالسبكي والعلائي وابن كثير والإسنوى بالغوا في
الثناء عليه ، وترجم له ترجمة حسنة تليد تليده السخاوى في د الضوء اللاحع
في أعيان القرن التاسع ، والسيوطى في د حسن المحاضرة في أخبار مصر
والقاهرة ، وابن سيد الناس وغيرهم ومن تصانيفه الألفية وشرحها المطول
ومختصره وتخرىج أحاديث إحياء العلوم المسمى د بالمغنى عن حمل الأسفار في
الأسفار ، و د تكملة شرح جامع الترمذى ، لابن سيد الناس وتخرىج الأحاديث
التي أشار إليها الترمذى بقوله وفي الباب وغير ذلك .

وهو ممن عده جمع من المكبراء مجددًا على رأس ثمانمائة وكانت وفاته سنة

صت وثمانمائة على ما صرح به تلميذه الحافظ بن حجر وتلميذ تلميذه السخاوى
والصبيوطى وغيرهم .

الفائدة الثانية - ذكر صاحب كشف الظنون أن شرح العراقى لألفيته مسمى
بفتح المغيث بشرح ألفية الحديث . وهو خطأ فإن هذا اسم لشرح السخاوى
لا لشرح المؤلف . نص عليه فى النور السافر بأخبار القرن العاشر وغيره ،
وقد كان الفاضل الكامل المولى السيد أمير حسن السمسروانى المرحوم أيضا
يظن أنه سمى لشرح المؤلف ، فحين دخل بلدة لىكنهنوى وحضر بخدمة الأستاذ
الفهامة وجرت المذاكرات العلمية بينهما جاء ذكر هذا الأمر أيضا فقال السيد
المرحوم : هذا اسم لشرح المؤلف . فقال الأستاذ : لا بل لشرح السخاوى .
فقال المرحوم ما الدليل على ذلك؟ فرواه الأستاذ نسخة شرح السخاوى التى
عليها خطوط السخاوى ومكتوبة بيد تلميذه وعلى ظهرها مكتوب فتح المغيث
بشرح ألفية الحديث ، فحين وقف المرحوم عليه رجع عن ظنه وقال . إني الآن
كنت أظن خلافة والآن ظهر لى ما هو الصحيح .

الفائدة الثالثة - السخاوى نسبة إلى سخا قرية من أعمال مصر وهو الحافظ
أبو الخير محمد بن عبد الرحمن المصرى صاحب الحافظ بن حجر المسقلانى
سنتين متطاولة وأتى عليه الحافظ فى كتبه . وكان جليل الشأن باهر البرهان
متفردا فى عصره بتفقيح فن الرجال والحديث ومتعلقاتها ، ذامهارة فى الفقه
وغيره . وله تصانيف تزيد على أربعمائة مجلد .

منها المقاصد الحسنة فى الأحاديث المشتهرة على الألسنة .

وفتح المغيث .

والضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع .

والإنتهاج بأفكار المسافر والحاج .

وغير ذلك وكل تصانيفه مفيدة انتفع بها الناس. وكان جاور بمكة والمدينة
مرات عديدة إلى أن توفي بمكة سنة اثنتين وتسعمائة.

ومن تلامذته العلامة القسطلاني مؤلف «إرشاد السارى شرح
صحيح البخارى».

هذا آخر الكلام فى المقام وأرجو من الله حسن الختام. وأنا المشتاق إلى
رحمة الرحمن محمد عثمان المتخلص بالعشق، صانه الله عن الشر والفسق، ابن
ذى الفضل الخفي والجلى الشيخ محمد أشرف على مد ظله العلى الجتاروى الأعظم
كدهى حفظه الله عن شر كل غيى وغوى.



« تعقيب »

نرجو ملاحظة أن ماورد من كلمات أو عبارات بين معقوفين هو صواب مدرج مستدرك ؛ للغامض في السياق - بقلمنا بعد تحقيقنا - استدركنا به المهم أو الخطأ أو السقط في المطبوع القديم الذي نقلنا عنه هذه الطبعة . وقد نهجنا هذا النهج اجتنابا لكثرة الهوامش والشروح والتعليقات ، حتى يستقيم الفهم للقارىء . حال القراءة من أقرب طريق . فإن يكن فيه صواب فهو من الله سبحانه ، المحمود في كل ، حال ، وإن يكن خطأ فمن أنفسنا ومن الشيطان . . ومن الله العافية .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

عبد الرحمن محمد عثمان

حلوان في ربيع أول ١٣٨٩

فهرس الجزء الثالث

من كتاب فتح المغيـث

شرح ألفية الحديث

الباب	الصفحة
أقسام العالي من السند والتازل .	٣
الغريب والعزيز والمشهور .	٢٧ ✓
غريب ألفاظ الحديث .	٤٢
المسلسل .	٥٣
الناسخ والمنسوخ .	٥٩
التصحيح .	٦٧
مختلف الحديث .	٧٥ ✓
خفي الإرسال والمزيد في متصل الإسناد .	٧٩
معرفة الصحابة .	٨٣
معرفة التابعين .	١٣٩
الأكابر الذين يروون عن الأصاغر .	١٥٧ ✓
رواية الأقران .	١٦٠
الأخوة والأخوات .	١٦٣
رواية الآباء عن الأبناء وعكسه .	١٧٠
السابق واللاحق .	١٨٣
من لم يرو عنه من الصحابة أو التابعين فن بعدهم إلا راو واحد .	١٨٧
من ذكر من الرواة بنعوت متعددة .	١٩٠
أفراد العلم .	١٩٥
الاسماء والكنى .	١٩٩

تابع الفهرس

الباب

الصفحة

الألقاب .	٢٠٦
المؤتلف والمختلف .	٢١١
المتفق والمفترق .	٢٤٥
تلخيص المتشابه .	٢٥٩
المشتبه المقلوب .	٢٦٤
من نسب إلى غير أبيه .	٢٦٦
المنسوبون إلى خلاف الظاهر .	٢٧٠
المهمات .	٢٧٤
تواريخ الرواة والوفيات .	٢٧٩
معرفة الثقات والضعفاء .	٣١٤
معرفة من اختلط من الثقات .	٣٣١
طبقات الرواة .	٣٥١
الموالى من العلماء والرواة .	٣٥٥
أوطان الرواة وبلدانهم .	٣٥٩
خاتمة الطبع .	٣٦٣
تعقيب .	٣٦٧

استدراك

صفحة	سطر	خطا	صواب
٢	٥	وبالجملة	وبالجملة
١٦٠	٢	استوا	استووا
١٦٠	٣	وربما	مُدَبَّحًا
١٦٠		قرينة	قرينة
١٦٠	٢٠	مدح	مدح
١٦١	٦	البرزاني	البرزالي
٢٦٦	١	من غير	إلى غير



تم بتوقيقه تعالى طبع الجزء الثالث من كتاب «فتح المغيث» بمطبعة
العاصمة بالقاهرة في الثاني والعشرين من ربيع الأول سنة ١٣٨٩ المواد
السابع من يونيو سنة ١٩٦٩ . وقد تم إيداعه بدار المكتب المصرية تح.
رقم ١٩٤٦ لسنة ١٩٦٩ .

والله ولي التوفيق

مصطفى عناني

صاحب ومدير مطبعة العاصمة